جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع
تخصص علم إجتماع السياسي

الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية في الجزائر - ولاية سعيدة أنموذجا-

(دراسة تحليلية بنيوية تطبيقية لعلاقة المجتمع بالدولة)

من إعداد الطالب
شريفي محمد رضا

تحت إشراف الأستاذ(ة)
الأستاذ الدكتور بوزيدي الهواري

تشكيلة لجنة المناقشة :

إسم و لقب الأستاذ	الصفة	مؤسسة الإنتماء
د.بومحراث بلخير	الرئيس	جامعة وهران 2
د. بوزيدي الهواري	المشرف و المقرر	جامعة وهران 2
د.مالك شليح توفيق	مناقش	جامعة وهران 2
د. بوعناني إبراهيم	مناقش	جامعة سيدي بلعباس
د. براهيم أحمد	مناقش	جامعة مستغانم
د. طواهري ميلود	مناقش	جامعة تلمسان

الموسم الـــجامعي
2023/2022

اهداء

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

واصلي و اسلم ای الرحمة المهداة مُحَّد صلوات ربي وسلامه عليه وبعد:

اتقدم باهداء هذا العمل المتواضع الى :

الى النور الذي يشع قلبي و العقل

و منبع ضوء الليل و النهار

الى شمسي و قمري الوالدين الكريمين امي و ابي عبد القادر و مختارية

اللذان تعلمت منهما معنى الحياة

وإلى أخواتي نسرين و فريال سندي في الحياة ، الى كل الاقارب و الاحباب

الى كل الاصدقاء

هذا العمل المتواضع تخليدا لروح أستاذي عبد العزيز بن طرمول

مُحَّد رضا

شكر و تقدير

أولا و قبل كل شيء اتقدم باسمى عبارات الشكر و الامتنان الى من يعجز لساني عن ايجاد العبارات المناسبة لشكره ، الى من سدد خطاي و أنار طريقي ، الى واهبي الحياة ، الى ربي ، رب العزة ﷻ.

اعترافا مني بالجميل و الفضل لأهل الفضل ، اتقدم بجزيل الشكر و التقدير العميق الى استاذي المشرف ، الأستاذ الدكتور ***بوزيدي الهواري*** *لما منحه لي من وقت و جهد و توجيه و تشجيع طوال مراحل انجازنا لهذا العمل.*

كما اتوجه بشكري الخاص الى كل من ساهم في تكويني طيلة هذا المسار من اساتذة و مؤطرين كان لهم الفضل في توسيع و تعميق مداركي العلمية و العقلية ، و الى كل من ساعد و ساهم في اتمام هذا العمل اما من قريب او بعيد.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإقترابات المعرفية و النظرية لمفاهيم الدولة – المجتمع – الجماعات التقليدية

المبحث الأول : الإطار المعرفي للدولة

أولا : جينالوجيا مفهوم الدولة.

ثانيا : الدلالات اللغوية والاصطلاحية للدولة.

ثالثا : مسح لتطور مهام و وظائف الدولة.

المبحث الثاني : المجتمع المدني كمفهوم و إطار نظري

أولا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

ثالثا : معايير و مؤشرات دراسة المجتمع المدني

المبحث الثالث : المقاربات المفاهمية للجماعات التقليدية

أولا: الإطار المفاهيمي للجماعات التقليدية

ثانيا: المقاربات النظرية للجماعات التقليدية

ثالثا : خصائص و مميزات المجتمع التقليدي

الفصل الثاني : المجتمع المدني و الدولة في الجزائر

المبحث الأول : واقع المجتمع المدني في الجزائر

أولا : المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر

ثانيا : ميلاد الدولة الوطنية و المجتمع المدني ما بين أحادية والتعددية

ثالثا : مكونات المجتمع المدني الجزائري

المبحث الثاني : المجتمع المدني الجزائري (قانونيا ، سياسيا)

أولا : المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر

ثانيا : علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر

ثالثا : : وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثالث : المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر

أولا : المجتمع المدني و المسألة الديمقراطية .

ثانيا : المجتمع المدني و المشاركة السياسية

ثالثا : المجتمع المدني و الاستقرار السياسي

الفصل الثالث : الجماعات التقليدية و الدولة في الجزائر

المبحث الأول : القبيلة في الجزائر (المحددات و المؤشرات)

أولا : محددات القبيلة في الجزائر

ثانيا : مؤشرات التصنيف القبلي في الجزائر

ثالثا : النزعة القبلية في الجزائر

المبحث الثاني : القبيلة و دورها السياسي في الجزائر

أولا : القبيلة و الدولة الوطنية في الجزائر

ثانيا : الإطار السياسي لدور القبيلة

ثالثا : الإمتدادات السياسية للقبيلة في الجزائر

رابعا : القبيلة الشعب الاجتماعي و الشعب السياسي

المبحث الثالث : الزوايا و الدولة في الجزائر

أولا : الزاوية المفهوم و الوظيفة

ثانيا : أثر التحولات السياسية على الزواية

ثالثا : الزاوية التحول من القدسي إلى الدنيوي

رابعا : علاقة الدولة بالزواية

الفصل الرابع : العمل الجمعوي في ولاية سعيدة و علاقته بالدولة

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا : أدوات جمع البيانات.

ثانيا: مجالات الدراسة.

المبحث الثاني : النشاط الجمعوي في ولاية سعيدة

أولا :نوعية الأنشطة الأكثر تقديما

ثانيا :استمرارية أنشطة الجمعيات وكيفية اختيارها

ثالثا : الجمعيات و الحياة السياسية

رابعا : التقييم الإجمالي لنشاط الجمعيات

المبحث الثالث : حركية العلاقة بين الجمعيات و الدولة

أولا : موقف الدولة من مبادرات و نشاطات الجمعيات

ثانيا : طرق التمويل وأثرها على إستقلالية الجمعيات.

ثالثا : العلاقات بين الجمعيات في إطار التنسيق والتشبيك

رابعا: معوقات العمل الجمعوي و آفاق حلها

خلاصات و إستنتاجات

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهرس

مقدمة

إن الباحث في مفاهيم " المجتمع المدني " و كذا " الدولة "و " الجماعات التقليدية " سيجد نفسه أمام تراث فكري و إيديولوجي كبير، و ذلك لما لهم من مكانة و أهمية دارجة في جميع الأبعاد و المجالات الثقافية و الاقتصادية و بدرجة أكثر خصوصية الاجتماعية منها و السياسية .

و بنظر إلى هذا التراث الفكري للدولة من جهة و مجتمع المدني و الجماعات التقليدية من جهة أخرى ، و بعد الأخذ بالاعتبار التطورات التاريخية و الإبستمولوجية لهم ، فكان تحديد العلاقة الكامنة بينهم دوما مفتوح للنقاش بين مختلف علماء و المدارس النظرية .

و في عصرنا الحديث أصبح تحديد هذه العلاقة مرتبط بمحددات و معايير و متغيرات لها دور و مساهمة في توصيف و تصنيف نوعية العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة أهمها المنحى السياسي و محدداتها المتمثلة في إيديولوجيات السلطة و أيضا المنحى الإجتماعي و معاييرها المتمثلة في البنى الإجتماعية و التغير الإجتماعي ، واتصالا بما سبق ذكره فهذه السمات و المتغيرات السياسية و الإجتماعية لها الدور الأساسي في تكوين و توفير نظرة أكثر عمقا و تحديث و تحرير تحليلات أكثر واقعية و منطقية في ما يخص العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة.

انطلاقا من هذا ، فهذه الدراسة ستقدم تحليلا سوسيو- سياسي معمق لمسيرة المجتمع المدني والجماعات التقليدية و علاقتها بالدولة في الجزائر ، بعد وضعهم في الإطار النظري المفاهيمي ومحاولة استجلاء تأثيراتهم و أدوارهم ،و ذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات الأساسية المساعدة في تحديد الإطار المرجعي التصوري لدلالة على العلاقة بينهما و هي الإديولوجيا السياسة و التغيير الإجتماعي و إمكانية التقييم بعد ذلك،و محاولة الخروج بقراءة إستشارفية لهذه العلاقة بين المجتمع و الدولة مستقبلا

و اعتبارا لذلك كان موضوع الدراسة : **الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية في الجزائر - ولاية سعيدة أنموذجا - (دراسة تحليلية بنيوية تطبيقية لعلاقة المجتمع بالدولة)**

أهمية الموضوع :

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع الدولة والمجتمع المدني والجماعات التقليدية في الجزائر ، و في إطار الأهمية (العلمية و العملية) التي يكتسبها هذا المفهومان من خلال الأدوار التي يؤديانها خاصة في المجال السياسي ، و في ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر و ما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية و آلياتها ، و ذلك بعد إقرار التعددية السياسية و التوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية.

فقد دخل مفهوم المجتمع المدني لغة الاستعمال اليومية في الجزائر ، فأصبح ينظر إليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق الديمقراطية ببعديه السياسي و الاجتماعي و التنمية بمعناها الشامل.

و قد عرفت الجزائر نموا واضحا و مطردا لمنظمات المجتمع المدني من الوجهة البنائية ، و برزت أكثر أهميتها من الجانب الوظيفي ؛ من حيث مدى فاعليتها و تأثيرها في ديناميات العملية السياسية و دوائر صنع السياسات العامة و القرارات السلطوية.

فدراسة المجتمع المدني و الدولة في الجزائر و مستوى تطورهما (بنائيا و وظيفيا) يدفعنا إلى مناقشة نوعية العلاقة بينهما و انعكاساتها على الساحة السياسية و الاجتماعية .

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذه المتغيرات (المجتمع المدني و الدولة و الجماعات التقليدية) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و الرقابة التي يفترض أن يتميز بها" المجتمع المدني " كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة ؛ فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها ، و من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيها ، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

ومن هنا كان الارتباط و التأثير المتبادل بين المجتمع المدني و الدولة أمرا مؤكدا ، فالعلاقة بينهما تنطلق من أيديولوجيات سياسية معينة ، وكذلك من سلسلة من التغيرات الاجتماعية الثقافية و البنائية و الوظيفية المرتبطة بالظاهرة الاجتماعية - السياسية .

مبررات اختيار الموضوع :تتجلى مبررات دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

1- المبررات الذاتية:

استكمال البحث و دراسة في موضوع المجتمع المدني و الدولة استكمالا للدراسة السابقة التي قمنا بها الخاصة بمذكرة الماجستير و بالتالي المواصلة المسيرة الأكاديمية البحثية في نفس المجال الدراسة وهذا من أجل التعمق أكثر و الوصول إلى تحاليل و إستنتاجات أكثر مطابقة و أكثر تجسيدا لواقع في محاولة توصيف و تحديد العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني و الدولة

2- المبررات الموضوعية:

- لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن المجتمع المدني جد محددة ، و في مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية مثل تقييم دور المجتمع المدني في دعم التضامن الاجتماعي و دوره في عملية التنمية . لا تزال بحاجة إلى دراسة.

- لا يزال موضوع المجتمع المدني و الدولة في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الأيديولوجية الضيقة ، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية ، التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.

- تزايد الاهتمام الأكاديمي المتواصل في الجزائر لدراسة المجتمع المدني ، و الذي ركز في أغلبه على الكشف عن ملامح و مكونات و تشكيلات المجتمع المدني و مؤسساته، و كذا الاهتمام بشكل كبير في تفاعلاته مع

الدولة، و بدرجة أقل بالبحث في تفاعلات المؤسسات المدنية بعضها مع البعض الآخر ، ثم انتقل الاهتمام في السنوات القليلة الماضية نحو الأبعاد المعيارية و القيمية التي ترتبط بالمجتمع المدني و الدولة .

- نقص و قلة الدراسات الأكاديمية التي تعالج موضوع المجتمع المدني و واقعه و علاقته بالدولة بطريقة جادة و بإلقاء الضوء على العوامل السياسية و الإجتماعية

الإشكالية :

ظهر مفهوم المجتمع المدني في الجزائر بصيغه المحددة مع بدء عمليات التحول الديمقراطي ، كإطار عام يربط بين الديمقراطية و التنمية ، وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد مفهوم المجتمع المدني الذي يعني في مفهومه المعاصر مجموعة المؤسسات الطوعية أو التطوعية التي تملأ ذلك الفراغ الاجتماعي بين الفرد و الأسرة والدولة ، إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر . فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية و الجماعية ، والعمل التطوعي ، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة ، و الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة . أي تلك المؤسسات التي تساهم في إحداث التحولات السياسية و الديمقراطية في المجتمع.

بناءا على ما سبق و في ضوء التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة،لقد عاينا العديد من التساؤلات الاستراتيجية التي ركزنا على أهمها و منها:

1 - ما هو مستوى التطور الذي لحق بالمجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، و ما هي طبيعة العلاقة القائمة بينه و بين الدولة ؟هل هي علاقة تبعية أم استقلالية ؟

2 - ما مدى تأثير التغيرات السياسية و الإجتماعية على المجتمع المدني في الجزائر و علاقته بالدولة ؟

3 - ما هي نوع العلاقة المستقبلية بين المجتمع المدني و الدولة في الجزائر ؟

بعد هذه المعاينة اتضح لنا الإشكال الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه على درجة عالية من الأهمية:

ما طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني و الدولة و الجماعات التقليدية؟ هل يعد المجتمع المدني صناعة سياسية للإيفاء بمتطلبات و حاجيات الأفراد و ضمان المسؤولية الاجتماعية للدولة ؟ أم أن المجتمع المدني هو نتيجة وعي ذاتي للأفراد ؟

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

- أيُّ المفهومين كان له بالغ الأثر في تشكل وتطور مفهوم وصيغة الأخر؟

- ما نمط العلاقة التي ينبغي أن يأخذ منحاها هذه المفاهيم ؟ أهي التطابق أم الإنفصال ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

أ - الفرضية المركزية :

طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة و الجماعات التقليدية في الجزائر مبنية على طبيعة إيديولوجية سلطوية .

ب - الفرضيات الثانوية:

- الإيديولوجية السياسية المتبعة من طرف السلطة تشكل الحجر الأساس في تكوين العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة من خلال القوانين و المراسيم و المعونات المالية و محاولات الاختراق .

- التغيير الاجتماعي الحاصل في الجزائر و الصراع الموجود بين ما هو تقليدي و ماهو حديث يؤجج الصراع بين المجتمع التقليدي و المجتمع المدني .

الإطار المكاني للموضوع :

الإطار المكاني هو الجزائر في محاولة لتحليل العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة على ضوء المتغيرات السوسيو-سياسية و ولاية سعيدة كنموذج مصغر عن الجزائر و كعينة منها .

الإطار المنهجي للموضوع :

تعتبر الأطر المنهجية من أهم الأساليب التي تساعد في الإعداد للبحث و تقديم نتائج دقيقة و هامة للموضوع كما تساعد في تحليل الموضوع ، و نطرا لوحدوية طبيعة الموضوع ، ارتأينا لاستعمال :

منهج دراسة حالة: أين جمعنا البيانات الخاصة بموضوع الأطروحة بهدف الإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بها و التعمق في دراسة متغيراتها ، و هذا ما ينطبق على موضوعنا ، حيث تنحصر دراستنا في الجزائر بإعتبارها حالة لدراسة نوعية العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة في الجزائر .

تقسيم الموضوع :

لقد اعتمدنا في دراستنا للموضوع على خطة منهجية متسلسلة ، تتألف من أربعة فصول حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري إضافة إلى التطور التاريخي و الابستمولوجي الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية و أهم المدارس التي اهتمت بهما

أما في الفصل الثاني سيعالج المجتمع المدني والدولة في الجزائر وواقع العلاقة الموجودة بينهما بالتركيز و تحليل العوامل السياسية و الاجتماعية (السلطة و التغيرات الاجتماعية)

الفصل الثالث يتحدث عن الجماعات التقليدية و الدولة في الجزائر من حيث أدوار المؤسسات التقليدية (القبيلة ، الزاوية ...) الإجتماعية و السياسية و مكانتها في الإطار الوطني العام للدولة.

وفي الفصل الرابع يتحدد فيه الجانب التحليلي و التطبيقي بتسليط الضوء على طبيعة العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني و الجماعات التقليدية و الدولة في ولاية سعيدة كدراسة حالة في الجزائر و مستقبل هذه العلاقة.

الفصل الأول

المقرابات المعرفية و النظرية لمفاهيم الدولة – المجتمع المدني – الجماعات التقليدية

تمهيد :

إن البحث مفاهيم" الدولة " و كذا " المجتمع المدني " و " الجماعات التقليدية " ضمن مجال السياسي العربي يقيد بالكثير من الخصوصية والاستثنائية، إذا ما قورن بالبحث المعرفي لذات المفاهيم ضمن مجاله السياسي الغربي، ويتأكد هذا الفارق بشكل واضح عند الارتقاء هذا البحث إلى المستويات النظرية الإبستيمولوجية والمعرفية، ذلك أن تتبع جينالوجيا المفهوم والغوص في الفكر السياسي و الفلسفات التنظيرية له تؤكد على أصالة هذه المفاهيم الذي تتحدد أصولها بانتمائها إلى بيئة غربية، وهي المضامين التي استمر المفكرون الغرب في تطويرها تماشيا والتطورات الحاصلة في مجتمعاتها ، وهو ما أدى في هذا السياق إلى تعدد المقاربات النظرية التفسيرية لمفاهيم الدولة و المجتمع المدني، وقد اشتركت جميع هذه المضامين المقدمة لمفهوم الدولة ضمن سياقها الغربي سواء ما تعلق منها بالفكر السياسي والفلسفات القديمة أو المضامين الحديثة التي ترجمتها المقاربات النظرية المختلفة، على البعد الإيجابي لمفهوم الدولة، وهو ما إنجر عنه الحضور الايجابي أيضا في المجتمعات القائمة بها، وهي المضامين الايجابية التي استطاعت الحفاظ عليها من خلال إيجابية الوظائف المناطة بتأديتها، حيث بقي مفهوم الدولة ذو بعد إيجابي في سياقه الغربي

في حين تبقى هذه المفاهيم ضمن المجال السياسي العربي تندرج ضمن المفاهيم الفاقدة للهوية وذلك نظرا للطبيعة الإشكالية لها التي تجسدها أزمة دلالات المصطلحات، على المستويين اللغوي والاصطلاحي ذلك أن مفهوم الدولة ضمن المجال السياسي العربي يندرج ضمن أهم المفاهيم المركبة والإشكالية و المدمجة مع غيرها من المفاهيم على غرار السلطة والنظام السياسي، و ينطبق نفس الأمر على مفهوم المجتمع المدني و اللغط الكبير التي يعرفه هذا المفهوم في دلالاته العربية في ظل الإرتباك الحاصل بينه و بين المجتمع الأهلي و ما يترتب عن ذلك من أزمة في المفهوم و إمكانية التحليل .

و في هذا الفصل سنسعى للتتبع الأطر المعرفية و الإبستولوجية لمفاهيم الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية حيث خصصنا لكل مفهوم مبحث خاص به .

المبحث الأول: المفهوم المعرفي للدولة

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تناول مفهوم الدولة كمفهوم معرفي ضمن منطقه الغربي الليبرالي وذلك من خلال الرجوع إلى الجينات الأولى لبروز المفهوم وتتبعها ضمن تطورها التاريخي الذي سنعود من خلاله إلى البدايات التنظيرية الأولى للمفهوم، وذلك في بعدها الفلسفي الذي يتجاوز التعريفات السطحية والمبسطة، وكذا في بعدها التفسيري الذي تعددت مقارباته النظرية، والتي غطت المفهوم من كافة جوانبه السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما سنتطرق في الجزء الثاني من ذات المبحث إلى المبررات الحقيقية لوجود الدولة وذلك من خلال البحث في الوظائف والمهمات المنوطة بها والتي توجد من أجلها، وهي الوظائف التي يعد الأصل في أدائها الضمان الحقيقي لشرعية الدولة وجودا وبقاءا واستمرارا، وهي الوظائف التي سنتناولها ضمن ذات المنطق الفلسفي الغربي الليبرالي من خلال البحث في كيفية تطور هذه الوظائف التي لازمت تطور ظاهرة الدولة في المجتمعات الغربية منذ البدايات الأولى لنشأتها وإلى غاية يومنا هذا، حيث كان يتم في كل مرة تعديلها حسب الضرورات والحاجات التي يقتضيها واقع مجتمعاتها، وعلاوة على هذا فإننا سنعرج على المذاهب المختلفة وفلسفتها الوظيفية للدولة وصولا إلى التشوهات التي يمكن أن تطال هذه الوظائف من خلال الاستبداد بمفهوم السلطة واختصار ظاهرة الدولة فيها، وهو المشهد الذي تتجسد من خلاله المهمة الوظيفية للدولة في الحالة العربية.

أولا: جينالوجيا مفهوم الدولة.

تنبع أهمية الدولة كمفهوم معرفي، من كونها موضوع علم السياسة، وذلك بكل ما تنطويه وما يتجلى عنها من مظاهر، ولعل هذا ما يفرض علينا البحث في الجينات الأولى لبروز المفهوم وتتبع تطور مضامينه نظريا وهي المضامين التي جاءت لتجيب عن عديد الإشكاليات المتعلقة أساسا بـ: ماهية الدولة، ولماذا الدولة وكيف تكون

الدولة؟ ومتى تظهر الدولة؟ وهو ما أدى إلى بروز عديد الفلسفات والأفكار لتفسير الظاهرة وللإجابة عن جميع التساؤلات المرتبطة بها، وهي الفلسفات التي انقسمت فيما بينها بين تلك التي تقوم على مبدأ التعميم

من منطلق اعتبار نموذج الدولة واحدا في كافة الحضارات والمجالات السياسية، وتلك التي تؤمن بمنطق الاختلاف والتمايز والخصوصية واعتبار نموذج الدولة متعدد، تعدد المجتمعات والحضارات القائمة بها، وقد أصبحت الإسهامات النظرية لهذه الفلسفات والأفكار، والتي اشتغلت معرفيا لتقديم إجابات على هذه الأسئلة، في مجملها تصنف على أنها "علم للدولة"، وهو العلم الذي تم تقسيمه حسب عديد الأدبيات السياسية إلى علم الدولة العام: (الذي يقوم على الفلسفة الليبرالية، منطق التعميم، النموذج الوحدوي للدولة) وعلم الدولة الخاص: (منطق التعدد والاختلاف والخصوصية، الفلسفة العربية الإسلامية).

الدولة كأعظم منجز سياسي.

تنظر عديد الأدبيات السياسية لمفهوم الدولة على أنها أعظم اختراع سياسي توصلت البشرية عبر تاريخها التطوري، وهو الاختراع الذي اقتضته الضرورات والحاجات الإنسانية إلى التنظيم، وهو ما نتج عنه تكوين المجتمع نفسه وتشييد التاريخ باعتباره حصيلة تراكمات النشاط الفعال للإنسان، ولعل هذا ما يبرر سيادة القناعة السياسية النظرية القاضية بعدم إمكانية افتراض قيام المجتمع قبل قيام الدولة أو أي إمكانية لاستمراره بدونها، وفي حالة حدوث ذلك فإننا نكون أمام وضع حالة الطبيعة.

ذلك أن كل البشر قد كانوا بحاجة إلى اختراع الدولة للخروج من حالة الطبيعة إلى حالة التنظيم والتعاون الاجتماعي، الذي كان من غير الإمكان قيامه عفويا، وإنما كان الفضل الأكبر للدولة في تعزيز هذا التقليد،

فالأفراد بعقلانيتهم فكروا وقرروا اختراع الدولة، وذلك لوعيهم بأن فوائدها تفوق بكثير السلبيات المحتملة لحالة الطبيعة[1].

فالدولة الحديثة أو الدولة السياسية كما تم الاصطلاح عليها في الأدبيات التنظيرية الأولى للظاهرة، هي واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي اخترعها الإنسان على وجه الإطلاق، ذلك أنها المؤسسة التي لعبت الدور الأبرز والأكثر وضوحا في تاريخ تطور البشرية[2].

فربما تكون الجماعات الاجتماعية الأولى (المجتمع الطبيعي) قد شهدت أشكال أولية من التنظيم "غير مؤسسية" أو غير خاضعة "للالتزام المؤسسي" ومن ذلك مثلا "الجماعات القبلية والبدوية القديمة" فالروابط الدموية التي نظمتها والتي تعد استمرارا لروابط العائلة، لم تنتج داخل تلك الجماعات أكثر من نظم قيم وأعراف ترسخت مع الزمن، وباتت بمثابة القواعد الناظمة للسلوك الاجتماعي، غير أنها لم تكن في تلك الجماعات بمثابة القوانين في المجتمعات/الدول[3].

وهو الوضع الذي يصدق على حالة القبائل العربية قبل الإسلام وبعده، أي وضعها قبل قيام كيان الدولة في مقابل وضعها بعد قيامه، إذ كان من الممكن أن يؤدي استمرار الصراع بين هذه القبائل إلى إفناء العنصر البشري بها، وهو الفارق الذي يوضحه ابن خلدون من خلال تمييزه بين مفهومي"الملك" و"الرئاسة" أي بين القيادة الرمزية التي ليس لديها أي قوة إلزام، (لأنها مجردة من أدوات الإلزام ووسائله)، وبين الاخرى التي تتمتع بالحق في ممارسة الإلزام بالقهر، (لأنها تختار أدوات ذلك الإلزام)، أي أنه يميز بوضوح بين المجتمع الطبيعي والمجتمع السياسي الدول، وهو ما أكد عليه في مقدمته من خلال استخدامه لمصطلح العمران للإشارة إلى مفهوم الدولة، حيث يقول في هذا

[1] - Anthony de Jasay, ***L'état: la logique de pouvoir politique,*** édition les belles lettres, paris, 1994, p11.

[2] - WM Paul, ***The State: its Origin and Function***, Published by the socialist press, Scotland, 1917.

[3] - عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، منتدى المعارف، ط1، بيروت، ب س ن، ص 21

السياق أن "الاجتماع للبشر ضروري هو معنى العمران الذي نتكلم فيه وأنه لابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه "[1].

كما يؤكد **برتراند بادي** أحد أهم المنظرين لظاهرة الدولة في مجاليها السياسي الغربي والعربي على أهمية هذا المنجز التاريخي، من منطلق اعتبارها الآلية الضامنة لانتقال المجتمعات الغربية من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، حيث يرى بأن الأصل فيها كظاهرة حديثة أنها ذات أصول غربية بامتياز، فالدولة قد نشأت لمعالجة الاختلالات الداخلية التي كانت تعاني منها المجتمعات الغربية –مرحلة العصور الوسطى- ذلك أنها المفهوم الذي دفع نحو التفكير في إيجاد حلول لهذه المجتمعات، وهي الحلول التي تمثلت في إقامة بناء سياسي مؤسسي بديل عن المؤسسات التقليدية (مؤسسة الكنيسة)[2].

كما يقول الأستاذ **لو فور** أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق الباريسية ضمن كتاب الأجناس و الجنسيات والدول Races, Nationalités, états أن "الدولة أكبر حدث بين أحداث السياسة والاجتماع."[3]

إذ اعتبرت "الدولة" الحدث الأهم بامتياز وذلك منذ البدايات الأولى لظهور الحياة المدنية، وهو الحدث الذي أدى إلى جذب المفكرين واستنهاض النخب الفكرية في عديد المجتمعات، وذلك ضمن شيوع قناعة مفادها أن "علم الدولة هو علم حكم الأمم بالمعنى الواسع"، وهي القناعة التي تعززت بعديد الأعمال الفلسفية والتنظيرية **لأفلاطون ، أرسطو ، شيشرون** وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين.

فقد نظر علماء وفلاسفة اليونان القديم إلى "علم السياسة" نظرة إجمالية وأسموه"علم الدولة"، وأما علماء القرون الوسطى فإنهم رأوا بأن هذا العلم هو جزء من نظرية واسعة تناولت تكوين العالم، ذلك أن القانون الطبيعي

[1]- أبو يزيد عبد الرحمان بن مُحَّد ابن خلدون، **المقدمة**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص 243

[2] - Bertrand Badie, Pierre Birnbaum, ***Sociologie de L'etat***, France, Pluriel, Paris, 1982, p8

3- أحمد وفيق، علم الدولة، الجزء الأول، مطبعة النهضة، ط1، مصر، 1934، ص22

والسياسي والقانون الوضعي كلها علوم كانت تشكل كعناصر ضمن علم مركب (توجه مركب)، ولكن هذه العناصر جعلت تنفصل عن بعضها شيئا فشيئا، إلى أن استقلت وانطوى كل عنصر على نظام (علم) خاص.

ومع ازدياد التخصص الإنساني، انقسم هذا العلم بدوره في اتجاهين مختلفين، اتجاه يمثله العلماء الألمان والذي يعنى بالشؤون القانونية في مقابل الاتجاه الثاني الذي مثله العلماء الأنجلوسكسيون ومن بعدهم عديد الكتاب المختلفي الجنسيات، الذين آثروا الشؤون السياسية ومن ثم موضوع الدولة[1].

حيث انصرف هؤلاء العلماء إلى دراسة فكرة الدولة كظاهرة وليدة المجتمعات الغربية منطلقين في ذلك من التساؤل حول ماهيتها (ما هي الدولة)؟ وحول مبررات قيامها (ماذا الدولة)؟

وهو السؤال الذي اشتغل عليه عديد العلماء والمفكرين والفلاسفة منذ قرون وإلى غاية يومنا هذا ذلك أن هذا السؤال له القدرة على التجدد باستمرار دون الانتهاء إلى جواب موحد وثابت، وهو ما أدى إلى بروز عديد الطروحات والأفكار والفلسفات الساعية إلى تفسير ظاهرة الدولة، ورغم الإضافات التي يقدمها عديد الباحثين في مجال البحث هذا، إلا أنهم لم يصلوا بعد إلى التفسير الحقيقي والكامل والموحد لظاهرة الدولة.

ويقول **عبد الله العروي** في هذا الشأن أن:"الدولة سابقة على فكرة الدولة" وأي تساؤل عنها يعني بالضرورة تساؤل عن [الأصل والهدف] أو [التطور والمستقبل]، و[الوظائف والوسائل].[2]

فكل تفكير حول الدولة يبقى حبيس هذه المحاور الثلاث: الهدف، التطور، الوظيفة، ولعل هذا ما أثبتته فعلا المقاربات التفسيرية على تنوعها بين (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، القانونية) لظاهرة الدولة، فكل منها يسعى لتفسير هذه الظاهرة من منطلق الهدف الذي يرمون إليه من خلالها أو في تاريخيتها وكيفية تطورها، وفي الوظائف المنوطة بها، دون البحث في تفسير الظاهرة بما هي قائمة في حد ذاتها.

[1]- أحمد وفيق، **علم الدولة** ، مرجع سابق ، ص ص 27-26

[2]- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، ط9، المغرب، 2011، ص ص8 -7 .

وهو ما أدى إلى غياب العمق التحليلي والفلسفي في تفسير هذه الظاهرة إلا ما يستثنى من بعض الأعمال التي ترجمها بعض المفكرين والفلاسفة الغربيين ولعل هذا ما أدى إلى تعدد النظريات التفسيرية لظاهرة الدولة في حين غابت النظرية الكلية أو الشاملة في تفسير هذه الظاهرة.

ويؤكد **إيريك ويل** الذي جاءت جل بحوثه النظرية مختصة في بحث ظاهرة الدولة؟ وفي أشكالها ومشاكلها؟ وفي حدود ممارساتها؟ وذلك بغية الوصول إلى حقيقتها، وهي البحوث التي توصل من خلالها إلى أن الدولة باعتبارها ملخص الظاهرة السياسية في عمومها لا يمكن الوعي بها عن طريق الصدفة فالدولة تفهم انطلاقا من منطق الفلسفة السياسية، ذلك أن مجموع فلسفتها هو ما يقيم نظامها ويصنعه، فتعدد معاني الدولة مبرر ضمن تعدد فلسفاتها[1].

ونظرا للأهمية الكبرى التي حظي بها هذا الموضوع، لدى الفلاسفة والمفكرين والباحثين الغرب منهم والعرب، أدى كل ذلك إلى بروز عديد الأعمال والكتابات التي تم تصنيفها ضمن مقاربتين كبيرتين تتنازعان تفسير ظاهرة الدولة معرفيا، تتعلق الأولى "بالفلسفة الغربية الليبرالية" للدولة، في حين تتعلق الثانية "بالفلسفة العربية الإسلامية" لظاهرة الدولة.

وهي المقاربات التي يصطلح عليها في بعض الأدبيات "علم الدولة" وهو العلم الذي انقسم بدوره إلى La science général de l'état " علم الدولة العام " و" La science particulière de l'état " علم الدولة الخاص " (الأول الذي يرى بعالمية نموذج الدولة: الفلسفة الغربية، أما الثاني فيرى بخصوصيتها وباختلافها من مجال سياسي إلى آخر.)

[1] -Jean François Rolinet***, L'etat: l'etat selon Eric Weil***, Philopsis, Revue numérique, http//www.philopsis.fr, p-p 1-4

- علم الدولة العام La science général de l'état : وهو العلم الذي يتساءل حول عما إذا كان من الواجب أن تكون فكرة الدولة واحدة لا تبديل لها أو تغيير، أم أن هناك منطق للخصوصية والاختلاف بين الدولة الغربية في مقابل الأخرى العربية ؟ ومن ثم تختلف كل منهما عن الأخرى اختلافا أساسيا وجوهريا؟

حفريات في المفهوم المعرفي للدولة.

منذ أرسطو حتى ابن خلدون تقرر في الفكر الإنساني يقين بأن "الإنسان مدني بطبيعته "، وهو اليقين الذي أصبح بمثابة القانون الذي يحكم حياة البشرية، غير أن ميله إلى الاجتماع ليس جبليا إلا في حدود الانتماء إلى الجماعة الطبيعية، أما الانتماء إلى جماعة سياسية فهو مما ستقتضيه ضرورات موضوعية، تحمل الناس عليه وليست نوازع الشر في الإنسان سوى تلك العوامل التي تأخذ الناس إلى تأسيس السلطة فيهم لوقف العداء المتبادل على بعضهم بعض، ولردعه حفاظا على الجماعة وأمنها.

ذلك أن فكرة الشر في نوازع الناس، وهي كناية عن استمرار النوازع الحيوانية فيهم، حاسمة في الوصول بالجماعات الاجتماعية إلى تكوين الدولة في الفكر الإنساني الذي تصدى لمشكلة الدولة، من **ابن خلدون** إلى **مكيافيلي** إلى **هوبز** بل وإلى **هيغل** ، ذلك أن الخوف من الإفناء المتبادل والرغبة في حماية قانون حفظ النوع الإنساني وحماية السلام، كما ذهب إليه **لوك وروسو** يفترضان قيام وازع أو رادع بين الناس وذلك لردع بعضهم على بعض وحماية بقائهم[1].

ترجع فكرة الدولة كمفهوم، إلى البدايات الأولى لبروز الفكر الإغريقي، وذلك منذ أن تناولها أفلاطون في محاورته الجمهورية، وإن كان المفهوم الحديث لهذا اللفظ كمنظومة سياسية واضحة المعالم، لم يتبلور إلا في القرن 16، ومنذ ذلك الحين أصبحت الدولة في مختلف مراحل تطورها تشمل مفهومين معترفا بهما، يرتبط كل منهما بالآخر،

[1]- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي** ، مرجع سابق، ص 92.

ارتباطا "عضويا"، فهي من خلال المفهوم الأول: (تدل على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم، وتعني بذلك الدولة/الأمة: العقد الاجتماعي)، أما حسب المفهوم الثاني: (فهي تدل عل أجهزة الحكومة في أمة معينة، أي الدولة/الحكومة: العقد السياسي).

وكما هو الحال في كافة الظواهر الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، فإن هذا التجمع يخضع لنظام تشرف عليه سلطة معترف بها ومقبولة، ومن هنا كانت نشأة السلطة في الدولة التي لا يمكن تسيير الأمور فيها بدونها.[1]

فمنذ أن نادى أفلاطون بأن العدالة ليست هي حكم الأقوى، أخذ الناس يصدرون حكمهم على الدولة بناء على حكمة الأهداف السياسية التي تسعى الدولة إلى حمايتها، والواقع أن العقل البشري بدأ يمجد الفكرة القائلة بأنه من الممكن الدفاع عن احتكار الدولة للسلطة الإلزامية بغض النظر عن الأهداف التي تسعى لتحقيقها.[2]

فالدولة مؤسسة إنسانية قديمة، يرجع مهدها إلى المجتمعات الزراعية الأولى التي نشأت في بلاد ما بين النهرين، قبل حوالي ستة آلاف عام، أما الدولة الحديثة التي ظهرت في أوربا والتي حشدت الجيوش الكبير وفرضت الضرائب وامتلكت بيروقراطيات مركزية استطاعت ممارسة سلطة السيادة على مناطق وأقاليم شاسعة فدولة أحدث عهدا، يرجع تاريخها إلى فترة توطيد حكم الأنظمة الملكية الفرنسية والاسبانية والسويدية قبل400 أو 500 عام، والمعروف أن قيام هذه الدول الحديثة بقدرتها على توفير النظام والأمن والقانون وحماية الحقوق، هو ما سمح بظهور العالم كما نعرفه اليوم.[3]

وقد وجدت هذه الدولة لتجاوز حالة الفوضى، وتحت مبررات حاجة المجتمع إلى سلطة إلزامية يجب أن يطيعها الجميع، أو لتجاوز حالة الطبيعة البشرية، ذلك أن الأفراد لا يقومون بطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها،

[1] - نبيل راغب، **هيبة الدولة: التحدي والتصدي**، دار غريب، ب ط، القاهرة، 2004، ص 31

[2] - هارولد لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا**، ترجمة: سعيد شحاتة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط2، ب م ن، 2012، ص 11.

[3] - فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، ط1، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 41.

وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستحقق لهم عندما تؤدى هذه السلطة، فهم يخضعون لأوامرها لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من معنى، وهم يفسرون هذه الأوامر على ضوء مفهوم الرضا الذي يسعون إلى بلوغه في هذه الحياة، وعندما يرفضون هذه الأوامر من الحين إلى الآخر فمرد ذلك إلى أنها تحرمهم من هذه النواحي، وتوضح لنا عديد الحالات أن الأفراد يؤدون الطاعة للدولة ليس من أجل النظام فقط، وإنما يفعلون ذلك أيضا لما سيتمخض عن هذا النظام، فهم يهتمون بتقدير قيمة الدولة من زاوية موجبات الرضا التي يعتقدون أنها تتيحها لهم.[1]

فالدولة كمفهوم وكواقع تاريخي وظيفتها الأولى كامنة في الحفاظ على الأمن والاستقرار لكي تكون الحياة الاجتماعية وعملية بناء الحضارة ممكنة، وإلا فقدت مبررات وجودها، ومن هنا برز مفهوم احتكار العنف الشرعي باعتباره من ضمن أهم آلياتها في هذا المجال وأحد أهم مميزاتها.

ويقول في هذا السياق **هارولد لاسكي** في كتابه "الدولة نظريا وعمليا" أنه يجب علينا أن نرى كما يرى أرسطو، أن الدولة تنشأ لتحقيق الحياة الكريمة، ونصر أيضا كما أصر هوبز من قبل، على أنه لا يمكن أن تقوم حضارة من الحضارات لو لم تكفل الدولة الأمن المنشود اعتمادا على سلطاتها على الحياة والموت ونوافق لوك على أن وجود جهاز"حاكم عام" يرضى الأفراد عن أعماله هو الذي يمكن أن يخول لنا حقنا في الحياة والحرية وفي امتلاك الأشياء، التي لولاها لأصبحت حياتنا شقاءا وبؤسا، ونؤكد على ما توصل إليه روسو من شروط الدولة التي يمكن من خلالها للأفراد أن يتمتعوا بقدر من الحرية أكبر من القدر الذي كانوا يتمتعون به في المجتمع السابق على المجتمع المدني.

[1]- هارولد لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا** ، مرجع سابق، ص 13.

ومع أن معظم أشكال الحكم في عالمنا الحاضر توصف عادة بأنها دول، فإن مفهوم الدولة لدى علماء السياسة لا يمكن أن يعزل بسهولة عن التطورات القومية والتنظيمية التي حدث في أوربا خلال القرن 16 إلى القرن 20، أو عن أفكار الفلاسفة والمفكرين الرئيسيين أمثال مكيافيلي وبودان وهيغل وهوبز... وغيرهم.[1]

وهي الأفكار التي كانت نتاج اجتهادات عديد الفلاسفة في سبيل الإجابة عن السؤال المحوري القائم حول: ماهية الدولة؟ (المفهوم) أو لماذا الدولة؟ (الوظائف).

وقد تعددت وتنوعت الطروحات الفلسفية والأفكار الرامية إلى تفسير ظاهرة الدولة ومن ثم الإجابة عن هذا السؤال، ويرى عبد الله العروي في كتابه مفهوم الدولة، على أنه يجب علينا كباحثين أن ننطلق في البحث عن إجابة لهذا السؤال من هيغل، وذلك لأسباب عديدة ومنطقية أهمها آراءه في هذا المجال، التي هي عبارة عن ملخص لآراء أفلاطون ومكيافيلي من جهة، ومن جهة أخرى هي تفنيد لآراء أوغسطين و روسو و كانط ، ومن ثم فهو يختصر علينا الكثير، فعنده تتوحد كل الجداول القديمة، ومنه تتفرع المذاهب العصرية، فهو نقطة الوصل بين الفلسفة الكلاسيكية والفلسفة العصرية

ومن ثم من غير الممكن الاستغناء عنه ونحن نحلل مفهوم الدولة.

إذ يرى **هيغل** أن الدولة هي "تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية" وهي العالم الذي صنعته الروح لنفسها، بمعنى أنها المطلق الذي يسع كل شيء، أو الشكل الكامل والنهائي للمجتمع الإنساني، بل هي عنده مشيئة الله على الأرض، ولا يجد الإنسان مكانه أو وظيفته الحقة، حسب هيغل إلا إذا أفنى نفسه في الدولة، و إذا ما اختار أن يعيش وحيدا فإنه سيعيش تائها لا وطن له، وسيبقى عبدا لأهوائه، بحيث يكون كالجزء الذي لم يتحقق في كله.[2]

[1]- نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010، ص 38.

[2]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2005، ص11.

فالدولة هي التي يجب على أفرادها أن يحيوا من أجلها لا أن تحيا هي من أجلهم، ذلك أنها تمثل وتجسد المثل الأعلى، والحيز، وغاية التطور، والتعبير الكامل عن الشيء الأسمى الذي هو العقل.[1]

وقد انطلق هيغل في آرائه هذه حول الدولة من افتراض رئيسي مفاده "رفض التعارض القائم بين الوجدان والدولة كحقيقة دائمة، ويرى بعكس ذلك بالتطابق بينهما، فالدولة عنده مقدسة"، ويستند في ذلك إلى حجة تاريخية، ذلك أنه قد كانت بالفعل هناك فترات تاريخية شهدت قيام دول همجية، استقلت فيها الكنيسة بجميع النشاط الفكري المتقدم، بينما كانت الدولة خاضعة للعنف والظلم والشهوة، كان حينذاك التناقض المذكور بين الوجدان والدولة أساس الواقع، إلا أن وضعا كهذا يهم التاريخ، أن نأخذه ونجعل منه نموذجا يوافق العقل، فنكون قد سلكنا طريقة عشوائية سطحية.

فالتاريخ شيء والفلسفة التي تبحث في "الحقيقة العقلية" شيء آخر، يحدثنا التاريخ في فترات معينة عن تناقض بين قانون القلب وقانون الدولة، بين الوعي الذاتي والقاعدة القانونية الخارجية، بين القيمة المركزة في الوجدان وبين العنف (اللاقيمة) المجسد في الدولة.

أما الفلسفة التي تهدف إلى كشف معنى "الدولة" في ذاتها لا عن الدولة الفضلى، لا عن محاسن هذا الشكل ومساوئ ذاك، فلا بد لها أن توحد نطاقي الأخلاق والدولة، هذه الطريقة وحدها، تصل إلى الواقعية الحقة التي تتطابق فيها الظاهرة والفكرة، وتدرك الدولة كدولة، دولة الإنسان الإنساني، لا الإنسان الحيواني، أو الإنسان الإلهي.[2]

[1]- براق زكريا، **الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، 2013، ص 7

[2]- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، مرجع سابق، ص 27.

فإدراك **هيغل** لمفهوم الدولة، لا يعني بأنها شكل من أشكال النظام، أو تنظيما بين التنظيمات الاجتماعية،فهو يعنى بها بالأساس مفهوما منطقيا يركبه من خلاصة التاريخ ككل، دون الاكتفاء بنمط واحد من أنماط التجمعات السياسية الموجودة في الواقع.[1]

ويستمد **هيغل** هذا المعنى الواقعي في تعريفه لظاهرة الدولة، من الفيلسوفين **مونتيكسيو** ،**ومكيافيلي** الذي يقول "كل دولة مهما قلنا بفسادها حسب مبادئنا، مهما وجدنا فيها بالفعل من عيب، خاصة عندما تكون من جملة الدول المتطورة المعاصرة، فإنها تحمل في ذاتها العناصر اللازمة لكيانها"، هذا المنحى الواقعي هو الذي أوصل هيغل في نهاية المطاف إلى التعريف التالي: "الدولة هي الفكرة الأخلاقية الموضوعية، إذ تتحقق، هي الروح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى واضحة لذاتها تعرف ذاتها وتفكر بذاتها وتنجز ما تعرف لأنها تعرفه.[2]

فالدولة كمفهوم خالص في الفلسفة الهيغلية ظلت قائمة ضمن منطق الفكرة فقط، ومكرسة لقيم الحق والحرية، ومتجسدة كشعور لا كمادة.[3]

إذ يستخلص هيغل كبير جهوده النظرية من خلال نقاشه لثنائية الدولة-الحرية، ذلك أن مفهوم الدولة حسبه يتحدد ضمن هذه القيمة المركزية، فالفلسفة الهيغلية للدولة كانت أكثر فلسفة عززت فكرة الحرية داخل الدولة الحديثة، وجعلت من تطور هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بها أيضا، فمفهوم الحرية هو مفهوم مشترك مع الدولة الحديثة، وبما أن الدولة هي نتاج لمثابرة العقل، فإن عقلانية الدولة يجب أن تتجسد من خلال تكريس قيمة الحرية.

إذ يتحدث هيغل عن مفهوم الدولة حسب مقتضيات وجودها لا عن أية دولة قائمة، ويركز في ذلك على جانبها التجريدي الذي يقتضي مجموعة قيم الحرية، وقد بقي "المفهوم الهيغلي" للدولة، وذلك بصفتها "تعبير معنوي عن

[1]- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** ، مرجع سابق، ص 32.

[2]- نفس المرجع، ص 34.

[3] - Franz Oppenheimer***, The state: its history and development viewed sociologically***, translated by: John M Gitterman, Vanguard Press, New York, 1922, p xiii.

انتصار الوحدة على الاختلاف والعام على الخاص، والمصلحة العامة على المصلحة الخاصة" هو الأوسع انتشارا على طول الفترة الممتدة إلى غاية القرن التاسع عشر، إذ رأى من الجانب الآخر أن هذا المفهوم لم يكن سوى مفهوم الدولة من نفسها، وفي واقع الحال كان جهاز الدولة كيانا مميزا يمكن تمييزه، إنما لم يكن بالإمكان فصله عن المجتمع عامة.

في حين رأى **ماركس** بالمفهوم المادي للدولة، وقد كان ذلك بمثابة نقد للمفهوم المجرد لهيغل ويقول ماركس: "إن النقد الفلسفي الحق لدستور الدولة الحالي لا يكتفي بإظهار التناقضات الموجودة فيه، بل يكشف عن عللها وضروراتها وأسباب نشأتها"، والتعليل الهيغلي لا يلبي هذا الطلب حسب ماركس وبالتالي هو تحليل غير فلسفي.[1]

ويرى **ماركس** بأن هيغل يعرف الدولة تعريفا مجردا (معنوي) فهي تجسيد للإرادة العامة، وهي العقل في ذاته ولذاته، ثم يبحث عن عامل مادي لتلك الدولة، غير أن تجسد العام في الخاص عنده يتعلق دائما بالعفوية المطلقة، والنتيجة هي أننا ننطلق من المثل الأعلى (المفهوم المجرد) إلى (المفهوم المادي للدولة) بدون مبرر معقول فنضفي مجانا على الملموس علة زائفة من العقلانية.

كما يؤكد بأن هيغل قد اختلطت عليه الدولة بصفتها مجموع مظاهر حياة الشعب والدولة السياسية الأولى هي ما يعنيه دستور مونتسكيو، والثانية هي ما يعنيه الدستور في عرف الثورتين الأمريكية والفرنسية فيعرف هيغل الدولة السياسية في الدولة الاجتماعية (ويسميها بالجوهرية) بعبارة أخرى بأنه ينفي استقلال مفهوم البناء إذ يقول كل شيء بكيفية عميقة ومقنعة سوى ما يتعلق بالموضوع، فالتناقض بين المجتمع والدولة هو الأصل حسب **ماركس** لذلك وصفه بأنه مثالي.

[1]- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، مرجع سابق، ص47.

فبالنسبة إلى ماركس تبدو الدولة بصفتين مختلفتين، أنها "عبارة عن لجنة تنفيذية لإدارة الشؤون الجمعية للبرجوازية، وهي بهذه الصفة انعكاس مباشرة لمصالح هذه الطبقة، أو أنها جهاز مستقل في فعله يتراوح بين موازنة المصالح القائمة في المجتمع ودعم للمصالح الطفيلية لرجالات الدولة أنفسهم".[1]

فقد كان هناك مفهومان متناقضان للدولة حسب **ماركس**:

1- مفهوم ذرائعي ذو توجه يركز على المدخلات وينظر إلى الدولة بصفتها انعكاسا للمجتمع، وخصوصا واقعه الطبقي.

2- مفهوم ينظر إلى الدولة بصفتها كيانا ذو استقلالية نسبية، موجودا ضمن المجتمع قادرا على تشكيل الأحداث داخله.

وإن تناقضا كهذا حسب الأستاذ عبد الله العروي قد فتح باب النقاش أمام مختلف الماركسيين حول الطريقة الأوفق صلة لخلق مفهوم للدولة، وحسب صاحب الكتاب فإن: **أنطونيو غرامشي** قد كان الشخصية الأهم في هذا النقاش وحسبه فإن الدولة: "هي المجتمع الكامل للنشاطات العملية والنظرية التي لا تقوم الطبقة الحاكمة بواسطتها بتبرير وإدامة سيطرتها فحسب، بل إنها تسعى إلى كسب الموافقة الفاعلة لأولئك الذين تحكمهم".[2]

إذ يشدد غرامشي على دور"الدولة" بصفتها مربيا، وإن ما يطلق عليه اسم"الدولة البوليسية"(دولة التنظيم القانوني) أو "الدولة التشاركية"(دولة المصلحة الاقتصادية) حسبه، إنما هي ببساطة مرحلة بدائية وضيقة أكثر من كونها مرحلة معقدة من مراحل تشكيل الدولة وتطورها، وبالمقابل من ذلك يقترح مفهوما حول "الدولة التكاملية"

[1]- نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص39.

[2]- نفس مرجع سابق، ص 40.

أو "الدولة بمجموعها الكلي" الذي لا يقتصر على الحكومة فقط لكنه يشمل جوانب معينة من المجتمع المدني، وعليه فإن هذا المفهوم غالبا ما يرتبط بمفاهيم "الدولة الأخلاقية" أو "الدولة بصفتها مربيا".[1]

وقد تواصل هذا الجهد النظري من بعد ماركس مع المفكر والفيلسوف **فريديريك وليام نيتشه**

إذ ورغم عدم رفضه لظاهرة الدولة من أصلها كما فعل من قبله **ماركس** إلا أنه أيضا قدم مفهوما نقديا للدولة حيث اعتبرها كذبة كبرى واصطلح عليها مصطلح"العدمية" حيث يعرفها على أنها " خدعة يختبئ وراء ظلها طبقة مجتمعية معينة من أجل كسب مصالحهم الخاصة" فقد نظر إليها نظرة متشائمة باعتبارها المسؤولة عن تفكيك المجتمع، وقد توصل في نهاية جهده التنظيري للمفهوم إلى التساؤل مرة أخرى حول: ماهي الدولة؟ ليعود ويجيب عن نفسه متحررا من أفكار جميع من سبقوه من مفكرين، إلى اعتبارها "الغول والكذبة التي تخدر الأفراد حتى يتم قيادتهم من قبل غول حقيقي، فيخلق في المجتمع التعسف ويفتت وحدة المجتمع المدني".[2]

ورغم عدم ثبوت قيام مثل هذا النمط من الدولة التي تحدث عنها نيتشه في المجتمعات الغربية إلا في مراحل سحيقة من تاريخ الدولة (العصور الوسطى) إلا أن هذه الطروحات تجد دليلها الواقعي وحجتها التاريخية قائمة ضمن نموذج الدولة العربية، حيث نجد في هذه الطروحات الكثير من الحقيقة، أين تحضر الدولة الدكتاتورية بغض النظر عن طبيعة وشكل نظام الحكم القائمة بها، وتعلن بأن شرعيتها مستمدة من الشعب وتصدر أحكامها باسمه، وهي التي تسعى في حقيقتها إلى تفتيته والسيطرة عليه والاستبداد به لمنع تشكله كقوة مجتمعية من شأنها تهديد كيانها واستمرارها وبقائها.

[1]- نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، مرجع سابق ، ص 44.

[2]- هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2016، ص 51.

ولقد تم تطوير هذه الآراء وتوسيعها على يد عدد من المفكرين أمثال **ألتوسير وبولتتراس** ، الأول من خلال مفهومه حول الأجهزة الأيديولوجية للدولة، والثاني بصفتها الرأسمالي الأكثر عقلانية والاستقلال الذاتي النسبي للدولة، وفكرته عن الدولة بصفتها ساحة للتنافس والصراع بين شتى الأجزاء الطبقية البرجوازية.

وفي ذات السياق يندرج مفهوم **دافيد إيستون** ضمن أهم الإسهامات النقدية الحديثة للمفهوم، حيث يقدم نقدا منهجيا تفسيريا لمفهوم الدولة ولدلالاتها الوجودية، حيث يرى في الدولة من خلال نموذجه السياسي التحليلي المعروف بالمدخلات والمخرجات، أنها "ظاهرة سياسية وظيفية تقوم بتفعيل مفاعيل النظم السياسية تحت غطاء شرعي اسمه الدولة" ناهيك عن اعتباره السياسة التي تقود الدولة بأنها توزيع سلطوي للقيم المختلفة في المجتمع، أي أن إيستون ينظر إلى الدولة كأسطورة أكثر منها أداة تحليلية ترمز للوحدة المدنية في المجتمع، إذ لا يمكن لها أن تكون إدارة وإرادة قانونية مشرعنة لأنها هي مصدر القوة السياسية.[1]

يبقى أن نؤكد بعد استعراضنا لأهم التعريفات المقدمة للدولة كمفهوم، بشقيها سواء تلك التي تؤيدها كفكرة وتؤكد على أهميتها وإيجابيتها في حياة الأفراد والمجتمعات، أو الأخرى التي تتناولها بالتركيز على جوانبها السلبية والتي تضفي عليها البعد النقدي.

فإننا نجد أنه وباستثناء المفهوم الماركسي للدولة الذي انتهى إليه ماركس عام 1843 والذي شكل الجانب النقدي الحقيقي للدولة، ظل هذا المفهوم في رأي الأغلب الأعم من الفلاسفة والمفكرين يحظى بأهمية بالغة باعتباره ضرورة مجتمعية، وصلت إلى حد القدسية مع عديد الفلاسفة على غرار هيغل، وهو المفهوم الذي طغى على الأدبيات النظرية للدولة إلى غاية يومنا هذا، وهذا رغم الانتقادات الكبيرة والدعوات الرامية إلى تقليص أدوارها وإلى حقيقة تراجعها في السياسة الدولية لصالح فواعل جديدة، إلا أن الأحداث التاريخية لم تلبث أن تعيد الاعتبار لهذه الأخيرة

[1]- هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص50.

وفي كل مرة وتحت تداعيات مختلفة (أمنية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية....إلخ)ولعل هذا ما تختصره مقولة الفيلسوف **بيرك** "الدولة هي المشاركة في كل نواحي الفضيلة".[1]

ثانيا: الدلالات اللغوية والاصطلاحية للدولة.

1. المفهوم اللغوي للدولة:

ليس هناك تعريف موحد للدولة، وهذا راجع إلى الاتجاهات والميادين المعرفية العديدة التي تشكل الدولة،

أحد مواضيعها الرئيسية (علم السياسة، علم الاجتماع، علم الاقتصاد، علم القانون...) وغيرها من العلوم، التي تجمع رغم تعدد طروحاتها التفسيرية لهذه الظاهرة، على أن الدولة في عصرنا الحالي أصبحت مهمة إلى درجة لا يمكننا الاستغناء عنها ولعل هذا ما أدى بـ **موريس هوريو** أن يطلق عليها إسم" منظمة المنظمات" وجعلت **آرنيست جيلنر** يقول "أن الدولة أمر لا مفر منه"[2].

فعند بحث مفهوم الدولة من الناحية اللغوية نجد أن:

لفظ "الدولة" قد اشتق من الكلمة اللاتينية حالة Status ومعناها الموازي وضع، وتغوص الدولة في جذورها الاشتقاقية وتعود إلى الرومان، فمنذ نشأة هذه الحالة Status تم إدخال تمييز بليغ لها.

وشكل وضعها الحي خصوصية النوع الإنساني للهيمنة الحيوانية، ويمكن لاستدلال قياسي أن يؤدي إلى تحويل هذه الخصوصية إلى الصعيد الاجتماعي وتخول الدولة المجتمع في إدارة هذه الحالة الحية، على عكس المجتمعات التي بدون دول والتي لا تستفيد من البنية العمودية، فالإنسان يعيش في مجتمع، وتم التسليم منذ أرسطو بأن الإنسان له طبيعة "حيوان سياسي".[3]

[1]- هارولد لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا** ، مرجع سابق، ص 14.

[2]- عبد العالي دبله، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004، ص 57.

[3]- جاك باغنار، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، ترجمة: نور الدين اللباد، عربية للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2002، ص 10.

ويدل لفظ الدولة في اللغة العربية على التداول والتغير، فقد جاء في لسان العرب **لابن منظور"...**والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال"، وهو المدلول الذي يناقض حقيقة معنى كلمة State أوétat في اللغتين الفرنسية والانجليزية، ذلك أن كلى هذان اللفظان ينحدران من الجذر اللاتيني Status الذي يدل على الاستقرار والثبات، وإن كنا نشير أن هذا المفهوم State لم يأخذ مدلوله السياسي الحديث إلا في عصر النهضة، عندما استعمله المفكرالسياسي الإيطالي **نيكولا مكيافيلي.**[1]

و الدَولة و الدُولة واحدة ،وقيل الدَولة في المال و الدُولة في الحرب ، و قيل الدَولة اسم الشيئ الذي يتداول بعينه ، و الدُولة هي المصدر ، ويقال تداول القوم كذا أي تناولوه من حيث الدُولة ، و جاء في المعجم دول الدال و الواو و اللام أصلان :

أحدهما: يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان آخر، ويقال "أدال القوم": إذا تحولوا من مكان إلى آخر، تداول القوم الشيء بينهم أي صار من بعضهم إلى بعضهم الأخر.

والآخر: يدل على ضعف واسترخاء، والدويل من النبت: ما يبس، ودال الثوب: إذا بلي، ودال بطنه أي: استرخى.[2]

قال تعالى : **مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " [الحشر: 7] .**

2. المفهوم الاصطلاحي للدولة:

[1]- يورغان هابرماس، **ما بعد الدولة الأمة**، ترجمة: عبد العزيز رکح، دار الأمان، ط1، الرباط، 2011، ص 23.

[2]- منصور الرفاعي عبيد، **نظام الحكم في الإسلام**، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2001، ص15.

أما من الناحية الاصطلاحية فنجد أن كلمة دولة لم تستعمل إلا في مرحلة إرساء "الحكم المطلق" في فرنسا في القرن 16، فيما تعممت إبتداءا من القرن 17، وقبل ذلك الحين كان منطق القرون الوسطى يمزج بين المجموعة السياسة وقائدها أي السيد، فيما انقرضت العائلة السياسية مع بروز عبارة الدولة وممارستها.[1]

ويعود أصل الكلمة إلى اللاتينية **ستاتيوس Status** ومعناها الإبقاء على الوضع الثابت، ولم يأخذ معنى"المؤسسة السياسية" الشاملة بدلا من مصطلح"الجمهورية" المستعمل سالفا ، إلا ابتداءً من القرن 16 وقد ظهرت الكلمة في الوثائق الرسمية حوالي سنة 1540 م، وبعد هذا التاريخ بدأ مصطلح الدولة يستخدم على نطاق واسع من قبل علماء ينتمون إلى تيارات معرفية مختلفة، ومن هنا بدأ الاختلاف في تعريف الدولة بين العلماء.[2]

حيث نجد أنه يظهر من خلال ما كتب حول موضوع الدولة ماهيتها ومفهومها، ومبررات وجودها أن هناك تباين واختلاف بين العلماء، والمفكرين من مختلف الفروع العلمية، وكما يقول عالم الاجتماع **بوتومور: "**ليس هناك اتفاق بين العلماء حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور الدولة إلى الوجود، وأن التحديد المضبوط لكيفية وزمن ظهور أول دولة في تاريخ المجتمع البشري مسألة سيستحيل حلها"[3]

إلا أنه من الممكن تصنيف هذه التعريفات والمفاهيم المقدمة لتفسير ظاهرة الدولة من مختلف العلوم ضمن مقاربات نظرية، تختص كل واحدة منها بعلم وتخصص معين، وإبراز زاوية كل واحدة منها على حدا في تحليلها لظاهرة الدولة.

[1]- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** ، مرجع سابق، ص 57.
[2]- نفس المرجع، ص 58..
[3]- نفس المرجع، ص61.

ثالثا: مسح لتطور مهام و وظائف الدولة.

إن البحث في الوظائف والمهمات المنوطة بالدولة يؤكد تعددها وتمايزها فيما بينها وذلك تبعا للفلسفة الوظيفية لكل دولة، وللمذاهب المفسرة لهذه لوظائف والتي تتخذ منها الدول عادة فلسفتها وتتحدد بها توجهاتها ومنطقها في البقاء والاستمرار المتعلق أساسا بمدى تأديتها لهذه الوظائف، ضمن المنطق المتبع في ممارسة السلطة الذي يعتبر الأصل فيه أن يكون ديمقراطيا، وهو ما من شأنه تمكين فاعل الدولة بالاشتراك مع الفواعل المجتمعية الأخرى من تأدية هذه المهمة الوظيفية، في حين أن الاستثناء عن هذا الأصل ضمن ما يقتضيه منطق الإقصاء، هو ما يبرر التشوهات الجارية على المهمة الوظيفية للدولة التي تترجمها ظاهرة الاستبداد بالسلطة في الحالة العربية.

لاشك في أن الأصل في وجود الدولة هو وجود إيجابي وليس سلبي، إذ لا ينتظر من حضورها الإضرار فالدولة حقيقة غير مؤذية كما يقول عليها **دي جازاي** وذلك مرده للقدرة الاستثنائية للدولة في "إيجاد منطق" لتسيير المصالح المتصارعة في المجتمع، فمن الواضح أن الدولة فاضلة مادامت غير مؤذية، وذلك مرده إلى الوظائف التي تؤديها.[1]

إذ من الواجب أن يكون النظام الوظيفي للدولة مفضيا إلى سد حاجات الجماعة وضمان كيان الدولة ومن ثم ضمان استمرارها واستقرارها.

فلا إختلاف في الأصل على أن يكون عمل الدولة نافعا قبل أن يكون أي شيء آخر، لأن استحياء النافع هو أول شرط لعملها.[2]

[1] - Anthony de Jasay, op. cite, p12

[2] - أحمد وفيق، **علم الدولة**، مرجع سابق، ص 42

فالدولة إذن هي سبيل من سبل تنظيم الحياة الجماعية في مجتمع معين، وطالما كانت سلطة الدولة "السلطة العليا" فلا يمكن أن تتوقف الدولة من الناحية النظرية، عن تغيير أي وجه من أوجه الإلزامية هي النشاط التي تخضع لتشريعها الداخلي.[1]

وعند بحث وظيفة الدولة من الناحية الفلسفية، نجد أن فلاسفة اليونان وفي مقدمتهم أرسطو، يرى بأن الدولة (المدينة اليونانية) هي دولة أرستقراطية أصلا ولذلك فإن سكانها لم يكونوا وطنيين (مواطنين)، أما أعضاء الدولة فكانوا هؤلاء الذين يشتركون وحدهم برأي قاطع في أعمال السلطتين الجوهريتين، وهما "سلطة المداولة" في الأعمال العامة و"سلطة القضاء"

ولكن هاتين الوظيفتين كانتا من الوظائف التي تستنفذ مجهود الإنسان وعنايته، ولذلك كان من الواجب في سبيل الاحتفاظ إما أن يكون الإنسان في حالة من السعة، وهي سعة لم يكن في المقدور توافرها للمواطنين(الوطنيين) إلا عن طريق ثروتهم الخاصة أو عن طريق أعمال الغير لهم، غير أن الشرط الأول، (شرط الثروة) كان من النادر توافره، ولذلك كان على الوطنيين (المواطنين) أن يحققوا هذا الشرط كي يتمتعوا بهذه الوظائف، وهذا ما أدى إلى انقسام الجماعة إلى شطرين، شطر هم "رجال الدولة الأحرار" الذين كانوا وحدهم أعضاء الدولة، وقسم هم"العمال والعبيد"، الذين كانوا رعايا الدولة وأدواتها.

ويحدد لنا أرسطو وظائف الدولة في كتابه "الدستور الأثيني"، كما ويحدد الهيئات التي تخول لها مسؤولية كل وظيفة على حدى، فيذكر لنا أن هذه الوظائف شملت العدلية والمالية والضرائب والمحاسبة والميزانية والبوليس والجيش، كما أضاف إليها وظائف أخرى إلى جانب الإدارات التي كانت مسؤولة عنها هي:[2]

[1]- هارولد لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا** ، مرجع سابق، ص19.

[2]- روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة: حسن صعب، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1984، ص ص391 - 330.

بناء السفن، مراقبة الأبنية العامة وصيانتها، صيانة الطرقات، المزارع التي يجري فيها العمل بعقود عامة تعهد المريض والفقير، مراقبة الصحة العامة تصليح الهياكل، مراقبة السوق، مراقبة العبادة العامة ...الخ وغيرها.

وهذا موجز اللائحة التي وضعها أرسطو، وهي تلقي الضوء على طبيعة الحكومة في الدولة المدينة وتبين لنا كيفية تجاوب الحكومة مع النظام الاجتماعي القائم.

وكذلك الفلسفة الوظيفية لدولة الرومان من بعدها، فقد كانت فيها الوظائف تشابه دولة اليونان إلى حد كبير، فكلا الدولتان كانتا أوليغارشيتان oligarchies تحكمها حكومة أعيان مختارة من بين أقوياء العائلات، رغم اتصافهما بالديمقراطية.

وقد اتفقت جميع الحضارات وإن اختلفت في تحديدها لطبيعة هذه الوظائف، في الهدف المنشود من إقامة وظائف الدولة، " الحيلولة دون الاستبداد بالسلطة عبر مأسستها في

السلطة دولة، وهو ما عبر عنه **مونتسكيو** في مؤلفه روح القوانين عام 1748 الذي يرى فيه بأن الحل الذي بإمكانه أن يحول دون تغول سلطة الدولة، يكمن في "مبدأ فصل السلطات"، أي في إسناد مهمات نوعية خاصة إلى مؤسسات متميزة في الدولة.

ولقد سبق لأرسطو من قبله أن أشار لذات الفكرة، أين ميز بين:[1]

1- النشاط التداولي: (تبني القوانين، إقرار الحرب والسلام).

2- النشاط القيادي (العائد للحكام)

3- النشاط القضائي.

[1]- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1998،ص 9

وكذلك **لوك** في بحثه حول الحكومة المدنية عام 1688 نجده يشير إلى هذه الفكرة، ولكن بمعارضته للوظيفة التشريعية في مقابل تمجيده للوظيفة التنفيذية، كما أنه يضيف للدولة وظيفة "السلطة الاتحادية"، أي سلطة قيادة العلاقات الخارجية، باعتبارها الوظيفة الثالثة للدولة.

إلا أنه وبدءا من **مونتسكيو** فقط، قد أخذ يتضح بجلاء التمييز الثلاثي الكلاسيكي بين السلطات التشريعية، التنفيذية، القضائية، على أن [الوظيفة التشريعية] تكمن في إقامة قواعد عامة وغير شخصية، [الوظيفة التنفيذية] تعمل على وضع القانون موضع التنفيذ سواء بنصوص تطبيقية أم بعمليات عادية (مالية، قهرية،...الخ)،و[الوظيفة القضائية] تهدف للبت في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون.[1]

ولا يمكن الحديث عن الفلسفة الوظيفية للدولة بمعزل عن الهرم الشهير الذي وضعه **ماسلو** والذي يطابق فيه بين وظائف الدولة وبين الحاجات الفردية المعروفة بصفة عامة، فكل دولة من أجل أن تستمر فعليها أن تعمل على تطابق بين التوقعات والحاجات الفردية لمجتمعاتها ، فاستمرارها وبقاؤها متوقف على مدى استجابتها لهذه المتطلبات والحاجات ويقسم الحاجات إلى ما يلي:[2]

1- تترجم الحاجة الأولى التي حددها **ماسلو** الحاجات الفيزيائية، والتي تتحدد في الطعام، المسكن،التناسل...الخ وكل ما يتعلق بالضرورات الحياتية وإمكانات التجدد الديمغرافي، فقد اجتهدت الدول على مر التاريخ في تأمين مؤن وإمدادات شعوبها وطورت سياسات إسكان مقررة لسياسة ديمغرافية ...إلخ من الوظائف التي من شأنها سد هذه الحاجات الفردية الضرورية وذات الأولوية لاستمرار الحياة البشرية.

2- الحاجة الثانية: التي تتعلق بالأمن الذي وضعته الدولة في حسابها بواسطة تحديد النظام العام الذي يجب احترامه وعلى العموم تعود"الحاجات الفيزيائية" و"حاجات الأمن" إلى نفس التوقع الذي يخص الدولة.

[1]- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص 92.

[2]- جاك باغنار، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، مرجع سابق، ص ص86 -82

3- الحاجة الثالثة: حاجات رمزية، تتمثل في حاجة الفرد إلى الإدماج الفعال لتحقيق الذات وتقديرها، وبكون هذه الحاجات منقولة على الصعيد الجماعي فإنها تترجم عاطفة الانتماء التي يجب أن تصونها الأمة وتترجم حاجة كل فرد بأن يراعي ويعترف به في المجال الذي يخصه.

4- الحاجة الرابعة: الحاجة إلى النظام، فالدولة تؤمن وظيفة النظام بصورة ضرورية، وتتأكد وظيفة النظام من خلال إقامة دولة الحق، وجعل الدولة سيدة القيم في المجتمع، وهي وظيفة حياتية، تضمن من خلالها الدولة بقائها واستمرارها، وتثبت أهمية هذه الوظيفة من جهة باحتكار الدولة لآلية الإكراه الجسدي المشروع، ومن جهة أخرى بواسطة اختلاف البنى والمؤسسات التي تجسدها عادة البنى الوزارية، التي تكرس نفسها كليا أو جزئيا لخدمة هذه الدول، وكون وظيفة النظام مهمة بذاتها فإنها تضم وظيفتين أخرتين للدولة وهما الوظيفتين المتعلقتين بالأداء والتكيف.[1]

إذ لا تكتفي الدولة بإقامة النظام الذي تسهر على مراعاته واحترامه، لضمان بقائها واستمرارها بل يلزمها أيضا الاستجابة لمختلف التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، ذلك أنه مهما تطورت"إرادة العيش المشترك" في صميم هويتها فإنه يبقى من أهم التزامات الدولة أن تحقق "مفهوما للأمة"، تضمن من خلاله تجاوز عقبات التضامن القومي الناتج عن عدم تطابق الاهتمامات الاجتماعية والقيم الثقافية والعقليات الاقتصادية السائدة في المجتمع، ولعل هذا الوضع هو ما فرض على الدولة تاريخيا التحول من دولة السيد المطلق إلى دولة الممثل لمصالح عموم المجتمع، فمن خلال وظيفة الأداء هذه تضمن الدولة سيادة ثقافة نوعية تكون عاملا لتوحيد الأطياف المتمايزة داخل مجتمعها، إذ تلخص هذه الوظيفة فلسفة الدولة المستمدة من ثقافة مجتمعاتها.

وهذا ما يبرر اختلافها من دولة لأخرى إلا أن هدفها يبقى واحد وهو ضمان تشكيل مفهوم للأمة يتجاوز التناقضات المجتمعية.

[1]- جاك باغنار، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، مرجع سابق، ص ص 95- 88.

أما عن وظيفة التكيف: فهي الوظيفة القائمة على افتراض أنه بما أن الدولة في خدمة الأمة، فإنه من واجبها أن تستجيب لتوقعاتها- الأمة- والحال أن هذه التوقعات في تطور مستمر، إذ يعتبر الشعب عن حاجاته واهتماماته النوعية والمتنوعة والمتغيرة، وإذا لم تتكيف الدولة مع تغيرية متطلباتها، فإنها ستخاطر بشكل أقل وأكثر بوجود نفسها مؤهلة.

وقد تطورت هذه الوظائف في سياق تطوري تاريخي لاحق مع بروز الدولة القومية، وهي الدولة التي اشتهرت بممارسة ثلاث وظائف رئيسية هي:[1]

1- إنشاء بيروقراطية: أي بناء دولة قادرة عل التدخل في الإنماء الاقتصادي، والعمل على زيادة نشاط الدولة الإداري والاقتصادي.

2- ممارسة الرقابة: على الأخلاق، العادات، المشاعر، القوانين.

3- شن الحرب: بهدف تكوين مساحة قومية أو الدفاع عن النفس من هجمات الدول العدوة.

إلا أنه تم تجاوز هذه الوظائف والتراجع عنها لصالح وظائف أخرى، وذلك في إطار سعي الدولة للحفاظ على استمرارها وبقائها كان لزاما عليها أن تطور في هذه الوظائف ضمن منطق الاستجابة لمتطلبات وضغوطات البيئة الداخلية والخارجية، حيث تراجع الدور القمعي والرقابي الممارس من قبل الدولة بشكل واضح، ومثله دورها التثقيفي باعتبارها المسؤولة عن القيم في المجتمع وكذلك الدور التربوي وعديد الوظائف التقليدية الأخرى التي تعطي الدولة مكانه محورية في المجتمع القائمة به.

[1]- آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2001، ص 68.

وقد جاء هذا التراجع في جزء كبير منه نتيجة تقدم العلوم، وبفعل الانجازات الفردية التي تفرض وفي كل مرة هامشا أكبر من الحرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد كان نتيجة للضغوطات التي فرضها تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل في شقه الاقتصادية بالأساس وما فرض على الدولة من ضرورة لتعاطيها مع فواعل جدد يشاركونها سيادتها، وهي الظاهرة التي اتخذت بعدا أكبر في سياق بروز ظاهرة العولمة كمنطق حاكم لنظام الوحدات الدولية.

وعلى وجه الإجمال فقد أدى كل ذلك إلى تضاؤل صورة الدولة القومية في الغرب، التي طالما شكلت إطارا عاما للتماهي الجماعي، إذ لم يعد هناك مجال للتطابق بين الوعي القومي وسياسة الدولة كما كان سائدا في السابق.

ويسمح علم الاجتماع السياسي المعاصر بالتطرق لوجهة تصب في ذات منطلق هذا السياق خاصة بمسألة مهمات الدولة، فمن خلال تجريده للتنوع الملموس في أساليب الحكم وتوجهاته الأيديولوجية يرى أنه بات من الضروري النظر إلى تحليل نظم للدولة كمجموعة مفتوحة، تقيم مبادلات قوية مع بيئتها الداخلية والخارجية، فهي تستمد منها الموارد التي بدورها لا يمكن لها أن تمتلك وسائل العمل، ذلك أن نشاط الدولة تسيطر عليه حركة مزدوجة نحو الداخل والخارج، ومن هنا يتوضح أن وظائف الدولة حسب هذه المقاربة هي ثلاث رئيسية:[1]

1- النشاط الإستخراجي للدولة: وهي الوظيفة القائمة على العنصر البشري والوسائل المادية التي تعتبر دعامات تبرر الدولة من خلالها عملها، والتي بدونها تكون الأجهزة السياسية والإدارية للدولة مجرد إطار وهيكل مفرغ من أي وجود حقيقي، وحينذاك لن يكون بالإمكان تأمين استمرارية السلطات ومن ثم استمرار الدولة وبقائها.

2- النشاط التوزيعي للدولة: حسب **غابريال ألموند** تقسم هذه الوظيفة إلى:

قدرة الدولة على التنظيم: أين تهتم السلطة السياسية دائما بالعمل على سيادة النظام، وذلك من خلال :

[1]- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي** ، مرجع سابق، ص 104 - 93.

أ- إقامة لعبة يجب أن يحترمها الجميع في العلاقات الاجتماعية وذلك من خلال الأمن القانوني، الأمن المادي (أجهزة الشرطة)، تنظيم العلاقات وكل ذلك في سبيل ضمان أمن المواطنين وحمايتهم وضمان حرياتهم.

ب- القدرة التوزيعية: وهي الوظيفة التي تعمل على إظهار الدولة ليس كمجرد شرطي للنظام الاجتماعي وإنما كسلطة حامية تمنح الإعانات، وتتعلق هذه الإعانات بشقين أوله مادي ذات الطابع المالي بصفة رئيسية وتشمل (أجور، رواتب، تعويضات، مساعدات عائلية، مساعدات للجمعيات ، المشاريع) وشق ثاني معنوي وهي إعانات رمزية غير مادية تستمد أهميتها من كونها مولدة للقيمة في منظومة معينة من المعتقدات (النفوذ، التقدير، الاعتراف، الاحترام المرتبط بامتلاك مسؤولية ...إلخ) وتكمن فائدته بالنسبة للدولة في استكشاف التوقعات والمقاومات القابلة للتطور.

ج- المجابهة: أين تلجأ الدولة للقوة/الإكراه لفرض النظام الداخلي من أجل فرض النظام في حالة وجود فوضى أو مقاومة للنظام السائد.

3- النشاط الجوابي للدولة: وهو النشاط الذي يتضمن الطريقة التي ترد بها الدولة على طلبات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية، فالدولة في علاقتها مع البيئة تجابه تنافرات المصالح، وتطلعات وتوقعات متناقضة، قابلة لأن تتبلور في أية لحظة بصراعات مفتوحة، إن النشاط الرئيسي للدولة يكمن في إدارة هذا الوضع رسميا لما فيه الأفضل للمجتمع بأسره، وكذلك لما فيه الأفضل للجماعات الاجتماعية والمصالح التي يتملكها الحكام بشكل خاص.

وهكذا قامت وتطورت الفلسفة الوظيفية للدولة ضمن منطق أن الهدف الأسمى للدولة يكمن في الوظيفة العليا التي نشأت وظهرت للوجود من أجلها وهي الوظيفة التي كانت محل إجماع بين عديد المفكرين والفلاسفة الباحثين في

هذا الموضوع، وإن اختلفت مذاهبهم وأيديولوجياتهم، والتي مكمنها خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفراد الدولة إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم.[1]

وهي الوظيفة التي تضمن من خلالها الدولة كسب طاعة وولاء ورضا مواطنيها، متى ما تمكنت إرادتها وقدرتها على ضمان إشباع ما يحتاجه المواطنون إشباعا تاما، وهذا الولاء والرضا هو ما يكسب الدولة صفة الشرعية التي تسعى كل الدول جاهدة لكسبها، وهو ما يمكنها من ضمان استمرارها وبقائها.

ولكي تتمكن الدولة من ذلك لا بد لها أن ينعدم التحيز في أداءها لهذه الوظائف، فحيثما انحرف المجهود الذي تبذله الدولة نحو خدمة مصلحة تخص جماعة معينة داخل المجتمع، فذلك احتمال لقيام الصراع والفوضى وتنبؤ بالزوال وحتى الاندثار ومنه الحيلولة دون الأهداف الحقيقية للدولة وغاياتها الكامنة في ضمان استمرارها وبقائها من خلال استنادها إلى مفهوم الشرعية.

والشواهد التاريخية في هذا الإطار كثيرة، أين ثبت أن تحيز الدولة فيما تقدمه من وظائف وأعمال هو ما كان بادرة لزوالها واندثارها، ومن ذلك تحيز دولة المدنية الإغريقية ضد العبيد، وتحيز الإمبراطورية الرومانية ضد الفقراء، وتحيز دول العصور الوسطى لأصحاب الأراضي/الملاك، وبعد الثورة الصناعية تحيز الدولة لملاك أدوات الإنتاج ضد أولئك الذين لا يملكون شيء غير قواهم...وهكذا.[2]

إن عمل "الدولة" هو أوسع من العمل الذي تقوم به أية مؤسسة إنسانية أخرى، وتنطوي تحتها مهام لا تعد لها في شمولها أو تعددها مهام أية مؤسسة اقتصادية أو ثقافية أو دينية أو غيرها.

[1]- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي** ، مرجع سابق ، ص 104

[2]- هارولد لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا**، مرجع سابق، ص110.

وقد أدت التغيرات التي شهدتها أبنية الدولة والوطنية إلى زيادة هذه المهام زيادة بالغة، فكل هذه التغيرات فرضت على الحكومات أعباء جديدة، أيا كانت فلسفة الدولة (ليبرالية، اشتراكية، اجتماعية...)، وسواء كانت هذه الفلسفة جمعية أم فردية.

ولو نظرنا إلى تغير مهام الدولة نظرة صحيحة، إما بتوسيع نطاق هذه الوظائف أو بتضييقه، لوجدنا أن التغير في الوظائف الحكومية للدولة، يأتي دائما كنتيجة لتجاوب الدولة (الحكومة) مع تغير أحوال المجتمع، فالدولة لا تخلق الأحوال الجديدة ولكنها تتجاوب معها، و يختلف هذا التجاوب من دولة إلى أخرى بحسب المبادئ التي تحددها فلسفتها وأيديولوجيتها.

المبحث الثاني :المجتمع المدني كمفهوم و إطار نظري

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان التطور التاريخي و الإبستمولوجي لمفهوم المجتمع المدني ، و معالجة أهم الأفكار و الأطر النظرية التي إهتمت بهذا المفهوم ، مع الإحاطة ببعض مقتضيات هذا المفهوم من أركان ، خصائص ..... الخ ، ساهمت في تشكيل معالمه و محدداته الرئيسية

أولا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

بات أمرا معروفا أن المجتمع المدني قرين الفكر الغربي، ومع هذا خضع الصيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد. إنها تعني في كل مرة شيئا مختلفة، لأنها تأتي في سياق متغير بنيوية وتاريخيا، يولد حاجات جديدة، وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم[1].

وفي ضوء هذا تناولنا مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني، وتعرضنا بعدئذ إلى مفهوم المجتمع المدني في الفكر المعاصر .

1- مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني

دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى. وفي اللحظة النظرية التي جعلت فيها الدولة تقوم على العقد، بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقا على الدولة،

[1]- في موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية ، لم يفرد مكان خاص لمصطلح المجتمع المدني، مع أن كلمة مدني، ظهرت كمكون لعدة مصطلحات أخرى منها: «العصيان المدني»، «القانون المدني»، «مقاومة حضارية»، «الحقوق المدنية»، «الحرب الأهلية»، «المؤسسات الأهلية، جهاز الدولة المدني»، «الحريات المدنية»، «رسمي»، «غير عسكرية، غير ديني". وهي مفاهيم قريبة جدا من دلالات المجتمع المدني في أيامنا الحالية. وقد ورد المصطلح في معجم أكسفورد الكبير لأول مرة.

وقادرة على تنظيم نفسه خارج الدولة، ومصدر شرعية الدولة ورقيبها. ومع أن هذه المرحلة بدأت بتبرير الملكية المطلقة، إلا أنها انتهت بنفي الملكية المطلقة واعتبارها نقيضا لفكرة العقد الاجتماعي وروحه[1].

إن هذا التحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص، يعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من «أزمنة العصور الوسطى والتخلص منها، بل في إعلان القطيعة مع النظام القديم - الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية، من جهة أولى، ويقضي باعتبار السلطة مطلقة سواء أخذنا بحسب مرجعيتها الدينية أو نظرنا إليها في مرجعيتها السياسية - جملة وتفصيلا، والقول بنظام «جديد» يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، تتمحور في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي. كانت نقطة الانطلاق حالة الطبيعة، بالقول إن الإنسان قد مر بحالتين: حالة كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش في الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة وحدها، وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش داخل المجتمع ويسلك وفقا لأوامره وضوابطه، عبر إقرار تعاقد اجتماعي»، بين الموجودين داخل المجتمع[2] . وفي سياق نظرية التعاقد الاجتماعي، تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية. وفي هذه النظرية، كان المفهوم يرادف المجتمع السياسي، المجتمع المؤسسي بناء على التعاقد الاجتماعي. ومن الجدل الدائر بين وجهات نظر فلاسفة العقد الاجتماعي والاختلاف في تحديد الملامح الأساسية للحالة الطبيعة بينهم، اكتسب مفهوم المجتمع المدني صلابة أكثر وعمقا أكبر.

كان **توماس هوبس** منظرة للسلطة المطلقة من جهة الحاكم بالنتيجة التي وصل اليها في منتصف القرن السابع عشر (1651م)، ومنظرا لتنازل الشعب من جهة أخرى. كان تنازل الشعب التام، بل الخضوع والاستسلام المطلقان للحاكمين يبلغان مدى أبعد عند فقهاء الحق الطبيعي، فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي

[1]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني : دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1998، ص 13.

[2]- سعيد بنسعيد العلوي، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية:** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، 1992)، ص 41، 51 و53.

عن الحرية. ومع هذا حورب **هوبس**، ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة، وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، وعدم تأسيسها على لاهوت كوني، والأنكى من ذلك كله، لأنه لم يعتبر السلطة المطلقة معطى قائمة في الطبيعة أو بالطبيعة، وإنما جعلها كائنا اصطناعية (إلها اصطناعيا)، أي إلها من صنع البشر[1]. وبهذا فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد، ولو اتخذ شكل الحكم المطلق . وعد ذلك قفزة كبيرة في اعتبار السلطة قائمة على ما يأتي:

أ- على إرادة أفراد مؤسسة على قانون العقل.

ب - على احترام التعاقد[2].

النقيض التام لهذه النتيجة، هو ما ينتهي إليه **جون لوك** (1691م). فالتعاقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع، فهي نفى لتلك الغاية وإقصاء لها. فالملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نمط الحكم الوحيد، لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني[3] . على هذا يمكن عقد لوك الاجتماعي من عزل السلطة إذا «تمردت » ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها املاءات القانون الطبيعي عبر الاعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم وحياتهم من دون وجه حق. وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها. وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف والحرب الأهلية .

أما **جان جاك روسو** (القرن الثامن عشر) فإنه أكد عبر أحاديثه عن السيادة على خاصيتين: الأولى، أن السيادة لا تقبل أبدا أن تكون موضوع تفويض. ففي الإمكان أن ينتقل الحكم من جهة إلى أخرى، ولكن الإرادة ذاتها لا

[1]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني : دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** ، مرجع سابق ص 77 و 80.

[2]- أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ،:مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000 ،ط1 ، ص 19

[3]- جون لوك، **في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع بيروت: ، 1959، ص 189.

تنتقل. والثانية، أن السيادة لا تقبل التجزئة كذلك لأنها في الشعب الذي يستحيل أن تكون بموجبه محل تنازل أو تفويض.

وعلى هذا فإن العقد يجب أن يكون عند روسو يؤسس شعبا قائما، برؤسائه أو من دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ، ولا تنقل، ولا يمكن التنازل عنها، إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعباً، وإن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة . وهي سيادة كلية تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة الجميع وليست مجموع الإرادات.

مما تقدم يتضح أن عبارة المجتمع المدني، استعملت في الفكر الغربي، من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر، للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدولة، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معا، أي أن المجتمع المدني، بحسب صياغاته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أو أن مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا[1]. وهو مجتمع الأحرار المستقلين، ومن ثم فإن المجتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، وتركيبه الداخلى لا يعرف السيطرة ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية، ولكنها علاقات بين أحرار متساوين[2].

نخلص مما تقدم إلى أمرين : الأول، أن دلالة المفهوم في نظرية التعاقد، كانت تتجه لإبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع. وفي هذا الإطار تمت صياغة نظرية التعاقد كاتفاق داخل المجتمع بين أفراده لتأسيس السلطة بمعيار أرضي

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 20

[2]- حسام عيسى، **"المدرسة القومية حول المفهوم القومي للديمقراطية** : نظرية نقدية ، ورقة قدمت إلى : قضية الديمقراطية في الوطن العربي (طرابلس الغرب : ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، 1991)، ص 239 .

دنيوي، مدني، يلغي المفهوم القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي . والآخر، وهو يعكس محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر المفهوم ومكوناته في سياق تطور المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته، ويتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدولة لصياغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة، وتتيح للمؤسسات المدنية التي ينشئها الأفراد إمكانية إعادة صياغة المجتمع السياسي، انطلاقا من علاقات الصراع التي تحكم وجود المجتمع وتنعكس بالضرورة على وجود الأفراد السياسي.

2 - المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي/ الماركسي)

إذا كان من الطبيعي أن نقول إن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فإنه ليس أقل طبيعية أن نقول إن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك، ومن ثم فهي تلتقي مع ما يبدو أنه خصمها اللدود، «النظرية الليبرالية في المصادر والأسس، وعلى الرغم من ذلك فإن الاختلاف والتباين بينهما يكاد يكون تامة .

وما يعنينا هو أن صور الاختلاف في تحليل وظيفة الدولة وفي فهم معناها من جانب، وكذا في فهم المجتمع الصناعي من جانب آخر، يكون عنها الاختلاف والتباين في النظر إلى «المجتمع المدني» بالنسبة إلى كل من النظريتين.

وإذا كانت مدرسة القانون الطبيعي، وخصوصا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، قد اهتمت بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة في تصور أعلامها، فإن المدرستين الثانية والثالثة قد اهتمتا بالتمييز بين المجتمع والدولة، وإن اختلفا في تحديد نمط العلاقة بينهما[1].

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 21

المجتمع المدني لدى هيغل، يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة. وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، لأنه كفرق أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة. وهو ما يميز المجتمع الحديث من المجتمعات السابقة. ومع هذا فإن هيغل لم يجعل المجتمع المدني شرطة للحرية وإطارا طبيعية لها. وهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون في ما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، فالمجتمع المدني عند هيغل هو مجتمع الحاجة والأنانية. وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة كما سنوضح لاحقا .

يقول بوبيو إن المفهوم الهيغلي عن المجتمع المدني هو من أحد جوانبه أرحب من المفهوم الذي سيصوغه ماركس، ومن أحد جوانبه الأخرى أضيق. فهو أرحب لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فحسب، وإنما يضم الإدارة والقضاء ودائرة الشرطة التي سيعزوها ماركس إلى الدولة. وهو أضيق لأن المجتمع المدني لدى هيغل يمثل الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة، ومن ثم لا يشمل جميع العلاقات والمؤسسات قبل التولية[1].

شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، ويرجع هذا إلى محاولته وساطة ووسطية مفهوم المجتمع المدني بالذات، أي إلى تأسيسه على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة من ناحية ، وإلى عدم التخلي نظريا عن البني العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة، بل اعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى. من هنا تنبع أهمية التعاونية الأهلية الهيغلية في نظرية المجتمع المدني .

أما ماركس وفي سياق نقده المثالية الهيغلية في مختلف مستوياتها، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم حضارة ومعتقدات.

[1]- جان مارك بيوتي، **فكر غرامشي السياسي**، ترجمة جورج طرابيشي ،: دار الطليعة ، بيروت ، 1975، ص 185.

بكلمة أخرى إن المجتمع المدني عند ماركس مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي، أو الدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية . يتطابق المجتمع المدني إذن في المعالم العريضة مع البنية التحتية، وبشرط مستويي البنية الفوقية،الايديولوجيا والمؤسسات السياسية .

خضعت الماركسية لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي **أنطونيو غرامشي**، ولا سيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظير ماركس ، إذ ينظر إلى المجتمع المدني، باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والايديولوجيا، ووظيفة الثاني «الدولة» السيطرة والإكراه .

الجديد في التصور الغرامشي للمفهوم هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيغل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل إنه مجال للتنافس الايديولوجي[1] . بعبارة أخرى إذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتطابق مع البنية التحتية فإن تحويل غرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية يؤدي حتما إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية، ومن ثم العلاقات المتبادلة بين البنية التحتية والبنية الفوقية. فالبنية التحتية لدى ماركس هي المهيمنة بينما الغلبة عند غرامشي للبنية الفوقية. إن غرامشي يشاطر ماركس رأيه حين يقول هذا الأخير إن المجتمع المدني هو «مسرح التاريخ». لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية، بل أمسي في البنية الفوقية[2]. على هذا فإن المجتمع في فكر غرامشى، هو مجال سياسي أيضا، إنه فضاء تكون الايديولوجيات المختلفة وانتشارها، والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض. تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية

[1]- حسان مُحَّد شفيق، **الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ، 1986، ص 116.

[2]- جان مارك بيوتي، **فكر غرامشي السياسي** ، مرجع سابق ، ص 189

والجماعية الأهلية » التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة، من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها، من ناحية أخرى[1].

أما **ألكسي توكفيل** فقد أشار في كتابه الديمقراطية في أمريكا إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب. ومن هنا تبرز أهمية المدنية وأهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية[2] . وما انفك توكفيل يعيد مقولة مفادها:" لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة. هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية".

في ضوء ما تقدم، وعلى الرغم من تعدد المساهمات، في صياغة مفهوم المجتمع المدني، فإنه يمكن القول إن هناك عناصر مشتركة، يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في إطار الحضارة الغربية، ومن أهم هذه العناصر:

أ- إن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإجبار، أي ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.

ب - يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها: المؤسسات الانتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة .

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** المرجع السابق ، ص 23

[2]- مُحَمَّد كرو، **المثقفون والمجتمع المدني** في تونس،، في: أحمد صادق سعد وآخرون]، الانتلجنسية العربية: المثقفون والسلطة، تحرير سعد الدين ابراهيم (: منتدى الفكر العربي، عمان 1988)، ص 311.

ج - الدولة أو المجتمع السياسي لازمان الاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.

د- ليس من الضروري أن تكون الدولة القائمة في المجتمع المدني، دولة ديمقراطية، ولكنها في كل الحالات دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تاريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة.

هـ - للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع بعض عناصره، أو انتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر هي المؤسسات الإنتاجية، أو الطبقات الاجتماعية، أو الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، أو حتى الإيديولوجيات التي بلورتها جماعات اجتماعية معينة في ذلك المجتمع ومثقفوها .

و - إن مؤسسات المجتمع (من حيث المبدأ) تتمتع باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة، ومن هذا المنطلق فإنها تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة [1].

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

وقبل التعرض إلى مفهوم المجتمع المدني وتعريفاته التي راجت في الفكر العربي المعاصر، نعالج الإشكاليات التي يثيرها مفهوم المجتمع المدني.

1- إشكالية المفهوم

تواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر صعوبات عدة منها[2]:

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، المرجع السابق ، ص 24

[2]- حسنين توفيق ابراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**، ورقة قدمت إلى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 684.

أ- ضعف التأصيل النظري للمفهوم، وذلك على الرغم من شيوع استخدامه، ومثل هذا الأمر يفرز العديد من النتائج السلبية منها: الانتقائية في نقل المفهوم، والتحيز في استخدام المفهوم، والمبالغة في قيمة المفهوم.

ب - الاختلاف في تكيف طبيعة مفهوم المجتمع المدني. ويبدو أن إحدى الصعوبات في التوصل إلى مواقف مشتركة في موضوع المجتمع المدني، كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والاجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي، نابعة من انعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات التي نستخدمها، ومن ثم عدم ثبات المعنى، والحديث عن أمور مختلفة، مع الاعتقاد أننا نتحدث عن أمر واحد، وينبع هذا من[1]: جدة استخدام هذه المصطلحات المنقولة عن ثقافة أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسباقات التي ارتبطت بها واختزالها عادة إلى معنى ضيق واحد يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها أولا، ومن التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية السريع أيضا لمجتمعاتنا ثانيا، ومن السياق الجديد الذي تستخدم فيه، والذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي العقيدي والعملي ثالثا.

وقد عكست هذه الإشكاليات ونتائجها نفسها في استخدامات متعددة للمفهوم[2]، فالبعض يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية خاصة كمقابل للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة، والبعض يستخدمه كمقابل للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة، أي إعلان مبادىء العلمنة الكاملة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني. على أن هذا المفهوم كمال أوجه ، الأمر الذي يخلق قدرة من الغموض عند التعامل معه. وفي مواقف متباينة بشأن وجود المجتمع المدني أو عدمه في الوطن العربي، ويمكن في هذا المقام التمييز بين موقفين: الأول يقول بوجود المجتمع المدني مع بعض التحفظات، بينما ينفي الآخر وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربي وحججهم في ذلك ما يلي:

[1]- برهان غليون، **بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية**، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 733.

[2]- محمد جمال باروت، **المجتمع المدني مفهوما وإشكالية** دار الصداقة، حلب 1995 ص12.

1- إن مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث مرتبط أساسا بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي، وإن تكونه، لم يكن ممكنا إلا نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية. ثورات كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمع. ويرى اليوم أكثر من مفكر عربي أن هذه النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية لم يتم تحققها بعد لأسباب عديدة، ويختلفون في تقويمها وإعطاء الأولوية فيها لهذا السبب أو ذاك، ولكنهم يجمعون على غيابها[1].

2 - النشأة الخارجية للدولة القطرية العربية وتسلطيتها تاريخيا، لم تهيئ التربة الملائمة لنمو المجتمع المدني، فضلا عن أنها لم تؤسس دولة ملتحمة بمجتمعها. كما أن تفكك أواصر المجتمع التقليدي لم يعقبه تكون مجتمع مدني حقيقي. ومن هنا أصبحت الدولة هي المهيمن الأكبر، أي تقليص الهامش الممكن للعمل السياسي المستقل الذي لا يستمد شرعيته من زبونيته للدولة، وإن هذا هو الذي يفسر هشاشة التنظيم الحزبي والنقابي، وكل أنواع التنظيمات الأهلية الأخرى[2]. يقابل ذلك اتجاه يؤكد على التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع في بعض الأقطار العربية، فهو ميزة من مميزات دول المغرب العربي. على هذا، لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة عملية والاستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع العربي من دون تحريره من اختلاطات ثلاثة[3] :

الاختلاط الأول: هو الذي يجعل من المجتمع، وهو الأمر البارز في كل النقاشات الدائرة اليوم، رصيد قيم الحرية والتحرر، ويضعه في موضع النقيض من السلطة والدولة وما تنطويان عليه بداهة من القيم الاستبدادية .

[1]- سعيد بنسعيد العلوي، **مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر**، ورقة قدمت إلى: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ٢ ج مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1989، ج 1، ص 171.

[2]- علي أومليل، **حول أسباب العنف السياسي**، ورقة قدمت إلى : العنف والسياسة في الوطن العربي، تحرير أسامة الغزالي حرب ،: منتدى الفكر العربي، عمان 1987 ،ص 18.

[3]- برهان غليون، **بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية**، ، ص 713- 719.

الاختلاط الثاني : نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة التي تهتم بالأمور الوطنية. وفي هذا المنظور يصبح التحرر والتقدم في اتجاه الديمقراطية رهين العودة إلى الفردية وسيطرة المصلحة الشخصية .

الاختلاط الثالث: نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلى. ومصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيف سياسية في وجه التيارات أو الحركات التي ينظر إليها كتيارات أو حركات حاملة للقيم التقليدية. وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقة للتنظيمات والبنى الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات نسائية، ويستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بنى المجتمع القديمة الدينية أو القبلية أو الجهوية .

في ضوء الصعوبات التي سبق ذكرها والتي تواجه تحديد وجود للمجتمع المدني أو تلمسه في الفكر والخبرة العربية، وكذلك في ضوء حقيقة أن مفهوم المجتمع المدني مرتبط أساسا بالغرب، هل هذا يعني أن الخبرات التاريخية والواقع الراهن في الدول الأخرى لم تعرف ظاهرة المجتمع المدني؟. وإذا كان هناك دول ومجتمعات أخرى تعرف هذه الظاهرة فما هي خصوصياتها؟

ابتداء إن ظاهرة المجتمع المدني ظاهرة نسبية ، وهي ليست حكرا على الغرب الرأسمالي، مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى. فهذه الظاهرة عرفتها خبرات مجتمعات ودول عديدة ، لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين. من جهة أخرى، فإنه من المتصور وفي ضوء خصوصية واقع المجتمعات فرز مكونات وأشكال متمايزة نوعا ما، وذلك بحكم تفاعلاتها وديناميتها الخاصة، فضلا عن الأطوار الحضارية التي تعيشها، والتي تفرض إبداع تكوينات قد لا تتخذ الأبنية والهياكل نفسها. ومثال ذلك، أن ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث، من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو

وسطية، هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحا «المجتمع الأهلي» في التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي[1] . فمقابل صيغة" أهل الدولة" التي تتردد في مقدمة ابن خلدون، نقرأ صيغ "أهل العصبية" وأهل الحرف والصنائع والطرق والفرق... وجميع هذه الصيغ تعبير عن دينامية اجتماع سياسي، ومؤسسات مجتمع تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل وأنماط من الثقافة والاجتهاد الفكري والفقهي وتعبيرات من العمل السياسي والنقابي[2] . وهنا يجدر الاستدراك حيال المقارنة بين المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي، بالتنبيه على أن هذه المقارنة لا تحمل معنى الاستبدال أو المفاضلة بين مؤسسات المجتمع المدني الحديث ومؤسسات المجتمع الأهلي القديم. فالتاريخ صيرورة وتحولات، و"الثابت فيه ليس أبديا أو أزليا، وإنما هو معقول ومتمثل أو متخيل في أطر الزمان والمكان، أي أن ثمة صورة للماضي تتجدد في الحاضر . وهذه الصورة تتبدل في وظيفتها الاجتماعية والسياسية من مرحلة إلى مرحلة .

فالعصبية المقترنة بالدعوة التي سبق أن شكلت وفق تحليل ابن خلدون، محرك التاريخ العربي، وركيزة العمل السياسي، ومنشأ قيام الدول فيه، حملت في الماضي، ولا سيما في بدايات التاريخ العربي، صورة التوحد القائم على الولاء أو الاستتباع في إطار الأمة الواسعة. أما في الحاضر، فإنها تحمل في إطار نشوء الدول القطرية العربية المختلفة، صورة وظيفية مختلفة لعلاقة المجتمع الأهلى بالدولة: صورة التجزئة والحروب الأهلية والتفكيك المجتمعي اللامحدود .

2 - المفهوم في الفكر العربي المعاصر

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة : بنية ومضمونة. ففي إطار البنية، يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بني ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، المرجع السابق ، ص 28

[2]- وجيه كوثراني، **مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني** ، دار الطليعة، بيروت: 1995، ص 87.

أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزة وسيطة بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى، بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة[1] ، هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيغلي للمجتمع المدني . قسم آخر يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، إنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة. وفي هذه الحالة يعرف بأنه "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادىء المشتركة لأعضائها"[2] وبأنه كذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية . بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل. إنه، بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات" بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات"[3]

اتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. إنه لا يتمايز من الدولة فحسب، بل يواجهها ويجاهها ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محدودة [4]. وهذا يعني أن تنامي دول المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، في هذا القطر أو ذاك، أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل كرؤية تتعلق بمشروع للتحديث، مشروع لتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية .

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، المرجع السابق ، ص 29

[2]- سعد الدين ابراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات:** مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الكويت : دار سعاد الصباح، 1991، ص 242

[3]- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١١٧ (كانون الثاني / يناير 1993)، ص 5.

[4]- صادق جلال العظم، **العلمانية والمجتمع المدني** ،، النهج (دمشق)، العدد 38 (شتاء 1995)، ص 125 / انظر أيضا: برهان غليون، حوارات من عصر الحرب الأهلية (بيروت؛ عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، ص 173.

ويذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، ويرى أنه ينطوي على العناصر التالية:[1]

و العنصر الأول: فكرة «الطوعية» باعتبارها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

العنصر الثاني: فكرة المؤسسية، وما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

أما العنصر الثالث: فيتعلق بالغاية والدور، هذه التكوينات يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، إلى جانب الجمعية. فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

وأخيرا، المفهوم باعتباره "منظومة، إضافة إلى كونه مفهومة حضارية، وفق التصور الذي يجعل منه رافدا ضمن المشروع الحضاري. ما انتهى إليه هذا الاتجاه يقارب مضمون المفهوم في الفكر الغربي، رغم التحفظات التي يبديها على عملية نقل المفهوم أو استنباته أو استزراعه في الفكر العربي.

اتجاه آخر يعتبر إشاعة استخدام مفهوم المجتمع المدني، تعين على إصابة الهدفين التاليين[2]:

الهدف الأول: الدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، وهو عمل يقتضى الدفاع عن مطلب المشاركة والتبادل بالصورة التي تؤدي إلى تقليص آلية السيطرة والإكراه التي يمارسها الكثير من الدول القطرية العربية، فيتحول الدفاع عن المفهوم إلى جزء من الدفاع عن مشروع الديمقراطية في الوطن العربي.

[1]- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، «**المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)**، ورقة قدمت إلى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص 294.

[2]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 30

الهدف الثاني: إن ترسيخ كل ما يسمح بتوسيع دائرة المجتمع المدني في مجال الذهنيات ومجال الممارسة الاجتماعية يعد بمثابة وسيلة للمساهمة في استبعاد كل ما يمكن أن يحول النسبي إلى المطلق والتاريخي إلى الطوباوي.

وفي ضوء ما تقدم نقول إن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل ايديولوجي، ومن غايات عملية سياسية، "توظيف سياسي"، وانه لم يشكل في تطوره الحديث كلا واحدا ومنسجمة، حتى بالمعنى الليبرالي، فإنه كان ساحة وغى تتنازع فيها الأهواء والمصالح. والمهم في الأمر ليس فقط تكويناته سواء كانت تقليدية أو حديثة، إنما هو بالدرجة الأولى قيم سلوكية تنطوي على قبول الاختلاف، وحق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة، أي ينبغي أن تسود قيم المجتمع المدني، وهي قيم: الاحترام والتسامح والتعاون والتكافل والتنافس الشريف والصراع السلمي.

وبهذا يمكن القول إن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلا أو كثيرة عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة... فهو إذن مجمل البني والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة الهيمنة السلطة. إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعة مدنيا[1].

ثالثا : معايير و مؤشرات دراسة المجتمع المدني

تختلف المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تقدما وتخلفة، ومن ثم فاعلية . وأحد معايير ذلك درجة مؤسسيتها. إن درجة مؤسسية أي نسق سياسي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور

[1]- المنصف وناس، «**الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر : محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988** »، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996، ص 195 .

الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي[1] : القدرة على التكيف، في مقابل الجمود؛ والاستقلال، في مقابل التبعية والخضوع؛ والتعقد، في مقابل الضعف التنظيمي؛ والتجانس، في مقابل الانقسام.

ويضم كل من هذه المعايير الأربعة مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني. وفي ما يلي تفصيل لهذه المعايير .

1- القدرة على التكيف

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها. وثمة أنواع للتكيف هي:

- **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسسيتها.

- **التكيف الجيلي :** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلمية وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى، ازدادت درجة مؤسسيتها، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي. فسرعة التحول الاجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

[1] -Samuel P. Huntington, **«Political Development and Political Decay**,» World Politics, vol. 17, no. 3 (April 1965) pp. 394- 401

- **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة التحقيق أغراض معينة .

وبتطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي نلاحظ ما يلي:

أولا: يتسم عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها، ويعني هذا ضرورة قيام المؤسسات على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار. كما يتسم كثير منها أيضا بارتباطه بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات "زعيم الحزب أو أمينه العام، الرئيس أو النقيب في النقابات المهنية والعمالية، رئيس الجمعية أو المنتدى، شيخ القبيلة أو الطائفة أو الطريقة"، ويضع هذا قيودا شديدة على إمكانية استمرار المؤسسة بعد اختفائه أو ممارستها لنشاطها على النحو المرجو. وأمثلة ذلك متعددة في الكثير من الأقطار العربية، ولعل من أبرزها الحركة الناصرية في مصر.

ثانيا : يلاحظ أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني لم تخفق في تكييف أساليبها فقط، وإنما أخفقت أيضا في القيام بوظائفها الأساسية[1].

2- الاستقلال

ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، في حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يتيح لها أن تقيم رهانات خاصة تتأسس عليها علاقات اجتماعية

[1]- أحمد شكر الصبيحي، ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** المرجع السابق ، ص 32

متميزة . فإذا اعتبر النظام القائم أن مثل هذه الرهانات ليست ممكنة أو مقبولة نظرة لما تنطوي عليه من مخاطر على وحدة الإرادة السياسية أو بقاء الدولة والنظام، وحرمانها بالتالي من هذا الحد الأدنى من الاستقلال الذي يجعل لسلطتها قيمة ذاتية، لم يبق أمام هذه المؤسسات إلا أن تختار بين التخلى عن طبيعتها كأطر حرة أو مستقلة نسبية لبلورة النشاطات والسلطات الاجتماعية الوسيطة والمدنية ، أو أن تتحول، إذا أرادت الحفاظ على وجودها بأي ثمن، إلى تابع لسلطات قائمة حقيقية أو تضع نفسها تحت حمايتها، وتصبح أداة من أدوات السلطة السياسية. فهي لن تستمر وتكسب صدقيتها، إلا إذا علقت نفسها بسلطة ذات صدقية، أي ذات محتوى، وهي هنا سلطة الدولة أو الحزب الذي يملك جزءا من سلطة الدولة[1].

وقد عرفت بعض النقابات العربية ظاهرة النقيب الذي يشغل منصبا وزارية بما يجعلها خاضعة أو متأثرة بأوامر السلطة، ولا ريب في أن هذا الوضع يحول دون ممارسة النقابة دورها بشكل مستقل في الغالب. يضاف إلى هذا بالطبع . عدم قدرة المؤسسات على مواجهة نفقاتها من دون دعم من الحكومة، مما يجعلها أسيرة لتلك الجهة، ومن ثم لا تتمتع باستقلال مالي. يرتبط بهذا أيضا خضوع بعض الاتحادات والنقابات العربية لجماعة أو لحزب معين دون غيره وتعبيرها عن خطه العام. ومع أن هذا ليس أمرا معيبة في حد ذاته، فإن تحول النقابة أو الجمعية أو الاتحاد إلى التعبير عن نهج الحزب أو الجماعة وكأنها فرع تابع له ينقص - ولا شك . من درجة استقلالها ويعوقها عن الاضطلاع بدورها بصورة فعالة. وإذا كان المؤسسات المجتمع المدني استقلالية إزاء السلطة، فإن الأفراد يتمتعون بذاتيتهم الخاصة في إطار هذه المؤسسات[2] .

وقد دلت التجربة التاريخية أن المؤسسات الأهلية التي لم يكن لها مقوم آخر غير التعامل مع الدولة والعمل في ظلها لم تستطع أن تطور أي رهان حقيقي يستمد قيمته من نشاطها المعلن بقدر ما أصبحت إطارا جزئيا أو فرعيا

[1]- برهان غليون، **بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية**، مرجع سابق، ص747

[2]- غسان سلامة، المقدمة ، **في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج 1، ص 21.

للتنافس والصراع السياسي الذي يتسم وحده في هذا النظام بالأصالة والجدوى. إن الحافز الرئيسي الذي يحفز الأفراد على الانخراط في نقابات الحكومة القهرية . والحديث هنا عن الانخراط الطوعي طبعة - هو السعي إلى استخدام النقابة كوسيلة للنفاذ إلى السلطة والصعود السريع إلى المناصب السياسية[1].

ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها[2]:

أ. نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية ، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة، وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية يتقاطع كليا مع هذا.

ب - الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات. فهل تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة في التمويل الذاتي على مساهمات الأعضاء في شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو على بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية؟

بعبارة أخرى، يعتبر التأسيس الاقتصادي أهم عناصر الاستقلالية، كما أنه يشكل سياجة للحركة السياسية المستقلة، وعنصرا من عناصر استمراريتها[3].

إن صاحب التمويل هو صاحب القرار، وما يلاحظ أن جزءا كبيرا من مصادر تمويل المنظمات الأهلية، تأتي من قوى السلطة الراهنة، أو من شخصيات ومؤسسات، إما داخل القطر العربي الواحد، أو من قطر إلى آخر، أو من المؤسسات الدولية ومن أبرزها الأمم المتحدة، أي من مجموعة الأنظمة والحكومات أيضا، بل ترضخ لسياسة الدول الكبرى التي تدعم المنظمات الأهلية من خلال حكوماتها. وتغيب تقريبا المصادر غير الحكومية عن دعم هذه

[1]- برهان غليون، **بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية**، مرجع سابق ، 747

[2]- سعد ابراهيم، **ابناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**،، ص 698.

[3]- اسماعيل، **"المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)**، مرجع سابق ، ص 304.

المؤسسات مما يجعلها أسيرة مصادر تمويلها، ساعية إلى استرضائها، بل إلى اعترافها بها، متنافسة ومتسارعة لنيلها، وهادفة إلى احتكار التمويل في هذا المجال الأهلي أو ذاك .

ج - الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية ، وبعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تنخفض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة . وتحرص النظم التسلطية على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني، أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية وتطرح الدولة التسلطية نفسها بديلا لمؤسسات المجتمع المدني.

ومما يعزز استقلالية المؤسسات ويقطع الاختراق الداخلي والخارجي لها ما يلي:

- إيجاد أسس اتصال بين مؤسسات المجتمع.

- قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركاتها.

- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبي بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي ضرورة إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها.

3- التعقد

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله، من الناحية الأخرى. وكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان

ولاءات أعضائها والحفاظ عليها. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها، حين تفتقد أي هدف من أهدافها، بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد[1].

وما يؤشر على كثير من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بساطة

بنيتها التنظيمية من ناحية، وانعدام انتشارها القومي تقريبا، بل القطري، وتركزها في العاصمة أو المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية. ويشكل هذا قيدا على قدرتها على ممارسة مهامها. ويكمن التحدي الفعلي أمام هذه المؤسسات في قدرتها على تجاوز المدن إلى القرى والعاصمة إلى الأقاليم، ولا سيما المؤسسات الحديثة منها .

4 - التجانس

ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها النشاطها. وكلما كان مرة الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سلمية، كان هذا دليلا على تطور المؤسسة. وعلى العكس كلما كان مرة الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان هذا دليلا على تخلف المؤسسة. وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلد لا تباين فيه ، فمثل هذا تشكيل ميت. وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته حيث تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة. ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي، والعكس صحيح.

[1] -Huntington, «Political Development and Political Decay,» p. 399

وبتطبيق ما سبق على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، نلاحظ أن الكثير منها يتسم بعدم التجانس، إذ كثيرا ما تنشأ الصراعات بين الأحزاب ولجانها المركزية، وداخل مجالس النقابات والمنتديات والجماعات. وكثيرا ما تكون هذه الصراعات الأسباب شخصية، وتمثل هذه الصراعات عائقا أمام المؤسسات، وقد تستمر هذه الصراعات طويلا فيتوقف معها تماماً نشاط المؤسسة[1].

المبحث الثالث : المقاربات المفاهمية للجماعات التقليدية

يفتقد مفهوم المجتمع التقليدي للدقة خاصة إذا أردنا أن نجعل منه مرحلة مميزة ومنسجمة قد تمر من خلالها المجتمعات إلى الحداثة واختلطت هذه التسمية الوحيدة بأشكال اجتماعية مختلفة حيث رأى جون جاك روسو أنه في مرحلة سابقة بمجتمعاتنا الخاصة حصل انقلاب حاسم في تاريخ المجتمعات الإنسانية، مع نشوء الملكية ولكنه تجنب تماما أن المجتمعات كلما كانت قد مرت في هذا الحدث بلحظة تاريخية قابلة للتجديد، في شتى الأحوال يحصل انحلال الجماعة البدائية قبل فترة طويلة من بروز الأشكال الحديثة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي المتميزة بإنتاجية عالية وت واصل اجتماعي قوي فضلا عن ذلك تظهر بين الإمبراطوريات السابقة الحداثة القادرة على إخضاع أعداد كبيرة من السكان المتنافرين إلى سلطة واحدة و عليه في هذا المبحث سنسلط الضوء على المفاهيم المختلف للجماعات التقليدية و كذا الإقترابات النظرية المفسرة للجماعات التقليدية و نختم بتعديد أهم الخصائص المميزة للمجتمعات التقليدية .

أولا : الإطار المفاهيمي للجماعات التقليدية

تحمل كلمة (تقليد) في طياتها معنى تاريخيا وتتعلق بما هو متجذر في الماضي , وهو أيضا" حالة من التكرار وهي إعادة إنتاج ما هو قائم"[2] و الجماعات التقليدية هي " الجماعات المقيدة أو المحاصرة, ولكنها في نفس الوقت

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 37

[2]- رشاد عبد الغفار ، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** ، مؤسسات الأبحاث العربية – بيروت ، 1984 ، ص28

تعمل على تحقيق قدر من الأمن والطمأنينة لأعضائها, وذلك من خلال ما يتميزون به من علاقات أولية و مباشرة وجها لوجه داخل المجتمع المحدد ، الأمر الذي أدى إلى المحافظة على الكيان الثقافي المتميز لتلك الجماعات الإقليمية"[1] أن أهم صفة تتميز بها الجماعات التقليدية هي التوحد والترابط بين الإفراد, والعلاقات تكون قائمة على أساس التواصل, ويتوحد الإفراد في ظل تلك الجماعات من خلال القيم والمعتقدات والممارسات المرتبطة بحياتهم, كما تتميز تلك الجماعات بقدر كبير من البساطة فيما يتعلق بالوسائل والأساليب المستخدمة في حياتهم اليومية , لذلك الحداثة تأتي مناقضة تماما للمعنى التقليدي وللمجتمع التقليدي وأساليب الجماعات التقليدية التي تبالغ أو تغالي عادة في احترام وتعظيم الطرق والأصناف التقليدية التي توارثها الآباء والأجداد والتي تعودوا عليها لمراحل أو فترات طويلة حيث تكون الطرق المتبعة هي أفضل طريقة يسلكها الفرد أو تسلكها الجماعة هو النمط الذي رسمه الآباء والأجداد, وما هو أصولي ليس سوى ما انبثق عن التراث وحفظ عن الماضي[2]. ويمكن وصف الجماعات التقليدية من خلال" وظائف مجتمعية محددة خاصة بالإنتاج, والتوزيع ,الأمن الاجتماعي ,والإنجاب والتي تختلف عن وظائف المجتمعات الحديثة"[3] ، كما ويعتبر تماسك الجماعة من أهم مميزات الجماعات التقليدية حيث يتمسك الناس بفكرة مثالية تنعكس في إحساسهم بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة من الأصحاب وتفضيلهم العام للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة

في انتقاد اي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد[4]

و تتميز الجماعات التقليدية من خلال وظائفها الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الدينية ، تلك الوظائف التي تمتاز بالبساطة و عدم التعقيد و هذا ما يميزها عن وظائف المجتمعات الحديثة أو الصناعية ، كما أن السلوكيات و

[1]- إبراهيم محمد عباس ، **الثقافات الفرعية –دراسة أنثروبولوجية للجماعات النوبية بمدينة** الإسكندرية ، دار المعارف الجامعية ، القاهرة ،2005 ص 132

[2]- رشاد عبد الغفار ، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** ، مرجع سابق ، ص 28

[3]- لوتز جورج و ليندر وولف ، **البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية** ، 2004 ،ص4

[4]- استيتة.دلال ملحس، **التغير الاجتماعي** والثقافي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006،ص172

الأنماط المتبعة داخل تلك الجماعات تكون مألوفة أو معروفة من قبل لأنها متأتية من الموروث التقليدي عن طريق الآباء و الأجداد ، أي أنه سلوك خاضع للماضي ، حدث من قبل ولا يزال يحدث .

و قد نظر **ايفرت هاجن** إلى الجماعات التقليدية على أنها " مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظما جامدة للمكانة الاجتماعية تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة و غير دافعة للتجديد و ينعكس هذا على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات حيث يتصفون بعدم القدرة على التجديد و على ضبط و تحليل العالم الذي يعيشون فيه "[1] .

و الجماعات التقليدية هي : " مجموعة من الناس يشتركون في نفس الصفات و الخصائص ، و تشكل نمطا فريدا واحدا نستطيع بواسطته تحديد هوية مجموعة من المجتمعات المميزة بوضوح عن تلك التي لا تمت بصلة إلى هذا النمط "[2] . و تتوحد الجماعات التقليدية من خلال المصالح المشتركة فضلا عن سيادة ثقافة شعبية ، وتعرف أيضا :" بأنها وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة و تسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء "[3] . و هذه الوحدة هي إيديولوجية ذات جذور عميقة في التاريخ ، تتميز بمضمون ثقافي ثابت ، بمعنى أنها جماعات ذات اتجاه محافظ لم يلمسه التغير ، و لعل أهم ما يميز الجماعات التقليدية هو صلابة بنائها و قوة مؤسساتها و قوانينها ، أما مكانة الفرد فيبدو و كأنه غير موجود بذاته فقيمته تستمد من مكانة (العائلة أو الطائفة أو الفئة) التي ينمى إليها ، و هذا عكس ما نجده في المجتمعات الحديثة التي تتسم بشيوع فردانية تتخذ من الفرد أساس النظام و نواته الأساسية كما يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية و الحرية .

و لا يخلو النمط التقليدي من مظاهر التوتر و الاضطراب عندما يواجه أنماط حديثة و يرجع هذا إلى استمرار الأنماط التقليدية التي تكون متأصلة في نفوس الأفراد خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، حيث يحدث ما يسمى بالتعارض بين ما هو قديم أو متوارث و بين ما هو جديد ،ومن ثم فأن أحداث التغيرات لا يتم بتلك السهولة من

[1]- لوتز. جورج ،ليندر .وولف، **البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية** ، مرجع سابق ،ص150 .

[2]- ر.بودون و ف.بوريكو ، ترجمة : سليم حداد ، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط1 ، 1986 ، ص 195

[3]- -هنا .غانم ،المجمي: ندوة حول **عناصرالحداثة في الفكرالعربي المعاصر**،1998،ص221

دون تغيير في أنماط التنشئة السائدة في المجتمع ، و هكذا مع ازدياد و استمرار مجيء الأنماط الحديثة يتوقع استمرار بعض الأنماط التقليدية.

و تتميز الجماعات التقليدية " بنوع من العلاقات القوية المباشرة بين أعضائها ربما لدرجة خانقة من منظورنا الفردي الحديث ، فكل فرد يعرف بقية أعضاء المجتمع معرفة وثيقة إذ تربطهم علاقات تراحمية تستند إلى القرابة و الجوار و الانتماء و المصالح المعنوية المشتركة "[1].

لقد أشار **ايفانز بريتشارد** للبناء المجتمعي الذي هو علاقة بين جماعات وليس بين أشخاص فالجماعات المتماسكة كالعشيرة و القبيلة على سبيل المثال هي التي تدخل في تكوين البناء المجتمعي "[2] ، مشيرا إلى تلك الجماعات التي تعتبر جماعات بنائية لأنها استطاعت أن تتمسك بكيانها و هيكلها الأصلي على الرغم من كل التغيرات و هذا ما يمثل الجماعات التقليدية التي تحتفظ بكيانها و تكون ذات نمط مستقر، كما تتميز تلك الجماعات باتجاه المحافظة على الهوية الثقافية و على التمسك بالبناء الثقافي المتوارث أو المحافظة علة ما هو سائد و عدم تفضيل الاتيان بالجديد لأن ذلك يمثل تحديا و مبعث للاحتقار لدى أفراد الجماعات الأخرى .

كما يمكن أن تأتي بوصفها " جمع من الأفراد تربط بينهم علاقات اجتماعية تتميز بالثبات و الاستقرار يعتريها الضمير الجمعي ، فالحرية الفردية تكاد تكون محدودة جدا في ظل تلك الجماعات ، كما تشترك في مجموعة من القيم و المعتقدات و الدوافع و العادات كما أن أفرادها يجمعهم مصير مشترك و أهداف و مصالح متشابهة " ، و تلك الجماعات محكومة بنسق متماثل من القيم الثابتة و تستند في تصوراتها عن نفسها و غيرها إلى سلطات تكون ذات أثر فاعل نمها و تتحكم بها روابط قبلية ، و طالما أنها تتمركز حول ما هو موروث من الأسلاف ، و لم تتمكن من صياغة تصورات واضحة عن نفسها و عن الآخر لجأت إلى الماضي في نوع من الانكفاء باعتباره تمسكا بالأصالة ، يمكن القول بأن تلك الجماعات مرجعية " حيث إن الفرد في ظل تلك المجتمعات يرجع أليها في

[1]- عبد الوهاب المسيري ، :**موسوعة اليهود واليهودية**،المجلد الاول ،ص390.

[2]- خليل .فؤاد،**المجتمع،النظام،البنية في موضوع علم الاجتماع واشكاليته**، دار الفارابي- بيروت،2008،ص 196

تقويم سلوكه الاجتماعي لأنه يشترك معها في أهدافها و اتجاهاتها و يتأثر بسلوك أفرادها و يخضع لضبطها الاجتماعي و معاييرها "[1] .

كما تمتاز الجماعات التقليدية ببساطة المعيشة و شدة التماسك الاجتماعي إذا ما قورنت بالمجتمع الحديث ، و قلة التخصص في الوظيفة الاجتماعية كما تتميز بالاهتمام بالعلاقات القرابية ، و سيادة الضبط الاجتماعي المستند على حق الجماعة في الاعتماد على قوتها الذاتية . و لهذا فهي من " الجماعات ذات التنظيم الاجتماعي و النشاط الاقتصادي الذي يختلف كل الاختلاف عن تلك التنظيمات الاجتماعية الحديثة و المتمدنة "[2] .

ومن أبرز خصائص الجماعات التقليدية هي التفاعل بين الأعضاء و التأثر بسلوك و أفكار الأعضاء الآخرين كما تجمعهم غايات مشتركة و معايير ذاتية خاصة بسلوك أعضاء الجماعة فكل عضو سيتصرف وفق هذه المعايير كما انه يتوقع من الأعضاء الآخرين الالتزام بها "[3] .

و يقوم النظام في المجتمع التقليدي مقامة على أساس السن أو الجنس لذلك قد لا نستغرب أذا لم نجد سلطة حكومية أو هيئة رسمية تدير شؤون هذا المجتمع بل هناك جماعة مسنة (متقدمة في السن) تمثل وجهاء المنطقة او المجتمع تكاد تكون مسئوليتها التشاور في قضايا تلك الجماعات ، كما أن علاقات أعضائها قائمة على التفاهم و الاتصال و تتميز بنوع من البناء و الشكل العام ، " تنظمهم مجموعة من القواعد و القوانين و الأعراف ، و تظهر بينهم نوع من التكامل في انساق المعتقدات و القيم و الأعراف و الأخلاق و الدين "[4] .

و غالبا ما يكون الأفراد في الجماعات التقليدية متجانسين ثقافيا و فكريا و يسلكون سلوكا واحدا و كأنهم فردا واحد بحيث لا يستطيع أحد أن يعبر عن " رغباته و حاجاته الخاصة لشدة الضوابط التي تمارس عليه من المجتمع ، لذلك يمتثل امتثالا قويا مع عناصر ثقافته و هذا بدوره يولد شعورا قويا بـ"المعية" أو " النحن" و كنتيجة لهذا

[1]- شفيق. محمد، **الإنسان والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث- القاهرة- ،2005،ص11

[2]- محجوب .محمد عبده : **مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية**، وكالة المطبوعات – الكويت،ص30

[3]- كولن فريزر وآخرون: **تقديم علم النفس الاجتماعي** ، ترجمة. فارس حلمي، دار المسيرة للنشر - عمان-،2010،ص206

[4]- محجوب .محمدعبده، **مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية**،مرجع سابق،ص55

الشعور ينعزل هذا المجتمع عن بقية المجتمعات الأخرى "[1] ، و لا تملك الجماعات أفكار جديدة محدثة في حين قراراتهم فورية في بعض الأحيان .

أن أهم مميزات الجماعات التقليدية هو الشعور بالانتماء للجماعة و الأرض و وجود الروابط من العادات و التقاليد التي تشد الأفراد إلى بعضهم ، فواقع حياة الجماعات التقليدية يتميز بالترابط من الجوانب الاجتماعية و الدينية ، فضلا عم ذلك فإنهم لا يتبعون في حياتهم الأساليب و الأنماط الحديثة و إنما يحتفظون بالأنماط المتوارثة سواء في الزواج ، أو حل المشكلات و أساليب الضبط ، و يمثل الدين نظاما اجتماعيا ضابطا لسلوك الفرد و الجماعة ، كما أن تمسك الأجيال بتقليد الأنماط المتوارثة قلما تغير ، أما مكانة الفرد في تلم المجتمعات فتكون طبيعية متوارثة أي تقليدية ، ولا يستطيع الفرد أن يكون عالم مستقل خاص به و إنما يدخل في علاقات مع المجتمع من خلال أسرته أو عشيرته ، " فالهم الثقافي للمجتمعات التقليدية كان ينصرف في المقام الأول إلى إنتاج أفراد مندمجين في شبكة تنظيمهم الاجتماعي "[2] ، (فالفرد) دائما يكون جزء من كيان أكبر منه وليس لديه كيان مستقل حيث يفرض الواقع وعيا جمعيا بصور مختلفة وهذا نتيجة للنظام السائد في تلك المجتمعات . أي ان النمط السائد داعم للجماعة على حساب الفرد ، و الفكر و الإنتاجات الثقافية يطغى عليها الجانب الديني، كما تتميز تلك الجماعات بمحاولتها الحفاظ على المخزون التقليدي التراثي .

أن ثقافة التقليد في المجتمعات التقليدية تفرض نفسها كنموذج يتبعه الأفراد ، فثقافة الصهر و اندماج الفرد و تقليل حريته و وعيه لا تتيح للفرد سوى سقف واطئ لحرية الاعتقاد لا يجوز معها المسألة و النقد و الاحتجاج ، فعنصر القهر واضح تماما في المجتمع التقليدي الذي يمتلك أبناءه و يلغي مبادرتهم لأنه يقولبهم في صيغ جامدة و ثابتة[3].

[1]- العمر. معن خليل ،**التفكك الاجتماعي** ، دار الشروق- الاردن ، 2005 ،ص 37

[2]- البرغثي .مُحَّد حسن :**الثقافة العربية والعولمة دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر – بيروت ،2007 ،ص 101

[3]- حجازي مصطفى : **التخلف الاجتماعي مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور** ، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء المغرب ، ط10 ، 2007، ص 104

ثانيا : المقاربات النظرية للجماعات التقليدية

1- مدخل الثنائية الريفية - الحضرية :

ركزت النظرية الخلدونية على ابراز اهم الخصائص والسمات السائدة في كل من المجتمعات الحضرية والبدوية ، ولقد كانت هذه النظرة مستمدة اساسا من الحقبة التاريخية التي كانت تعيشها مدن القرن الرابع عشر ، ورغم التركيز على هذه الثنائية المنطلقة من واقع مدن المغرب العربي ، فقد كان تصور الفكر الخلدوني لدراسة هذه الظاهرة يرى عدم الفصل بين النسقين .

فالتطور يتجه في خط عمودي من نمط الحياة البدوية ويتدرج بعدها إلى مراتب يتوسطه النمط الريفي ليصل بعدها إلى المدينة التي تسود فيها الانماط السلوكية والسمات الثقافية والاقتصادية الناتجة عن التأثر بالمجال الذي يخضع بدوره للنسق السياسي المهيمن ، وبتضخم المدينة وتوفر الفائض يتجه الافراد الى حياة الترف والدعة والبذخ ويظهر فيها التخصص في العمل ، وتكون نتائجها سلبية عندما تصل هذه التصرفات ذروتهما وبذلك تعود بالضرر على مجتمع المدينة ، تؤدي بدورها إلى انتكاسة وتراجع العمران بشقيه الظاهر والخفي إلى نقطة الصفر التي انطلق منها ، وبذلك يصبح المسار التاريخي عبارة عن دائرة وليس خط مستقيم كما بدأ اول مرة ، وهنا لا يمكن الفصل بين النسقين الحضري والبدوي فالعلاقة مترابطة يعتمد في قراءتها على المرحلتين .

هذه الثنائية التي تكلم عنها ابن خلدون اصبحت فيما بعد تشكل اتجاه لدى علماء الاجتماع الحضري سميت بمدخل الثنائية الريفية - الحضرية ، كما نجد أن هذه الفكرة سادة لدى مجموعة من المفكرين الذين سبقوا ظهور علم الاجتماع الحضري كتخصص ، من اشهرهم " هربرت سبنسر " الذي ينطلق في افكاره من عملية المماثلة بين المجتمع والكائن الحي ، بل يعتبر أن المجتمع هو كائن حي " فالمجتمع يتطور من حالة التجانس الى حالة اللاتجانس "[1] " أي أن المجتمع الريفي يتميز بخاصية التجانس بين افراده في الانساق الاجتماعية والثقافية وممارسة الأنشطة

[1]- حسين خرفي ، **المدخل الى الاتصال والتكيف الاجتماعي** ، مخبر علم الاجتماع الاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005، ص 48 .

الحياتية والحرف ، وعندما يتطور ويتحول إلى مجتمع حضري ينتقل بذلك إلى حالة اللاتجانس ، حيث يتميز بالتعقيد والاختلافات وتباعد المسافة الاجتماعية بين اعضائه وتتحول الروابط والعلاقات من حالة البساطة إلى حالة التعقيد "[1]

2- الاتجاه السلوكي :

ينظر هذا الاتجاه إلى التحضر على انه " نسق معين من القيم ومعايير السلوك وانماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ترتبط بسياق زمني ومكان معين توصف بانها حضرية "، وقد ظهر هذا الاتجاه مع تطور اعمال المدرسة المثالية الألمانية في علم الاجتماع ، وهو يرى اجمالا أن عملية التحضر " هي تطور المجتمع إلى شكل الرابطة ليتميز في النهاية بانقسامية الأدوار وتعددية الانتماءات وسيطرة العلاقات السطحية الثانوية من خلال الروابط المتخصصة وغلبة العقل و المصلحة على العواطف "[2]. واهم من مثل هذا الاتجاه واغني بدراسته من خلال أعماله هو فرديناند تونيز ففي مؤلفه الذي عنونه ب (الجماعة المحلية والمجتمع) سنة 1887 ، ميز بين نمطين من المجتمعات على اساس العلاقات الاجتماعية و درجة الانسجام .

اطلق على النمط الاول اسم الجماعة المحلية وهي تضم " كل من العلاقات التي تنتج من العاطفة والعادات والمعتقدات العامة والثقافة المشتركة وتتميز بالألفة والثبات ووضوح الادوار وعدم تصارعها إلى جانب سيطرة الشعور بالجمعية ويرتبط هذا الشكل بالمجتمعات القرابية ومجتمعات الجوار والقرى والتنظيمات الدينية ".

اما الشكل الثاني فقد اطلق عليه اسم الرابطة او المجتمع فهو" نمط مختلف للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بالصفة التعاقدية والروابط غير الشخصية والنفعية بين الأفراد والعقلانية وسيطرة الفردية والمصلحة الخاصة "[3].

[1]- نفس المرجع ، ص 48 .

[2]- السيد عبد العاطي السيد، **علم الإجتماع الحضري مدخل نظري** ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 131

[3]- السيد عبد العاطي السيد، **علم الإجتماع الحضري مدخل نظري** مرجع سابق ، ص 31

في فكرته هذه فهو " يشبه الجماعة المحلية في الاستخدامات المعاصرة بفكر المجتمع المحلي فيما يشير الى المجتمع إلى ظهور منظمات او المجتمع التنظيمي " .

وتعد المساهمة الحقيقة لتونيز في علم الاجتماع حسب رأي " **نيقولا تيماشيف** " في تصنيفه للمجتمعات بعد ادخال عليها بعض التعديلات الطفيفة .

" فتميزه بين الجماعة المحلية والمجتمع مماثلا في بعض الوجوه للثنائيات التي تطورت فيما بعد عند بعض الكتاب ، كادوركايم في فكرته عن التضامن الالي والتضامن العضوي ، رغم أن الثنائية تعتبر نوعا من التطرف في التبسيط مبلغ التباين والتنوع ، الذي تميز حياة الانسان في الجماعة الا أن صياغة تونيز لا تزال مستخدمة في التحليل السوسيولوجي "[1] .

كما نجد هذه النظرة لدي علماء الاجتماع الكلاسيكين وعلى رأسهم دوركايم الذي فسر من خلال اطروحته تقسيم العمل الاجتماعي سنة 1893 عملية تطور المجتمعات من نمط لاخر وفق نظرة معمقة تختلف عن ما طرحه "سبنسر" من افكار اعتبرت بالنسبة لصاحب الاطروحة غير كافية في تبرير هذا التمايز " بل اعتبرت افكاره كرد فعل مباشر لافكار سبنسر "[2].

وميز بين شكلين من التنظيم الاجتماعي ، الشكل الأول هو التنظيم الالي وهو " يختص بالجموع المنعزلة والصغيرة التي لا يمارس فيها الا قدرا ضئيلا من الضبط والسيطرة على البيئة المحلية ويكون التجانس والمماثلة اساس الوحدة الاجتماعية في الوقت الذي يكون فيه التمايز في ادي مستوياته حيث تماسك الفئات والشرائح الاجتماعية عن طريق ماهو مشاع ، ويمثل التماثل والتشابه تدعيما متبادلا للافراد ، فالوحدة اذا عبارة عن تماسك الي ميكانيكي يستند إلى التجانس بينما التنظيم العضوي الذي ميز عصره فهو " يتميز بدرجة عالية من التعقيد والتمايز ويقوم

[1]- نيقولا تيماشيف ، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها** ، ترجمة : محمد الجوهري واخرون ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 155 .

[2]- السيدعبد العاطى السيد ، **الايكولوجيا الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1997، ص 147

كذلك على اساس الاعتماد المتبادل والاكثر تعقيدا للوحدات المتمايزة ، فالتخصص وتقسيم العمل هو السمة الأساسية للمجتمع ، ولا يقتصر على التمايز المهني بين الأفراد والجماعات ، بل قد يتبع هذا التخصص ليستوعب مجتمعات بأكملها ونتيجة لذلك تبطل الانقسامية في المجتمعات والفئات الاجتماعية التي سادت النموذج الالي ، كما تقل درجة العزلة والانفصال بين الوحدات

لم يوضح دوركايم خصائص كل من التنظيمين بل شرح كيفية الانتقال من شكل التضامن الالي إلى التضامن العضوي ، وهذا بتأثره بالنظريات التي كانت سائدة في وقته ولاسيما النظرية التطورية التي كان من أبرز روادها دارون وسبنسر ، هذا الأخير الذي وجه له جملة من الانتقادات المتعلقة خصوصا بتصوره حول تطور المجتمعات ، فقد ذكر سبنسر " انه مع زيادة المجتمع حجما يزداد البناء تعقيدا والوظيفة تمايزا ... وبالتالي فالتمايز يستند في رأيه الى حجم السكان ويربط بين الحجم وتمايز الوظيفة".

بينما رأى دوركايم أن التمايز في حجم السكان رغم اهميته فهو ليس العامل الوحيد فالتمايز وتقسيم العمل يزدادان بزيادة معدلات التفاعل الاجتماعي ، " او ما سماه بالكثافة الديناميكية التي هي نتاج للتغيرات التكنولوجية التي تسهل عمليات الاتصال والتبادل واكثر اشكال التفاعل انتاجا للتمايز هي المنافسة ".

ويقول في هذا الصدد " إذا ازداد العمل تخصصا بزيادة المجتمعات حجما وكثافة ، فان ذلك لا يرجع إلى ظروف خارجية ، بقدر ما يرجع إلى حقيقة أن النضال من اجل البقاء والوجود أصبح أكثر حدة "[1].

لا تظهر أهمية اطروحة دوركايم حول تقسيم العمل في التميز بين شكلين من التنظيم الاجتماعي وما يسود كل منهما من روابط اجتماعية فقط بل تظهر في عملية توظيفها في الدراسات اللاحقة ولاسيما دراسته حول الانتحار

[1]- السيدعبد العاطى السيد ، **الايكولوجيا الاجتماعية** ، مرجع سابق ، ص 149

والربط بين مسبباته وتطور المجتمعات فكل من " العملان يتقطعان ، فهما يجعلان من تطور الفردية سمة جوهرية للعبور من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة "[1].

ولا تتميز المجتمعات الحديثة بظهور الفردية فقط بل الشخصية والاغتراب وفقدان المعايير والصراع هي الصفات الملازمة لها ، رغم هذه الخصائص والسمات التي استطاع دوركايم أن يفسرها لكلا التنظيمين فانه في الاخير استطاع أن يحدد موقفه من كلاهما بانحيازه لصالح التنظيم العضوي " فقد مال إلى تأكيد التفوق المطلق للتضامن العضوي على التضامن الالي ، ذلك لأن الضغوط التي تفرضها المدينة عليهم اقل من تلك التي تفرض عليهم عندما يكون المجتمع مسيطرا على حياتهم بأكملها ، كما هو الحال في المجتمع الريفي "[2] .

3- اتجاه الثقافة الحضرية :

ينظر هذا الاتجاه إلى التحضر باعتباره " ثقافة ناتجة عن الحياة في المدينة وذلك عندما صور الحضرية بأنها طريقة للحياة تتميز بها المدينة "[3] ، واشهر الشخصيات التي اغنت هذا الاتجاه هو لويس ويرث الذي أعط بعدا جديدا للدراسات الحضرية ، سواء ما تعلق منها بالمفاهيم او ابعاد تناول القضايا التي ميزت عصره فيما يخص المدينة " فقد ركز اساسا على تحليل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في السياقات الحضرية "

ومن بين اشهر المفاهيم التي استعملها هو مفهوم الحضرية ، في مقاله " الحضرية كطريقة للحياة " نشرها سنة 1938 وعرف من خلاله المدينة بانها موطن " للاقامة كبير نسبيا وكثيف ودائم لافراد غير متجانسين اجتماعيا "[4].

ويمكن تلخيص أهم القضايا التي جاء بما لويس ويرث فيما يخص حياة المدينة في النقاط التالية :

[1]- ر.بودون و ف. بوربكو ، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، مرجع سابق ، ص 415.

[2]- السيدعبد العاطى السيد ، **علم الإجتماع الحضري بين الواقع و التطبيق** ، الجزء الثاني ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1997 ، ص ص 38-39

[3]- مُحَّد بوخلوف ، **التحضر** ، دار الامة ، الجزائر ، 2001 ، ص 77

[4]- السيدعبد العاطى السيد ، **علم الإجتماع الحضري بين الواقع و التطبيق** ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 53

- الروابط السطحية والضيقة التي تربط سكان المدينة بعضهم ببعض ذات صلة وثيقة بنموها و تباين سكانها ، وقد توصل إلى ذلك بمقارنته سكان المدينة الذين يتعرضون لتغيرات اجتماعية مستمرة تؤدي إلى تغيير و تعديل انتمائتهم الثقافية بسكان القرية الذين يستطيعون أن يعيشوا دون أي تغير يذكر في ظل تراث ثقافي مشترك . - كلما نم حجم المدينة قل احتمال معرفة الفرد بقية سكان المدينة معرفة شخصية ، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير طابع الحياة الاجتماعية ... فالعلاقات الاجتماعية التي يكونها الفرد في المدينة تتميز بأنها علاقات غير شخصية وسطحية ومؤقتة ولها طابع الانقسامي ، وينظر في نفس الوقت ساكن المدينة لهذه العلاقات على انها وسائل لتحقيق اهدافه الخاصة . - يقوم تقسيم العمل في المدينة وخاصة في مستوياته العليا على قاعدة اخرى غير تعميق التخصص من اجل الانجاز السريع والوصول بالاداء الى اعلى درجاته ، ومن النتائج البارزة التي اشار اليها ويرث في تقسيم العمل ذلك الاتجاه الذي يتبلور نحو سيطرة الشركات الكبري او المؤسسات على حياة الأسر الصغيرة وعلى نوع الوظائف التي تقوم بها او عددها[1] .

- تؤدي زيادة حجم المدينة إلى احتمال تعرضها للامتداد خارج حدودها التقليدية مما يستحيل معه

اجتماع سكانها في مكان واحد ، وهذا يفرض ايجاد وسائل اتصال اخرى غير التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي .

- اذا زادت كثافة السكان في منطقة معينة زادت فرصة ظهور التباين والتخصص ، فهو يربط هنا بين زيادة الحجم بزيادة التخصص ، ويرى أن التباين والتخصص امران ضروريان لتستطيع المدينة أن تواجه الاعداد المتزايدة فيها . - هناك اختلاف واضح بين الاتصال الفيزيائي في المدينة وبين الاتصال الاجتماعي ، فالاتصال الاول يتميز بالشدة بينما يتميز الاتصال الثاني بالسطحية ، هذا هو الذي جعل السكان في المدينة يصنفون الى فئات لكل منها رموز تدل عليها تتمثل في ازيائهم او ممتلكاتهم المادية .

[1]- عاطف غيث ، **علم الإجتماع الحضري** ، دار النهضة العربية بيروت ، ب/ت ، ص ص 12- 17

- التنافس على المصادر النادرة وبالاخص فيما يتعلق باستخدام الأرض المتاحة في المدينة يجعل حيازتها متوقف على من يتوقعون اكبر عائد اقتصادي من استغلالها .

- يفوق طابع المنافسة او الاستغلال المتبادل طابع التعاون نظرا لعدم وجود الروابط الانفعالية والعاطفية بين من يعملون معا او بين من يسكنون المنطقة الواحدة . - أن التفاعل بين الأدوار المختلفة قد يعطل على تحطيم الفوارق الطبيعية ، ذلك لان ساكن المدينة ينتمي في الواقع إلى جماعات متعددة تعرضه لضوابط مختلفة ، مما يترتب عليه في كثير من الأحيان ان تتعدد صور المكانة الشخصية والاجتماعية . - أن الانتماء إلى جماعات مختلفة يؤدي الى ولاءات مختلفة ومتصارعة لان كل جماعة تتطلب نموذجا من السلوك يتعارض مع ما تتطلبه جماعة اخري ، وبذلك يكون ساكن المدينة اكثر عرضة للتنقل الاجتماعي والجغرافي واضعف ولاءا للجماعة او للبيت او حي للمدينة نفسها .

- عندما يمتزج تقسيم العمل بالعلاقات الانقسامية يكون له تأثير كبير لان الرموز التي تشير إلى مكانة الشخص الاجتماعية تصبح مقنة لما لها من فائدة واضحة من الناحية الاقتصادية .

لم تخلو هذه الدراسة التي قدمها ويرث من النقد رغم اهميتها العلمية في وصف حياة المدينة الغربية على وجه الخصوص " فقد اهمل الظروف التاريخية التي مرت بها المدينة وحصر كل اهتماماته وبني كل استنتاجاته على نمط المدينة الأمريكية " .

محاولتا منه للوصول إلى تعميمات تنطبق على جميع المدن " الا أن بعض الاستنتاجات التي ترتبت عن ذلك لا تنطبق الا على المدن الصناعية ، وذلك راجع الا أن خبرته والبحث الذي اجراه اعتمد فيه كليتا على المجتمع

الأمريكي في العشرينات و الثلاثينات ، تلك الفترة التي تزايدت فيها الهجرة وبأعداد كبيرة من مختلف بلاد العالم التي كانت اغلبها اقل تحضرا من الولايات المتحدة الأمريكية "[1].

رغم المساهمات القيمة التي قدمها مدخل الثنائية الريفية - الحضرية في دراسته للمدينة ، الا انه لا يعتبر المدخل الوحيد ، اذ يمثل كل من مدخل متعدد السمات والمدخل المتصل الريفي الحضري امتدادا للمحاولات التنظيرية في مجال علم الاجتماع الحضري ويأتي هذا الاخير خاصة كرد فعل .

" او تعديل مباشر للمرحلتين السابقتين ، حيث رفض اصحابه ويمثلهم روبرت رادفيلد ذلك التميز القاطع بين نغطي الحياة الريفية والحضرية ، والذي استند اما إلى تصور لا معني له الصفات وخصائص نمودجية لكل منهما او الى ثنائية مصطنعة لخصائص امبريقية لاتجد في شواهد الواقع ما يدعمها " .

وقد انطلق هذا المدخل في تصوره للمجتمعات الحضرية من أنه لا توجد مجتمعات ريفية وحضرية بحته ، بل هناك " نوع من التدرج بين خصائص الريفية والحضرية اشبه بخط مستقيم تتزايد درجة أي خاصية او تقل بنسب متفاوتة تمكن من تصنيف المجتمعات وفقا لوقوع خصائصها على نقطة معينة على طول هذا المتصل وتسهل بالتالي من تفسير الاختلاف والتنوع في انماط السلوك واساليب الحياة "[2].

إلى أن هذا المدخل كغيره من المداخل لم يسلم من النقد الموجه له من طرف بعض المفكرين ، فبعض المظاهر التي تتميز بها المجتمعات الحضرية " كالتفكك الثقافي والاتجاه نحو العلمانية والفردية ، تفتقر حسب لويس اوسكار لشواهد امبريقية مؤكدة ، فلا تزال الوحدة الاسرية قوية ومتماسكة ولم تضعف السلطة الأبوية ، كما لم تضعف مسؤليات الفرد نحو جماعته ومجتمعه على نحو ما أشار رادفيلد "[3] .

[1]- عاطف غيث ، **علم الإجتماع الحضري** ، مرجع سابق ، ص ص 19 – 20

[2]- السيدعبد العاطى السيد ، **علم الإجتماع الحضري بين الواقع و التطبيق** ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 25

[3]- نفس المرجع ، ص 97 .

ثالثا : خصائص و مميزات المجتمع التقليدي:

دراسة المجتمع التقليدي ومعرفة أهم خصائصه ومميزاته تستدعي إلقاء الضوء على البناء الاجتماعي من أجل معرفة الأنساق الاجتماعية لهذا المجتمع نظرا لما يتميز به من خصوصيات ولأن هذا النوع من المجتمعات مبني على أساس قبلي فهو عبارة عن بناء اجتماعي قبلي وقد عرف **رادكليف براون** « Sociale Structure» البناء الاجتماعي على النحو الآتي:

- العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقة الثنائية.

-الاختلاف القائم بين الأفراد والتمايز بين الطبقات وفقا لأدوارهم الاجتماعية والتفاوت بين الأوضاع الاجتماعية المختلفة للرجال والنساء ومن هذا التعريف يظهر لنا أن المجتمع التقليدي له عدة خصائص اجتماعية نذكر منها:

1 - الخصائص الاجتماعية:

أ- التماسك الاجتماعي : أي تماسك أفراد المجتمع، إذ يرتبط الأفراد أو الجماعات مع بعضهم البعض ارتباطا وثيقا على الرغم من التوزيع المكاني المتباعد حيث نجد مثلا قبيلة واحدة تنقسم إلى وحدات قرابية، تختلف مواقعها الجغرافية لكن هذا لا يؤثر على وحدتها حيث توجد علاقات وثيقة بين تلك الوحدات على الرغم من اختلاف مواقعها.

ب-الشعور بالانتماء :ذهب دالف لينتون إلى تأكيد أهمية هذا الشعور الفاعل في تشكيل المجتمع التقليدي المبني على أساس قبلي يقول " أن هذا المجتمع في أبسط أشكاله له مجموعة من الزمر تسكن مكانا محدودا تشعر بالوحدة والانتماء نظرا لأوجه الشبه العديدة في ثقافتهم والاتصالات الودية والمصالح المشتركة "

وهذه الوحدة المشار إليها ليست شيئا جامدا بل مشاعر قوية تكون مانعا لأي تغيير طارئ مكونة نسق من العلاقات الاجتماعية[1].

ج- علاقات القرابة :القرابة تلعب دوراهاما في حياة المجتمع التقليدي فإليها تعزى التضامن من حيث أفراده من ينتمون إليهم ومن الذين لا ينتمون، وقد ركز عديد العلماء

على أهمية القرابة ويروا أن لها أهمية اجتماعية وتأثيرها عظيم على المجتمع بل ضروري،

حيث يلزم المجتمع الأصدقاء والأعداء ويعرف من أين يتزوج " من داخل أو خارج الجماعة فالقرابة إذن وسيلة اجتماعية يتم بواسطتها تحديد العلاقات الاجتماعية.

د- علاقات الجيرة :تلعب دورا هاما في بناء المجتمع التقليدي والتي تبحث عن التقارب الفيزيقي للمساكن وضيق المجال الجغرافي وبروز علاقات النسب المبنية على الثقة والنسب وهناك الجوار المكاني والجوار الشخصي ذو الصيغة الاجتماعية وتمتاز بوجود أنماط من الأنشطة الاجتماعية يتبادلها أعضاء الجوار ويصاحب هذه الأنشطة علاقات اجتماعية تتفق مع طبيعة ونوع الروابط التي تسود الجيرة، والجيرة في المجتمع التقليدي يصاحبها تجانس يسمح بوجود اجتماعية أولية تمتاز بإحساس قوي بالشعور الذاتي والعلاقات الاجتماعية تتباين حسب طبيعة الروابط بين الوحدات القرابية أو الجماعة المتجاورة و تؤثر هذه الروابط على علاقات الجوار من حيث أوجه التعاون والمشاركة في نشاطات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وقد تظهر علاقات الجوار بين الوحدات القرابية على أنها وثيقة وقوية

.

هـ- علاقات الصداقة :هو نوع من الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات

التي تتشابه في التفكير والميول والاتجاهات والمصالح الفردية، هذه الصداقة تربط بين الجماعات بحكم الإقامة وهذه الصداقة أخذت طابع الاستم ا ررية وتسير بين مختلف الفئات العمرية، حيث يعتبر هؤلاء الصداقة جزء من ذاتهم

[1]- فاروق مصطفى إسماعيل :**التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، . 1990 ص 19

يشاركون في الأفراح والأحزان والمشاكل وتمتد العلاقة بين زوجات وأزواج مما يتكون عنه شبكة من العلاقات الاجتماعية حيث يفضل الأفراد الذين يدخلون في علاقة صداقة من النوع الاستمراري ويؤثر الإحساس بالإقليمية في شدة وكثافة علاقات الصداقة مما يساعد أف ا رد هذه العلاقة بالاستمرار ويظهر هذا النوع من الصداقة في مواجهة الخلافات والمواقف العدائية حيث يتضامن الأفراد في كثير من المناسبات" زواج ، وفاة " هذا مع وجود علاقات صداقة مؤقت مبنية على المصلحة يسببها مظاهر التفكك الأسري حيث تنتهي بمجرد نهاية المصلحة، ولكن هذه العلاقة تكون نسبية[1].

و-سيادة العرف: قدرة أفراد هذا المجتمع على حل النزاعات والخصومات من خلال العودة إلى ما هو متعارف عليه ومتوارث منذ القدم والاعتماد على الحل الودي بالرجوع إلى كبار السن وولاة الأمور وغياب الضبط الاجتماعي نظرا للإفتقار إلى سلطة مركزية واعتماد المجهود الفردي دون إنتظار السلطة المركزية لمواجهة مشاكلهم، فالمعايير أو القوانين السلوكية وعلاقة الولاء القوية حيث لكلمة أفراد قلائل يعترف بزعامتهم فلا يمكن عمل شيئ دون استشارتهم وضرورة احترام حكمهم الذاتي وهذا القانون يختلف عن القانون الوضعي وهذا راجع إلى اختلاف العناصر الاجتماعية على حد تعبير أرسطو وإن كانا يتفقان في أنهما يعملان على تحقيق الضبط الاجتماعي[2].

2 / الخصائص الثقافية:

أ- سيادة القيم :في كل مجتمع يوجد نسق من المجتمعات القيم التي تلقي نوعا من الاستجابة بقصد تحقيق التماسك بين الأفراد، بل يمكن لها تحقيق التجانس إذ أنها ملت

السلوك ووسيلة من وسائل تنظيمه وتحقيق الضبط الاجتماعي والامتثال للقيم يكون تشرب

في هذه المجتمعات منذ الطفولة من خلال التنشئة الاجتماعية [3].

[1]- محمد حسن غامري :**ثقافة الفقر** ، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1980 .، ص85

[2]- محمد حسن توفيق رمزي، **علم السياسة**، دار النهضة العربية، 1956 ، ص 111.

[3]- إبراهيم مذكور :**معجم العلوم الاجتماعية**، 1975 ، ص171 .

الدين :من أهم النظر لتحقيق الضبط الاجتماعي ويلعب دورا هاما في المجتمع التقليدي ويمتد تأثيره إلى الحياة الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية حيث يتميز أفراد هذا المجتمع

بإيمانهم العميق بالقضاء والقدر وانصياعهم التام وتطبيقها في الحياة اليومية [1].

ب- انتشار العادات والتقاليد :التقاليد هو كل شيء موروث وله جذور في التاريخ سواء كان مادي أو معنوي والتقاليد هي المحافظة على طبيعة القيم الثقافية والمادية والتقاليد

هي " نزعة ترمي إلى الحفاظ على المكاسب الماضية والاعتماد على ما خلفه الأقدمون

وباسمها يبقى على الكثير من النظم والعادات التقاليد ظاهرة اجتماعية

وهي صمام من صمامات أمن المجتمع وهي خير لا يمكن إغفاله، وهناك من يرى أنه لا يمكن المرور إلى التحضر دون سيرورة الانتقال من التقاليد.

3/ الخصائص الاقتصادية :

يمتاز هذا المجتمع بالتنوع في اقتصاديته إلى البيئة الطبيعية والعادات والقيم التي تلعب دورا هاما في توجيه النشاط الاقتصادي ومن هنا يمكن أن ندرك التنوع الكبير في هذه النظم الاقتصادية المتطورة التي وصلت إلى هذه المجتمعات بفعل تطور وسائل الاتصال والتبادل مع المجتمعات المتحضرة، وهذه القيم تعتمد أساسا على ما يلي:

-الصناعات الحرفية وتربية الحيوانات.

-الرعي وهي السائدة في تلك المجتمعات وأهم رزق لأفرادها.

-الزراعة نظرا لتميز هذه المناطق بالمساحات القاحلة فإن الزراعة في غالبيتها لا تعد مصدر هام للرزق نظرا للظروف الجغرافية التي تسمح بنجاح العملية التجارة نظرا لحاجاتهم اليومية إلى السلع انتشرت التجارة لكن عددهم محدود مقصورة على تجارة المواشي أو البقالة من أجل جلب المتطلبات من مواد غذائية ومواد استهلاكية أخرى.

[1]- صلاح الفوال **:دراسة علم الاجتماع البدوي**، .مكتب غريب للنشر،.مصر، 1974، ص 288

تقسم العمل العمل منتشر في كل المجتمعات وكما يقول " كل من يمكن أن يعمل إمرأة كانت أو رجل وأن هناك عوامل ومحددات هي التي توزع العمل ونظرا لبدائية الحياة فإن الفرد يشارك في الإنتاج الاقتصادي ويقول كولر و كوس أنه لا يوجد تقسيم للعمل في هذه المجتمعات بل يقوم العمل على أساس السن أو الجنس[1].

[1]- صلاح الدين فافي ، **القبيلة و المجال الحضري علاقات التفاعل و الصراع** ، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع الحضري ، جامعة باتنة الجزائر ، سنة الجامعية 2016/2015 ، ص 99

الفصل الثاني :

المجتمع المدني و الدولة في الجزائر

تمهيد

مع بداية موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر أواخر الثمانينات اهتم العديد من الباحثين برصد و تحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها و آلياتها و تقويم مخرجاتها ، و بدأ في خضم ذلك الحديث عن أهمية مفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر ؛ كمؤشر مهم في عملية التحول الديمقراطي الناجح ، فضلا عن ذلك ، فإن وجود هذا المجتمع المدني أعتبر ضمانا أساسيا لاستمرار و تماسك الديمقراطية و ترقية ممارستها نظرا للوظائف التي يؤديها في ممارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة في خدمة المواطنين و تحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و في هذا السياق ، ومع تزايد الاهتمام بمفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر ، فإن الدراسة ستتطرق في هذا الفصل إلى تحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية ، و تحديد التمثيلات القانونية لمنظمات المجتمع المدني من خلال النصوص التشريعية و القانونية ، كمؤشر لفهم الفضاءات التي يتحرك فيها ؛ مما سيسمح بتحديد مستوى حركيته و فاعليته.

سيتم أيضا تحديد البنية الأساسية للمجتمع المدني و هيكلته و تحديد مكوناته و تنظيماته الأساسية ، مما يسمح بمعرفة مدى التعدد و التنوع و مستوى التنظيم الذي تتميز به مكونات المجتمع المدني و تنظيماته في الجزائر .

ولاعتبارات تحديد الإطار المرجعي لدلالة تطور المجتمع المدني في ظل البحث في إشكالية الإستقلالية و التوظيف السياسي ، سيتم كمعطى ثالث دراسة العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة وفق معادلة التفاعل المتبادل، في إطار الإجابة على التساؤل حول طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني و السلطة في الجزائر و كيف إنعكست هذه

العلاقة على منظمات المجتمع المدني بالسلب أو بالايجاب خاصة في ظل الأزمة ؟ ، مع تحديد عوامل التطور في هذه البنية في إطار التطورات و التحولات الجديدة التي فرضت نفسها إقليميا و دوليا.

المبحث الأول : واقع المجتمع المدني في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث المجتمع المدني في الجزائر من حيث النشأة و التطور التاريخي من جهة ، و مكونات المجتمع المدني الجزائري ، إضافة إلى إلقاء الضوء حول إشكالية المجتمع المدني و المجتمع المدني في الدول العربية عامة و في الجزائر خاصة

أولا :المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر

1-الملامح السوسيولوجية للمجتمع المدني قبل الاحتلال الفرنسي :

تشير الكتابات التاريخية أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الإجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت "و"التويزة "وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي والهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة .ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخراجات الأوقاف والزكاة...وهو ما يمنحها الطابع المدني.

هذا النمط من المؤسسات عرف نشاطا كبيرا وحركية واسعة في المجتمع الجزائري منذ دخول الإسلام إلى هذه البلاد، حيث أنه حمل إليها أسلوبا جديدا في الحياة يعتمد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة وروح المسؤولية؛ حيث يعتبر الدين الإسلامي إطارا تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها

الفكر العالمي بالفلسفة والتنظير، فقد ألقى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته، كما حمله واجب الرقابة العامة(السياسية والاجتماعية) تطبيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1]، ولم يكتف الإسلام بمنح حرية التعبير بل جعلها واجبا بحيث يأثم المجتمع إذا اتخذ موقفا سلبيا من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة، هذا بالإضافة إلى المنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها الإسلام ومنها : العدالة، الحرية، المساواة، التشاور، حق الاختلاف، التسامح، التعاون، التكافل...الخ، وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني.

هذا وقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة ومنها على سبيل المثال :المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والتكايا والمستشفيات، وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها ، مجسدة بذلك مجتمعا مدنيا فاعلا يعتمد على نفسه في حل مشاكله ويتدبر أموره دونما حاجة إلى عون من الحكومة[2].

ولكن على الرغم من وجود هذه التنظيمات التي جسدت المجتمع المدني في صورته التقليدية،غير أن هذه البنى كانت متمازجة ومندمجة مع المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي والدولة في شكل كبير، مما أخر التفريق بين المجتمع والدولة حتى منتصف القرن التاسع عشر، أين ظهرت ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة مثل الدوريات والجمعيات والصالونات الفكرية السياسية، واشتد عودها في العقود الأولى من القرن الماضي، وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي ، هذا الأخير الذي روج له مجموعة كبيرة من رواد النهضة العربية من خلال احتكاكهم بالثقافة الغربية وانبهارهم بها، ودعوتهم إلى إصلاح مجتمعاتهم على ضوء ما شاهدوه من حضارة وتطور غربي على

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ،2015/2014 ، ص 96

[2] نفس المرجع ، ص 96

مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والسياسية ... وإن لم يذكروا المجتمع المدني اصطلاحا غير أنهم أشاروا إلى ما يوحي إليه.

وقد تعددت الجمعيات والتنظيمات وتنوعت أهدافها ومساراتها بين الأدب والثقافة أو السياسة، كما عرفت تعددية سياسية منذ مطلع القرن العشرين وذلك نتيجة للسياسات التي مارستها الدولة العثمانية ومن أبرزها المركزية الشديدة وسياسة التتريك التي استفزت أبناء القوميات المتعددة داخل الدولة لتشكيل تنظيمات علنية وسرية[1] .ومن هنا بدأ المجتمع التقليدي يتلاشى لتحل محله حالة من التخبط والفوضى غير واضحة المعالم حيث فقد المجتمع بنيته التقليدية ولكنه لم يكتسب بنية حديثة.

2-الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني الجزائري خلال فترة الإحتلال الفرنسي:

جسدت بداية الاستعمار الفرنسي مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما انعكس على المجتمع المدني التقليدي الذي بدأت مؤسساته تتلاشى بالتدريج، فقبل الغزو الفرنسي كان التعليم مثلا يعتمد على الأوقاف في النهوض بمهمته، ولذلك عندما وضع المستعمرون أيديهم على الأوقاف الإسلامية، تقلص ظل التعليم إلى أن اختفى معظمه، خصوصا في المدن، وبقي محصورا فقط في بعض المساجد والزوايا القائمة في المناطق الجنوبية والجبلية، وقد ظلت الزوايا إلى عام **1981** ، هي المراكز الرئيسية التي يتم فيها التعليم العربي والديني، وكان التعليم قائما تحت إشراف الأهالي أنفسهم[2] .إن السيطرة الاستعمارية للجزائر امتدت وشملت مجمل النواحي من سياسية، اقتصادية وثقافية واجتماعية....

عرف المجتمع المدني في الجزائر خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب القوانين، إذ كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات الأساسية التي تسمح لهم بممارسة

[1] أحمد شكر الصبيحي ،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 62

[2] أنيسة بركات :**محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 ، ص79

حقوق المواطنة، وقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم مجرد رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية والمدنية ولا السياسة ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية دون ملاحقة هذا القانون التعسفي[1] .

غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر(جمعيات، نوادي، أحزاب)...وإن كان ذلك بشكل سري في الغالب.

وقد أعطت السلطات الفرنسية إذنا بتكوين الجمعيات منذ أول القرن العشرين إثر صدور قانون **1901** الذي يعد الإطار الأساسي لكافة التنظيمات سواءا في فرنسا أو مستعمراتها، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات .وهو قانون انتخب عليه في فرنسا في **1901/07/01** يمنح الحق للأفراد في المجتمع بتشكيل جمعية، هذا القانون الشهير كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات، وقد شرع الجزائريون بناءا على هذا القانون في العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف مختلفة؛ ففي سنة **1891** تأسست الراشدية في الجزائر العاصمة وفي سنة **1899** تم تكوين دائرة صالح باي بقسنطينة، وانتشرت الحركة الجمعوية بسرعة في كل أنحاء الجزائر(الودادية للعلوم الحديثة بخنشلة، ونادي الشباب الجزائري بتلمسان، مجتمع الأخوية في معسكر، نادي التقدم بعنابة، التوفيقية

بالجزائر، وتعلّت في كثير من الأحيان إطار المدن لتنتشر في القرى الصغيرة (مثال : الإتحاد بتيغنيف، والتقدم الصهاريجي بجمعة صهاريج .)واكتسبت وظائف و أدوار جديدة توزعت ما بين اجتماعية ثقافية، دينية وسياسية، تعمل على تنشيط هذه النوادي[2].

وقد ترأس هذه الجمعيات في الظاهر بعض الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية أمثال د.بلقاسم بن التهامي ومُحَمَّد الصالح ود .الطيب مرسيلي.

[1] أبو القاسم سعد الله :**تاريخ الجزائر الثقافي**،ج5، دار المغرب الإسلامي،(د ب)،(د ت)، ص 313

[2] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص 97

فظهور الجمعيات إذن كان في أوساط المثقفين المعروفين بالإندماجيين[1] .ومن جهة أخرى ساهم علماء ذلك العصر المتقنين للغة العربية في إعادة بناء الفضاء الثقافي الجزائري حيث شاركوا في مهمة التنشئة الاجتماعية الثقافية، وذلك من خلال إنشاء العديد من النوادي الثقافية .التي كانت عنصرا فاعلا بشكل كبير في توسيع وتعميق الحركة الوطنية.

غير أن الاستعمار تنبه إلى أن الجمعيات في تلك الفترة قد استفادت من مزايا القانون ومن الحرية التي منحها في تشكيل الجمعيات، هذه الأخيرة في شكلها الجزائري تمثل صورة من صور بعث الوعي التحرري النابع من عقلية شعب مضطهد يسعى بشتى السبل لتحقيق استقلاله .ولهذا فقد قامت السلطات الاستعمارية بخلق العديد من القيود التي تحد من هذه المساحة من الحرية .غير أن هذه القوانين لم تثن الجزائريين عن العمل الجمعوي، وتمثلت نشاطات الحركة الجمعوية آنذاك في عدد من الجوانب الاجتماعية التي تتأتى من صميم تقاليد المجتمع الجزائري وخاصة صور التضامن الاجتماعي المختلفة، إلى جانب بعض النشاطات التي تحقق أهدافا نبيلة كنشر التعليم وتشجيع الممارسة الرياضية .غير أن كل هذا كان يصب في إطار الحركة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

وقد ازدهرت تنظيمات المجتمع المدني مابين الحربين العالميتين، حيث تكونت في الثلاثينيات من القرن العشرين العديد من الجمعيات المختلفة التي كونتها في الغالب فئات من المجتمع توجد فيما بينها علاقات مهنية أو مؤسساتية؛ مثل التلاميذ القدماء للمدارس التي كانت خاصة بالأهالي المحليين أوالمعلمين ...وفي هذه الحقبة ظهرت أيضا الجمعيات الرياضية الإسلامية [2].وقد ذكر الباحث عمر دراس عدة جمعيات في هذا السياق ومن بينها[3] :

[1] أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، مرجع سابق ، ص 314

[2] محمود بوسنة، **الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 17 ، جوان 2002 ، ص134

[3] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص98

-الجمعيات الطلابية :جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 1912

-الجمعيات الرياضية:

الإخوة الجزائريين 1922

فديرالية المنتخبات الإسلامية الجزائرية 1927

فريق مولودية الجزائر 1921

الوطنية 1923

فريق إفريقيا 1924

إتحاد الرياضة المسلم 1935

-الجمعيات الدينية:

الهداية 1932

نادي الإصلاح 1934

حياة اللغة العربية

التهذيب 1938

-الجمعيات الاجتماعية:

المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946

جمعية الإحسان وتعليم القرآن 1947

جمعية التربية والتعليم المحافظين 1947

الكشافة الإسلامية الجزائرية(مدرسة تكوين مناضلي الحركة الوطنية)

ومن أبرز هذه الجمعيات التي لعبت دورا تاريخيا رائدا" جمعية العلماء المسلمين "التي أنشئت في سنة 1931 ، وذلك ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر، ورغم تشديد فرنسا الخناق على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحها إلا أن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب منها إيقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالبة بحقوقه المهضومة، ومقاومة البدع والخرافات التي كانت تنشرها الزوايا المنحرفة، كما أنشأت الصحف والنوادي والمدارس والمعاهد وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى الخارج، وعارضت بشدة سياسة الإدماج وشعارها في ذلك "الجزائر بلادنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا[1]."

كما برزت الكشافة الإسلامية الجزائرية، وإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وجمعيات محلية عديدة تركزت خاصة في عدد من المدن الكبرى .وقد لعبت هذه الجمعيات دورا مفصليا في الدفاع عن ملامح ومقومات الشخصية الوطنية العربية المسلمة التي حاول الاستعمار طمسها بشتى الطرق .

وعلى العموم فقد ساهمت مجمل الحركة الجمعوية في بث الوعي الوطني النضالي، وروح المقاومة الوطنية، سواء بشكل واضح أو بشكل مستتر تحت غطاء النشاطات الخيرية والفنية والرياضية، وقد كانت الجمعيات الثقافية والفنية وسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة المستعمر مسح الشخصية الوطنية وخاصة الكشافة الإسلامية.

كما ظهرت إلى الوجود بعض الأحزاب والمنظمات ذات الملمح السياسي مثل حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، وغيرها من المنظمات التي ظهرت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية بدايات القرن العشرين، والتي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من معاناة الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال، وقد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في

[1] كمال عجالي، **مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 16، ديسمبر 2001 ، ص 103.

الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.

لقد ظهرت بوادر النضال السياسي قبل الحرب العالمية الأولى، وبحلول سنة 1930 كان للجزائر كل أشكال الأحزاب السياسية تقريبا، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .وفي الفترة التي تمتد بين الحربين العالميتين برزت ثلاثة اتجاهات تتمثل في الإدماجيين وحزب الشعب وجمعية العلماء[1] .

غير أن الصراع فيما بينها من أجل الهيمنة الإيديولوجية في الجزائر أدى إلى انقسام الساحة السياسية إلى ثلاث تيارات :تيار إصلاحي سياسي، تيار إصلاحي ديني، وتيار ثوري سياسي .والملاحظ أن التيارين الإصلاحيين السياسي والديني تواجدا في الساحة الجزائرية أما التيار الثوري فقد تكون في أواخر العشرينيات في فرنسا في أوساط العمالة المغاربية المهاجرة، وفرض وجوده في الساحة الجزائرية في الثلاثينيات .أما الحزب الشيوعي فلم يعترف بقومية الشعب الجزائري إلا بعد اندلا ع الثورة الجزائرية.

فهو إنتاج المجتمع المدني الفرنسي والجالية الفرنسية المقيمة في الجزائر رغم انخراط أقلية فاعلة من الجزائريين في صفوفه[2].

ولم تنجح أبدا الضغوط المركزية الممارسة في سبيل قيادة موحدة للحركة الوطنية، وظلت المنظمات والتيارات السياسية مستقلة عن بعضها، وتمارس ضغطا متنوعا، وتطور شبكات تضامنية متعددة الأشكال، وظل هذا الوضع حتى مطلع نوفمبر[3] **1954** . حيث تغيرت الأهداف والمعطيات السوسيولوجية التي تبلور على إثرها إعادة توزيع للأدوار الاستراتيجية والسياسية التي كانت تتنازعها التيارات السياسية التقليدية الثلاث، لتنصهر جميعا في بوتقة واحدة اسمها جبهة التحرير الوطني.

---

[1] أنيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، مرجع سابق ، ص 185

[2] عبد القادر الزغل :**المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي**، في" **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** "بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ، ص 445

[3] غازي حيدوسي:**الجزائر التحرير الناقص**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997 ، ص 6

لقد حطمت حرب التحرير الشبكة الكاملة للمجتمع المدني ولم تترك مكانا إلا للمناضلين المسلحين؛ فقد بقي مصالي الحاج في فرنسا أثناء اندلاع الثورة التحريرية في عزلة تامة عن قاعدته المناضلة القديمة وبرزت جبهة التحرير الوطني كحزب قومي نشأ من أجل الحرب التحريرية .كما نتج عن طول هذه الحرب خضوع وإدماج العلماء و"جامعة المنتخبين "في صلب جبهة التحرير الوطنية، التي أصبحت حركة سياسية مهيمنة مع بقائها مقسمة في مستوى قيادتها .هذه التجزئة هي التي سمحت بتفوق العسكريين ومنعت وجود زعيم كارزماتي كبورقيبة في تونس والسلطان مُحَمَّد الخامس في المغرب ...فالجزائريون يتماهون مع الجزائر لا مع زعمائهم، والانتماء الجماعي إلى الوطن محسوم لدى الجزائريين وهم لا يعانون منه كما هو الحال بالنسبة إلى الليبيين مثلا، وحتى المناضلون البربر يشعرون بأنهم جزائريون قبل أن يكونوا بربرا [1].

على العموم فإن المرحلة الاحتلال الفرنسي قد عرفت ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع كموني، إثني وديني(كالزوايا مثلا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد .واقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة كالتويزة مثلا، وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكلونيالية الى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها .تلتها بعد ذاك أشكال جديدة من الجمعيات :نخبوية مختلطة(جزائرية /أوروبية)، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل الجمعيات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص . تحولت معظم هذه الجمعيات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية[2].

[1] شاوش اخوان جهيدة **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص101

[2] عمر دراس :**الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :واقع وآفاق**، مجلة إنسانيات(المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم اجتماعية)، العدد 73 ، 7001 ، ص. 71

والحقيقة أنه يمكن القول بأنه وحسب رأي كثير من المؤرخين والباحثين فقد كان يوجد مجتمع مدني جزائري حقيقي، رغم ضعف إمكانياته، في الفترة الاستعمارية أكثر منه بعد الاستقلال؛ فبدون وجود عنصر الاستقلالية عن الأطر التنظيمية للدولة وإرادة حرة نابعة من الأفراد الجمعويين لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني؛ فبحكم أن الدولة كانت في الفترة الكولونيالية ذات طابع استعماري فإن ذلك ساعد الجزائريين على الانتظام في جمعيات مستقلة نابعة من طموحاتهم وانشغالاتهم كمجتمع واقع تحت الاستعمار(جمعية العلماء الجزائري، الكشافة الإسلامية، الإتحاد العام للعمال الجزائريين .)وفي مثل هذه الظروف لا يمكن للعمل الجمعوي ألا يكون ملتبسا بالسياسة، يعني بطموحات وطنية خاصة بالشعب

الجزائري .ولهذا كانت جمعية العلماء الجزائريين مثلا عرضة لمضايقات دائمة من طرف الإدارة الاستعمارية .وهكذا كانت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تتوفر على مواصفات المجتمع المدني الحقيقي رغم أن المجتمع الجزائري ككل كان يرزح تحت الاستعمار .

يقول الطاهر لبيب أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال...، كما كانت هناك مؤسسات أهلية لها طابع خيري إجمالا، لكن مساهمة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن-بحكم مرحلتها -قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني [1]"؛ فقد كانت الجهود مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية، وأجلت حركات التحرر الحديث عن سمات مجتمع الاستقلال المنشود.

ثانيا: ميلاد الدولة الوطنية و المجتمع المدني ما بين أحادية و التعددية

ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية:

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص102

أ - فترة الستينيات:

لقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال أوضاعا صعبة لم تؤهلها لأن تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها، ولهذا أبقت على القوانين الفرنسية التي كانت سارية قبل الاستقلال وعملت على تبنيها، بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات.

وعند صدور أول دستور للبلاد سنة 1963 نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات غير أن حزب جبهة التحرير الوطني(الحزب الحاكم) كان يعرقل ويحظر كافة أشكال التنظيم الشعبية المستقلة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية المختلفة خارج نطاق الدولة، حيث أن السلطة السياسية تعتبر نفسها الممثل الوحيد والشرعي لمصالح المجتمع وأي محاولة تنظيم ذاتي موازي أو منافس يقوم به المجتمع تواجه حربا شرسة[1] .وقد أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 صراحة على أن تعدد الأحزاب ليس في حد ذاته مقياسا للديمقراطية ولا للحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال .لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب، النساء، وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته."

ونتيجة لهذه القناعة السياسية التي كانت تضيق على الحركة الجمعوية، أصدرت وزارة الداخلية تعليمة وزارية في 02 مارس 1964 تتضمن تعليمات تحث الولاة على فتح تحقيقات خاصة ودقيقة حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، بهدف معرفة حقيقة الأهداف التي تسعى لتحقيقها والأنشطة التي تقوم بها .وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات[2]."

وما عمق هذه الانتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة؛ أولاها تتمثل في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، وثانيها على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص 102

[2] نفس المرجع ، ص103

اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأثيرها لحزب جبهة التحرير الوطني .وظهر في هذا السياق الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ...وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب ولهذا فبعد انتهاج النظام الاشتراكي في ظل أحادية الحزب ودوره القيادي أصبحت هذه الجمعيات والمنظمات من القوى الاجتماعية للثورة التي تعمل تحت توجيه الحزب، وتعتبر الامتداد الطبيعي له لتحقيق الهدف المرسوم، وهو تحقيق التحول الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها[1] ، وإن تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين والجنود والشباب والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة ويمكنها من التقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية، وسيحصل هذا التحالف بقيادة الحزب الطلائعي .

وهكذا لم يكن هناك مجال لمحاولة الخروج من الخط الذي رسمه الحزب وإلا اعتبرت تلك المحاولات عملا ضد الثورة وضد نظام الدولة الرسمي مهما كان نوع النشاط ومبرراته .وهذا لا يعني انعدام وجود الجمعيات تماما؛ فقد ازدهرت بعد الاستقلال جمعيات التعاضد(ورش عمل، إعادة تكييف مدن الأكواخ، أو إطلاق فعاليات شتى)... غير أنها تهاوت بعد بضعة سنوات[2].

لقد خرج المجتمع الجزائري من سيطرة الاستعمار ليدخل في سيطرة الحزب الواحد، الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، لقد استمر التحكم في المجتمع المدني ولكن في ظل السياسة الوطنية التي تسعى إلى استيعاب كل البنى الاجتماعية تحت وصايتها وتتحفظ عن كل معارضة أو مبادرة مستقلة، تحت شعارات الوطنية والوحدة القومية وغيرها .وما زاد في صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضا هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، وذلك إلى غاية 1971 أين تم إصدار أول تشريع جزائري خاص بالجمعيات[3]

ب - فترة السبعينيات:

[1] وهو ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1976

[2] غازي حيدوسي ، **الجزائر التحرير الناقص** ، مرجع سابق ، ص 21

[3] الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971

اتسمت هذه المرحلة بعملية دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة واحتكارها لمختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي والحزب الواحد .هذا الإجراء ترسم نهائيا بعد صدور قانون فبراير 1971 الذي يوضح موقف الدولة من الجمعيات الموازية عن طريق فرض الاعتماد المزدوج والموافقة الرسمية من طرف الوالي ووزيرالداخلية لأي جمعية تنوي أن تنشط خارج مؤسسات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني[1].

بصدور قانون الجمعيات سنة 1971 تم الدخول في مرحلة جديدة من سيرورة المجتمع المدني الجزائري انتهى فيها العمل بأحكام القانون الفرنسي الشهير لسنة 1901 ، وقد تحدد من خلاله شكل حقل العمل الأهلي وصياغته، خاصة المادة الثانية منه التي تقيد مجال العمل الأهلي بطريقة حاسمة وتميزه وتخضعه لتشريع جديد قمعي وصارم يخول للسلطات العامة وجبهة التحرير الوطني حقا مطلقا في الموافقة على إنشاء أي جمعية أو حلها، وسرعان ما وجد سلاح خطير لتحقيق ذلك وهو ضرورة الحصول على موافقة مسبقة، مما سهل على السلطات إبقاء أو استبعاد من تشاء من حقل العمل الأهلي[2].

وقد تم في ظل هذا القانون إنشاء جمعيات عديدة خاصة الجمعيات الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ، غير أن الجمعيات الخيرية والدينية ورابطات الشباب كانت قليلة .

ومع أن دستور 1976 نص على أن حرية إنشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون[3] ، إلا أن تأثير هذا الأمر كان جد محدود، لأنه يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأن أي تعديل للقانون الأساسي أو مقر الجمعية يخضع للموافقة المسبقة للجهة التي أعطت الموافقة، وبالتالي فإن هذا الأمر أبقى على الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا للحزب الواحد مما يقيد من النشاط

[1] عمر دراس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :واقع وآفاق** ، مرجع سابق ، ص 29

[2] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ،مرجع سابق104

[3] الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية، عدد 61 ، بتاريخ 1967/07/30 ، ص 903

الجمعوي، ويحد من حرية الجمعيات في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية .وهو ما تجلى فيما بعد بالشلل الواضح لدى العديد من الجمعيات الفاعلة التي كانت في مراحل سابقة ركائز محورية في المجتمع المدني الجزائري على غرار جمعية العلماء المسلمين وغيرها.

وقد عملت الدولة في هذه الفترة على إنشاء جمعيات تابعة لها أو للحزب، ونشرها في كافة أنحاء الوطن على مستويات مؤسسية مختلفة، وقد كانت أهداف هذه الجمعيات هي الدعم غير المشروط للدولة، كما كانت أداة فعالة للإشراف على المجتمع ومراقبته وبالتالي سهولة إحكام وجودها متى وأينما تشاء .هذه المنظمات الجماهيرية حظيت بمكانة مهمة داخل الحزب ووفرت لها وسائل مادية وموارد مالية كبيرة، وذلك بهدف استعمالها كأداة لنشر مبادئ وأفكار الثورة الاشتراكية في أوساط الجماهير بالكيفية التي يفهمونها ويقتنعون بها .إذ أننا نجد أن هذا التنوع في الجمعيات يمس مختلف شرائح المجتمع .

كما تجدر الإشارة إلى دستور 1976 الذي نص على ضرورة عمل المنظمات الجماهيرية على تهيئة أوسع لفئات الشعب لتحقيق كبريات المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد [1].إن هذه الممارسات تعكس هيمنة الدولة على المجتمع وإضعاف الوجود الاجتماعي من خلال تبني الاختيار الاشتراكي وما يحمل في طياته من توجهات إيديولوجية امتدت تبعاتها إلى الجمعيات والمؤسسات المدنية المختلفة .ينطبق في هذه المرحلة إلى حد كبير التصور **الغرامشي** للمجتمع المدني كمجال لهيمنة الدولة وبسط نفوذها على المجتمع، حيث استخدمت المنظمات الجمعوية كوسيلة توجيه وتحكم في المجتمع من أجل تحقيق وتجسيد إيديولوجيتها وتوجهاتها ومختلف اختياراتها، وحاولة إعادة إنتاج نفسها عبر التحكم في مؤسسات المجتمع المدني أو صناعة مجتمع مدني على المقاس المناسب.

ومن أهم السمات التي ميزت الجمعيات من خلال القانون **79/71** ما يلي[2]:

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة مرجع سابق ، ص 106

[2] نفس المرجع، ص 105

- الولاء الإيديولوجي للدولة فلا خيار للجمعيات سوى الاندماج في الاختيار الاشتراكي الذي اختارته لها الدولة المهيمنة.

- الموافقة المسبقة أي الحصول على الموافقة وترخيص السلطات الإدارية قبل تقديم اعتماد تأسيس الجمعية الذي يخول لها مباشرة نشاطاتها في حدود أهدافها.

- الحرية الاستثنائية والتي تتضح من خلال نص القانون 79/71 والذي يهدف إلى هيمنة الدولة وإحكام وجودها والحد من حرية إنشاء الجمعيات إلا بشروط مسبقة.

- سلطة الحل والمراقبة اللاحقة(المستمرة) أي أن الدولة لها حق حل كل جمعية تخالف نص القانون وهذا من خلال المراقبة المستمرة على نشاط هذه الجمعيات.

- المنظمات الجماهيرية وهو العدد الكبير الذي أنشئ من الجمعيات التابعة للدولة أو الحزب كما أشرنا سابقا تمس الطبقات الاجتماعية المختلفة وأطلق عليها جميعا اسم المنظمات الجماهيرية **ORGANISATION DE MASSE**ومنها :المنظمة الوطنية للمجاهدين **O.N.M** ، الإتحاد الوطني للشباب الجزائري. **U.N.J.A** ، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات. **U.N.F.A** ، الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين. **U.N.P.A** ، الإتحاد العام للعمال الجزائريين. **U.G.T.A** ، وجمعيات أخرى كاتحاديات المحاربين والمحامين، الفنانين والمهندسين... الخ.

ج -فترة الثمانينيات:

في الواقع لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني جزائري حقيقي فيما بعد الاستقلال، لاسيما في مرحلة الأحادية السياسية والحزبية والإيديولوجية؛ ذلك أن شرط الاستقلالية ووجود الإرادة الحرة لدى الأعضاء الجمعويين لم يكن متوفرا .فدولة ما بعد الاستقلال لم تكن تسمح بوجود وسطاء، في شكل جمعيات مستقلة، بينها وبين المواطنين، ناهيك بجمعيات مدنية تقوم بوظيفة مراقبة ما تقوم به الدولة طبقا للوظيفة التي حددها **مونتسكيو**

لهذه المؤسسات .كانت الدولة متغلغلة في مختلف شرايين المجتمع، الاقتصادية منها، والحزبية والثقافية والرياضية والدينية والاجتماعية وما سواها .كانت دولة ينطبق عليها مفهوم الدولة الشمولية، تسير المجتمع وتتحكم في مختلف مفاصليه وشرايينه .فكانت مختلف التنظيمات ذات الطابع غير السياسي الخاصة بمختلف فئات المجتمع كالمهندسين والأطباء والكتاب والنساء والعمال والفلاحين وما سواها والتي كان بالإمكان أن تتأسس، في سياق نظام ديمقراطي، كجمعيات مدنية، تشكل ما كان يسمى في تلك الأيام منظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد، وبالتالي مجرد امتداد لسلطة الدولة ومجرد تأطير لهذه الفئات الإجتماعية على نحو يحول دون أي تعبير مستقل لها .

وهكذا فإن بعض التنظيمات الجمعوية التي كانت تتوفر فيها مواصفات مؤسسات المجتمع المدني أثناء الإستعمار فقدتها بعد الأستقلال كما حدث مثلا مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين أو الكشافة الإسلامية الجزائرية بعد ما أصبحت تعرف كمنظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد الممثل آنذاك للدولة[1]

لقد أدت النظرة القاصرة للسلطة السياسية التي كانت تقوم على اعتبار العمل الجمعوي نشاطا يزاحم سلطات وامتيازات الإدارة، وعلى وجوب إخضاعه لرقابة الإدارة وعدم خروجه عن تصوراتها الرسمية إلى تهميش دور المجتمع المدني .وقد أبرز التطور الحديث أنه لا يمكن للجهد الفردي المعزول أن يضمن التطور الاجتماعي، لذا وجب إدخال القانون بصورة إيجابية تسمح لهذه الهياكل الاجتماعية من جمعيات ونقابات ومنظمات غير حكومية، بأداء وظيفتها الاجتماعية في تحقيق المنفعة العامة[2].

ومن نتائج هذه الإجراءات الاحتكارية ومركزية سلطة القرار إفقار وهشاشة الحياة الجمعوية ومنع بروز هياكل ومؤسسات وسيطة كالجمعيات مما وسع الفجوة بين الدولة والمجتمع وبالتالي أحدث ذلك اتساعا في رقعة السخط الاجتماعي والاحتجاجات الفوضوية والفتن وتعطيل نمو الثقافة الديموقراطية والمشاركة في الحركة الجمعوية .

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة مرجع سابق ، ص 106

[2] محمود بوسنة، **الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية** ، مرجع سابق ، 234

بل بالعكس فإن المنظمات الجماهيرية تحولت إلى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة[1] .

وقد عرفت هذه الفترة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة فرضتها عوامل خارجية وداخلية وكان لهذه الظروف الأثر البالغ في التشريعات المنظمة للحركة الجمعوية في الجزائر، لعل أهمها انخفاض سعر البترول سنة 1985، الذي أظهر هشاشة الوضع الاقتصادي الوطني وقوض الخيارات الكبرى التي تبنتها الدولة الجزائرية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين من خلال تطبيقها لاستراتيجية الصناعة المصنعة والثورة الزراعية، وحتى النظام الاشتراكي ككل، ومن ثم بدأ تطفو على السطح العديد من المشاكل التي كانت بوادرها سابقة كأزمة السكن والنزوح الريفي والبطالة ومشكلات النمو الديمغرافي و عجز الهياكل والبنى التحتية عن استيعابه ...وغيرها من المشاكل التي خلقت جوا من التوتر على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أدى إلى طرح تساؤلات عميقة حول مدى صواب الخيارات الاستراتيجية للدولة وبلغ الأمر إلى الحديث حول مدى شرعية النظام وضرورة إعادة النظر في خيارات الدولة واسترتيجياتها وحتى مقوماتها، وعلى رأس ذلك كله العقد الاجتماعي القائم بين الشعب والنخبة الحاكمة.

لقد بينت التجربة السياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في سيطرة الحزب الواحد أنها تمت من منطلقات خاطئة، لأنها قيدت حرية التعبير، وأدت إلى تأخير التحول الديمقراطي ولذلك أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق الحريات الفردية والجماعية[2] .وقد كانت نقطة الضعف الأساسية للنظام– وبالذات في الثمانينات -هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة بفعل الصراع

[1] عمر دراس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر :واقع وآفاق** ، مرجع سابق ، ص28

[2] محمود بوسنة :**الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية** ،مرجع سابق ، ص138

الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير[1].

ومن جهة أخرى ترجع جذور الأزمة إلى انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني 1980 الذي ظهرت فيه القطيعة بين القرارات المتخذة في عهد الرئيس هواري بومدين والقرارات المتخذة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، فسياسة هذا الأخير اتجهت نحو الانفتاح والتخلي عن نموذج التنمية الجماعية من خلال تخلي الدولة عن القطاعات غير الحيوية كالقطاعات الاجتماعية والثقافية والرياضية وتركها للجمعيات الأهلية وذلك للتخفيف من أعباء السلطات العامة، فجاء ميثاق 1986 الذي يشجع إنشاء التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية، وتم أيضا إصدار القانون 15/87 بتاريخ 1987/07/21 ولائحته التنفيذية رقم16/88 الصادرة بتاريخ 1988/02/02 بما تضمنته من شروط جديدة لإنشاء الجمعيات وتنظيمها. ويعتبر قانون 1987 أول خطوة في طريق فتح المجال إلى تأسيس الجمعيات بنوع من الحرية.

خفف الإصلاح التشريعي الجديد القيود العديدة التي تضمنها القرار رقم79/71 المؤرخ في:1971/12/03 علما أن الجمعيات كانت تعمل وفق هذا القانون إلى غاية صدور قانون 1987، والواقع أن بعض هذه القيود ألغيت بمعنى[2]:

- أن الموافقة المسبقة لم تعد مطلوبة إلا من الجمعيات الأجنبية.

- أصبح من حق كل جمعية جديدة تحت التأسيس أن تتلقى ردا مسبقا من الإدارة خلال شهر واحد، وبعد فوات هذه المهلة تصبح الجمعية رسمية.

- خفض شرط أقدمية الجنسية الجزائرية إلى 5 سنوات، ثم ألغي بعد ذلك بموجب القانون 31/90 المؤرخ في :1990/12/04.

[1] عنصر العياشي :**سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 ، ص 9

[2] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ،مرجع سابق 108

- إلغاء كلمة الاشتراكية واستبدالها بجملة أكثر مرونة وهي ألا يكون ضد الخيرات الأساسية للوطن، غير أن التشريع الجديد يضيف شرطين على قدر الأهمية وهما :احترام دين الدولة واللغة القومية.

- واعتبارا من هذا تكاثرت الجمعيات تدريجيا (05 جمعيات عام 1988 إلى 62 جمعية عام 1989) وتناولت موضوعات جديدة مثل حقوق الإنسان ، الجمعية المهنية ، جمعية المستهلكين ...إلخ

لقد أدى هذا القانون إلى الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأية جمعية، إلا أن هذا الوجود مشروط بإجراءات الاعتماد من طرف السلطات العمومية .ورغم النقائص التي يمكن ملاحظتها حول هذا القانون إلا أنه أدى إلى خلق ديناميكية في العمل الجمعوي، حيث تأسست عدة جمعيات وطنية أو محلية في مختلف الميادين(مهنية، إنسانية، ثقافية، اجتماعية، حقوق الإنسان، دينية)...لكنها بقيت من دون نتائج كبيرة على الساحة التنظيمية نظرا للمقاومة التي وجدتها من داخل النظام السياسي نفسه، والملابسات السياسية التي تمت فيها عملية الانفتاح هذه التي لم تتمكن من تجنيد قوى اجتماعية واسعة (حددت مصالح وزارة الداخلية عدد الجمعيات في تلك الفترة ب 11000 جمعية[1].

وعلى هذا يمكن اعتبار هذه المرحلة بداية الانفراج للمجتمع المدني بسبب تراجع الدولة عن هيمنتها وإرخاء قبضتها على عدة ميادين فسحت مجالا للفعل الجمعوي كنوع من الشراكة الاجتماعية والتكامل بين جهود المجتمع المدني والدولة في تنمية وسد العجز والنقص القائم في تلك المجالات .على أن ذلك لم يؤد إلى نهضة حقيقية على مستوى المجتمع المدني وذلك راجع لعوامل ثقافية عديدة رسختها الذهنية الاشتراكية التي كرست لعدة سنوات العقلية الإتكالية على الدولة لدى شرائح واسعة من المجتمع وقوضت لديهم روح المبادرة والمبادأة وحتى المعارضة الحرة وإبداء الرأي.

[1] محمود بوسنة ،**الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية** ، مرجع سابق ، ص134

لقد بدأت مؤشرات التغيير تظهر منذ منتصف الثمانينيات عندما أدركت السلطات أن الميثاق الوطني لم يعد يتماشى مع التغيرات في الأوضاع الداخلية والدولية، إلا أن أحداث أكتوبر 1988 مثلت منعرجا حاسما في التحول عن النهج الاشتراكي ودخول الجزائر عهد التعددية الحزبية وذلك بصدور دستور 1989/02/29 ، وفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية

الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني في مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية:

أ -فترة التسعينيات والتغيرات السريعة:

أدى تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع بداية النصف الثاني من الثمانينات إلى انفجار الأوضاع إثر التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع فيما سمي بأحداث 05 أكتوبر1988 ، وهي أحداث شغب وعنف وتحطيم للأملاك العمومية شملت عددا من ولايات الوسط والتي لم تتوقف إلا بعد تدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ لمدة 05 أيام .وكنتيجة لهذه الأحداث شرعت الدولة في إصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه المتلفز(يوم 1988/10/10) مما أدى إلى إعادة النظر في نموذج تسيير المجتمع .

هذا التغيير الجوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية ساهم بشكل فعال في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديل 1996 فيما بعد.

وفي سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات والتي أقرها دستور1989 صدر القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق رقم 15/87 .وفتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات(غير السياسية)بمختلف أنواعها من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والتنظيمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي ...وقد شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات

بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد بحيث بلغت سنة 1996 حوالي 778 جمعية ذات طابع وطني، وبلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي42116 جمعية في مختلف المجالات[1].

إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبيرة التي عرفتها الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي والاتجاه نحو التعددية، إذ فتحت الإصلاحات الدستورية التي جاءت بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 المجال لظهور الأحزاب السياسية، كما سمحت بظهور عدد هائل من الجمعيات في مختلف المجالات الموجودة في المجتمع، وإلى جانب ذلك أيضا مكنت من ظهور صحافة مستقلة(نسبيا) متمثلة في أعداد كبيرة من الجرائد على الخصوص في حين أبقت على احتكارها للمجال السمعي البصري(الإذاعات والقنوات التلفزيونية .) كما تم بالموازاة مع ذلك خوصصة القطاع العمومي الصناعي والتجاري .وضعت كل هذه التغييرات حدا لاحتكارات عديدة كانت تمارسها الدولة في عدة قطاعات، مما شكل انسحابا سريعا للدولة من عدة مجالات كانت حكرا لها منذ الاستقلال، وهو أمر وإن كان في ظاهره

مجالا خصبا لظهور مجتمع مدني حقيقي، فاعل وقوي، غير أنه في الواقع بقي ضعيفا وتابعا للدولة إلى حد كبير.

لقد شكلت أحداث أكتوبر تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري؛ حيث فسح الدستور الجديد مجالا لانتعاش المجتمع المدني بإقراره التعددية الحزبية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير...وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني، وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي، وخاصة على مستوى وسائل الإعلام المفرنسة، بل وحتى السلطة في حد ذاتها .لقد انسحبت الدولة من العديد من المجالات التي كانت تشغلها وتفرض فيها هيمنتها ووصايتها على المجتمع، تاركة المجال فارغا وراءها، لتشغله العديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل سريع حتى

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص112

بلغت في وقت قياسي حجما مذهلا، إذ تشير بعض الأرقام إلى وجود ما يقرب من خمس وعشرين ألف منظمة أو جمعية غير حكومي الجزائر أواخر الثمانينات، مقابل سبعين ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي كله[1] .

غير أن غالبية هذه التنظيمات صغيرة الحجم تمارس نشاطها على مستويات محلية، في حدود إمكانياتها المادية والفنية المحدودة .وقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في التحول نحو التعددية السياسية والتوجه نحو المسار الديمقراطي وركوب الموجة الثالثة- على حد تعبير **صامويل هانتينغتون** - والتخلي عن منطق الدولة الشمولية وما انجر عنه؛ حيث شهدت الجزائر انفراجا ديمقراطيا بدءا من نهاية الثمانينات وتحديدا بعد أحداث أكتوبر .

لقد شجعت الدولة بعد أحداث أكتوبر على مضض تأسيس الجمعيات، ووفرت لها ظاهريا المناخ المناسب للنشاط، وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي شغلت مساحة هامة من الفراغ الذي أفرزه تخلي الدولة عن أدوارها الرعائية، إذ اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد الإقرار بالتعددية الحزبية، والتي كان نجاحها المرتقب في أولى انتخابات ديمقراطية 1991 سببا في انتكاس التجربة الديمقراطية الوليدة، واشتعال فتيل الأزمة التي أدخلت الجزائر في" عشرية سوداء" عانت فيها الجزائر ظروفا صعبة على جميع المستويات والأصعدة، وكانت فيها الحاجة جد ملحة لمجتمع مدني قوي يدعم جهود الدولة ويقوم بما عجزت عنه في حل المشاكل المتفاقمة في المجتمع، في حين كان جل تركيز الدولة على معالجة الأزمة على الصعيد الأمني.

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف جمعية اجتماعية ، أو على مستوى الأحزاب التي جاوز

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة مرجع سابق ، ص 110

عددها الستين حزبا، وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضاؤل حجمها ودورها .

غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره .ونظرا لعدم ترسخ التجربة الديمقراطية الحديثة في الثقافة الجزائية فإنها لم تنعكس على مستوى الممارسة الواقعية سواء من طرف الشعب أو حتى السلطة ذاتها، ولم تسمح الدولة الديمقراطية ظاهريا والتي لم تزل تحتفظ في طياتها بممارسات الدولة التسلطية للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل جدي وفعال في صناعة القرار وفي التأثير على الساحة السياسية وممارسة مختلف الأدوار التي يفترض بها أن تؤديها في المجتمع[1] .

ويرتبط هذا الوضع بشكل كبير بطبيعة الدولة ونظام الحكم منذ فجر الاستقلال والذي يتسم بالطبيعة العسكرية، ما جعله يعمد إلى محاولة السيطرة على الحراك الاجتماعي من خلال الهيمنة على مختلف التيارات الفكرية والبنى الاجتماعية والمؤسسات المدنية التي قد تؤثر فيه، وتوجيهها بما يخدم إيديولوجية الدولة من خلال صهرها في قالب وحدوي يمثله الحزب الحاكم .

ورغم المحاولات التي بذلت منذ عام 1989 لتوسيع دائرة الحكم والسلطة والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت في النهاية هي المسيطرة على دواليب الحكم[2] .واستمرت الثقافة السياسية الرسمية السائدة في رفض استقلالية الفاعلين الاجتماعيين، مواطنين كانوا أو جماعات منظمة أو مؤسسات ممثلة .لم يتجه النظام في هذه المرحلة إلى استخدام منظمات المجتمع المدني للهيمنة على المجتمع بشكل عام كما في المرحلة السابقة عن التعددية، غير أنه وبالمقابل لم يسمح لها بالنمو والتطور خشية تحولها إلى قوة ضاغطة قد تحد من سلطته.

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص 112

[2] نفس المرجع ، ص113

ب -المجتمع المدني في الألفية:

استمر العمل بقانون الجمعيات 31/90 إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي، في الدول العربية المجاورة، أين وجد النظام السياسي في الجزائر نفسه مجبراً على تبني جملة من الإصلاحات، بهدف امتصاص الضغط الذي يعانيه تحت تأثير المتغيرات الجديدة التي تعرفها العديد من الدول العربية في ظل ما أصبح يطلق عليه بالربيع العربي، حيث سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وذلك بعد جملة من المشاورات والمناقشات .والواقع أن الدولة كانت في حاجة إلى تجديد كل ترسانة القوانين والمواثيق التي بنت عليها تجربتها الديمقراطية خاصة منذ نهاية الثمانينات حتى الآن .غير أن هذه القوانين الجديدة لم تتضمن شيئا جديدا، عدا بعض الإضافات للقانون

القديم؛ مما يكرس الاعتقاد بأن السلطة السياسية في الجزائر ليست لديها النية الحقيقية لفتح المجال السياسي، ولا حتى المجالات الأخرى.

وقد صدر في هذا السياق القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات .ويبدو من القراءة الأولية لهذا القانون توحي أنه عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 31/90 بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما، كما أن المشرع قد سعى إلى إحكام الرقابة على العمل الجمعوي، وهذا يتعارض وبنود الاتفاقيات الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي والتي وقعت عليها الجزائر وضمنتها في مختلف الدساتير ويمكن الاستدلال على ذلك بالملاحظات التالية[1]:

- بالعودة إلى إجراءات تأسيس الجمعيات في هذا القانون نجد الموافقة المسبقة من السلطات

[1] بن ناصر بوطيب :**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة تقدية في ضوء القانون 60 / 21** ، مجلة دفاترالسياسية والقانون، ورقلة،الجزائر ،العدد العاشر جانفي 2014 ، ص 263

العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض ما شاءت، وهذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر، بالرغم من أن المشرع قد ألزم الجهات الإدارية بتقديم أسباب رفض الاعتماد، إلا أننا نجده في أحكام 39 يتحدث عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، والمساس بالسيادة الوطنية، أو عدم احترام الآداب أو النظام العام وجل هذه المصطلحات مطاطة ويمكن أن تستغلها الإدارة تعسفا في رفض اعتماد الجمعيات أو حلها، وقد أعطى المشرع للجمعيات إذا لم تتلقى ردا من الإدارة عن قبول الاعتماد من رفضه بعد انقضاء الآجال القانونية التي حددتها أحكام المادة08 تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون، لكن المشرع أعطى الحق للإدارة في الطعن أمام جهات القضاء الإداري لإلغاء تشكيل الجمعية، ولديها مدة 03 أشهر لتقديم الطعن، وهذه المكنة القانونية ستزيد من تغول الإدارة وفرض نفوذها على الجمعيات بما يفرض المزيد من التطويع لحركة الجمعوية.

- وقد نص هذا القانون عن إمكانية تعرض ممثلي الجمعيات غير القانونية، والتي لم تسجل إلى عقوبة السجن والغرامات المالية، وهذا انتهاك صارخ لبنود الاتفاقيات الدولية التي تعد الجزائر طرفا فيها.

- أما من حيث الأشخاص المكونين للجمعيات فالمشرع قد بالغ في عدد الأفراد الواجب توافرهم لتشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات مابين الولايات والجمعيات الوطنية حيث طلب مابين 12 و 25 عضوا وهذا يزيد الأمر صعوبة، حيث أن المتعارف عليه انه بإمكان تشكيل الجمعيات حتى بإعداد اقل.

- كما أن المشرع قد سعى خلال هذا القانون إلى الفصل بين الأحزاب السياسية والجمعيات، وجعل التواصل بينهما سببا من أسباب تعليق نشاط الجمعيات، فالمشرع قد قضى من الناحية النظرية بضرورة حل جميع الجمعيات في الجزائر، والجميع يعلم أن الجمعيات في الجزائر إما تابعة لأحزاب سياسية، وإما تسبح في فلك النظام.

- كما أن هذا القانون ينادي تارة بالاستقلالية المتطرفة للجمعيات عن مختلف الفواعل الاجتماعية بما فيها الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالعودة إلى أحكام المادة 29 نجده ينص على المساعدات التي تقدم من قبل

الدولة والولاية والبلدية، والتي تعد من أهم الموارد المالية للجمعيات، وهذا يعد من قبيل تناقض المشرع مع نفسه أو أنه يسعى من خلال ذلك إلى تطويع الحركة الجمعوية، وإدخالها إلى بيت الطاعة[1].

- كما خضوع أنشطة الجمعية وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة، وهذا بخلاف القانون 31/90 الذي يعطي الحق للجمعيات في الحصول على مساعدات مالية، حتى من عند الجمعيات الأجنبية لكن شرط موافقة السلطات المعنية عليها، ففي الجانب المالي للجمعيات كان القانون 31/90 أكثرا انفتاحا من القانون 06/12 الذي يرى أن المساعدات من الجمعيات الأجنبية والمنظمات الغير حكومية مرفوضة ما لم تكن في إطار التعاون والشراكة والتي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعية الأجنبية وحكومة الجزائر .ولعل السبب الأساسي لتخوف المشرع من المساعدات المقدمة من الجمعيات الأجنبية مرده للظروف السياسية التي تعيشها دول الجوار بعد أحداث الربيع العربي، والدور الذي لعبته المنظمات الغير حكومية في التدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية لهذه الدول ، وهذا ما جعل المشرع يخص الجمعيات الأجنبية بنصوص خاصة سواء من حيث التأسيس أو النشاط أو الموارد المالية لها بغية أحكام الرقابة على نشاطها.

- كما ألزم المشرع الجمعيات بضرورة تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها إلى السلطات العمومية المختصة بعد 30 يوما التي تلي عقد الاجتماع أو الجمعية، وهذا يعد تدخلا غير مباشر في عمل الجمعيات ونشاطها، ما ينسف فكرة الاستقلالية التي نادى بها المشرع في أحكام المواد 13-16 من نفس القانون، ويزيد من هيمنة الدولة على قطاع الجمعيات.

- كما أن تقديم المساعدات التي تقدم من قبل الدولة في ضوء هذا القانون، لم يحدد أسس علمية وتقنية لتقديمها، بل تركها سلطة تقديرية للإدارة وأصبح تمويل الجمعيات لا يعتمد على نشاط الجمعيات و برامجها وحركياتها على

[1] بن ناصر بوطيب :**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة تقدية في ضوء القانون60 / 21** ، مرجع سابق ، ص 264

المستوى الوطني والمحلي، بل أصبحت معايير التقييم تقاس بمدى الولاء والتبعية السياسية وهذا ما عصف بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني في الجزائر[1].

يبدو من خلال القراءة الأولية لهذا القانون أنه عبارة عن إثراء للقانون 31/90 ، بل أن هذا القانون كان أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي، وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا، خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الربيع العربي وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية؛ فقد سعى هذا القانون إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر فبالرغم من تعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013 ، إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتية .وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا. .لقد كان من المنتظر أن يكون هذا القانون أكثر انفتاحا وتعزيزا لدور حركات المجتمع المدني، في جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، كون الجمعيات هي الشريك الفعال للنهوض بالعملية التنموية على المستويات الوطنية والمحلية وهذا دليل أن المشرع لايزال ينظر إلى دور الجمعيات بعين الريبة لا أساس الشريك[2].

ونفس الكلام ينطبق أيضا على القانون الجديد للأحزاب الذي جاء مخيبا لآمال الطبقة السياسية، باعتبار أنه لا يخدم مسألة الحريات بشكل كبير، إذ يكرس لكثير من البيروقراطية والتقييد في إجراءات تأسيس الأحزاب، كما يعطي هذا القانون صلاحيات كبيرة لوزير الداخلية لقبول أو رفض تسجيل الأحزاب، والمفروض أن ذلك يحتاج إلى إخطار وليس إلى ترخيص لأن في قانون الجزائر الترخيص قبل الاعتماد .كما يضع نص القانون أحكاما باتقاء تجدد المأساة الوطنية وبمنع أي تراجع عن الحريات الأساسية وعن الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة،

[1] بن ناصر بوطيب :**النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة تقدية في ضوء القانون60 / 21** ، مرجع سابق ، ص 265

[2] نفس المرجع ، ص 266

وبصون الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والاستقلال الوطني وكذلك مكونات الهوية الوطنية، كما حدد نص القانون علاقة الأحزاب بالإدارة في مجال المنازعات .

هذا وكانت عدة تشكيلات سياسية قد تقدمت بطلب حصول على اعتماد من وزارة الداخلية[1].

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص116

ثالثا : مكونات المجتمع المدني الجزائري

لطالما شكل المجتمع المدني رهانا أساسيا في التحول السياسي والاجتماعي الجزائري، وعنصرامفصليا يمكن من خلاله أن نستشف طبيعة النظام وأهدافه وطموحاته وخططه لمشروع مجتمع المستقبل، ويمكن هنا أن ندلل على ذلك مثلا بتعديل الدستور في سنة 1991 وما صاحبه من قوانين تفسح المجال أمام المواطنين لتأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات ...إثر أحداث أكتوبر 1988 ، والتي تشبه إلى حد كبير ما يسميه البعض بأحداث الربيع العربي التي تعيشها عديد من الدول العربية، وتعيش الجزائر على وقعها سلسلة من الإصلاحات التي تمهد لتحول جديد في المسار السياسي والاجتماعي الجزائري، وقد راهنت الدولة في هذه المرحلة أيضا على تعديل قوانين الجمعيات والأحزاب والانتخابات...، وبغض النظر عن طبيعة هذه الإصلاحات ومدى عمقها ودقتها في إصابة أصل الداء، ومعالجة الإشكالات الحقيقية بالأساليب المناسبة، فإن موقع الشاهد هنا هو مدى أهمية المجتمع المدني في إحداث التغيير.

إن أهمية المجتمع المدني ليست تحصيل حاصل وإنما هي نتاج مرتبط بمدى فاعلية مؤسساته المختلفة في الساحة الاجتماعية، ومدى أدائها لأدوار المجتمع المدني الحديث التي تكمل الجهود الحكومية، وتغطي جوانب قصور الدولة وعجزها، وتضبط جوانب تطرفها...، غير أن أداء هذه الأدوار مرتبط بطبيعة هذه البنى وخصائصها البنيوية، ولهذا سنحاول في هذا السياق إلقاء الضوء على البنية المورفولوجية للمجتمع المدني الجزائري، وانعكاساتها على وظيفته في رسم ملامح الواقع الاجتماعي.

المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني الجزائري:

ليس هناك اتفاق على تنميط معين لمكونات المجتمع المدني الجزائري، وقد اختلفت الدراسات التي اهتمت بهذا المجال، على قلتها، في وضع تقسيم منطقي موحد أو متقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى البنى المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري كما يلي:

1-الجمعيات والمنظمات الأهلية:

لقد تلاشت الجمعيات والمنظمات الأهلية التي كانت إبان فترة الاستعمار تدرجيا بعد الاستقلال لينصهر ما تبقى منها في بوتقة الحزب الواحد الذي كان يرفض صراحة أي عمل سياسي أو نقابي أو جمعوي خارج إطاره، وأنشأ لذلك منظمات جماهيرية ذات طابع وطني تشتغل تحت وصاية الحزب وتأطيرٍ هياكله، وتنشط هذه المنظمات الجماهيرية مختلف المجالات، مثل :الاتحاد العام للعمال الجزائريين -الاتحاد الوطني للفلاحين -الاتحاد الوطني للشباب -والمنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين___...

وبعد إصدار قانون الجمعيات 90 / 31 الصادر سنة 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية والمهنية والثقافية...، وقد بلغ عددها خلال فترة وجيزة أكثر من اثني عشر ألف جمعية، ليبلغ في سنة 2000حوالي 56500 جمعية محلية و 1000 جمعية وطنية، وحسب جرد 31 ديسمبر 2010 فقد بلغ عددها 1005 جمعية وطنية و 88700 جمعية محلية؛ وتضم الجمعيات الوطنية 208 جمعية تنشط في تنظيم المهن و 146 في قطاع الصحة، أما الجمعيات التي تمثل مصالح الأسرة الثورية فلا تشكل إلا 9 جمعيات فقط.

غير أن معظم هذه الجمعيات غير فاعلة، وأن نسبة قليلة منها تنشط فعلا، ومعظمها لا يشتغل إلا ظرفيا في المناسبات، وتميل الجمعيات المحلية إلى الطابع الخدمي، في حين تقترب الجمعيات الوطنية من النشاط السياسي ومحاولة التأثير في صناعة القرار، كما أن الملاحظ أن البعد الديني حاضر في جل أصناف هذه الجمعيات .غير أنها على العموم لا تشكل جماعات ضاغطة بمعنى الكلمة.

وقد أعيد مؤخرا في إطار الإصلاحات الجارية النظر في قانون الجمعيات وأدخلت عليه بعض

التعديلات، هذه الأخيرة التي يحذر بعض الحقوقيين والمحامين من تبعاتها، معتبرين أن القانون الجديد يشكل تراجعا كبيرا في مجال الحريات التي افتكها الجزائريون قبل أكثر من عقدين، ونكسة للمجتمع المدني الذي كان يتطلع لانفتاح أكبر مع التغيرات التي يشهدها العالم العربي.

وعلى العموم يمكن الإشارة إلى أبرز أنماط الجمعيات والمنظمات الأهلية في الجزائر:

أ -منظمات حقوق الإنسان:

لقد اهتمت الدولة بمجال حقوق الإنسان لدرجة جعل لها النظام وزارة خاصة، ثم بدلها ب"مرصد وطني لحقوق الإنسان"، غير أن المرصد لم يكن سوى وسيلة لتمويه تلك الخروقات المتكررة لحقوق الإنسان، والتي طالما نددت بها مختلف التنظيمات المهتمة بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك منظمة العفو الدولية .وذلك من خلال تكذيب أخبار هذه الانتهاكات، واختصار حجمها إلى بضعة" تجاوزات "تكاد تكون عادية لأنها معروفة في كل بلدان العالم، حتى في أوقات السلم[1].

وتحظى هذه المنظمات باهتمام ثلاث فئات نخبوية هي :فئة المحامين، فئة الجامعيين وفئة الأطباء، إلى جانب تيار اليسار والحركة الثقافية البربرية اللذان يستثمران في هذا المجال بشكل بارز وحيوي، وقد أنتج هذا الاهتمام مجموعة من التنظيمات الحقوقية ومن أهمها:

-الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان :أسسها المحامي علي يحي عبد النور، وهو وزير سابق في عهد الرئيس بن بلة، وتعتبر منظمة سياسية معارضة للنظام، ويرى البعض أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان :وتظم مجموعة عناصر مثقفة، وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث أكتوبر 1988 ، كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق 118

-وهناك أيضا جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان[1].

ولعل من أبرز القضايا التي اهتمت بها أيضا منظمات حقوق الإنسان في الجزائر في الآونة الأخيرة:

قانون الأسرة، قضايا المفقودين، أوضاع السجناء، انتهاك الحريات العامة، إلغاء حكم الإعدام، رفع قانون الطوارئ...، إلى جانب بعض المطالب التي طرحتها الحركات البربرية.

ب -المنظمات الطلابية:

كانت الحركة الطلابية منذ نشأتها مدرسة تدرب فيها الكثير من المناضلين وخطوا بين أحضانها خطواتهم الأولى في الحياة العامة، منذ إنشاء أولى مكاتب جمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين، والتي كانت حينئذ مجرد تنظيمات ذات طابع ودي انخرط فيها عدد كبير من أولئك الذين سعوا بعد سنة 1930 لبعث حركة الشباب الجزائري ومنهم فرحات عباس .ثم تطورت الحركة الطلابية بعد ذلك فاتخذت طابعا سياسيا مافتئ يتبلور مع الحركة السياسية، ومع حلول سنة 1943 تحولت حركة الطلبة إلى ممارسة النشاط السياسي بالرغم من اقتصار ذلك الانضمام على الجمعيات الأهم وهي :جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية وجمعية الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين[2].

وقد ظهرت في أهم جمعيات الطلبة المسلمين نشاطات سياسية طلابية كانت امتدادا لنشاط الأحزاب المناهضة للاستعمار، وكانت السيطرة على جمعيات الطلبة المسلمين تشكل رهانا تنافست الأحزاب على كسبه[3] ، وهو الوضع الذي استمر خلال الثورة وبعد الاستقلال أيضا؛ حيث طغى على المنظمات الطلابية النشاط السياسي والحزبي حيث استغلها الحزب الواحد أثناء الفترة الاشتراكية في دعم الأفكار الاشتراكية

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة مرجع سابق ، ص 119

[2] غي برفيليي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية**، ترجمة م .حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ، ص 115

[3] المرجع نفسه ، ص- ص 200- 201

والترويج لها، ولا تزال أغلب المنظمات الطلابية إلى يومنا هذا تنشط تحت رعاية أحزاب سياسية وتمثل امتدادا لها، وتشكل بالنسبة لها مجالا لاستقطاب جمهور من الشباب الجامعي وتدعيم قاعدتها الشعبية بفئة جديدة من الشباب الجامعي.

لقد كانت الحركة الطلابية التي كانت محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى حتى بداية السبعينيات إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري .فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات لا تتفق بالضرورة مع قراءات السلطة .قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية .كانت مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للاطروحات القريبة من النموذج التنموي الرسمي ذو النزعة الاقتصادوية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية خلال عقد السبعينيات[1].

ورغم تطور عدد الطلبة والجامعات في الجزائر، وظهور الكثير من التنظيمات الطلابية بعد انفتاح الساحة السياسية، إلا أن الحركة الطلابية فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها، وتحولت اهتمامات هذه الشريحة الحيوية في البلاد إلى مشاكل الجامعة في حد ذاتها، وابتعدت نوعا ما عن قضايا الوطن والأمة، وقد سيطر طلاب الحركة الإسلامية على هذا القطاع بشكل كبير بحيث أصبحت التنظيمات الوطنية الأخرى والتنظيمات المحسوبة على التيار البربري هامشية، ولا تؤثر في الساحة الطلابية، وغطى الاتحاد العام الطلابي الحر والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، واللذين يدوران على التوالي في فلك حزبي حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، على باقي التنظيمات خاصة في مطلع عشرية التسعينيات، وأصبحا هما الناطق باسم الحركة الطلابية والمفاوض أمام الإدارة.

ج - المنظمات النسائية:

[1] عبد الناصر جابي :**الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع**، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية،جامعة الجزائر،(د ت)، ص8

لقد تطور وضع المرأة في الجزائر وتزايد حضورها في المجالات العمومية؛ إذ يكاد لا يوجد أي مجال لم تقتحمه المرأة، وقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تحتل مناصب رائدة في مختلف المجالات الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية، مقارنة بنظيراتها في العالم العربي، فكانت الوزيرة والنائبة البرلمانية ورئيسة الحزب والوالية...غير أن ذلك لم يكن نتيجة نظال نسوي، إذ تكاد كل الأوساط الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسألة مفادها أن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الجزائري، سواء الاقتصادية الاجتماعية وحتى الثقافية، إذا ما استثنينا ذلك الحوار الذي جرى بقوة عن تعديل قانون الأسرة (الصادر سنة 1974) المستمدة أحكامه من الشريعة الإسلامية، تعديل كان محل صراع حاد بين مؤيد ومعارض.

ويرى البعض أن ما اكتسبته المرأة الجزائرية إنما يدخل في إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهتمة بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة، الثابت أن التنظيمات النسوية عجزت عن تأطير المرأة الجزائرية رغم أن نصف ديمغرافية الجزائر هي من النساء، ففي الأوساط الجامعية أو عالم الشغل نادرا ما نجد حركة نسوية تناضل بشيء من الخصوصية، ناهيك عن عالم الريف الذي بقي بعيدا جدا عن الحراك الاجتماعي الذي عرفته الجزائر بعد اعتماد دستور 1989 ، وقد يرجع هذا العجز إلى اقتصار هذه التنظيمات على النشاط النخبوي المتمركز في المدن الكبرى[1] .ومثال ذلك الإصلاحات الأخيرة التي اقترحتها الدولة المتمثلة في إجبار الأحزاب منح المرأة بالضرورة نسبة الثلث من القوائم الانتخابية للتمكن من دخول المعترك الانتخابي.

د - منظمات الأسرة الثورية:

ظهرت بعض هذه المنظمات إلى الوجود منذ السنوات الأولى للاستقلال بهدف حماية حقوق مختلف

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة، مرجع سابق 121

الشرائح التي تمثل الأسرة الثورية، وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر .وهي على العموم منظمات ذات تمثيلية عالية وتمتلك هياكل قاعدية وممثلين في معظم ولايات الوطن، ولها مكانة وقوة سياسية معتبرة، وكثيرا ما كان لها أدوار تاريخية في دعم السلطة ومساندتها.

وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين منذ 1963 من طرف المجاهد" إبراهيم حشاني"، بهدف الدفاع عن متقاعدي جيش التحرير الوطني وذوي الحقوق من أبناء وأرامل الشهداء وحماية مصالحهم المادية والمعنوية، وقد أخذت المنظمة بعدا ثقافيا وتاريخيا وسياسيا، حيث سعت للحفاظ على روح الثورة والقيم الوطنية، وتمتلك هذه المنظمة قوة أمام السلطات خاصة إذا تعلق الأمر بالثوابت الوطنية والرموز التاريخية.

وفي سنة 1989 ظهرت المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء وهي من الجمعيات الفاعلة على الساحة السياسية بسبب نشاطاتها وحضورها، وتسعى هذه المنظمة إلى تعزيز مكانة أبناء الشهداء ودعم مواقعهم في النظام السياسي، وقد كان من بين أبناء المنظمة الكثير من الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، ويشغلون فيه مراكز قيادية، كما يتواجدون في مختلف المجالس الشعبية الوطنية وأعضاء في

مجلس الأمة[1].

وتشمل الساحة السياسية حاليا عدة منظمات مثل:

- المنظمة الوطنية للمجاهدين
- التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء
- المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء
- اتحاد أبناء الشهداء

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق 122

-اتحاد أبناء المجاهدين.

هـ -منظمات أرباب العمل:

بالموازاة مع الخوصصة وما رافق التحول نحو اقتصاد السوق من آليات تسمع بظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر بدأت العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل تظهر إلى الساحة الاقتصادية والسياسية، محاولين في ذلك أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا وحتى السياسي عموما، بالموازاة مع النقابات العمالية، ورغم الفارق النضالي التاريخي بينهما إلا أن منظمات أرباب العمل استطاعت كقوة اقتصادية ضاغطة أن تحجز لها مكانا في إطار جلسات التفاوض والمشاورات الثنائية والثلاثية التي دأبت الحكومة على إجرائها، إلى جانب حضورها داخل هياكل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة.

وقد نظم أكبر أرباب العمل الجزائريين (120رب عمل في مختلف القطاعات يشغلون أزيد من 128000عامل)أنفسهم في" منتدى رؤساء المؤسسات "الذي ظهر إلى الوجود سنة 2000 ، ويضم إلى جانب أرباب العمل الخواص مؤسسات القطاع العمومي التابع للدولة، وقد تحول هذا المنتدى إلى فضاء للحوار والنقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بشكل وثيق بعمليات الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال الندوات والدراسات التي يقوم بها لصالح المؤسسة الاقتصادية.

و -المنظمات الشبانية:

لقد مثل الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الشباب الجزائري طيلة الثورة .وغداة الاستقلال أولت الجزائر مسألة تنظيم وتأطير الشباب اهتماما بالغا من قبل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، الذي أسس منظمة شبيبة جبهة التحرير الوطني، والتي عملت تحت إشراف الحزب .ومع منتصف السبعينيات وبالتحديد سنة 1975تاريخ انعقاد الندوة الوطنية الأولى للشباب تم توحيد كل الفئات الشبابية تحت راية الاتحاد الوطني للشبيبة

الجزائرية، وضم آنذاك الطلبة الجامعيين والطلبة الثانويين والكشافة وشباب الأحياء .ولما كان الصراع على أوجه في الأوساط الطلابية، وبعد قراءة سياسية للتركيبة الشبابية انفتحت قيادة البلاد على الفئة التي كانت تبدي تحمسا أكبر للبرنامج الاشتراكي وهكذا عرفت سنوات السبعينات التفاف الشباب حول مبادئ وأهداف الثورة، وأثمر هذا التحالف بين القيادة السياسية والقاعدة الشبابية جملة من الإنجازات كالطب المجاني، وديمقراطية التعليم، وبناء القرى الاشتراكية، وحملات التطوع الفلاحي...في حين انحازت فئات أخرى وخاصة الطلابية منها إلى بناء قوة معرضة تمثلت أساسا في الشباب الإسلامي وشباب الحركة البربرية، ودارت بين هذه حوارات عنيفة وصلت حد الاقتتال(أحداث بن عكنون1980[1])

لقد كانت التنظيمات الشبانية من أولى أشكال التنظيم الجمعوي في الظهور، حتى وإن كانت هذه التنظيمات من صنع الإدارة في بداية الأمر، بغرض إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب آنذاك، ويأخذ بتوجيهات الإدارة كأهداف وبرامج يراهن عليها، ويعمل على تجسيدها بما يقدم له من إمكانيات مادية وبشرية ومالية.

غير أنه وعلى العموم فإن روح التنظيم والمبادرة الحرة التي تقدمها الجمعيات لمنخرطيها، تشكل فضاءا ملائما لاكتشاف المواهب والقدرات القيادية في أوساط الشباب، فالنشاط يسهل ويعود الشباب على الاتصال فيما بينهم، ويشعرهم بأهميتهم في المجتمع، ويزيد من تمتين أواصر المواطنة وحب الوطن، ويرغبهم في العمل الجماعي، وخدمة بعضهم البعض على أساس الانقياد للكفاءات وليس للعلاقات الخاصة أو الجهوية المقيتة.

ولكن هذه التنظيمات لم تستطع لم تستطع إيجاد مجال مستقل للعمل بعد أن سمح القانون بتحولها إلى منظمات حرة غير هادفة للربح، بل بقيت مرتبطة بالإدارة، بدلا من البحث في مجال أوسع وأرحب يمكنها من الحركة والمبادرة بالجديد في ميدان التنشيط .ولذلك فالحركة الجمعوية في ميدان الشباب– خاصة المرتبطة بمؤسسات

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق 122

الشباب -لم تتمكن من تجاوز جدران هذه المؤسسات، تحت مقولة خدمة الصالح العام لنيل المساعدة والتأطيرية، ما جعل من هذه الجمعيات شبه إدارة موازية، تنفذ برامج ومهام الإدارة، أكثر من برامج ومهام التنظيم الحر[1].

ز -الجمعيات والمنظمات المحلية:

وتحتل العاصمة(أكبر ولاية)الصدارة من حيث عدد الجمعيات المحلية بـ 7001 جمعية، تليها بجاية بـ4844 جمعية، ثم الجارة تيزي وزو بـ 4709 جمعية، تليها وهران بـ3735 جمعية.

ويطغى على هذه الجمعيات على العموم الطابع الخدمي، حيث تنتشر في المدن وحتى القرى العديد من الجمعيات التي تهتم بتقديم المساعدات المادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو التكوينية.. لفئات مختلفة من أفراد المجتمع مثل مساعدة الفقراء أو النساء الماكثات في البيوت أو الأطفال أو المرضى أو ذوي الاحتياجات الخاصة...، وبالرغم من أعدادها الهائلة على المستويات المحلية غير أن معظمها جمعيات وهمية تختفي بعد أولى العراقيل التي تواجهها، كما أنها تفتقد إلى الاستمرارية في العمل وتمارس نشاطها بشكل ظرفي مناسباتي، ولهذا فإن تأثيرها في المجتمع جد بسيط وذلك مرتبط بمحدودية إمكانياتها،وضعف مستوى التأطير لدى هياكلها و لأسباب وعوامل عديدة أخرى.

2-النقابات العمالية:

لقد كان لطبقة العمال الجزائريين تجربة نضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، ومن ثم أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية منذ عام 1950 وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA وعند استقلال الجزائر فرضت الدولة مرشحيها لإدارة النقابة، مما منعها من ممارسة أعمالها بكل حرية واستقلالية عن الحزب الحاكم، وقد خلق هذا الوضع جوا من التوتر أدى إلى تعطيل نشاط النقابة وعدم الاعتراف بنشاطها[2].

ونظرا لنقص التجربة النقابية، واستمرار الضغوط والسيطرة، وتدخل الحزب في كل نشاط وشؤون

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق 123

[2] عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، دراسة سوسيولوجية، ط1 ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1983 ، ص 180

الدولة، وكرد فعل على هذه الضغوطات شهدت الجزائر عدة اضطرابات سنة 1964 ، ولقيت هذه الاضطرابات مساندة المركزية النقابية، ورغم الرقابة المفروضة والضغط الممارس من قبل السلطات، إلا أن العمال ظلوا يراهنون على ضرورة اشتراكهم في التسيير مع المطالبة بتعميم تطبيق التسيير الذاتي ليشمل كل القطاعات .ولم يمنع خضوع النقابة للسلطة من تنظيم العمال إضرابات حتى بدون موافقة هياكل النقابة، وقد كانت خطورة هذه الإضرابات العمالية تتمثل في كونها تهدد شرعية النظام الذي يدعي الالتزام بمبادئ الاشتراكية .ولهذا تمكن العمال من افتكاك بعض المكاسب النوعية من الدولة التي كانت تسعى للحفاظ على السلم الاجتماعي، أو بعبارة أوضح على الصورة الاشتراكية الثورية للنظام.

وقد ظل العمل النقابي محتكرا من قبل النقابة التاريخية(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)حتى نهاية الثمانينيات، غير أن الوضع تغير بسرعة بعد صدور القانون 40-14 المؤرخ في 2 جويلية 1990 والخاص بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني، أسستها مختلف الفئات الأجيرة التي بادرت بمغادرة صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكوين نقابات مهنية مستقلة .لقد لجأت النقابات المستقلة إلى العديد من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة، دفاعا عن مكانة الفئات الأجيرة المختلفة وخاصة منها الفئات الوسطى(أساتذة الجامعة، معلمون، أطباء، موظفون... الخ)، والتي عرفت وضعيتها تدهورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية...، وذلك بسبب التحولات العديدة التي عاشها المجتمع الجزائري في منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

ما يلفت الانتباه في هذه النقابات العمالية المستقلة التي برزت بعد الإعلان عن التعددية، أنها في أغلبيتها نقابات موظفين، اقتصرت على قطاع الخدمات (الصحة، التعليم، الإدارة.....الخ) بعيدة عن العمل الصناعي الذي لم يلجأ عماله إلى تكوين نقابات إلا في حالات قليلة لم تتمكن من الصمود مع الوقت كما

هوالحال بالنسبة للكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة COSYFOP على سبيل المثال أو النقابات المحلية والقطاعية كالاتحاد الديمقراطي للعمال UDT التي بدأت تجربتها في القطاع الصناعي العمومي بولاية تيزي وزو قبل اختفائها؛ مما يعني أن جزءا كبيرا من مصاعب هذه النقابات كان مرتبطا، من دون شك، بالوضعية التي آل إليها القطاع العمومي الصناعي بوجه عام .نفس الشيء بالنسبة إلى عمال وعاملات القطاع الخاص الذين بقوا من دون تأطير نقابي يذكر، رغم أهميتهم على مستوى التشغيل، أهمية مرشحة للزيادة مع الوقت في ظل الخيارات الاقتصادية والسياسية السائدة الداعمة لاقتصاد السوق ولدور أكبر للفاعل الاقتصادي الخاص، الوطني منه والأجنبي .بالطبع، التطور الذي يعرفه عالم الشغل غير الرسمي حاليا في الجزائر وما يميزه من بطالة وتهميش مسا قطاعات واسعة من الشباب، يجعل هذه التجربة النقابية الجديدة، رغم أهميتها، ذات عمل إدماجي محدود، لتظل فئات واسعة من المواطنين دون إطار تمثيلي يتم التعبير من خلاله في علاقاتها بالمؤسسات الرسمية كالبرلمان ومن دون إمكانية للمشاركة المنظمة، الدائمة والسلمية في الشأن العام.

وعلى الرغم من التعددية النقابية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية، بسبب نشأته في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة[1] ، ورغم الاعتراف بالنقابات العمالية ونقابات أرباب العمل منذ 1991 ، فإنها لم تتحول كلها إلى شريك مفاوض كطرف اجتماعي مقبول للسلطات العمومية، فتجربة الثنائية والثلاثية رغم أهميتها لم تعرف مشاركة كل النقابات المعترف بها قانونا، فلحد الساعة لازالت النقابة القديمة(الاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA) هي النقابة الوحيدة التي تحتكر المشاركة في هذا النوع من التفاوض الرسمي الذي يضم نقابات أرباب العمل والحكومة، ويدرس الكثير من الملفات الاقتصادية والاجتماعية الهامة بشكل غير منتظم حتى الآن بما فيها قضية رفع الأجور

[1] عبد الناصر جابي :**الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر ، 2001 ، ص 158

والخوصصة...الخ .ولئن كانت النقابات العمالية تحتل الصدارة في المجتمع المدني إلا أن ما يعوق عملها في الجزائر هو إصرار السلطة على الأحادية النقابية .بالإضافة إلى الطابع السياسي الذي اتخذه العمل النقابي منذ حرب التحرير، حيث انصرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الدفاع عن مطالب سياسية، ولازالت هذه الممارسة سائدة إلى اليوم إذ تميل القيادة المركزية لهذا التنظيم إلى الانشغال بالسياسة والمقايضة السياسية مع السلطة عوضا عن صرف جهودها إلى الدفاع عن حقوق العمال خاصة في الظرف المتميز بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي ساد نظامها من قبل[1]

على العموم يعتبر العمل النقابي عملا محدودا في الجزائر، ولم تتمكن الحركة النقابية في أي مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الجزائري من أن تكون قوة مركزية، بل كانت دوما تابعة لمراكز القرار السلطوي، ويتضح ذلك مع تنامي دور القطاع الخاص وتفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، والتي تنعكس بالضرورة على طبقة العمال، فقد عجزت الحركة النقابية عن التواجد في المنشآت الخاصة. بالإضافة إلى وقوعه تحت التأثير الإيديولوجي والسياسي، فالاتحاد العام للعمال الجزائريين على مر تاريخه كان يعاني من تجاذبات اليسار الشيوعي والوسط الوطني، وفي الآونة الأخيرة عرف صعود بعض المحسوبين على التيار الإسلامي واللذين استطاعوا احتلال مواقع متقدمة في صفوفه.

3-الأحزاب:

ظلت الجزائر محكومة بنظام الحزب الواحد مدة 27 عاما إلى أن تم التصويت على الدستور التعددي عام 1989 ، الذي نص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي[2] .ولم ترتبط التعددية الحزبية في الواقع بالتعديل الدستوري الذي

[1] شاوش الحوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق 125

[2] المادة 42 من دستور 1989

نجم عن أحداث أكتوبر 1988 ، فالنشأة الحقيقية لأهم الأحزاب في الجزائر كانت خلال فترة الأحادية الحزبية، أي منذ السنوات الأولى للاستقلال، والبعض منها يعتبر نفسه امتدادا لبعض المنضمات التي شكلت الحركة الوطنية أثناء فترة الاحتلال؛ غير أنها كانت تنشط بشكل سري، وخاصة تلك التيارات السياسية المعارضة ذات التوجه الإيديولوجي الأمازيغي أو الإسلامي، وذلك لأن الدستور الجزائري كان يمنع صراحة إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ما دفع التكتلات السياسية إلى ممارسة نشاطها سرا أو تحت ستار منظمات جمعوية ذات توجهات مختلفة منها الإصلاحية والدينية والثقافية والاجتماعية . ومن بين هذه الأحزاب:

-جبهة القوى الاشتراكية FFS

-الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA

-الحزب الاجتماعي الديمقراطي PSD

-حزب العمال PT

-حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD

-الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS

-حركة النهضة الإسلامية

- حركة المجتمع الإسلامي(حماس[1].)

وبعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر من خلال دستور 1989 والذي نص في مادته 40 على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، سارعت الأحزاب والجمعيات لتنظيم نفسها حيث تم إنشاء العديد من الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي، حيث تجاوز عددها 67 حزبا مؤسسا ومصرحا به، وذلك وفقا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات

[1] بشكل أكثر تفصيلا في هذا الصدد أنظر :اسماعيل قيرة وآخرون :**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص155

الطابع السياسي، ويمكن تحديد ثلاث تيارات رئيسية توزعت عليها تلك الأحزاب، والتي عكست التوجهات الإيديولوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري هي التيار الإسلامي التيار الوطني والتيار العلماني.

-التيار الإسلامي :وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد الإقرار بالتعددية الحزبية، بسبب العمق الشعبي الذي تمتلكه، ويتجلى ذلك من خلال نتائج الانتخابات المحلية التشريعية والرئاسية التي جرت في مرحلة التعددية الحزبية .وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة النهضة الإسلامية، وحركة المجتمع الإسلامي.

-التيار الوطني :ويضم بالأساس جبهة التحرير الوطني، بعد أن سمحت لكل التيارات التي كانت تنشط بداخلها بالتحول إلى جمعيات سياسية، وواصلت بعد الانفتاح السياسي حيث تحولت إلى تنظيم كباقي الأحزاب، مع احتفاظها بكل إمكانياتها ومكتسباتها كحزب حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود[1].

-التيار العلماني :ويتميز بضعف مرجعيته التاريخية والشعبية، ولكن بقوة نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي أصبح مؤخرا أزيد بكثير من حجمه الانتخابي[2] .مثل جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكي وحزب العمال.

ولكن بعد مرور بضعة سنوات من العمل والنشاط الحزبي تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون، وتم تأكيد ذلك في دستور 1996 ، في مادته 42 والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ويجب التقيد بمجموعة من المبادئ، ومن ثم صدر الأمر رقم 97-09 في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث أضيفت شروط قانونية وقيود جديدة فيما يخص تأسيس الأحزاب، والتي طالبت الأحزاب المعتمدة بجعل تسمياتها وأسسها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون، وكنتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من الأحزاب من

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة، مرجع سابق 127

[2] اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 174

الترشح للانتخابات وذلك لفقدانها نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 9 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات[1].

وفي ظل الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد توقيف وإلغاء المسار الانتخابي لأولى انتخابات ديمقراطية (ديسمبر 1991)، والتي كان يرتقب فيها نجاح التيار الإسلامي، وكان ذلك سببا في انتكاس التجربة الديمقراطية الوليدة، واشتعال فتيل الأزمة التي أدخلت الجزائر في" عشرية سوداء "عانت فيها الجزائر ظروفا صعبة على جميع المستويات والأصعدة .في ظل هذه الأزمة فرضت الدولة قانون الطوارئ الذي منعت من خلاله المظاهرات والتجمعات... و صادرت حرية التعبير والمبادرة .ويمكن تصنيف الأحزاب في هذه المرحلة العصيبة بناءا على مواقفها من السلطة ومدى قربها من الحكومة في ثلاث اتجاهات:

- أحزاب السلطة :جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي.
- الأحزاب الموالية للسلطة :حركة مجتمع السلم، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.
- والأحزاب المعارضة للسلطة :جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، حركة النهضة.

في هذه المرحلة أوقفت وزارة الداخلية اعتماد أحزاب جديدة في حين تلاشت الأحزاب الصغيرة، وظهر إلى الوجود ائتلاف حكومي شكلته بعض الأحزاب لدعم برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إثر انتخابات جوان 1997 ، وتنفيذ برنامجه الذي يرتكز على عدة مشاريع أهمها الوئام المدني والإنعاش الاقتصادي واسترجاع مكانة الجزائر وهيبتها الدولية .وتحول هذا الائتلاف فيما بعد إلى ما يعرف بالتحالف الرئاسي المكون من ثلاثة أحزاب(وهي :حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم)، والذي استحوذ على الساحة السياسية وأصبح يشكل الشجرة التي تغطي الغابة، حيث تتقاسم الحقائب الوزارية وتحوز على أغلبية المقاعد في البرلمان.

[1] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة، الجزائر، 2009 ، ص 135

4-الزوايا والطرق الصوفية:

تختلف الطرقية عن التصوف بأنها ليست تجربة فردية بل جماعية، وقد يكون غالبا في أصلها أحد المتصوفة، وهي تتخذ شكل أخويات دينية لها طقوس وهياكل معينة؛ إذ يأتي أحد العقلاء ويقترح طريقة، ويضع شروطا للانتساب الذي يكون بصفة فردية .لقد بدأ الانتشار الفعلي لهذه التنظيمات والجمعيات بعد سقوط الأندلس حين أصبح الخطر المسيحي على الشمال الإفريقي داهما، في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، وهكذا انتشرت عشرات الطرق ....واليوم هنالك عشرات من الطرق والأخويات الدينية المنتشرة في شتى أنحاء الجزائر، وبعضها-إن لم يكن معظمها -لها امتدادات خارج الحدود باتجاه الشرق وباتجاه المغرب العربي، وباتجاه العمق الإفريقي...

وقد لعبت الأخويات الدينية والطرق المؤسسة لها دورا مركزيا في تاريخ الجزائر الحديث، بخاصة في إشعال الثورات الفلاحية وقيادتها، فمعظم الثورات التي عرفتها البلاد منذ حكم الأتراك وحتى نهاية الحكم الفرنسي كانت بشكل أو بآخر مرتبطة بواحدة من تلك الأخويات التي لعبت دور حزب سياسي حقيقي يخضع لسلطة مركزية قوية، توحد بين أعضائه عقيدة دينية وفكرية قوية[1].

ومن أهم الطرق المنتشرة في الجزائر :الطريقة القادرية، الشاذلية، السنوسية، الدرقاوية، العليوية، الطيبية، التيجانية، المريدية، والمرابطية.

أما الزوايا فتشتمل على مجموعة من العناصر تتكون غالبا من ضريح لأحد الأولياء الصالحين أو أحد أقاربه، وقاعة للصلاة، وقاعة لإعطاء الدروس، وزنزانات صغيرة يحل فيها الطلاب أو السياح، وتستضيف عابري السبيل من المحتاجين أو المعوزين أو المشردين .2 وتتعدد وظائف الزاوية إلى جوانب مختلفة؛ فهي محل للعبادة ومنتدى

[1] جورج الراسي :**الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008 ، ص 212.

للثقافة ومأوى للسلم يأتيه الناس من الضواحي القريبة والبعيدة، وهي ملجأ للمضطهدين ومنزل لراحة المسافر، وكل ذلك يجري تحت رعاية شيخ الزاوية .إن المبادئ الاجتماعية والدينية التي تقوم عليها الزاوية لا تشجع على تجميع الأموال؛ فهي تهتم بالدرجة الأولى بنشر الثقافة وتعاليم الإسلام لكن هذه الوظيفة الاجتماعية تسخر لأعمال اقتصادية ضرورية للحياة الاجتماعية كحماية القوافل وتحصيل الزكاة وغيرها[1].

وقد انتشرت الزوايا بشكل كبير منذ عهد الأتراك، وتقول بعض الإحصاءات أن عدد الزوايا في الجزائر حاليا يفوق خمسة آلاف زاوية .لقد كان للزوايا دور كبير ونفوذ قوي خاصة في المرحلة الاستعمارية باعتبارها الملجأ الوحيد للحفاظ على الدين ونشر اللغة العربية، خاصة في القرى والأرياف .ورغم الدور الذي كانت تقوم به غير أنها لاقت مواجهة شرسة من جمعية العلماء المسلمين ابتداءا من عام 1930 ، فقد رأت فيها هذه الأخيرة" إسلاما غامضا "متقوقعا يرفض الانفتاح والتطور والتشبع بأفكار النهضة، واستمرت المواجهة بينهما كنوع من المواجهة بين" إسلام المدينة "و"إسلام الريف. "

ولم يكن للزوايا دور بارز في الجزائر المستقلة حتى سنة 1991 أين انعقد في الجزائر العاصمة أول ندوة وطنية حول الزوايا، وذلك في محاولة واضحة لتوظيف الزوايا حتى تلعب دورها في كبح جماح الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، وبخاصة في أوساط الفلاحين، ولاستعادة تاريخها العريق حتى تكون عنصر توازن ضمن الخريطة السياسية الجديدة في البلاد التي أصبحت تعج بالتنظيمات والأحزاب، خاصة تلك التي لها توجهات دينية من جهة أخرى[2].

إن القوة التي عادت بها الزوايا والطرق الصوفية بفعل الدعم الكبير الذي تحظى به من طرف الدولة، تدل على الدور السياسي الكبير الذي تلعبه هذه الطرق الصوفية والتي تحظى بعناية فائقة من طرف الدولة، وقد

[1] شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق 130

[2] جورج الراسي ، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، مرجع سابق ، ص 233

كشفت جل المواعيد السياسية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة الدور الفعال الذي لعبته هذه البنى التقليدية في رسم المشهد السياسي من خلال دعمها للرئيس المترشح(بوتفليقة)في انتخابات 1999 و 2004 ومساهمتها في ترجيح كفته .كما أعلنت هذه الطرق عن دعمها ومساندتها لتمديد حكم الرئيس لولاية رئاسية ثالثة، حيث أنه أعاد الاعتبار للطرق الصوفية والزوايا، وفتح أمامها المجال للتعبير عن مواقفها من كل الاستحقاقات السياسية .وهو ما يدل على العلاقة الوطيدة بين السلطة والطرق الصوفية التي باتت من المؤسسات الدينية التي يصعب تجاوزها في رسم سياسة البلاد، وأن دعمها لأي مشروع سياسي أصبح ضروريا ويعطي الكثير من المصداقية لأي خطوة سياسية.

المبحث الثاني : المجتمع المدني الجزائري (، قانونيا ، سياسيا)

أولا: المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر

إنه من المهم جدا الحديث عن المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر والتي سيتم تحديدها – المكانة - من خلال دستوري **1989** و **1996** على التوالي ، نظرا لأنهما يمثلان مظهرين من مظاهر التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر من الناحية الدستورية والقانونية ؛ حيث عرف النظام السياسي الجزائري الذي - يعد التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية والفكرية بين أفراد المجتمع – تحولات هامة بميلاد هذين الدستورين في محاولة للتكيف مع حركة مختلف التفاعلات في المجتمع ، وتوجيهها الوجهة التي تحول دون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية المختلفة.

أ/المجتمع المدني ومكانته في دستور1989

إن أحداث أكتوبر **1988** أدت إلى تغييرات عميقة في الجزائر ، فقد رسخت هذه الأحداث الحاجة على إصلاحات تأخذ في عين الاعتبار متطلبات التغيير الجيلية ، و التي – أي الأحداث - نتج عنها إصلاحات خاصة في المجال السياسي حيث أسفر ذلك على إيجاد صيغة قانونية و دستورية لتجسيد الإصلاحات ، من خلال دستور **23** فيفري **1989** ؛ الذي جاء بأسس جديدة تختلف إختلافا جذريا عن الدساتير السابقة.

فلأول مرة يأخذ الدستور الجديد بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية ، وبالليبرالية كمنهج إقتصادي ، وحقوق أخرى لم تنص عليها الدساتير السابقة دستور **1963** ودستور**1976** .

لقد حاول واضعوا هذا الدستور تقديمه كحل للأزمة التي وقع فيها النظام السياسي من خلال إدخال إصلاحات سياسية وتعديلات قانونية جديدة تأخذ بعين الإعتبار ميكانيزمات التحول الديمقراطي و تستوعب قناعة المجتمع الجزائري في بناء مستقبل ديمقراطي تتسع فيه مساحة الحريات والحقوق الأساسية وتصان فيه قواعد المواطنة وحرية الرأي والتعبير والتجمع والتنظيم والمشاركة ، وإحلال الشرعية القانونية والدستورية الكفيلة بضمان إحترام تلك الحقوق والحريات وتحقيقها على أرض الواقع ، والضامنة لتحرير جميع القوى والفعاليات السياسية والإجتماعية والنقابية من الهيمنة الحزبية وتوجهات الدولة [1].

فبناء المجتمع المدني وتحسين واقع حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول إلى الديمقراطية وتجذرها في بنية السلطة والمجتمع . ومن ثم فتطور المجتمع المدني يرتبط بتطور سياسة الدولة و توجهاتها الأيديولوجية وبتطور نظامها القانوني والقضائي و المؤسساتي و السلطوي ، وما توفره الدولة من آليات ووسائل أخرى تدعم نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني.

إن دستور **23** فيفري **1989** لم يكن وليد ظروف عادية وإنما وضع تلبية لمطالب عميقة جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية إقتصادية وإجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات وسلوكات الأفراد في السلطة . مما دفع رئيس

[1]- عبد الكريم هشام ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 - 1999**، رسالةماجستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2007/2006.، ص 81

الجمهورية آنذاك في خطاب **10** أكتوبر **1988** إلى تبني إصلاحات سياسية ودستورية في كافة المجالات للقضاء على إحتكار السلطة [1] .

يتضمن هذا الدستور مجموعة من المبادئ نصت في أغلبها على سيادة الشعب ، وعلى الطابع الجمهوري ، والمساواة ، والفصل بين السلطات ، وسيادة القانون والتعددية الحزبية والسياسية هذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية المجتمع المدني وقدرته على فرض تصوراته وطموحاته ، على إعتبار أن نطاق هذه التعددية وإمكانيات إستمرارها مرتبط بوجود هذا المجتمع المدني . ويعود سبب تبني مبدأ التعددية لتمكين الشعب من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية ، فقد جاء في المادة **39** من الدستور "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن [2] "، ويعني ذلك بداية استقلالية المجتمع المدني وفصله عن الدولة.

كما اعترف دستور 1989 بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي ؛ حيث جاء في المادة**40** "بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" ، وأقرت المادة **53** مبدأ الحق النقابي لجميع المواطنين ، كما سمح بحق الإضراب للاتحاد والمنظمات دون ممارسته في قطاع الدفاع الوطني والأمن ، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة [3] .

من خلال ما سبق من نصوص فإن دستور **1989** إرتكز على بعض الأسس الديمقراطية التي تساعد على تفعيل دور الجمعيات والأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان أو عن الحريات الفردية والجماعية وكل هذا كان له أثر إيجابي على نمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا وفتح الباب أمامه لينشأ وينمو [4] .

وفي إطار تحديد مكانة المجتمع المدني القانونية فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أنه يوجد بالإضافة إلى الدستور ، ثلاثة صكوك أساسية لترسيخ الديمقراطية في الأنشطة العمومية في الجزائر ، وهي:

---

[1]- سعيد بو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط 2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر ، 1993 ، ص189

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1989

[3]- نفس المرجع

[4] - محمد عابد الجابري ، " المجتمع المدني و الواقع العربي الراهن "، http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm

قانون 90 / 31الصادر في 04 ديسمبر 1990 ، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات قانون الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي ، المعتمد في **05** جويلية **1989** و المعدل عام**1997** والذي سمح بظهور أكثر من ستين (**60**) تشكيلا سياسيا على الساحة السياسية ، ولقد سمحت التصفية التي جرت فيما بعد بظهور تشكيلات جديدة أدت إلى وجودالعديد من الأحزاب .

قانون الإعلام المعتمد عام 1990 الذي أتاح المجال لنشأة صحافة مستقلة

بهذا الشكل وبالرغم من وجود من يقول بعدم ديمقراطية دستور 1989 ،فإن الإصلاحات السياسية التي تضمنها هذا الدستور قد أعطت مكانة قانونية سمحت ببداية تشكل مجتمع مدني في الجزائر من شأنه إحداث تغييرات سياسية ، من شأنها أن تكرس تنمية سياسية وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

ب/ المجتمع المدني ومكانته في دستور1996

يعتبر دستور **1996** الساري المفعول الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة ، بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديمقراطي أكثر تكاملا يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات . فوجود نظام ديمقراطي معناه توافر فرص النشاط الخاص للمواطنين بعيدا عن رقابة السلطة أو تدخلها،والعكس هو الصحيح في ظل نظام شمولي حيث تقيد حرية الفكر والإبداع لدى المواطنين ويشل نشاطهم الخاص في تشكيل مؤسساتهم الخاصة التي هي الأساس في قيام مجتمع مدني ، يتسع في ظل وجود نظام سياسي وقانوني يوفرالحرية وحق المساواة للأفراد بشكل سليم .

إن أول ما يمكن ملاحظته حول دستور **1996** هو توسيعه لنطاق المجتمع المدني ، وجعله يحتوي على حيز ينبئ بالتغير من أجل التطور ، فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مواد كانت موجودة في الدستور السابق. و قد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية ، فتم تبني التعددية الحزبية في المادة **42** التي نصت صراحة على " أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون...لكن وردت قيود دستورية على هذا

الحق في نفس المادة وهي عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي .وكذلك أقر حق تكوين الجمعيات ، فهو حق من حقوق المواطن حيث نصت المادة **43** على أن " حق إنشاء الجمعيات مضمون ، تشجع الدولة بازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات [1] ." وقد أعطى دستور **1996** حيزا كبيرا للمواطن في ممارسة حقه في تكوين الجمعيات ، وضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان ، وعن الحريات الفردية والجماعية بواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية المادة**33** بالنسبة لحرية الرأي والتعبير فقد تم تخصيص ثلاث مواد كاملة للإعتراف وضمان وحماية هذا الحق ، بحيث نهى قطعا أن تكون هناك سلوكات ومؤسسات وقوانين في الدولة تمس أو تهدد هذا الحق من خلال المادة**36** منه " لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرية الرأي" ، والمادة **38** والمادة **41** التي نصت على" ضمان الدولة لحرية المواطن التعبير عن رأيه و مطالبه وأفكاره . بجميع الوسائل المشروعة" ، وأيضا المادة **56** التي حددت ضمان الحق النقابي لجميع المواطنين[2].

كما أن دستور **1996** لم يكتفي بإنشاء الحركة الجمعوية فقط ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط ، وإنما أكثر من ذلك أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وإزدهار الحركة الجمعوية إعتقادا منها أي الدولة بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد ويبقى هذا الدستور من أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني لكن تبقى إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والواقع اللذان لا يساعدان على تشكل مجتمع مدني مستقل وقائم بذاته نظرا للعوائق الكثيرة التي تحيط به نلاحظ أن هذا المشكل تتخبط فيه معظم الدول العربية ، فمن بين هذه العوائق يمكن الإشارة إلى:

طبيعة المؤسسات القائمة ، والقناعات الجارية في التشكيلة الأيديولوجية السائدة ،وكذا الثقافة السياسية المنتشرة والملامح العامة للحياة السياسية.... إلخ وبالنسبة لاستقلالية المجتمع المدني فحسب الأستاذ"برهان غليون" فإنه

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1996

[2]- نفس المرجع

قد تم التخلي عنها كليا بإسم بناء الدولة والأمة[1] ، والنتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة تلك هي مجمل النصوص التي تحدد الإطار القانوني للمجتمع المدني ،وبالتالي تحدد مكانة هذا المجتمع دستوريا وقانونيا . لكن هناك من يطرح بعض الأسئلة حول جدوى الحديث عن الوضع الدستوري للمجتمع المدني في ظل وجود دولة غير قانونية ، أو بمعنى آخر ما الجدوى من ذلك في ظل عدم التوصل إلى تجسيد مفهوم الدولة القانونية المعاصرة ، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع.

هذا الوضع- الذي تتميز به معظم الدول العربية ومنها الجزائر – لا يساعد على إقامة مجتمع مدني بالمعنى المعروف بسبب تدخل الدولة في نشاط الأفراد وتقييد حرياتهم بشبكة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والجمعيات و الاتحادات بأنواعها ، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطه إلا تتدخل فيه تحت شعارات مختلفة.

ثانيا :علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر

تتأثرعلاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة ، كأن يكون ديمقراطيا أوتسلطيا أو شموليا ،أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول ، كالتحول نحوالديمقراطية ،فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام،كون أن الأنظمة المتحولة نحوالديمقراطية قد تجمع بين سلوكات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد ، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة و بسرعة.

[1]- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999**، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص 83

ولما كانت الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمقراطي،وتجربة تغيير حديثة نوعا ما ، فإن معرفة تلك العلاقة تمرعبرتفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقتها بالجهات الرسمية ، ومن بين أهم تلك التنظيمات على الساحة الاجتماعية والسياسية الجزائرية والتي سيتم التركيز عليه الجمعيات،النقابات،[1]...

- الجمعيات :

عدد كبيرمن الجمعيات ينشط في مختلف المجالات والمستويات ،ولكن نظرا لعدة عوامل سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية ...فإن النسيج الجمعوي في الجزائر يبقى ضعيف الفعالية وخاضعا لسلطة الدولة وهي من توجهها،وآراء ومواقف قياداته غالبا ما تصاغ وتعلن وفق هوى السلطة ولصالحها.

فالجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية ،ولاتنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية،أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية[2].

- النقابات :

النقابات المستقلة مهمشة وتبحث لها عن دور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالدولة لاتعترف بها كطرف محاور أوشريك، وتقتصر في حوارها على" المركزية النقابية "التي يشهد لها بوفائها التام للسلطة الحاكمة.

ورغم أن السنوات الأخيرة شهدت حضوراجتماعي قوي لبعض النقابات التي استطاعت،إلى حد ما، أن تفرض مطالبها أو بعضها على السلطات الجزائرية، إلا أن العمل النقابي بشكل عام لا يزال ضعيفا بفعل غلبة التيارات الموالية للسلطة الحاكمة،أوالسائرة في فلكها.

[1]- مباركية منير ، **علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ،دفاترالسياسية والقانون، ورقلة،الجزائر ،عدد خاص أفريل 2011 ، ص 413

[2]- عبد الناصر جابي ،**علاقة بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق** ، مجلة الوسيط ، 2006 ، ص 65

ومن معاينة واقع التنظيمات المدنية الأساسية السابقة وتفاعلاتها مع الدولة في الجزائر يمكن القول أن تلك العلاقة مطبوعة بطابع هيمنة الدولة القوية وصاحبة الإمكانيات والسلطةعلى المجتمع المدني الضعيف والمتشتت والمنقسم على ذاته، والفاقد للإمكانيات.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر بالشكل المشار إليه نذكر منها:

حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة :

فالمجتمع المدني لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائرعلى التعددية،في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني :

تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني،في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفرعلى الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية[1] .

الدولة هي الممول الرئيسي لأغلب تنظيمات المجتمع المدني :

تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها،وضعفها والقيودعلى حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها.

[1]- مباركية منير ، **علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 415

فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثلا إزاء الدولة، تسمح لهذه الأخيرة بفرض استراتيجيتها الإدماجية على عدد كبيرمن الجمعيات،وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية،بدل العلاقة الإيجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين[1].

التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية : العناصرالسابقة أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثيرعلى قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة،الأمرالذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاءعليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد مصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني :

أعطى حيزا كبيرا ونوع من الشرعية للدولة للتضييق على المجتمع المدني بمختلف تنظيماته،وهو ماحدث مع عدد كبيرمن الدول التي حيث ساهمت تلك الحرب بشكل غير مباشر في نمو هياكل القانونية "تأثرت بالحرب على الإرهاب" أكثر حزما مما يساعد الحكومات في الضغط على المنظمات غيرالحكومية[2]

طبيعة النظام السياسي الجزائري :

فالنظام السياسي الجزائري ما زال في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، و رغم أن عناصرالديمقراطية الشكلية متوفرة تقريبا، إلا أن بعض الممارسات غير الديمقراطية والتسلطية ما زالت تطفو إلى السطح من فترة لأخرى،وإذا أخذنا في الاعتبارفارق الإمكانيات في السلطة والقوة بين المجتمع المدني والدولة، إن العلاقة بينهما ستكون حتما لصالح هيمنة وسيطرة هذه الأخيرة،وستعطي دفعا ودعما معنويا للنظام الحاكم للسيطرة على المجتمع المدني حفاظا على بعض المكاسب ما أمكن ، مع الظهوربمظهرالحكومة الديمقراطية.

[1]- عبد الناصر جابي ، **علاقة بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و آفاق** ، مرجع سابق ، ص 73

[2]- مباركية منير ، **علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 417

مجتمع مدني غير ديمقراطي :

يتسم عدد كبيرمن تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية ،إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكزالقيادية وحركات انشقاقية،وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها،وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها.

عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني :

فالنظام السياسي الجزائري،على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى ،يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة،وقد ساهم انعدام الثقة في خلق شعورلدى الأنظمةالعربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن،بل هوعبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء،ومتى تشاء،وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة[1]

إنتشارالمنظمات غيرالحكومية التابعة للحكومات :

تشهد المجتمعات المدنية في الدول العربية، تحول عديد المنظمات غير الحكومية إلى منظمات تابعة بشكل شبه كلي إلى الحكومات،فيما بات يعرف حاليا بـ" :المنظمات غيرالحكومية التابعة للحكومات"،وهو ما أثربشكل كبيرعلى استقلالية مجتمعاتنا المدنية وسهل مهمة سيطرة الدولة عليها فالعوامل السابقة الذكر أدت إلى تكون علاقة شديدة التعقيد والغموض، ولكن يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها، وتحالفها الطوعي أوالإكراهي مع المجتمع المدني. ووضع المجتمع المدني في الجزائرمميز، فهو ليس ليبراليا ومستقلا تماما ،كما أنه لا يخضع بأكمله لسيطرة وتحكم الدولة،ولكنه يظل عرضة لتدخلاتها ومحاولاتها ترويضه متى اقتضى الأمرذلك.

[1]- أحمد شكري الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ،ص 136

والخلاصة أنه رغم الانفتاح على تنظيمات المجتمع المدني الذي عرفته الجزائرمنذ نهاية الثمانينات، إلا أن هذا الأخير لا يملك الإمكانيات ولا الثقافة ولا الإطارالسياسي والاجتماعي المناسب ليكون مستقلا عن الدولة،ويشكل ثقلا موازنا لها[1].

ثالثا : وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

من أهم نتائج التحولات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي طرأت على للمجتمع المعاصر ما بات يعرف بالعولمة وتطور النظام السياسي، وتزايد العقبات التي تواجه الدور الموكل لمنظمات المجتمع المدني في تحديد السياسات العامة، وذلك لتراجع الاعتقاد بوجوب تلازم بين القرار السياسي ومتطلبات الحياة العامة، وبموازاة هذا التحول تزايدت الاحتياجات الإجتماعية وتصاعد الدور المؤثر لمنظمات المجتمع المدني في تحديد السياسات والبرامر، حيث دفعت بها إلى سلم الأولويات كقضايا حقوق الإنسان والبيئة والصحة واحتياجات الفئات المهمشة، وأصبحت بذلك عنصرا إجتماعيا حاملا للمصلحة العامة، ومهتمة بالشأن العام الذي لم يعد حكرا على الدولة ومؤسساتها.

وأصبح مفهوم التنمية غير مرتبط بمؤشرات كمية وتقنية(مستوى الدخل، التعليم، معدلات الولادة).. وإنما تضمن مؤشرات نوعية تعكس الاحتياجات الأساسية لدى المواطن خاصة تلك التي لها علاقة بالمشاركة السياسية و الحياة الثقافية، ومنه أصبحت التنمية تعد مسؤولية مشتركة تقودها الحكومة وتنفذ السياسات الهادفة إلى تحقيق مشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني لتجاوز العقبات التي تواجه أهداف التنمية، وعليه أصبحت الضرورة ملحة إلى إعطاء دفعة قوية لهذه المؤسسات ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها مع الدولة لتكريس قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطن والعملية السياسية.

[1]- مباركية منير ، **علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 418

وانطلاقا من العقبات التي تواجه المجتمع المدني في الجزائر في سياق التطورات الحاصلة على الساحة الدولية والإقليمية يتوجب وضع جملة الوسائل التي تدعم بناء مؤسسات وتفعيل دورها الذي يرتبط بالمشاركة في العملية التنموي عبر توزيع الموارد بشكل أكثر عدلا و ترسيخ مفاهيم المواطنة بما يضمن تعزيز الاندماج الإجتماعي والولاء الوطني ، ودعم ثقافة ديمقراطية وحقوق الإنسان لتحقيق المشاركة في صنع السياسات السياسية والإقتصادية[1].

بمعنى أن عملية تفعيل المجتمع المدني في الوقت ذاته تتضمن عملية بناء الدولة أي ضرورة أن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معان جديدة تقوم على تعظيم البعد السياسي الإرادي والطوعي على صعيد الممارسة السياسية، حتى تتوسع دائرة المحيط الذي يمكن أن تتشكل في إطاره عملية الإصلاح الدستوري ومعالمه ، وبذلك تكون للمجتمع المدني القدرة الكافية للقيام بأدواره.

1 / الإطار القانوني و السياسي:

بالنظر إلى القضايا المحّددة التي تكاف المؤّسسة من أجلها، يحمل السياق القانوني ّوالسياسّي الذي تعمل فيه المنظّمة ّي ّة أكبر فهو الإطار الضامن لتكوين مؤسسات المجتمع المدني ويشمل جملة المبادئ والقوانين التي تنّظم نشاطه وحركته، ويسم لكافة الشرائ الإجتماعية من التعبير بحرية عن اتجاهاتها بطريقة منظمة لتمكن من قيام مؤسسات ونظام يسم بسيادة متعاظمة لمصلحة وسلطة الأغلبية حتى يبقى المجتمع هو الذي ينظم نفسه، ولا يمكن في المقابل للمؤسسات المدنية بأية حال أن تحل محل الدولة، فهي تعتمد بشكل جذري على الأمن والمناخ الديمقراطي هو الإطار الضروري لممارسة حقوق المواطنة التي من جملتها الحق في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني.

هذا الإطار الضامن لحركة ونشاط المجتمع المدني تحدده الباحثة ثناء فؤاد عبد الله في العناصر التالية[2]:

-وجود دستور دائم مستفتى من طرف الشعب، يقر التعددية الحزبية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات

[1] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم علم الإجتماع ، 2013/2012 ، ص 297

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1،بيوت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1997 ،ص294

السياسية والنقابية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ويحمي الحريات الفردية والجماعية.

-الفصل بين السلطات.

-احترام النصوص القانونية التي تنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.

-أن تحمي القوانين انتهاك الحريات الفردية والجماعية، أوحل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور، أو إعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية.

-المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلب من اللامركزية ومن توزيع المهام والصلاحيات.

هذه المنظومة القانونية تعمل على خلق مؤسسات قوية تكون صمام أمان للمجتمع والدولة في أن واحد، وتكشف عن مدى الارتباط البنيوي بين النظام السياسي والمجتمع الذي يقوم فيه، وتمكن للمجتمع المدني فضاءا واسعا دون مواجهة، كإحدى أسس الشراكة بين الطرفين وإعادة تنظيم العلاقة بينهما من خلال توسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة على أسس دستورية، وتجسد ثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس قبول الآخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع والقدرة على حل الصراعات بطرق سلمية وديمقراطية.

الحرية وسلطة القانون شرطان أساسيان للممارسة الفعلية في إطار تفاعلهما مع بعض، حيث أن وجود بنية قانونية وتشريعية تحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة في إطار المعايير الايجابية التي ترفض إدراك وجود أيا منهما بديلا عن الآخر ونقيضا له ويضمن الاستقلال لكل منهما كقطبين رئيسيين تكون الدولة الضامن للإطار السياسي والقانوني في الوقت الذي تستقر أنماط مؤسساتها وعلاقاتها على بنى وتكوينات اجتماعية وثقافية تدعمها وتعزز من صلتها بالمجتمع، بما يمكن لمؤسسات المجتمع

المدني المختلفة من اختيار السلطة السياسية على مستوى الأفكار والسياسات و الأشخاص والحق في المراقبة والمحاسبة[1].

ونظرا لعدم نضج التحول الحاصل في الجزائر الذي لم يمكّن من الوصول إلى مرحلة الدولة القانونية كأسلوب لممارسة الحكم، واستمرارية التسلط في المجالات التي يجب أن تترك للمجتمع المدني، فالسعي نحو الديمقراطية مر في مجمله بمرحلة انتقالية سادها نوع من التعددية المقيدة، بمعنى أنها سمحت بهامش من الحريات لكنها وضعت قيودا على ممارستها.

وعلى الرغم من كثرة النصوص الدستورية التي تقر بضمان الحريات العامة و الخاصة للأفراد، إلا أن الدولة بقيت تمارس قهرا سياسي بما يعنيه من فرض الرقابة على تأسيس الجمعية ثم على نشاطها لتوجيه قراراتها، يعد أحد مسببات التخلف في جسم المجتمع المدني وضبطا معتبرا سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، ما يشكل تباعدا بين النصوص القانونية والواقع العملي، فرغم كثرتها إلا أن فعاليتها اقل بكثير من قدراتها ، وهو ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 حيث عبر عنه بـ "الثقب الأسود" في إشارة منه إلى مركزية الدولة وصعوبة بناءها لعلاقة متوازنة مع ما يحيط بها من مؤسسات وهيئات.

وعدم التوازن في هذه العلاقة ناتج عن ثقافة سياسية لدى النخبة الحاكمة جعلها ترى أن قوة المجتمع المدني تهديدا لمكانتها، إلا أن الواقع كما هو في الدول الديمقراطية اثبت أن ديمومة الدولة وحيويتها أساسه المجتمع المدني كآلية لبسط سلطتها، وأن العلاقة بينها علاقة اعتماد متبادل للأدوار وليست علاقة تناقض، فالمجتمع المدني ما هو إلا احد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شروط قيامه عن طريق نظام حقوقي ينظم الممارسة داخل المجتمع[2] .

والدولة هي التي توجد المجتمع المدني من أجل تحقيق موازنة قوتها بين القوى المجتمعية وتطور المجتمع المدني في الغرب الذي ولد في رحم البناء الديمقراطي لم يكن من أجل تقويض الدولة بقدر ما هو حصيلة لذلك التطور

[1] علي، عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1 ، 2007 ، ص 81

[2] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه مرجع سابق ، ص299

المتوازي الذي ساهم تقويته، من خلال وضع الأطر القانونية القابلة للتطبيق ومكّن لمنظمات المجتمع المدني من أن تصب أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة.

والنظام القانوني أوجد توزنا بين سلطات المجتمع المدني ومؤسسات الحكم لضمان تطور وتماسك الدولة، وهو ما حدث في التجربة الأوربية على مستوى الدولة والمجتمع، فتطور الدولة من دينية إلى نبلائية إلى قومية ثم إلى ليبرالية فوطنية ديمقراطية، أدى هذا التحول إلى تطور المجتمع المدني من تقليدي إلى مجتمع مدني، إلى بلوغ الاستقرار السياسي والتعايش.

والوسيلة الأنسب لإعادة تنظيم علاقته مع الدولة هي الديمقراطية التي تتضمن في اصطلاحها البسيط ثلاث مبادئ أساسية هي التعددية التنظيمية والفكرية و الاعتراف بالحريات الأساسية والتداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات العامة، إلا أنها لم تبقى مرتبطة بآلية الانتخابات الدورية والتنافس الحزبي، وأصبحت في أوسع معانيها تعني" التشاركية" [1]. من الوسائل الأساسية لتقوية ممارسة المواطن للرقابة والمشاركة عبر المؤسسات التي ينتمي إليها حيث لكنه من المساهمة في صنع القرار وتغييره.

وتوفر الديمقراطية إطارا للحرية التي تتطلب هي الأخرى نصا دستوريا يصون احترامها لتمكن من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على ممارسة التدبير العقلاني للصراع الاجتماعي في إطار إدارة الحدود بين الدولة والمجتمع، والقدرة علىالتكيّف التنظيمي والإيديولوجي مع مختلف التنظيمات الاجتماعية بما يسم لسيادة سلطة القوانين التي هي السلطة الوحيدة الغير قمعية، ما يؤكد أن الأساس المعياري الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو نفسه الذي تقوم عليه الديمقراطية، ويعد بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الديمقراطية بقيمها و مؤسساتها وعلاقاتها[2]

وترسيخ الممارسة الديمقراطية تعطي أولوية تنظيم سير العلاقة بين السلطة والمواطن من خلال المؤسسات المدنية التي ينتمي إليها كأحد الأشكال المتقدمة من التنظيم في المجتمع الديمقراطي للحد من سلطة الدولة، حيث تمنع

[1] سعد الدين إبراهيم ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق،ص29

[2] الصبيحي أحمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص220

التشريعات القانونية حدوث خروقات في مجال الحريات العامة والفردية، بما يضمن سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الأخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، ذلك أن طبيعة حركة هذه المؤسسات وحدودها تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة مع الدولة من خلال عقد اجتماعي جديد.

ذلك أنه من الصعب على الدولة إعادة إنتاج نفسها دون انتهاج سياسة الانفتاح ولو بالتدرج، من شأنها أن تعمق من البناء الديمقراطي وتتخلى عن النزعة التسلطية ما يؤهلها أن تكون إطارا مقبولا وشرعيا، و في نفس الوقت لا يمكن المبالغة في اعتبار أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تكون بديلا عن الدولة ال وطنية أو جهازا يمارس المعارضة تحت غطاء اجتماعي والتشكيك في قدرة الدولة على الاستمرار، وهو ما أثبتته التجربة الميدانية في العديد من الدول، كما لا يعني ذلك الانسحاب وإغفال العجز الذي تتركه الدولة، ولكن ضرورة تخطي الحدود النمطية إلى آفاق الشراكة الفعلية مع المؤسسات الرسمية في اتخاذ القرارات.

2/ الإطار الاقتصادي- الاجتماعي:

يواجه دور المجتمع المدني تحديا كبيرا خصوصا وأن الإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي نشأت فيه مؤسساته يحتاج إلى درجة معقولة من التطور حتى يتمكن من فرض تأثيره الذي ينتر عن قوته في انجاز وتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية من خلال السلوك الديمقراطي داخل مؤسسات الدولة وفي الوقت الراهن ينسب المجتمع المدني إلى الدول الغربية الرأسمالية بشكل متقدم أي أن المجتمع المدني هو مجتمع متقدم صناعيا[1] . وهو ما جعلها مؤسسات تتمتع بالقوة والتأثير خاصة في ظل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها الأفراد بعيدا عن تدخل الدولة[2].

والتطور الاقتصادي والاجتماعي يمكّن إلى درجة كبيرة من خلق مجتمعا مدنيا متطورا ومنتجا في نفس الوقت لا يكون عالة على الدولة التي يقتصر دورها على وضع القواعد القانونية وتعهدات اقتصادية واجتماعية

[1] الصبيحي، أحمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص229

[2] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 296

تدفع بالسلوك الديمقراطي داخل مؤسسات الدولة، ويقلل من العنف السياسي الذي تلجأ إليه مؤسسات المجتمع المدني، حيث كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية انخفضت درجة العنف السياسي وهو الحال في الدول الديمقراطية التي حققت قدرا من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نظرا للدور الذي تقوم به هذه المؤسسات الوسيطة من تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن، ذلك أن الأشكال المفتوحة للمشاركة تسم بالإدارة السلمية للتوترات الاجتماعية وتوجيه المظالم العامة من خلال العملية السياسية[1].

وامتد هذا الاتجاه في السياسة الاقتصادية إلى الدول النامية لاحقا حيث بدأ الحديث عن ضرورة تحقيق توازن على مستوى الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق وخلق المناخ الاستثماري المناسب هذا الاتجاه عزى إلى تقلي دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام في الجانب الاجتماعي والذي تزامن مع تراجع خطاب التنمية الكلاسيكي للدول النامية الذي يركز على دور الدولة في العملية التنموية .وأدى إلى نتائج متواضعة لبرامج التنمية التي قامت بها الحكومات(بما فيها الجزائر)التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكن من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبلورت إستراتيجية تنموية جديدة تعتمد في صياغتها عدة فواعل ، وتحول الرهان إلى تحقيق الحرية السياسية والاجتماعية والتخفيف من المشاكل الاقتصادية وأصب لهذه التنظيمات دورا اقتصاديا– القطاع الثالث -يحل محل الدولة والسوق– القطاع الأول والثاني[2].

إن صياغة العلاقة بين الطرفين في الدول الغربية تعدت من مجرد دور مكمل لدور للدولة إلى طرف أساسي في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، وعلى العكس منه في الدول المتخلفة سياسيا والقائمة على نسق المركزية المحكمة على وسائل الإنتاج ، وكذلك الظروف الاقتصادية التي تبرر نشأته تؤديان إلى أثار سلبية على العملية

[1] أنور بوخرص ، **العنف السياسي في شمال إفريقيا "مصاعب التحرر غير المكتمل"** مركز بروكنجز ، الدوحة رقم 3 جانفي 2011 ، ص18

[2] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص303

السياسية والمجتمع المدني في نفس الوقت، حيث لا مجتمع مدني مع التخلف الاقتصادي ولا مع التبعية الاقتصادية، ولا مع الاقتصاد الريعي مهما بلغ حجم فائض هذا الريع[1] . إضافة إلى مشكلة التمويل التي تظهر مع المشكلات اقتصادية حيث لا يمكن الحديث عن فعالية المجتمع المدني دون إعطاءه النصيب الذي يستحقه في التمويل.

والعلاقة بين الديمقراطية والعوامل المؤثرة فيها علاقة دائرية والمقومات الاجتماعية والاقتصادية من العوامل المساعدة على نجاح الديمقراطية[2] . فالتنمية الاقتصادية تشكل المسار التاريخي الذي تتخذه الدول تجاه الديمقراطية الليبرالية فيما يراه البعض دافعا لتحركات النخب المنافسة لصياغة تسويات ديمقراطية، كما أن الأزمات الاقتصادية الحادة تقوض من الديمقراطية مثلما أن التخلف الحاد لا يشكل سياقا مشجعا للتحول الديمقراطي الذي يتطلب مسار التنمية السياسية فيها قوى اجتماعية تدفع نحو هذا التغير، يدفع في المقابل الأنظمة الحاكمة إلى استعمال أساليب تتراوح بين القمع والمنع والاحتواء، الأمر الذي جعل هذه القوى قليلة الضغط لتغيير الأوضاع الاجتماعية المتفاقمة ، ويحتم عليها السير نحو تكريس التحول الديمقراطي كونه ضرورة مصيرية بالنسبة لها.

وحسب الباحثة **ثناء فؤاد عبد الله** فإن القول بتراجع دور الدولة العربية ليس صحيحا فهي مازالت تلعب دورا رئيسيا في الإنتاج وإعادة الإنتاج بمعنى أنها غيرت من طبيعتها بما يتناسب والضغوط الاجتماعية والاقتصادية ومنه ظهرت حاجتها في المجال الاقتصادي إلى الأخذ بعين الاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره وفق إستراتيجية تنموية مناسبة[3].

والطبيعة التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني هي سر قوتها في مقابل قوة الدولة، وتعطي الأعضاء فيها إحساسًا بالقدرة على التأثير، ولو بقدر متواضع في بيئتهم الاجتماعية، كما تعطيهم قدًرا من الشعور بالأمان الجماعي في مواجهة الدولة، وتتي عدكًبير ً ا من فرص النمو الذاتي، وقدرا لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية، وتملأ الفراغ الذي يترتب عن تقهقر الدولة في مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها أو تعوض ولو

[1] الصبيحي ، أحمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق، ص231

[2] نفس المرجع ، ص232

[3] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص304

جزئيً ا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية الإنتاجية، في محاولة لإعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي وفق نمط يسقط القدسية على الدولة والسلطة.

وفي هذا السياق فإن تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائري يحتاج هو الآخر إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، مع الاهتمام بإعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الإقتصادية والإدارية، ومساندة الحكومة على تأدية نشاطها وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين، كما يساهم في مراقبة أعمال الحكومة ومحاولة تقويمها من خلال تحالفاته مع الأحزاب السياسية من اجل إحداث تطور في المسار التنموي المرهون ببناء شراكة بين المجتمع المدني والحكومة.

ويسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة التي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة[1].

3/ الإطار الثقافي:

يتطلب هذا الإطار ثقافة سياسية جديدة التي تفترضها عملية التحول السياسي هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في المجال السياسي محل النزعة الشمولية وتحل التوافق والتراضي والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء وفت المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والاجتماعية بما يعني أن في مفهوم الثقافة السياسية النظري مفهوما مركزيا تأسيسيا للسياسة والسلطة الذي يعيد تعريف الشرعية السياسية التي تحصل

[1] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص305

بالموافقة الشعبية وحرية الاختيار من حيث هو مصدر للسلطة والتشريع في النظام السياسي الحديث وليس بوصفها امتيازا حاصل على أسس عرقية أو فئوية أو إيديولوجية.

هذا التصور من شأنه أن يعيد تعريف الصراع السياسي بوصفه منافسة اجتماعية تقوم على مبدأ التوافق والتراضي بين السلطة والمعارضة، ويتحرر فيها مفهوم السياسة من العنف، ويعاد تشكيله على أساس منافسة مدنية من أجل تحقيق إدارة التوازن بين المصالح، وتعيد فيه السلطة مراجعة التقاليد التسلطية والشمولية وتتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة[1] . ونشر قيم المشاركة والولاء والانتماء في المجتمع، من أهم أسس تطوير المجتمع المدني وبعث الفعالية في نشاطاته حيث تبرز أهمية الدور الذي تقدمه مؤسسات التربية والإعلام وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع[2].

لكل مجتمع خصوصيته تعكسها الثقافة السائدة بين أفراده، هذه الثقافة التي تطورت بفضل جملة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر الميراث التاريخي والحضاري والتركيب الاجتماعي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت انتماءاته المختلفة، ما جعل الكثير من الكتاب يستندون في دراستهم للديمقراطية إلى نسق القيم السائدة في المجتمع وحددت الثقافة السياسية بـ" الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة من الأجزاء"[3].

وهي بذلك مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر ايجابية وسلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية، والدراسة التي قام بها كل من **ألموند وفيربا** التي كان موضوعها البحث في حقيقة الثقافة(المدنية)تحديدا وليس الثقافة السياسية عامة، بمعنى دراسة الثقافة السياسية بالنظر إلى القيم الديمقراطية لمعرفة ما إذا كانت هذه الثقافة تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها،

[1] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه مرجع سابق ، ص306

[2] ثناء فؤاد عبد الله ، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 298

[3] الطيب بلوصيف ، المرجع السابق ، ص 306

وتوصلا إلى أن الثقافة السياسية للمواطنين تجعلهم يعتقدون أنهم قادرين على التأثير في النظم السياسي وبطرق شتى كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة.

وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع بشكل كبير في تحديد شكل النظام السياسي وتحديد عناصر القيادة السياسية، وتؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية وتميزه بقوة الشعور بالولاء الوطني حيث يتوقع مشاركته في الحياة العامة والمرهونة بالإنتقال من الجماعة الطبيعية إلى الجماعة المدنية، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، مجتمع الإنتاج والمصالح المختلفة والاعتماد المتبادل، ومرتبطة بالاندماج والانتقال من التناثر إلى الوحدة إلا أنها لا تعد ضمن المعاني المتداولة في الخطاب الثقافي والسياسي.

فالوعي الديمقراطي في الجزائر بحاجة إلى ثقافة سياسية مشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية التي تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتدفعها للتخلي عن ثقافة الخضوع التي أعاقت تطورها في الفترات السابقة و لعبت عدة ظروف في تشكلها وتنميتها، والاعتماد على التفعيل الثقافي بهدف تحقيق المنظومة الذهنية الجماعية المساعدة على تحقيق إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية في كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن حجم المشاركة المجتمعية الفاعلة هي التي تحدد مستوى الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة في الفضاء الاجتماعي يمثل احد المتغيرات الأساسية في تحول الوعي الديمقراطي[1].

المبحث الثالث : المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر

أولا :المجتمع المدني و المسألة الديمقراطية.

يلتزم المجتمع المدني في وجوده و نشاطه بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف ، و هي نفس القيم و المعايير التي تقوم عليها الديمقراطية كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية ، و باعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع .و تعتبر مؤسسات المجتمع

[1] الطيب بلوصيف ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، المرجع السابق ، ص 308

المدني الإطار الأمثل و المدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم و المهارات عند المواطنين ، و لما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية ، و المهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن و لدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية على النحو الذي سيتم توضيحه.[1]

الديمقراطية فكراً و ممارسة ، أو مفهوماً و واقعاً علمياً ؛ تنطلق من الوجود الإجتماعي المعين لمجتمع ما ، و الشكل السياسي لوجوده ، و لا تجد بنيتها المناسبة إلا في رحاب المجتمع المدني و مؤسساته التي تمثل" القوى " الفاعلة فيه : كالجمعيات ، و النقابات،...إلخ. هذه المؤسسات التي تتخذ في إطارها التعارضات الاجتماعية صيغا ثقافية و أيديولوجية و سياسية هي عامل نمو المجتمع المدني و تقدمه ، و هذه المؤسسات التي تؤطر تعارضات القوى الاجتماعية وفق آليات ديمقراطية تعبر عن مستوى الفاعلية و التأثير للمجتمع المدني في كل مرحلة.

بناءاً على هذا ، و انطلاقا من المفهومية الحقيقية لتفاعلات التغيير السياسي مع واقع المجتمع المدني في الجزائر، فإن دراسة دوره في بناء الديمقراطية سيقتصر على استيضاح و تحليل المحاور التالية:

أ/ المجتمع المدني و التحول الديمقراطي.

عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات أول ظهور للمجتمع المدني الحديث مع انتشار الصحافة ووسائل الإعلام و النشر و أنواع مختلفة من الجمعيات الثقافية و الاجتماعية... إلخ ، و تنامت حتى أصبحت قطباً اجتماعيا و سياسياً مؤثراً ، و راحت تطالب بإصلاحات سياسية و دستورية ، حيث أخذت تتحدث عن الديمقراطية و تفعيل الدستور و التعددية.

[1]- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص 132

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومة القيم الأخلاقية و الدينية و الاجتماعية للمجتمع ، و لكن المقصود هنا هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسة السلطة السياسية ، و المتمثلة أساسا في : احترام الاختيار الحر للشعب و التداول السلمي للسلطة عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة ، احترام حرية التنظيم و التعبير و المعارضة و التعددية السياسية ، احترام الحريات الفردية و الجماعية و حقوق الإنسان و الثوابت الوطنية ، تحقيق العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي أو جهوي ، و أخيراً احترام قوانين الجمهورية و استقلال القضاء و عدم الجمع بين السلطات[1] ،شكلت كل هذه المطالب في ذلك الحين مظهراً من مظاهر الصدام السياسي اليومي مع النظام السياسي،و مع البرامج الحكومية ، و مع رفض الإنفراد بالقرار و الوقوف ضد الممارسات التي اعتبرت معادية لحرية الرأي و حقوق الإنسان . تفاعلت تصادمات القوى الإجتماعية بالنظام السياسي مع أزمة حادة تطلبت إعادة النظر في العلاقة ما بين المجتمع و الدولة ، و ذلك في أحداث أكتوبر **1988** ، التي يصفها المحللون بنقطة التحول الهامة،متخذة شكل تحركات مطلبية سياسية ، اقتصادية بالأساس ، و هكذا تم فتح الباب أمام التحولات الديمقراطية في الجزائر ، و تم الإعلان عن تغييرات جذرية (سياسياً و اقتصادياً)، تجسدت عمليا بتعديل دستوري في**23** فيفري **1989** ؛كوثيقة" عقد اجتماعي "تنظم و تؤطر ممارسة التعددية السياسية ، و تفتح المجال أمام مختلف الفعاليات و قوى المجتمع المدني للتهيكل و التنظيم و العمل بكل حرية في إطار المبادئ الديمقراطية التي تم تبنيها كقاعدة للعمل و الممارسة.

إن الشيء الذي يجب الإقرار به هو أن هناك وجهات نظر أقل تفاؤلا حول تطور منظمات المجتمع المدني و دورها في تعزيز الديمقراطية في الجزائر ، و ترى هذه النظرة أن ما تم من عمليات تحرير ليبرالية و سياسية كانت برغبة و بقرار من النخبة الحاكمة التي واجهت ضغوطاً متعددة بسبب الأزمات الاقتصادية[2]، مما أدى إلى اضطرابات واسعة النطاق هددت الاستقرار السياسي . و لترضية الجماعات المتأثرة بالأزمات الاقتصادية و

[1]- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص 133

[2]- نفس المرجع ، ص 133

سياسات الإصلاح الاقتصادي المصاحبة لها ، ثم سن قوانين و اتخاذ إجراءات تحرير ليبرالية و سياسية جديدة ، فقامت النخب الحاكمة بتقديم فرص جديدة و إن كانت في الغالب محدودة و مقيدة لإنشاء منظمات المجتمع المدني . وحسب هذه النظرة فالمجتمع لم يأخذ بعد صيغ المؤسسية ، و هو غير مندمج ، و لم تتأسس لديه فكرة الاجتماعية و المصلحة العامة[1] في تلك المرحلة ، لكي تكون له القدرة اللازمة للتأثير في العملية السياسية . إلا أن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني في التأثير في بناء الديمقراطية و توجيه المطالب [2]

ب/ العلاقة بين المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية في الجزائر.

النظرة الموضوعية لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في حالة المجتمع الجزائري تفصح عن جدليتها . ولكن مع الحذر الشديد في وصف الجدل القائم ، فقد تبين من خلال ما جرى تقديمه في المحور الأول أن تأثيره كان ضعيفاً في عملية انبثاق التحول إلى الديمقراطية ، فماذا عن تأثير الديمقراطية في المجتمع المدني؟ و هل انبثقت فعلا حالة من التفاعل التأثيري– الديالكتيكي بين قوى المجتمع المدني و الديمقراطية ، على اعتبار أن المجتمع المدني يقوم بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين ، أولهما : دور ثقافي و تعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع ، و ثانيهما : دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية و التدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني.[3]

في ظل التحول الديمقراطي ؛ شهدت الجزائر تحولات" مظهرية "تمثلت في النمو الكمي لمؤسسات المجتمع المدني ، وهو ما كان باعثا على خلق الحيوية و الحراك .ولكن هل تقاس الديمقراطية بالكثرة العددية ؟ ماذا عن أداء المجتمع المدني بعد الانفراج الديمقراطي ؟ و ما مدى ارتباط الكثرة العددية للقوى و التنظيمات بمزيد من التنمية السياسية ؟ و ما مدى قابليتها على مراكمة تحولات آدائية أعمق ذات طبيعة انتشارية ؟.

---

[1]- - محمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 146

[2]– هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص 133

[3]- نفس المرجع ، ص 134

بعيدا عن التفصيل يمكن استيضاح الأمر عن طريق بعض نماذج التنظيمات في المجتمع المدني الجزائري ، مع ضرورة فهم السياق السياسي الذي يشكل و يقيد و يحدد إمكاناته و احتمالاته كمحرك للتغيير الاجتماعي و السياسي ، و على وجه الخصوص فإن السياق السياسي مهم و جوهري عند تقييم المضامين السياسية الممكنة و المحتملة للمجتمع المدني.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني و من أهمها النقابات المهنية ، فهي و إن تزايدت نشاطاتها وتحركاتها بعد الانفراج الديمقراطي ، إلا أن أداءها في إطار عددها و عضويتها ، لا يزال دون المستوى المطلوب، و هي تعاني من التحديات ذاتها التي تعاني منها الأحزاب السياسية ، حيث تزاوج النقابات المهنية بين العمل النقابي و بين العمل السياسي،و هي تعاني من مشكلات قانونية بالأساس .

و بالنسبة للنقابات العمالية ، فعلى الرغم من ضخامة حجم عضويتها و أهمية دورها إلا أن تمثيلها لصالح الطبقة العاملة لا يزال دون المستوى المطلوب ، و تأثيرها على القطاعات العمالية محدود للغاية . ضمن هذا الإطار فإن العمل النقابي التعددي لا زال غير معترف به في واقع الأمر- رغم دستورية و قانونية وجوده-، فالتجربة النقابية التعددية بينت بما لا يدع مجالا للشك خلال العقد الماضي أن الفعل النقابي التعددي و المستقل سيكون في حاجة فعلية للقيام بمعركة الاعتراف الاجتماعي و الفعلي به، حتى بعد أن حصل على الاعتراف القانوني و الدستوري خلال فترة بداية التسعينات ، كنتيجة لميزان القوى السياسي العام الذي فرضته الحركات الاجتماعية المختلفة ليبقى حقا نظريا و شكليا حتى الآن ، و كواجهة دولية" لديمقراطية "يراد لها أن تبقى بعيدة عن المجتمع الفعلي[1] .

و على الرغم من تعزيز ديناميكية الجمعيات بالانفراج الديمقراطي ، إلا أن طبيعة العلاقة بينها و بين الدولة تتميز بسلطات الإشراف و الرقابة و الحل التي تتمتع بها الدولة في مواجهة هذه المنظمات .فأغلب القوانين تفرض

[1]- عبد الناصر جابي ، **الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة و شروخ المجتمع** ، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (cread) ، <http://Forumticrsmonde.net/arabic/social-actiobs-in-arab-countries/socialmovements-algeria-htm >

رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها ، و تتمتع الدولة بحق حل الجمعيات أو دمجها من دون أن يكون ذلك من سلطة القضاء بل من سلطة الجهة الإدارية المختصة ، فضلا عن إلزامها بقواعد محدودة و التدخل في قرارات الجمعيات بعد صدورها.

هذه الصلاحيات تنقص من إستقلالية المنظمات و تتحول في بعض الأحيان إلى رقابة أفقية تؤثر سلبا فيها ، و تخلق لها مشاكل عديدة تفوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه الجمعيات ، و تصبح مصدرا للتوتر و عدم الثقة بين الدولة و المنظمات ، و من أمثلة ذلك العلاقة بين الحكومة و منظمات حقوق الإنسان [1]، التي لعبت دورا كبيرا في الضغط من أجل تبني أو تجسيد بعض المطالب المتعلقة أساسا بحماية حقوق الإنسان و إرساء مبادئ الديمقراطية التي تسمح لها بالنشاط و التحرك [2] .و تعتبر هيئات حقوق الإنسان المدافع الحقيقي عن الديمقراطية في الساحة الجزائرية ، خاصة أنها تملك دعما من الهيئات الحقوقية الدولية .

إن الممارسة الديمقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني ، ولكن الشيء الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا هو أن قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها ، فممارسة الحقوق الديمقراطية" : حق حرية التعبير ، و حرية إنشاء الجمعيات و الأحزاب ، و النقابات و الشركات و التعاونيات ، و الحق في الملكية و الحق في العمل ، و الحق في المساواة ، و تكافؤ الفرص "... ، بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني ، و بتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها .[3]

بمعنى آخر ، ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية و المجتمع المدني ، مؤداها أنه متى ما رسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ، و لا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل و نشيط [4]

[1]- محمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص 220

[2]– هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ،مرجع سابق ، ص 135

[3]– محمد عابد الجابري ، **إشكالية الديموقراطية و المجتمع المدني** ، المستقبل العربي ، عدد 167 (جانفي 1993) ص 14

[4]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 221

هكذا ، فإنه في ظل السلطوية و السيطرة الحكومية و انطلاقا من الواقع السياسي في الجزائر فإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم ما يلي:

1-تعديل التشريعات ، بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

2-تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ، و تنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية و التطور الديمقراطي.

3-توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي و انعكاساتها في سلوك المواطنين.

4-تطوير العلاقة مع الدولة ، و التأكيد على أن العلاقة بينهما علاقة جدلية ، تقوم على التأثير المتبادل و المتطور ، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، و التأكيد على التكامل بينهما و يتطلب التعاون بينهما لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر و الآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية و مؤسسية مما ينعكس إيجابا على المجتمع.

5-تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني ، بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة ، التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع ، و تكسبها الشرعية و الاعتراف ، و الحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات ، و تأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط و التمويل.

6 - العمل على تحقيق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ، و لا سيما النقابات و الجمعيات و الاتحادات المهنية ،و الصحافة و لجان حقوق الإنسان ، و أجهزة" الإعلام "عن هيمنة السلطة.

ثانيا :المجتمع المدني و المشاركة السياسية

ترتبط التنمية السياسية بغايات و مثل سياسية عديدة و متنوعة تسعى إلى تحقيقها و تعمل على تجسيدها ، و تحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية و الاجتماعية و التنظيمية التي تضمن تناميها و تكفل لها الدوام و الاستقرار ، و تعتبر المشاركة السياسية أحد ديناميات و غايات التنمية السياسية التي تعكس و تجسد قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات ، و تعمل على إرساء قواعدها و تدعيم أركانها و ترسيخها داخل المجتمع .فمثلا حاول) وارد (أن يقدم وصفا للتنمية السياسية فذكر أنها" توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف و تحقيق التكامل في الأبنية و الأدوار . و ذات نظام عقلاني و رشيد يتمتع بولاء شعبي ، مع اتساع على أن التنمية المشاركة السياسية أو توافر أمن و استقرار النظام . "كما أكد **لوسيان باي** (L.W.Pye) السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة من بينها أزمة المشاركة .تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة و العمل السياسي بوجه الخصوص ، و ما تقتضيه من تعبئة و تحريك لكافة الجهود و الإمكانات و القدرات المادية و البشرية و الفكرية و التنظيمية– اللازمة للعمل التنموي-من ناحية،ومن طبيعة و نوعية التغيرات و المتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية و ما تستلزمه من جهود و سياسات جديدة و متطورة من ناحية أخرى[1]

و على الرغم مما تلعبه المشاركة من دور محوري في جهود التنمية ، و على الرغم من أهميتها و ضرورتها ، فإن مفهوم المشاركة لا يزال غير متفق عليه ، فقد عرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف. " كما تعرف المشاركة بأنها محاولة للتأثير على صانعي و متخذي القرار في منظمة ما ، و من ثم يمكن القول أن تعبير الفرد عن احتياجاته و

[1]- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص 139

رغباته تمثل أدنى مستويات المشاركة الشعبية وهناك من يعرفها بأنها تعبير عن إرادة شعبية إيجابية ديمقراطية تقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل و المعوقات و تتميز بالديناميكية و التحرك ، و يعرف **صمويل هنتجنتون** و **جورج دومينجاز** في دراستهما عن التنمية السياسية-المشاركة السياسية بأنها نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون ، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي

والجدير بالذكر أن التنمية السياسية تعتمد أساسا على جهود المجتمع المدني في زيادة ودعم المواطنين ودفعهم للمشاركة في إحداث التغيير المطلوب ، لذلك ونظرا لأهمية المشاركة السياسية كهدف من أهداف التنمية السياسية- خاصة في الدول النامية حيث تظهر أزمة المشاركة السياسية بجلاء ، و هي تشكل لجميع الأنظمة السياسية المعاصرة التحدي الأكثر خطورة ومن المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد ، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العملية السياسية ، وأزداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح ، غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة ، و إنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية و الإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية و متغيراتها [1] و هنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني.

يتمثل هذا الدور في عملية المشاركة في عدة مظاهر في أي من النظم السياسية المعاصرة ،كما يتوقف هذا الدور أيضا على عدة اعتبارات تشكل ضوابط تنظيم لعملية المشاركة ،وتحدد في الوقت نفسه صيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح بها داخل المجتمع ، فالمجتمع المدني كمنظمات طوعية ، لا تنشأ لذاتها بل من أجل أهداف معينة في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير ، و تيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم و مشروع ، و في إطار هذا الدور و حتى يمكن لهذه المهمة أن تتحقق بنجاح يقوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف و الأدوار تتمثل عادة في تمكين الأفراد و الجماعات من التعبير عن مصالحها ورغباتها و معتقداتها من ناحية ، و

[1]– هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ، ص 140

تهيئة الفرصة أمامها لكي تبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قرارات ، أو فيما يطرح من برامج و سياسات ، و اختيار أعضاء المجالس النيابية و أفراد الهيئة الحاكمة بأسلوب ديمقراطي منظم و مشروع يساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي و في صفوف الصفوة الحاكمة على حد سواء تقوم فكرة المجتمع المدني على أن المشاركة السياسية للشعب لا يجوز أن يبحث عنها في مجرد زيادة الآراء ، بل إن الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية الزائدة للفئات الاجتماعية المختلفة و تصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية . و على أساس هذا التحليل و كلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية . هذا التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية و بإبراز القدر الممكن من التعدد و التنوع على مختلف أصعدة المجتمع ، و ينتج عن ذلك إشباع حتى يمكن **هوسيلتز بيرت** احتياجاتهم وحل مشكلاتهم و تحقيق أهدافهم عموما، ويضيف **هوسيلتز بيرت**

تحقيق رغبات و أهداف المجتمع من الضروري توفير الخبرات و المهارات من قبل المشاركين .و يبرز هذا بصفة عامة الدور الأساسي للمجتمع المدني في تنشئة و توفير مثل هذه الخبرات و المهارات.

و ما حدث في الجزائر هو تطور في– نفس الاتجاه -في اتجاه المزيد من المشاركة و مزيد من المحاسبة ، و ما ذلك إلا لعوامل بنائية هيكلية داخلية ، و عوامل إقليمية و دولية .و تكوينات المجتمع المدني في الجزائر هي الأكثر استجابة و إلحاحا على مزيد من المشاركة في إطار التفاعل الحاصل بين ما هو في الداخل ، و بما يتجانس مع الحراك العالمي المتجه نحو الديمقراطية و المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي [1]، فزيادة تنظيمات المجتمع المدني عددا و عضوية أدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية.

لقد تدعم دور المجتمع المدني و منظماته بالجزائر في المشاركة السياسية ، بوجود عدة تحولات مساعدة مهمة منها :ملائمة الإطار القانوني و التشريعي المنظم للحياة السياسية ، و التحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر ،

[1]- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ، ص 141

و الذي يعتبر كخطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء و تعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي كالأحزاب ، و جماعات الضغط ، و جماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن و الدولة. فبدأت ترتسم ملامح مأسسة هذه المشاركة في الحقل السياسي الجزائري و بخاصة فيما يتعلق ب:

1- نقل الديمقراطية السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي و تكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة ، على رغم ما يشوبها من غموض و تناقض في بعض الممارسات

2- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع و اتخاذ القرارات السياسية و وضع السياسات العامة ، بأطر و آليات مؤسسية سياسية

3 - التبلور التدريجي لانتشار و تعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي و اقتسام السلطة التنفيذية بخاصة بين القوى السياسية و اعتماد التعددية السياسية و الفكرية و تكريس مبدأ المساواة التي تجسده دولة القانون.

4- الاتجاه المتنامي نحو تعيين حدود في مجال عمل الدولة و تدخلها ، بحيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بهامش و لو بسيط من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة.

5- الميل المتزايد نحو جعل العملية السياسية تعبيرا عن مناقشة سلمية من ناحية ، و تكريس مبادئ التراضي و التوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى.

6- الانتشار الواسع للإعلام رغم محدودية هامش حريته.

7- التعددية الحزبية و الانتخابات الدورية ، على رغم ما شابها من تحيز الإدارة– عدم الحياد السياسي – وطعون التزوير من جهات ذات اتجاهات سياسية مختلفة[1]

[1]- قيرة إسماعيل و أخرون ، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر** ، ط1 ، بيروت : (مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)

إن دور منظمات المجتمع المدني في تحفيز الناخبين على الاقتراع و دورها في تشجيعهم على التصويت, للمرشحين ذوي المصداقية و الكفاءة هما وجهان لعملة واحدة ، فكلما زاد عدد المقترعين زادت فرصة انتخاب من هم أكثر جدارة و كفاءة ، و هذا ما يتطلع إليه المجتمع المدني لأجل التحديد و ممارسة الرقابة على السلطة السياسية وأدائها ، من خلال تفعيل المشاركة السياسية كذلك فهي تلعب دورا مهما في مساعدة الأعضاء و الجمهور على بناء مرجعية للحكم على المرشحين [1]

ثالثا : المجتمع المدني والاستقرار السياسي.

إذا عرفنا أن الديمقراطية هي مشارآة الشعب في الحكم و السلطة لاختيار ممثليه في مؤسسات هذه السلطة لإيصال حقوقه و متطلباته إليها ، ومن هنا نعرف ما لذلك من أهمية لحضور تأثير الشعب في صنع القرار ، ولكن هذا التأثير يحتاج إلى حالة من الأمن و الاستقرار تجعل المواطن واثقا من نفسه مطمئنا عندما يبدي حقه السياسي و إبداء رأيه.

إن الاستقرار السياسي يمثل مطلبا أساسيا يقتضيه نجاح الجهود التنموية ، فما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية[2] وتشير ملاحظة الواقع السياسي للجزائر أنها عانت بشدة من أزمة الاستقرار السياسي.

في الحقيقة أن للاستقرار السياسي مقومات أساسية لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي ، ومن خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه ، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دورا في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر ؟ و ما هي صور ذلك ؟.

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا و مميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة ، ومنها أزمة الاستقرار السياسي ، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد و النظام ،

[1]- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص 144

[2]- أحمد وهبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مرجع سابق ، ص 73

و هذا من شأنه تفعيل مقوم الاستقرار السياسي . المجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة و السلاسة والشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية ، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب ، و بالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية ، و امتصاص حالات الغضب و الاحتقان الاجتماعي و السياسي ، و فتح الباب للتنفيس عنها سلميا بالتعبير عن الرأي العلني و تعميق مفاهيم العمل المؤسسي ، وتأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي و العمل الجماعي ، و بالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية نلاحظ انه بسبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي و ما استتبع ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة و ما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة ، فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي . و ذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك ، من طرف السلطة و المؤسسة العسكرية التي كان تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا على ابعد الحدود . رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليا لمجتمع المدني ، ودعوتها لتبني الأساليب و الطرق السلمية – التي تعتبر من صميم عملها و مقوماته – لتجاوز الأزمة و استعادة الأمن و الاستقرار [1].

الملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية كجمعيات حقوق الإنسان في تدعيم الاستقرار السياسي و ذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة ، و إتخاذها لمواقف مساندة و مدعمة لمساعي الوئام و المصالحة ، بعد ذلك تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول ، و ذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة ، مما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي ، و يحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي . لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية و التعددية السياسية

[1]- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص146

.رغم هذا الوضع ، و في اتجاه إحتواء عناصر الأزمة السياسية ، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات و الممارسات بأهمية الاختلاف و إقرار مبدأ التعددية ، و تيسير إمكانية إندماج الأفراد المنحدرين من مناطق و شرائح مختلفة في إنجاز أعمال و مشاريع مشتركة ، و القضاء على ترسبات التفرقة المناطقية و الطائفية و الفئوية . و هذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب ، و المشاركة في الحوار و تغليب طرق التفاوض و الضغط السلمي [1] ،كلها مؤشرات تؤكد على تغير طفيف و تحسن نحو إرساء ثقافة مدنية تساعد على عودة الاستقرار السياسي و المجتمعي. كما رأينا سابقا فإن مساهمة المجتمع المدني في توفير آليات تضمن سير الحياة الاجتماعية و السياسية القائمة على الحركة في ظل القانون و المؤسسات ، ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة ، من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي ، فوجود صحافة حرة ، و حضور جمعيات و نقابات و منظماتفاعلة يشكل جبهة مطلبية و اسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة . و لكن بالمقابل فإن سيطرة السلطة و إخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني ، و عدم استقلاليتها في تلك المرحلة أدى إلى سيادة نوع من الضغط و عدم الرضا نظرا للممارسة السلطوية و التي تميزت بمظاهر و آليات إحتكار و خنق و احتواء و توظيف سياسي لهذه المنظمات.

و تلعب الدولة دورا رئيسيا في هذا المجال ؛ فهي من شأنها إتباع سياسات تشجع على التعايش و الاندماج . و الملاحظ في الجزائر هو الانفراد بالسلطة و احتكارها ، و سيطرتها الكلية على كل أشكال المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة مؤسسات " مؤممة " مهمتها مباركة القرارات الحكومية.

لكن رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها و لمرات عديدة لتغيير الوضع القائم و إرساء قواعد حكم ديمقراطي . بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الإنسان من نشاطات و ما تقدمه من تقارير حول حالة

[1] - هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989 - 1999** ، مرجع سابق ، ص146

الاستقرار السياسي و العمل على دفع السلطة نحو تبني استراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن و الاستقرار [1]

إلا أن الجزائر و كما يقول " هانسبيتر ماتيس " لا تمتلك أي استراتيجية للتفاعل و التعاون بين المجتمع المدني و السلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي .و هذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد " قوانين الجمعيات و النقابات " لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب و مزيد من التهافت نحو الديمقراطية ، و أيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة و هيمنتها على الساحة و عدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي و تفعيل ثقافة السلم و الأمن و الدليل على ذلك الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ و في السياسات و الاجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي/ الاستبدادي ، لأجل تحقيق غايات و أهداف كما يقول " حسنين توفيق إبراهيم " تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة.

[1] - هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999** ، مرجع سابق ، ص 147

الفصل الثالث :

الجماعات التقليدية و الدولة في الجزائر

تمهيد :

قد يتأمل المهتمين بالشأن السياسي عن مدى مصداقية الحديث عن دور سياسي للجماعات التقليدية في مجتمع الألفية الثالثة الجزائري، خصوصا وأنهم شابوا على تقزيم المعطى التقليدي وإعتبروه مظهرا من مظاهر التخلف وحملوه عن خطأ أو صواب شيعة كونه معوقا من معوقات التنمية، ويرون أن أي تناول أكاديمي لهذا المعطى يخالف الواقع الجزائري ويعتبرونه نبشأ في قبور التاريخ وضربا من ضروب التغني بالماضي، وهذا ما يدعونا كباحثين ولكن أيضا كجزء من هذا المجتمع توضيح ما يلي:

أولا: العودة القوية للمجتمع التقليدي إلى واجهة الأحداث خصوصا في الدول العربية، التي أصبحت تعرف أزمة متعددة الأبعاد لم تجد طوائف المجتمع من بديل لمواجهتها سوى التمسك بالولايات الأولية، ووضع الجزائر لا يخرج عن هذه الدائرة في ظل الإخفاقات التي عاشها المجتمع الجزائري.

ثانيا: فشل النماذج الحديثية التي أخذت بها الدولة الوطنية وطبقتها على المجتمع، فلا النظام الاشتراكي ولا إقتصاد السوق، ولا الأحادية الحزبية إستطاعت أن تحقق الاستقرار المجتمع ولا التعددية حقت له مبتغاه. هذا الفشل المتعدد الأوجه وضع المجتمع أمام أزمة هوية ما لبثت أن شكلت الولاءات الأولية ملاذا مهما.

وتشهد هذه العودة حتى في الدول المتطورة، فقد عاد علماء السياسية إلى الاهتمام بحث مفهوم "القبيلة" خصوصا عند السلوكيون في الولايات المتحدة الأمريكية، وانكبوا على دراسة الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي و تتحول إلى ميادين الحقل السياسي و مجالات التنافس والصراع على السلطة، إلى درجة اتحاد الغرابي مع الكثير من الممارسات السياسية أو الارتباط بها, وقد قدم مافيزولي تفسيرا لذلك على أساس أن المجتمعات المتقدمة الغربية نفسها لم تتخلص من علاماتها التقليدية وأن بعض قيم أسلافها مازالت قابعة خلف إيديولوجياتها

التحديثية، وما تنقله الأخبار يوميا عن تنامي النزعات الطائفية العرقية والوطنية دليل على ذلك، كما يمكننا الحديث عن الأرمن والأكراد في تركيا وفي العراق والدور السياسي الذي تلعبه الجبهة الوطنية في فرنسا، والحرية التي يتمتع بها الوطنيون النازين الجدد في ألمانيا، وتنامى اليمين المتطرف في النمسا والدنمارك وغيرها من حالات يعترف فيها بالخصوصية الطائفية والعرقية وحقها الديمقراطي للتعبير عن ذلك، فما بالك بتلك التي تعرف السحق الاجتماعي مثل الجزائر. فالبحث في الجماعات التقليدية ودورها السياسي يشكل تحدي أكاديمي في مجتمع غيب القبيلة وقزمها، بل وإعتبرها معوقا للتنمية ومخلفا استعماريا، ويشكل في نفس الوقت مشاركة في إعادة الأعمار الحقيقة البناء الاجتماعي و ادوار أشكاله المرفولوجية خصوصا السياسي في ظل التحديات التالية:

- تحدي عالمي تمثله العولمة بكل مظاهر ها و آثارها على المجتمع الجزائري

- تحدي داخلي ناجم عن الحراك الاجتماعي والسياسي في المجتمع الجزائري.

لقد أكدت الشواهد التاريخية أن العصبيات صنعت الدول والحضارات وتاريخ الجزائر لا يخرج عن هذه القاعدة خصوصا وأنه جزءا لا يتجزأ من المجتمع العربي الإسلامي الذي تسجل ذاكرته الجمعية الدور السياسي للقبائل، الذي يحيل إلى ذلك الإرتباط بين البنى الطقسية والبنى السلطوية يؤكد كون المقدس أحد أبعاد الحل السياسي، ففي مجتمع قبلي مثله لعبت القبائل في تاريخه السياسي دورا حاسما و إحتلت مرتبة الصدارة في صنع الأحداث السياسية في مختلف مراحل حضارته. ولعبت القبائل نفس الدور السياسي على عهد الفاطميين والمرابطين والمرينين و الزيانيين، فالماضي السياسي لمجتمعنا حال بأساطير الأبطال والأجداد المؤسسين، والتاريخ في مجتمعنا العربي كثيرا ما كان يختزل في الأنساب: أنساب الأسر الكبيرة والدور السياسي للعصبيات التي يتناقلها الأفراد جيلا بعد جيل بهدف تأكيد هويتهم وتدعيم بناهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إنها الذاكرة القبلية والأسرية تحاول إعادة إنتاج نفسها إلى ما لا نهاية.

وعليه فإننا نقترح تناول الدور السياسي للجماعات التقليدية من خلال شقية: البنيوي والوظيفي. فعلى المستوى الأول فإننا سمحنا لأنفسنا بإسقاط أفكار المدرسة البنائية، مع الكثير من المجازفة الأكاديمية على المجتمع الجزائري، لقلنا أن وحدة المبادئ العقلية عند أفراد المجتمع الجزائري تريد أن يستمر ذلك الحبل السري بين ماضي القبائل وبين حاضر أفراد المجتمع الحديث. مما قد يعني إستمرار القبلية كشعور أولي موحد بين افراد المجتمع الواحد، رغم كل ما يقال عكس ذلك ورغم انتشار المظاهر على الأقل الشكلية للثقافة الغربية، أما على المستوى الوظيفي فإن ذلك الدور السياسي يتماهي والموروث الاستعماري، قد شكل الإستعمار في شكله المباشر الدامي وفي تمظهراته الثقافية صدمة على البناء القبلي الجزائري لا مثيل لها في العنف ولا تزال محسوسة وبقوة، فقد كانت صدمة إقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، لأنه كان من المستحيل على المستعمر أن يكتفي بالذريعة الاقتصادية نظرا لوقوعه في فخ إعلاناته الأيديولوجية حول المهمة الحضارية المزعومة والتي أملت عليه إستراتيجيتها ، فلتأدية هذه المهمة على أحسن وجه كان عليه تحطيم مختلف المؤسسات التي تتجلى فيها الثقافة الأهلية لكونها كانت تشكل حواجز أمام تحقيق أهدافه.

و عليه فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين نحاول فيهما الغوص في خبايا الجماعات التقليدية في الجزائر من حيث المنشأ و البناء الاجتماعي و الوظيفة من جهة و علاقة هذه الجماعات بالدولة الوطنية في الجزائر من جهة أخرى كما قررنا أن نقسم الجماعات التقليدية في الجزائر إلى المؤسستين التقليدية التي لهم المكانة الكبرى " القبيلة " و الزاوية " فركزنا في المبحث الاول على القبيلة في الجزائر و إشكالية علاقتها بالدولة الوطنية و خصصنا المبحث الثاني للبحث في البناء الإجتماعي و الوظيفي للزاوية في الجزائر و كذا طبيعة علاقة المقدس الإجتماعي بالمدنس السياسي .

المبحث الأول: القبيلة في الجزائر (المحددات و المؤشرات)

إن الفهم الحقيقي للمجتمع الجزائري يجبر الباحث على التعامل مع الوقائع على مستويين : مستوى أول من خلال مقارنة الأعمال الأكاديمية الأنثروبولوجية التي تناولته ومحاولة مطابقتها بالمعاش، وآخر مرتبط بالإتفاق شبه المطلق حول إظهار الطابع التقليدي والبدائي لمجتمع لديه القابلية ل "الرسالة الحضارية"، تكفل بحمل عبئها الاستعمار الفرنسي أولا ثم النخب والدولة الوطنية الحديثة بإسم شرعيات مختلفة فيما بعد. وعليه صورت القبيلة على أنها تمثل انقسام المجتمع في وقت هو في أشد الحاجة إلى الوحدة، واعتبرت نقيضا ليس فقط للدولة، بل وللعصرنة والحداثة.

إن في ذلك حكما مجحفا في حق حاجة طبيعية يمثلها الشعور بالانتماء، حكما لا يريد من القبيلة إلا أن تكون في حالة العنف والحرب كحالة مستمرة ودائمة، وذلك ناجم عن طابع القدم والتوحش كخصوصية في الكيان القبلي. لذلك يتحتم علينا في هذا المبحث التوضيح أولا على أن المحددات التي وضعها "ايفانز بريتشارد" ومن حذا حذوه أقرب منها للقبائل الأفريقية من العربية. فإذا كانت القرابة كمسلمة علمية - قائمة في كل المجتمعات، فإن اختلاف البيئات واختلاف النظم والعادات والهياكل أدى إلى اختلاف محددات القبيلة في الجزائر عن "النوير" في السودان في الكثير من الأوجه، لعل الذي يهمنا في دراستنا هو طبيعة العلاقة بين القبيلة والسياسي والدولة في الجزائر، إنه يمثل في نظرنا اختلافا جوهريا. فإذا كان "النوير" يتمتعون بإستقلالية سياسية قبلية شبه كلية، فإن تلك العلاقة لم تكن غائبة في الجزائر مع اختلاف درجة خضوع القبائل للدولة المركزية في الزمان والمكان.

وقد أشار "أرنست غلينر" في معرض تناوله لبنية القبيلة في الشمال الأفريقي) إلى الخاصيتين أساسيتين تتمثلان في الانقسام والهامشية، فهي في المغرب العربي تتميز بحالات مستمرة من الانصهار والانشطار تبعا المصالح الملكية العقارية والصراع حول الخيرات، ولكن أيضا إستنادا إلى خطوط النسب والقرابة التي تميز المجتمع القبلي وترسم حدوده الداخلية.

وخطوط النسب والقرابة السائدة عند القبائل العربية هي نفسها التي يعرفها المجتمع الجزائري، الذي يمد جذوره في التاريخ بدءا بسكانه الأصليين الذين امتزجوا في فترات تاريخية مع الفينيقيين والبيزنطيين وغيرهم، ولكن أيضا القبائل العربية التي تنتقلت إلى ما يعرف بالجزائر في حدودها الجغرافية الحالية، سواء كان ذلك قبل الإسلام أو نتيجة للفتوحات الإسلامية وممارسة النشاطات التجارية. فالمجتمع الجزائري في صورته الحالية نتيجة لتشكل زمني يلعب فيه الموروث الحضاري والتاريخي الدور الأساسي، فكما عرف سكان أصليون، عرف هجرات نحوه وإحتكاك على مستويين: الأول بين تركيباته الاجتماعية والثاني مع التجار أو الفاتحون أو الغزاة... لذلك رأينا أن نتناول في هذا المبحث بعض النقاط الأساسية عن المجتمع التقليدي وهي محددات القبيلة في الجزائر أولا و إنتقلنا للإشارة للأهم مؤشرات التي على أساسها يمكن معرفة طبيعة البنائ القبلي في الجزائر و بعدها تحدثنا عن النزعة القبلية في الجزائر، كل هذه النقاط تسمح لنا بإلقاء الضوء على القبلية فيه ولاحقا دورها السياسي.

أولا :محددات القبيلة في الجزائر

إن المحلي غير مفكر فيه لدى السياسي إلا إذا كانت حدوده مرسومة وواضحة لكونه رمزا لأثر التقاليد والتنظيم الاجتماعي. والحديث عن المحلي في الجزائر هو حديث عن البنية الاجتماعية الجزائرية، التي وإن عرفت تفكك للقبيلة في مفهومها الكلاسيكي الناجم عن التغيرات الكبيرة التي عرفها الهيكل الاجتماعي، إلا أنها لم تلغ علاقة هذا المجتمع المحلي بتاريخه، والذي يعيد إنتاج مكونه القبلي العشائري في الكثير من المناسبات، لذلك كلما كان هنالك إهتمام بهذا المحلي إلا ووجب دراسة مضامينه.

إن مضامين المساواة والعدالة التي تشكل أهم مظاهر المجتمع المحلي القبلي في الجزائر تعطي صورة عن التضامن القبلي بين الأفراد والمجموعات وتقلل من الفوارق الطبقية، إنها النظرة الواهية للديمقراطية القبلية وانعدام التراتيبية الاجتماعية والسياسية التي تتعارض ووجود التدرج والهرمية التي أشرنا إليها في المبحث السابق وتوحي بوجود مساواة في معناها الشامل، هرمية في الجنس و العمر، ولكن أيضا في توزيع الثروة والسلطة والجاه بين الأفراد

والمجموعات المكونة للبناء القبلي المحلي، ولا يمكن لتلك العلاقات القائمة على رابطة الدم أن تغطي على تلك الفوارق وما ينجم عنها من تناقضات بين مختلف الشرائح. إن نبذ الفردانية وسواد مبدأ التضامن القبلي بين الأفراد والمجموعات والإشتراك في الملكية قد يوحي بإنعدام الطبقية الهرمية في مجتمع محلي عشائري، ما يدفع إلى تحديد البنية الاجتماعية القبلية من خلال جملة من الصور التي يجتمع فيها الأفراد لأغراض اجتماعية معينة في مكان معين وزمن معين وتنعكس على أنشطتهم في مختلف المجالات وعلى سلوكهم إتجاه بعضهم البعض واتجاه الآخرين. والسمات العامة التي تم تناولها في المبحث السابق تشكل في نفس الوقت محددات عامة للقبيلة ليس فقط في الجزائر بل وفي كل الدول العربية، فالمساواة والحرية والتدين وجاذبية الأصل والموروث والتضامن لا تكفي في نظرنا لتحديد ماهية القبيلة في الجزائر في الألفية الثالثة، خصوصا إذا ربطنا ذلك بطبيعة موضوع دراستنا، مما يدفعنا إلى تحديد ثلاث محددات أساسية تظهر بشكل جلي في المجتمع المحلي الجزائري، وهي:

-الوضع الإقليمي:

يهتم علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والسياسة بالعلاقة الوطيدة والتاريخية الموجودة بين الإقليم والسياسي، فأولت الدراسات الأنثروبولوجية السياسية أهمية خاصة لمسألة الإقليم لسببين:

السبب الأول: يمثله تبني غالبية المهتمين بحقل الأنثروبولوجيا السياسية لتعريف "ماكس فيبر" للسلطة الدولة والذي يمكن إيجازه في كونها: "إحتكار إستعمال القوة المشروعة"، والسلطة السياسية لا يمكن أن تمارس تلك القوة المشروعة (وتكون كذلك) إلا في حدود إقليم معين[1]، واعتبار أن ما يهم في النسق السياسي صور إتخاذ القرار، هو إعتبار خاطئ نسبيا ما لم يتم ربطه بالتنظيم السائد في إقليم معين، وهذا ما يبرر الإهتمام بالعلاقة بين المجالين: المكاني والسياسي.

[1]- خداوي محمد ،**القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص أنثروبولجيا ، جامعة أبي بكربلقايد – تلمسان ،سنة الجامعية 2013-2014 ، ص254

السبب الثاني: مرتبط بالماهية المعطاة للمجال المحلي الإقليم-، فالمحلي هو ما له علاقة بالمكان، والبعد المحلي للقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إن المجال المحلي هو المكان الأساسي للمجال الجغرافي[1]، فالمكان يحمل مبدئيا إسمه لتعريفه وإعطائه دلالة وبعدا رمزيا يترجم انسجاما داخليا ويساهم في تكوين إقليمية بخصائص معينة ومميزات خاصة، إقليمية تنجم عن نظام ثلاثي الأبعاد: المجتمع، المجال، والزمان، وتؤدي إلى التملك والشعور بالانتماء إلى الجماعة المرتبط بالإنتماء إلى مكان ما.

إن مختلف العلاقات والسياسية بالتحديد - تقوم بين أفراد وجماعات تعيش في مجال مكاني محدد، لذلك فإن الاهتمام بالنظام القبلي يعني بالضرورة الإهتمام بالمحلي ومجاله الذي يوجد فيه، هذا الإهتمام الذي يمكن أن يأخذ شكلان أساسيان: الشكل الأول يمثله الجانب الطبيعي للإقليم بما يمنحه من فرص أنشطة اقتصادية للمقيمين فيه وموارد يمكن إستغلالها ليس فقط للعيش ولكن لتجميع الثروة، وبيئة يجب التكيف معها والعيش وفقا لما تقتضيه، فتضاريس ومناخ الهضاب العليا مختلف عن المناطق الصحراوية، والعيش في الريف يختلف عنه في المدينة. والشكل الثاني يجسده إنعكاس ذلك المجال الإقليمي على الثقافة المادية للجماعات القبلية من خلال الإنتاجات المختلفة وانعكاسها على نظم المعتقدات السائدة.

لقد سبق علم الاجتماع السياسي والجغرافيا البشرية وعلم السياسة الإهتمام بدور وتأثير الإقليم على الجماعة الإنسانية، لكن الأنثروبولوجيا تداركت تأخرها من خلال دراسة الرابط بين الإنتاجات الثقافية والعناصر المركبة لها بالإقليم. فماذا يمكننا أن نقول عن دور هذا المحدد في البنية القبلية بالجزائر؟

إن القبيلة في الجزائر موجودة في إطار مجال مكاني، مجبرة على التكيف معه والتأقلم مع ظروفه. والبدايات الأولى للقبائل صورها تاريخ الأمازيغ خصوصا في المناطق الشمالية وشمال الهضاب العليا الشرقية من الجزائر، وصورها زمن

[1]- حسين بوكرزازة و عبد الحميد بوغابة ، **الجبال التلية الشرقية:مقاربة أحادية لمجال المحلي** ، في إنسانيات عدد 16 جانفي/أفريل 2002 ، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية ، الجزائر ،ص 29

الفتوحات الإسلامية وهجرة بعض القبائل العربية إلى الجزائر زادها النشاط التجاري، وزمن الإحتكاك بأجناس المستعمرين في مختلف الحقبات أخرها الفرنسي بإختلاف شرائح المعمرين الذين استوطنوا الجزائر. كما صورها تنوع الأقاليم الطبيعية التي سكنوها، فأثر ذلك أولا على الأنشطة الاقتصادية ثم على إنتاجات الثقافة المادية[1] و على هيكلة البنية الاجتماعية. وأصبح النشاط القبلي يمثل دورة مرتبطة بالظروف الايكولوجية، ولم تعد القبائل مثلا تكتفي بالرعي والزراعة بل اتجهت أيضا إلى المبادلات والحرف والصنائع، دورة حياتية متكاملة تهدف إلى تحقيق الكفاية الاقتصادية، لتدور الأنشطة الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية في فلك ذلك المحيط الايكولوجي.

إن تطبيق محدد الإقليم على البناء القبلي في الجزائر سنحصره في تناول جانبان منه هما: المجال السكني والملكية العقارية، نستقرأ منهما ذلك الميل شبه الطبيعي إلى المحافظة على الانتماء، إنتماء صحيح مرتبط برابطة القرابة ولكن أيضا إنتماءا إلى مكان محدد بذاته.

الوحدة السكنية: شكلت دراستها مجالا خصبا للأنثروبولوجيا بغض النظر عن اختلافها، فقد تكون مأوى مؤقت أو خيمة أو كوخ منفصل أو مهجع أو مسكن من غرفة واحدة أو عدة غرف، جماعي أو فرديا أرضي أو مشترك، فدراستها كأصغر التجمعات السكنية الإقليمية، تسمح بتسليط الضوء على ذلك الميل إلى إستحضار الانتماء في كل السلوكات وفهم رابطها بالحياة الاقتصادية.

إن الوحدات السكنية تكون في شكل تجمع يشكل قرية (دشرة أو دوار) ركيزتها الأولى هي توافر علاقات قرابية تربط أهاليها، لذلك يمكن تعريف القرية على أنها تجمع إقليمي متمايز من الوحدات السكنية التي تكون وحدة منفصلة ذات حجم يسمح لكل سكانها بأن يعرف كل منهم الآخر معرفة شخصية (علاقة الوجه بالوجه)، وقد تتجمع الوحدات السكنية في وحدة إقليمية أكبر من القرية، حيث يتسع المدى الإقليمي وحجم السكان في المجتمع المحلي، بحيث تتمايز الجماعات التي يعرف أعضائها بعضهم بعضا في الجماعة المحلية الواحدة بما يعرف

[1]- فاروق إسماعيل ، **الانثروبولوجيا الثقافية** ،ج1 ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984 ، ص-ص 168-169

بالبلدة أو المركز الحضري[1]. وفي حالة الجزائر فإن كل القرى حتى تلك التي أنشئت في إطار صندوق الثورة الزراعية (مشروع الألف قرية اشتراكية)، شكلت تجمعات سكنية لعرش أو عرشين أو أكثر مرتبطين بمحيطهم العقاري الفلاحي، فأفراد القرية إما ينتمون لهذا العرش أو ذلك أو الثالث، لتلك القبيلة أو لأخرى إن لم يكونوا في أغلبهم ينتمون إلى عرش (قبيلة) واحدة مثل حالة عدد كبير من الدواوير والدشر. ويتسع حجم الوحدات السكنية في مراكز حضرية أكبر من القرية، ينطبق عليها ذلك التقسيم الإداري في الجزائر والمتمثل في الدائرة la daira التي ينتمي أغلب أفرادها إما لهذه القبيلة أو أخرى، وبذلك تكون هذه الوحدة تجمع حضري لأفراد قبيلتين أو أكثر مرتبطة أيضا بمحيطها العقاري الفلاحي. لكن هذا لا يعني أن هذه الوحدات لا تضم بين جنبيها أغراب عن المنطقة استقروا بها لسبب أو آخر.

فالقرية أو البلدة أو الدشرة أو الدوار هو الوجه الآخر للعملة القبلية المتمتع بالديمومة والاستمرار النسبي حتى وإن كانت المتطلبات الاقتصادية تفرض على بعض القبائل الجزائرية التي تمتهن الرعي الذي يتطلب الترحال والهجرة الموسمية سعيا وراء المراعي، ولكن حتى بالنسبة لهذه القبائل البدوية وإن لم يكن لها مساكن دائمة، فإنها وإن اعتادت التحرك معا، إلا أنها ميالة إلى الارتباط بصورة أو بأخرى بإقليم معين يكون "وطنها" الذي ترجع إليه.

إن الوحدات السكنية للقبيلة الجزائرية في المجتمع المحلي الريفي الطابع مرتبة تبعا لنظام خاص، فالدار كمجال سكني تعكس النظرة للعالم، نظرة شخصتها الجماعة إنطلاقا من ثقافتها القرابية الخاصة، وتنقلها إلى الأجيال المتعاقبة بإستمرار. فنجد السكن التقليدي الجزائري، مع بعض الاختلافات من منطقة إلى أخرى، غالبا ما يكون واسعا تمثله دار أو مجموعة من الديار تكون فيه لكل أسرة نووية أو مركبة دارها المندمجة في مركب من الديار الأخرى المرتبطة بقاسم القرابة، الأمر الذي يضفي حميمية واستقلالية في آن واحد من جهة، ومن جهة أخرى يضمن قربا كبيرا من السلطة الأبوية. تفتح الغرف فيه جميعها على مجال واحد يسمى "حوشا" أو "وسط الدار" ،

[1]- عبده محجوب ، **النظم السياسية البدائية و القبيلة** ، دار المعرفة المصرية للطبع و النشر و التوزيع ، مصر ، ب ت ، ص 14

مجال يكتسي أهمية خاصة لكونه يعبر في المجتمع الجزائري التقليدي عن نمط ثقافي مختلف عن المدينة الحديثة على الشاكلة الغربية[1]. فالمجال السكني العائلي في الجزائر يعكس المعتقدات الاجتماعية السائدة، بل ويحدد وظائف هذا المجال ويوجه سلوك الجماعة عند إستغلاله، ض من حضور دائم لعالم روحاني تجسده أرواح الأجداد في الذاكرة الجماعية. إنه فضاء للتبادل بين جماعتين أحداهما اجتماعية والأخرى روحانية، تولد "عشرة جديدة تستأنف الأسرة فيها بهدوء إعادة إنتاج وجودها الاجتماعي وارتباطها العروشي غير بعيد عن أرواح الأجداد. والقرية متصورة بنفس صورة الدار وتؤدي الوظائف نفسها على سلم اجتماعي أوسع. فكل من الدار والقرية تعكسان ثقافة الجماعة القبلية ونظرتها إلى العالم. هذه النظرة المميزة للمجال المكاني تبرز حتى في المدن المتوسطة والكبيرة، أين تستمر الروابط العشائرية في تنظيم العائلة وعلاقاتها مع وحدتها ومع محيطها. وتتبلور مع الزمن لتوسع من تلك الدائرة التي كانت تشمل "البني عم" لتصبح تشمل الجهة، فتجد شوارع كاملة من مدن جزائرية مثل الجزائر العاصمة سكانها ينحدرون من منطقة معينة بذاتها في الجزائر تشكلوا بتلك الصفة في إطار الهجرة الداخلية، وكأنهم ينجذبون إلى بعضهم البعض، مع العلم أن هذه الروابط الأولية هي الساعد الأول الذي يحتاجه الوافد الجديد على المدينة في الحصول على مسكن أو عمل أو تدبير أي شأن من شؤونه، ونكون أمام صورة أخرى لإعادة إنتاج تركيب قبلي أوسع يشمل أفراد وبالتالي عروش المنطقة والجهة بأكملها.

- المحدد الجنسي:

إهتم الأنثروبولوجيون بدراسة التمايز الاجتماعي في التراتيبية الاجتماعية بين الرجال والنساء والذي كان يشمل بعض المجالات من الحياة أو كلها، فحاولوا دراسة مظاهره فيما يتعلق بالأشياء كالملابس والزينة والحديث وآداب السلوك وطرق الترويح عن النفس وحرية الحركة وتقسيم العمل وملكية عناصر الثروة والمشاركة في الحياة العامة

[1]- مُحَّد حمداوي، **المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي.** انسانيات عدد 7 جانفي / أفريل 1999 مجلد 3-1 الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. ص 26

والسياسية بالتحديد) والمساهمة في النشاطات الاجتماعية والمشاركة في إقامة الطقوس والممارسات السحرية وحقوق المشاركة في التجمعات الخاصة مثل النوادي والجمعيات.[1] إن هذه المظاهر تشكل تربة أنثروبولوجية خصبة يزرع فيها المحدد الجنسي ليدرس في البناء المحلي القبلي الجزائري.

إن تجليات القبلية في الجزائر تظهر أكثر على المستوى المحلي أين يظهر المجتمع كمجتمع رجال حتى وإن كان ذلك غير صحيح من الناحية الكمية، يستمد روحه من طبيعة العائلة الجزائرية الأبوية، التي تعتمد على الفصل بين الجنسين أولا لأسباب دينية وثانيا لأسباب أخلاقية مرتبطة بالعادات والتقاليد (اجتماعية)، إذ لا يسمح للنساء بالإتصال بالعالم الخارجي إلا تحت ظل مجموعة من القيود، تأتي في مقدمتها الضرورة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى مع التغيرات التي أحدثتها العصرنة يبقى إتصال النساء بالعالم الخارجي مقيدا. فعلى سبيل المثال لا يسمح بخروج النساء في الكثير من المناطق الجزائرية خصوصا المدن الصغيرة والأرياف بعد وقت صلاة المغرب، فالليل عالم رجالي لا يجب أن يدنس النساء، ولا يسمح بخروجهن إلا للضرورة في أيام العطل الأسبوعية، فيلاحظ مثلا الزائر لمدينة جزائرية أو الريف تحولها إلى فضاء رجالي تكاد تختفي منه الأنوثة. كما يمكننا أن نورد الخروج المحافظ للنساء للعالم الخارجي في قرى ومداشر ودوائرالجزائر، ونحن إن نتحدث عن المحافظ فإننا نقصد نوعية اللباس الذي تخرج فيه المرأة وهو غالبا "الجلابة"[2].

كما أننا نستحضر صور دونية النساء في المجتمع الجزائري ، على الأقل على مستوى حقوق الميراث التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تفصل بين المرأة والرجل فلذكر حظ الأنثيين، على أن تكون مصاريفها ونفقاتها على عاتق الرجل (أبوها أو أخوها أو زوجها حسب الحالات)، وهذا ليس إنتقاصا من قيمة المرأة كما قلنا بقدر ما له حكمة تتعلق بمسؤولية وأعباء الرجل التي حددها له النظام الأبوي وتبناها الدين الإسلامي. فالوضع النسبي للجنسين ينعكس بالتأكيد على حقوقهما القانونية، وعلى قدرة كل جنس على تولي المراكز الاجتماعية وعلى

[1]- خداوي محمد ، **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 259

[2]- نفس المرجع ، ص 260

أسلوب المعاملة التي يتلقاها الأبناء من كل جنس في الوحدة الترابية - عائلة منذ الطفولة، كما تنعكس على نوع العمل الذي يقوم به، فالمجتمع المحلي العروشي الأصل حدد خصائص سيكولوجية مقبولة ثقافيا لكل جنس تختلف عن الأنماط العالمية الأخرى وخصوصا الأوروبية للذكورة والأنوثة، فلا يعقل في المجتمع الجزائري كأي مجتمع إسلامي أن تتولى المرأة الإمامة سواء الدينية أو تمثلاتها الاجتماعية. وشيخ القبيلة أو كبير العرش لا يمكن أن يكون إلا رجلا حتى وإن كانت الذاكرة الجمعية تحتفظ ببعض الأدوار القيادية للنساء ولكنها تبقى حالات استثنائية بالمقارنة بأدوار الرجال.

إن المرأة في المجتمع المحلي الجزائري قد لا تمثل في الحياة العامة سوى دورا محدودا، ويظهر ذلك بصورة جلية في الحقل السياسي كشكل من أشكال العلاقات العامة، إذ أن أغلبية الفاعلون فيه رجالا خصوصا ما تعلق منه بالترشح في الانتخابات و تولي المراكز القيادية، ولا يشكل العنصر النسوي فيه سوى استثناءات، ينظر إليها غالبية أفراد المجتمع بشيء من الريبة، ويعمل الخطاب التحديثي للدولة الوطنية على تدعيمها.[1]

- محدد طبقات العمر:

يمتد التمايز والتدرج إلى فئات طبقات العمر، وهو من الأمور المقررة في كل المجتمعات البشرية، فنتحدث عن تصنيفات لأفراد المجتمع بناءا على العمر مثل القول بمرحلة الطفولة والمراهقة والبلوغ - كهولة وشيخوخة.. والباحث الأنثروبولوجي عند اهتمامه بهذا التمايز فذلك لارتباط كل مرحلة من العمر بأدوار اجتماعية معينة ونماذج سلوك مميزة لها، كما أن لكل مرحلة ملابسها ووظائفها ومجالات الترويح الخاصة بها. كما يهتم بالممارسات الطقسية التي يشارك فيها أعضاء الجماعة عند انتقال فرد من مستوى عمري الآخر، ونمط الاعتراف الاجتماعي بهذا الانتقال ومظاهره الثقافية. وحتى دراسات نظم القرابة نجدها تهتم بالأقارب الذين ينتمون إلى أجيال مختلفة ، إذ نلاحظ ذلك الإجماع عند كل المجتمعات الإنسانية على تمييز أقارب كل جيل بمصطلحات قرابية خاصة مثل:

[1]- خداوي محمد . **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،مرجع سابق ، ص 260

الجد، الأب، الابن، الحفيد، ابن الحفيد.. ففي كل المجتمعات نجد الأشخاص من نفس الجنس والعمر يكونون شريحة أو فئة خاصة. وعليه فطبقة العمر جماعة منمطة رسميا من الأقران في العمر، لها مركزها ووضعها المميز شعائريا وعسكريا واقتصاديا وسياسيا.

وبتطبيق هذه الرؤية الأنثروبولوجية على المجتمع المحلي في الجزائر نلحظ ذلك التمايز في طبقات العمر المتضمن التكوين الرسمي للطبقة تكريسا شعائريا وطقوسيا مصحوبا بتلقين خاص (تربية) لعادات وتقاليد العرش والمنطقة، فمثلا ينتشر فيها تكريسا فيزيقيا يتمثل في "الختان" (بالنسبة للذكور) الذي يعتبر مناسبة احتفالية ووليمة عائلية ودينية كبرى، فأساسه ديني ومغزاه اجتماعي، فالختان يفرق بين الجنسين، إنه بروز للطفل الذكر في العائلة والعرش وإنمحاء للطفلة، فالأول يختلط ويعاشر أترابه من أبناء أعمامه وعماته وجيرانه ويخرج إلى العالم الخارجي، بينما تنمحي الثانية وتنطوي على عالمها الداخلي في الدار العائلية. ولكن هذا لا يمنع اتصالها ببنات عماتها وأعمامها، خالتها وأخوالها وجاراتها وصديقاتها.

إن الطفل المختون رمزا وشعورا "باللحم والدم"، إذ يمثل مرحلة إنتماء الإبن لعالم أبيه وتدعيمه للنظام الأبوي، فيظهر الطفل إعتزازه بدمه وإحترامه لسلطة أبيه، وتبدأ مرحلة تلقينه القيم العائلية التقليدية التي سيبرهن من خلالها على أنه ابن عائلة ويدافع عن شرفها. إن الختان بهذه الصورة يكون نفحا جديدا في روح العصبية القبلية وبداية لبنة أولى- لمرحلة أهم بالنسبة للعائلة المتمثلة في تزويجه.[1]

إن البناء الاجتماعي المحلي في الجزائر قائم على أساس تكريس النظام التراتيبي لطبقات العمر والنظام العقائدي المقدس دينيا كان أم عادات وتقاليد يجسد ذلك التكريس على الأقل من خلال دونية الصغار واحترامهم وخضوعهم لطبقة كبار السن الذين يمثلون مجلس العائلة أو العرش أو القبيلة، ولهم حق الحل والربط في كل الأمور

[1]- مصطفى بتفنوشت ، **العائلة الجزائرية :التطور و الخصائص الحديثة** ، ترجمة:رمزي أحمد ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1984 ،ص 84

التي تخصها، ويلاحظ ذلك حتى في نظام الزواج إذ يتقدم كبار السن عند الخطوبة والفاتحة أمام والد العريس، الذي لن يرضى ما لم يكن الخاطبون ينتمون لطبقة العمر هذه.

فتراتيبية طبقات العمر تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية على المستوى المحلي (العائلة الممتدة، الدوار، العرش، القرية)، إنها وسيلة للتنظيم الاجتماعي من خلال تراتيبية الأدوار والوظائف والحقوق والواجبات المحددة لأعضاء الجماعة، هذه التراتيبية التي تحدد الأوقات الحاسمة في حياتهم، مناسبات التكريس، والطبقة العمرية التي يوكل لها أمر تسيير الشأن العام السياسي- عن طريق مجلس: الشيوخ، الأعيان، العقلاء الذين ينتمون كلهم إلى طبقة عمرية محددة.[1]

والواقع أن الروابط التي تنشأ بين الأقران في العمر قد توحد طبقات الرجال أكثر في الوحدة القبلية، حيث تتقاطع وتتعدى طبقات العمر حدود التمايز بين الأقسام القبلية (الدواوير والعروش) لذلك يقوم التنظيم القبلي في الجزائر على أساس العمر، فالطبقات الصغرى مثلا تمثل مدارس يتعلم فيها الأولاد التحكم في دوافعهم والانضباط مع القيم السائدة، وتكون الطبقات المركزية القوة العاملة والضاربة في آن واحد، بينما تكون الطبقات العليا القوة الإدارية والسياسية في الوحدة القرابية. وهذا ما يدعو إلى الحديث عن التشابه بين نظام طبقات العمر والجماعات السرية، وطقوس التكريس في طبقات العمر هي عادة طقوس سرية.

إن طبقات العمر في المجتمع التقليدي الجزائري ليست مجرد تصنيف استاتيكي لفئات سن بقدر ما هو تحديد الأدوار اجتماعية معينة للأفراد داخل البنية القرابية، وإظهار لطقوس وشعائر انضمام لطبقة عمر وشروط ذلك. إنها صورة لمجتمع محافظ يتميز بدرجة عالية من الثبات ليس بهين إختراقها من قبل النظم الحديثة.

[1]- خداوي محمد ، **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 263

ثانيا: مؤشرات التصنيف القبلي في الجزائر

إن تناول مؤشرات التصنيف القبلي يقتضي منا الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات نراها من الأهمية الأكاديمية بدرجة توجب على الأنثروبولوجي تكييف دراساته مع واقع القرن الواحد والعشرين.

الملاحظة الأولى: مرتبطة بالتأكيد على تلك العلاقة بين المحلي والقبلي، فالمناطق الداخلية من الجزائر بالمئات من عروشها وقراها ومداشرها تربة خصبة للدراسات الأنثروبولوجية تستوجب جهود كبيرة وموارد مالية والأهم أنثروبولوجيون أكفاء للقيام بمسح ايثنوغرافي يسمح بالإعداد لخريطة قبلية في الجزائر. فالمراكز الحضرية الكبرى مثل: الجزائر، قسنطينة، عنابة وغيرها تمثل الاستثناء الذي مسته التحولات الجذرية الناجمة عن الحداثة، بينما يبقى القسم الأكبر من الجزائر -كما يقال في الأدبيات الجزائر العميقة بمجتمعات المحلية متشبث بنظامه التقليدي المتكيف.

الملاحظة الثانية: يمثلها التبلور الذي عرفه مفهوم القبيلة والقبلية في العصر الحديث، فمفاهيم القبيلة الكلاسيكية المرتبطة بـ: "البني عم" والعروشية وان استمرت إلا أنها تبلورت إلى قبلية تمثلها نزعة الجهوية المناطقية والزبونية وإن تواصلت شبكة العلاقات الاجتماعية فيها كرابط أساسي لها.

الملاحظة الثالثة: يمثلها تعدد التصنيفات للقبيلة في الفكر الأنثروبولوجي، فكان منها الإثني، العرقي والتصنيف الديني والطبقي والحرفي.... التي لن نأخذ بها كمؤشرات، لكوننا انطلقنا من فكرة وحدة الشعب الجزائري في لغته ودينه وتاريخه وموروثه ومصيره المشترك.

فالتصنيف القبلي في الجزائر ما هو إلا صورة عن ذلك التصنيف في الوطن العربي عامة والمغرب العربي خاصة، كما أن وضع مؤشرات ذلك التقسيم لا يتم بصورة ميكانيكية ومنعزلة عن النسق الكلي بل هنالك تقاطعات اجتماعية تباين حضورها تبعا لإختلاف الفترات التاريخية وخصوصيات المجموعات القبلية. ومهما يكن فالمجتمع الجزائري

طلية قرون من الزمن كان قائما على أساس ثلاث اعتبارات أساسية شكلت تاريخه ونسيجه الاجتماعي والثقافي وهي:

1/التنوع والتجانس: إن المجتمع الجزائري الحديث نتاج إحتكاك مجموعات بشرية لفترات تاريخية طويلة من زمن ميلاد هذه الأمة، لعبت فيه الغزوات والفتوحات والحروب الخارجية والمبادلات التجارية والهجرة الداخلية والخارجية دور القاسم المشترك واللاحم الذي شكل حاضر هذا المجتمع. فتنوع الخريطة الإثنية على الأقل حسب تصنيفات بعض الدارسين من: بربر وعرب ومزاب وطوارق وشاوية يشكل فسيفساء تنوع الخارطة الاجتماعية في الجزائر. ولكن بنية المجتمع الجزائري بولاءاته وموروثه التاريخي والثقافي والمصير المشترك شكل عامل تجانس قلما عرفته المجتمعات الأخرى. هذا التجانس الذي حافظ على الهوية الجزائرية رغم الاجتثاث الكولونيالي الاستيطاني.

2/الاندماج: إن نتاج الإحتكاك بين المجموعات السوسيوثقافية يثري التنوع ويغني مرتكزات الهوية الجماعية، وهذا ما عرفته الجزائر إذ يتميز مجتمعها المحلي بالاندماج الداخلي بين المجموعات القبلية، اندماج تسهله التقاطعات القرابية والمصلحية والتحالفات. وقد أخذ هذا الإندماج شكل تعايش طوال فترات تاريخية إكتمل مع تأسيس الدولة الوطنية باندماج وطني شكل حاضر الأمة الجزائرية. ويلاحظ ذلك التعايش في المراكز الحضرية أين يختلط الجزائريون من كل الجهات.

3/ الحركية: يعرف المجتمع الجزائري ديناميكية اجتماعية تؤطرها المسالك المحافظة التي تجسدها العادات والتقاليد من جهة والدين من جهة أخرى، مثلثها حركية أفقية جغرافية صورتها الهجرات [1] التي عرفتها المجموعات سواء داخل الجزائر أو خارجها. هذه الهجرات التي عملت على نشر العناصر الثقافية بالإحتكاك

[1]- خداوي محمد ، **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه مرجع سابق ، ص 264

وكانت وراء الاندماج. كما مثلتها حركية عمودية مست الجمود الاجتماعي الطبقي[1] للجماعات القبلية من خلال السماح للأفراد بتغيير وظائفهم ومراتبهم ومداخيلهم ومكانتهم الاجتماعية، مما غير من موازين سبل التدرج الطبقي في مناطق قبلية عرفت كلاسيكيا بالجمود والثبات. كما ساهمت التجارة و إنتشار التعليم في تحضير الأرضية لتلك الديناميكية التي يعطينا الحقل السياسي الجزائري خير مثال عليها.

إن هذه الإعتبارات الثلاث مجتمعة تسمح لنا برسم ما نعتبره خطوط منهجية عامة في التصنيف البنيوي للتكوينات الاجتماعية المحلية في الجزائر وتمفصلاتها، لما تحتويه من تداخلات وتقاطعات مع الأنساق الأخرى، لذلك فالهدف من هذا التصنيف هو الاقتراب بصورة منهجية قدر الإمكان من الواقع ونقل ص ورة تسمح بفهم مكوناته وجوانبه الوظيفية. لذلك سنلجأ إلى تصنيف القبائل الجزائرية تبعا لثلاث مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار المرتكزات الأساسية المشار إليها أعلاه.

- مؤشر الاستقرار والحركة:

أسهب العلامة ابن خلدون" في تناول مؤشري الحركة والاستقرار وإنعكاساتهما على طبيعة البشر وأنماط معيشتهم، واستخدم في سبيل تحقيق ذلك مفاهيم دقيقة لمتابعة عمليات "الطعن" و "التوطين" و"التنقل"، مكنته من القول بإختلاف أصناف البدو مثلا تبعا لإختلاف نمط المعاش[2]. لذلك فقبائل الجزائر نوعان أساسيان:

أ/ قبائل مستقرة: كانت تقطن السواحل والجبال والهضاب العلياوما زالت عروشها كذلك مستقرة بالدواوير أو العروش أو الدشرات (قرى ودوائر) غالبا ما تنشأ في مركز الملكية العقارية الفلاحية. تمتهن هذه العروش زراعة الحبوب والبقوليات والأشجار خصوصا الزيتون، ناهيك عن تربية الماشية والدواجن، وهذا لا يمنع أفراد هذه العروش من الاشتغال بقطاعات الوظيف العمومي والاقتصادي والتجاري كنشاط أساسي أو تكميلي، مجالها

[1]- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر : دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ترجمة: سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992) ص 23

[2]- ابن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق ، ص 212

السكني محدد بعينه يكون على شكل ديار ومنازل فردية أو حتى ملكيات مشتركة (عمارات) كتلك التي غزت الحواضر الجزائرية الصغيرة. وتجدر الإشارة إلى أنه بحكم معطيات العصر الحديث فإن أغلبية التكوينات الاجتماعية مستقرة.

ب/ القبائل المرتحلة :ومثلتها تلك القبائل والعروش الممتهنة لرعي الماشية في الهضاب العليا الشرقية والغربية والأجزاء الشمالية من الصحراء، وللجمال في داخل الصحراء، عرفت بتنقلها وترحالها حسب توفر المراعي والمياه وتغير العوامل الايكولوجية، فمثلا هنالك عدة عروش في منطقة الأبيض سيدي الشيخ بولاية البيض مثل عرش "عمر" معروفة بترحالها بحثا عن الكلا إلى غاية اليوم وهي تنتقل في شريط يمتد من نواحي سيدو بولاية تلمسان غربا إلى شمال منطقة الجلفة، وتلقب غلوا ب: "عمر" بسكون العين. كما تناول "مُحَمَّد السويدي" بدو التطرق بالدراسة [1] وأشار إلى خاصية الترحال والحركة تبعا لتوفر المراعي ومتطلبات التبادل التجاري خصوصا مع الأفارقة، وآثار ذلك في تركيبة العناصر الثقافية للمنطقة.

مع العلم أن المجموعات القبلية (خصوصا العربية حسب تصنيف بورديو) التي كانت قائمة على التبدي تفككت في معظمها بفعل عوامل سبق تناول البعض منها، وأدى الإستقرار الجزئي الناجم عن عمليات التوطين (مثال الثورة الزراعية) إلى تجزيء الكيانات القبلية في شكلها التقليدي وبروز النزعات الفردية أكثر لكن ذلك لم يمنع من إستمرار التضامن الجماعي كسمة أساسية للبنية الإجتماعية.

- مؤشر تقسيم العمل :

تربط الأنثروبولوجيا بين هذا المؤشر ومدى تطور النشاطات الاقتصادية في المجتمع وتعددها وتنوعها بالصورة التي تجعل نتاجها يوجه إما للاستهلاك فنكون أمام مجتمعات كفاية، أو يوجه إلى التسويق ونكون أمام مجتمع خالق

[1]- مُحَمَّد السويدي، **الثابت والمتغير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987 ، ص 70

للثروة (وهذا حقل الأنثروبولوجيا الاقتصادية)، ولذلك إتجه الكثير من الباحثون في الجزائر إلى الاهتمام بتأثير النشاط الاقتصادي على التركيبة الاجتماعية أمثال: "سفير ناجي" و "بن اشنهو" و"جيلالي يابس" و "عياشي عنصر"... منطلقين من قاعدة مشتركة مثلها تحطيم الإستعمار الفرنسي ليس فحسب للبنية الاجتماعية بل والاقتصادية كذلك، بحيث حول النشاط الاقتصادي في الجزائر إلى تابع الإقتصاد أوروبا عموما وفرنسا خصوصا ودفع "مالك بن نابي" إلى إعتبار الجزائري (المسلم) مجرد تابع اقتصادي[1].

لكن تلعب الخصائص الموروثة وطبيعة الممارسات التاريخية وأساليب العيش المكتسبة للأجيال السابقة دورا بارزا أيضا في توزيع المهام والأنشطة بين التكوينات الاجتماعية في الجزائر خصوصا على المستوى المحلي الريفي، خصائص ارتبطت إلى أبعد الحدود بعاملين أساسيين: العامل الأول يمثله المحيط الايكولوجي بتنوع مناخه وتضاريسه وموارده الطبيعية، والعامل الثاني مرتبط بالكفاءة التقنية لهذه التكوينات، كفاءات

كانت محدودة وتقليدية لمدة قرون من الزمن، ناهيك عن التراكم الخبراتي في ممارسة اقتصادية معينة بذاتها الذي تحققه جماعة محلية عن أخرى.

من المؤكد أن المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا، ونحن عندما ننعته بهذه الصفة فليس في ذلك أي دونية أو خطأ في شأنه، بل على العكس فشساعة الأراضي الجزائرية وتنوعها وتوفر المياه النسبي -أمطار ومياه جوفية- كلها عوامل تجعله مجتمعا خالقا للثروة وليس مجتمع كفاف، فغالبية الست ملايين نسمة من جزائري غداة الاستقلال كان يشكلها الفلاحون (ما يزيد عن 87%)، بينما توزعت النسبة الباقية بين قطاعات: مؤسسات الدولة كالجيش والأمن و الوظيف العمومي والتجارة والحرف... وبدون أن نوجه أصابع الإتهام إلى السياسات التنموية فإننا نسجل الملاحظات التالية لأهميتها في تصنيف المجموعات القبلية في الجزائر:

[1]- مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، الجزائر: دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1987 ص9

1/ فشل مشاريع النهوض بالقطاع الفلاحي المتعاقبة من التسيير الذاتي إلى برنامج الدعم الفلاحي ليس لعدم وجود الدعم المالي أو سوء الخطط المنتهجة أو البيروقراطية أو نقص الإرادة السياسية لتحقيق ذلك حتى وإن كانت عوامل مساهمة في ذلك، وإنما لعدم مطابقة ذلك لواقع البناء الاجتماعي في المجتمعات المحلية المعنية.

2/ العمل على تحويل الجزائر إلى دولة صناعية رغم حسن النية ومنطقية المبررات - من خلال برامج مثل "الصناعات المصنعة" الذي كان يهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة في الجزائر، وبدون أن نكون ضد ذلك إلا أننا نرى أنه من البلاهة السياسية وسوء التسيير الاقتصادي (توزيع الموارد) العمل على خلق هذه القاعدة بمجتمع مزارعين.

3/ سواد الثقافة التقليدية بكل مظاهرها و إنتشار الأمية والجهل ونقص الكفاءات التقنية الواجب توفرها التجسد هذه البرامج وضعف المنظومة التربوية والتعليمية الرسمية.

ويجب الأخذ بعين الإعتبار الاتجاه العام للعلاقات الاجتماعية، فمثلا علاقات الريفيين العائلية والقرابية والمهنية مع الفئات الأخرى خارج القطاع الزراعي والمجتمع الريفي مع ما وازاه من بروز كيانات فردية تبحث عن تقرير مصيرها في إعادة إنتاجها كوحدات مستقلة موظفة في ذلك علاقاتها العائلية التقليدية وتعمل على تأسيس علاقات جديدة مبنية على تبادل المصالح والمنافع مع مجموعات قبلية أخرى في المقام الأول. إن هذه التقاطعات هي التي تدفع المقاربة الأنثروبولوجية إلى تطبيق مؤشر تقسيم العمل في تصنيف القبائل مع ما يتطلبه من تحفظ، لكون أن التخصص في العمل من قبل تكوين قبلي ليس مطلقا. وعليه يمكن تصنيف القبائل في الجزائر حسب هذا المؤشر إلى:

القبائل الفلاحية: تمثل عالم الريف وتشمل التكوينات القبلية المشتغلة بالفلاحة وغرس الأشجار، تتواجد أغلبها في الهضاب العليا الشرقية والغربية ومنطقة القبائل الصغرى والكبرى وشمال الصحراء وبعض الواحات، بالإضافة إلى

تكوينات عروشية صغيرة منتشرة في السهول مثل سهل متيجة. كما أنها تضم القبائل الرعوية التي تعتمد الرعي كأسلوب رئيسي لنشاطاتها مثل القبائل المنتشرة بمنطقة الجلفة وأبيض سيدي الشيخ وولاية النعامة وغيرها، ويضاف إليها قبائل الطوارق المشتغلة برعي الجمال والمتنقلة في الصحراء الكبرى بالجزائر[1].

إن هذه التكوينات الاجتماعية المشتغلة بقطاع الفلاحة تمثل غالبية النسيج الاجتماعي الجزائري وهي مصدر للإنتاج الاقتصادي والعمل وتوفير اليد العاملة، ما يؤكد ما ذهب إليه تشينين" Chenin أن الفلاحون عبر التاريخ كانوا جد مهمون من الناحية الديموغرافية والاقتصادية، وقد لعبوا هذا الدور في الجزائر، كما كانوا يمثلون القاعدة الشعبية لكل المقاومات ضد الغزاة في كل الفترات التاريخية. أضف إلى ذلك أنهم شكلوا وعاء اليد العاملة للصناعة والتجارة مع إحتفاظهم بأصولهم الريفية. القبائل الدينية:

هنالك تكوينات قبلية في الجزائر احتضنت الممارسات الدينية في الجزائر وإحتكرتها لنفسها، مما دفع إلى تسميتها بقبائل الزوايا لإلتصاق ذاتها بالذات الدينية وتمثيلها للطرقية والصوفية والزوايا. نشاطاتها تتراوح بين القيام بالشعائر الدينية في المنطقة وأعمال الكتابة والتعليم القرآن وفقه اللغة والعدالة (اشتغلت خ لال الحقبة الاستعمارية بالقضاء)، عادة ما كانت تنشأ قبة أو زاوية للولي الصالح الذي ترتبط به القبيلة، يكون مكان يؤمه الزوار ويمارسون فيه الطقوس الدينية البدعية. وتتولى تلك القبيلة تحضير الاحتفال السنوي لذلك الولي فيما يسمى في الغرب الجزائري بالوعدة، وتتولى أيضا سدانة تلك القبة والزاوية، (1) ونذكر من بين هذه التكوينات القرابية تلك المرتبطة بزاوية سيدي بلكبير بأدرار، وسيدي بومدين بتلمسان، واحتكار قبيلة أولاد سيدي الحاج للتجانية بسعيدة.

القبائل التجارية: في الماضي القريب عرفت بعض المناطق بممارسة أفراد تكويناتها الاجتماعية للنشاط التجاري مثل القبايل وبني مزاب، بالإضافة إلى إحتكار بعض قبائل الطوارق الإشراف على تجارة القوافل خصوصا بإتجاه وسط أفريقيا. إن هذه التكوينات القبلية وغيرها وإن كانت معروفة بمزاولة النشاط التجاري إلا أن ذلك لم يكن القبائل

[1]- خداوي محمد ، **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 268

الدينية من سدانة الزاوية أوما يذكرنا ذلك بسدانة قبائل قريش للكعبة قبل الإسلام، فهل يمكن اعتبار ما تقوم به بعض القبيلة في الجزائر من قبيل إعادة إنتاج ذلك الدور الديني التقليدي للقبائل القرشية الدينية.

يمنعها من تنويعه بزراعة أشجار الزيتون مثلا عند قبايل و الزراعات الضيقة بمنطقة الواحات وغرداية بالإضافة إلى الرعي أو الصناعة التقليدية كأنشطة اقتصادية مكملة.

والملاحظ أننا لم نأخذ بالتصنيف الأنثروبولوجي الكلاسيكي الذي كان يدرج في هذا التقسيم ما يسمى بالقبائل المقاتلة التي كانت تقوم بدور الدفاع، لذلك ارتبطت علاقاتها الصراعية أو التحالفية مع المجتمع المحلي بهذه الصبغة، رمزها الفروسية ودورها الحماية والغزو. إن هذه الفئة من القبائل وإن وجدت إلى فترة زمنية معينة، إلا أن تطورات العصر الحديث وبناء الدولة الوطنية في الجزائر بمؤسساتها حول هذه المهام إلى مؤسسة الجيش، حتى وإن بقيت بعض التكوينات الاجتماعية خصوصا في الشرق الجزائري مصدرا مهما للمجندين فيه من جهة، ومن جهة ثانية محافظة التكوينات القبلية في المجتمع المحلي الريفي على مناقب الفروسية، إلا أنها أصبحت رمزية دلالة ثقافية أكثر منها دفاعية[1].

كما أن الحياة الحديثة طبعت المجتمع الجزائري ومؤسساته ببروز الصناعة وتطور المهم وتضخم القطاع العمومي وتكثف النشاط التجاري وتنوعه خصوصا في المراكز الحضرية، وتطور نظام التجارة الداخلية والخارجية، وظهور المقاولات في مختلف المجالات، غير من وجه النشاط الاقتصادي وقضى على فكرة التخصص وتقسيم العمل في منظروها الكلاسيكي، وذلك يعود أساس إلى الطابع الفرداني في إختيار النشاط، لكنه أيضا مرتبط بالفرص المتاحة. لذلك لا يمكننا أن نتحدث عن تكوينات قبلية صناعية أو خدماتية أو مقاولاتية، حتى وإن لوحظ هنالك غلبة لمهنة ونشاط معين عن غيره عند بعض القبائل.

[1]- خداوي محمد ، **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه مرجع سابق ، ص 269

- مؤشر العلاقة بالدولة:

إن أول شيء يجب عدم إغفاله في فورة التحولات الجذرية التي عرفها المجتمع الجزائري سواء إبان الحقبة الاستعمارية أو بعد بناء الدولة الوطنية، هو تغير القواعد المادية للوضع الاجتماعي وما يرافق هذا التغير من تبدل في العلاقات الاجتماعية وزوال (نسبيا) أنماط من أصول التعامل القديمة وقيام روابط تنظيمية جديدة مستمدة من طبيعة التحولات الحادثة. إن هذا التناقض بين الموروث و المستجد من أنماط التعامل الاجتماعي والسياسي تصوره علاقات التكوينات القبلية بالدولة في الجزائر في ظل متغيرات ثلاث هي: التمدن السريع، التصنيع والتربية. أعادت تشكيل السلوك الفردي والنمط الحياتي العام، علاقة اختلفت في العهد الكولونيالي عنه بعد بناء الدولة الوطنية.

حتى و إن كنا لاحظنا على أن تكوينات عروشية كاملة مستقرة في دواوير و دشرات قد تسلحت خلال عقدية التسعينيات من القرن العشرين وتحولت إلى وحدات دفاع ذاتي ضد الإرهاب، مما حولها إلى قبائل مقاتلة.

فإذا كانت العلاقة بين الدولة الاستعمارية و التكوينات القبلية في الجزائر قائمة على أساس ذلك الاختلاف الثقافي والعقائدي والاجتماعي بين الطرفين، إختلاف جعل منها تناقضية، صراعية بين المستعمر والمستعمر، وصنفت القبائل من قبل الأنثروبولوجيون على ضوئها إلى:

أ/ قبائل مخزنية: مثلتها في الجزائر الدواوير والزمايل التي كانت عبارة عن مجموعات عسكرية ثانوية تساعد الجيش النظامي (الانكشاريين أثناء الحكم العثماني والاستعمار الفرنسي فيما بعد) في جمع الضرائب وكسر شوكة الانتفاضات. ولكن هذا لا يعني أن جميع رجال تلك القبائل الموصوفة بالمخزنية اندمجوا فعلا في خدمة الدولة.

ب/ قبائل ريعية: مثلت الوعاء الضريبي لخزينة الدولة لكونها كانت المصدر التقليدي لجمع الضرائب، وكانت خاضعة لهيمنة الدولة، سكنت السهول وأجزاء من الهضاب العليا، أفرادها منتجون للحبوب. لكن

عملية الجباية المرتبطة بالموقع والحالة الاقتصادية والأمنية كانت تفرض درجات متفاوتة من الخضوع أو التحالف مع السلطة المركزية[1]، مع التفريق بين أفرادها ما بين الشخصيات العسكرية والدينية من الصلحاء والأشراف وخلفهم وبين المزارعين ومربي الماشية والحرفيين عامة الناس الذين كانوا يمثلون بالفعل مجال تحصيل تلك الضرائب.

ج/ القبائل المستقلة: إن العوامل الجيوسياسية تشكل آلية لتفسير استقلالية هذه المجموعات القبلية، فوعورة التضاريس الجبال والمناطق الصحراوية- كانت عائقا أمام الدولة العثمانية ثم الاستعمارية لبسط نفوذها على المجال الإقليمي لها مثل بعض مناطق القبائل والأوراس والصحراء الجزائرية الكبرى. إن هذا العنصر الجغرافي/الأمني ممزوجا بالتركيبة القرابية التقليدية ساهم في استقلاليتهم[2]، وهذا ما دفع الإنقساميون إلى توزيع السكان إلى قسمات متشابهة ومتوازنة مما يجعلها في غنى عن الخضوع إلى سلطة عليا، ودفعهم إلى التصنيف الثنائي: قبائل انقسامية وأخرى هامشية.

إن هذا التصنيف الأنثروبولوجي من منطلق علاقة الدولة (المخزن) بالمجتمع خصوصا المحلي صحيح في العهد العثماني وإبان الاستعمار الفرنسي، إلا أن إستقلال الجزائر وبناء الدولة الوطنية يدفعنا دفعا إلى

عدم حبس الأنثروبولوجيا داخل إطار المفاهيم الكلاسيكية، ومحاولة تكييف هذا المؤشر مع مستجدات العهد الحديث.

لقد كان طبيعيا أن يرتبط مفهوم الدولة الجزائرية الحديثة بمفهوم السيادة من جهة، ومفهوم الشرعية من جهة أخرى، على إعتبار أن السيادة تعني القدرة الكاملة على فرض حماية الدولة على أرضها والقدرة على وضع القرارات الأساسية الملزمة لجميع أفراد المجتمع وتنفيذها. والشرعية تعبير عن س لامة الممارسة السلطوية واعتماد

[1]- مُحَّد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 114

[2]- مُحَّد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ، ص 29

المجتمع مصدرا لها، لذلك تحولت العلاقة بين الدولة الجزائرية الحديثة والجماعات القبلية إلى مسألة جوهرية تأخذ بعين الاعتبار:

-ممارسة الدولة الحديثة لسيادتها على جميع الأراضي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- التقسيم الإداري للتراب الوطني بلدية، دائرة، ولاية- شكل آلية من آليات تدخل الدولة وفرض سلطتها على تكوينات المجتمع المحلي.

- إعتماد مقاييس التنظيم المؤسساتي التنفيذي الحديث، مثل إنشاء المصالح الإدارية للضرائب والمؤسسة العسكرية ومؤسسات أمنية أخرى تقوم بوظائف تحصيل الجباية والحماية.

- الطابع الباتريمونيالي والنيوباتريمونيالي للدولة الجزائرية الذي طبعته قدرتها التوزيعية والدولنة المكثفة المعبر عنها بتدخل الدولة في جميع المجالات الحياتية وجعل منها المصدر الوحيد لرخاء وحماية المجتمع.

- التطور التكنولوجي والمعلوماتي

إن هذه الإعتبارات تضعنا في مأزق ابستيمولوجي عند محاولة تصنيف التكوينات القبلية في عهد الدولة الوطنية انطلاقا من هذا المؤشر الذي اتصف في عمومه بمجابهة بين الرؤية القبلية للمجتمع ومفهوم الدولة الوطنية عنه، مجابهة كانت في أغلب الحالات مشحونة بالتوتر وإحتمالات التناقض والانفجار غير القابل للتنبؤ، فأصبح المجتمع ينتظر كل شيء من الدولة ويسعى إلى أقصى إستفادة من مواردها المتاحة، ومع السنوات شاب تلك النظرة الكثير من الريبة والقلق وعدم الثقة الناجم عن فشل الدولة الوطنية في مشروعها التحديثي للمجتمع يزيد طينه بلة إزدواجية الخطاب السياسي الرسمي للنظام، ازدواجية تحولت مع الوقت إلى نفاق سياسي. فلم يبقى أمامنا إلا خيار واحد لتصنيفها يقوم على أساس مفهوم القبيلة في حد ذاته بين الكلاسيكية والحداثة، فإذا كان الأول يعتمد

هذا المفهوم في تلك التكوينات التي تقوم على الرابطة الدموية - حقيقية أو وهمية-. فإن الثاني تجسده الجهوية كنوع من أنواع الانتماء الإقليمي وليس القرابي بالضرورة[1].

وعليه يمكن تصنيف التكوينات القبلية في الجزائر تبعا إلى مؤشر العلاقة بالدولة إلى صنفين:

أ/ التكوينات القبلية المحافظة:

تمثلها التكوينات العروشية المنتشرة في الأرياف الجزائرية وقراها ومداشرها في المناطق الداخلية والهضاب العليا وبلاد القبايل والصحراء. تمتاز بطابعها التقليدي المحافظ على العادات والتقاليد، وقلة تأثير الحضارة الغربية على نمطها الحياتي، وتنوع مجالات أنشطتها من زراعية ورعوية إلى حرفية وخدماتية. لا زالت تتذاكر الأنساب ويشتد فيها التدين (خصوصا الدين المرابطي) وتنحصر علاقاتها بالدولة في المجال الإداري (مثلا استخراج الوثائق الإدارية والتراخيص) و المهني بالنسبة للقبائل التي لديها أفراد في مؤسسات الدولة وهم كثيرون سواء في الجيش، الدرك، الشرطة وقطاع الوظيف العمومي خصوصا التربية والتعليم.

ب/ التكوينات الاجتماعية الهامشية:

رغم طابع المغالاة في إستخدام مفهوم "الهامشية" في هذا المقام وقد ينظر إلى ذلك على أنه إختزال أنثروبولوجي للتاريخ، إلا أننا نقصد المفهوم في إستخداماته لتحليل البناء القبلي. وتشمل الجماعات الاجتماعية التي اختلطت إلى درجة الذوبان مع الوافدين إلى الجزائر خصوصا الأتراك ونجم عنها "الكولغولي" مثلا، فالجماعات الأصلية إنحلت في المحيط إلى درجة أنها فقدت أسمائها القبلية، وذابت في مجرى التغيير الذي إعترى الجزائر. وهي التكوينات الاجتماعية التي سكنت الشريط الساحلي خصوصا.

[1]- خداوي محمد ، **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 271

إننا نقتصر على ما أوردناه وإن كان متواضعا، تاركين للأنثروبولوجيا الاجتماعية تعميق الدراسات في الحقل القبلي، على أننا لن نختم تناولنا للتصنيف القبلي دون الإشارة إلى أشكال أخرى من التصنيفات منها الماكروسوسيولوجية التي تعتمد حجم القبيلة وعدد أفرادها، فنجد الوحدات القبلية الكبرى أمثال "أولاد نايل" و"الأربعة" ووحدات قبلية صغرى.

كما أن هنالك من الأنثروبولوجيون والسوسيولوجيون الذين يأخذون بالمؤشر العرقي الإثني كأساس التصنيف القبائل، ويعتمد في تطبيقاته على ثنائية: العرب والبربر مثل توجه "شارل أندريه جوليان"[1] في إشارته إلى القبائل ذات الأصول البربرية بتسمية "الجبايلية" لإرتباطها بموطن إقامتها بالجبال. فصنفت تبعا للمراجع التاريخية إلى:

- البرانس: مجالهم الإقليمي تمثله الأرياف والبوادي والأطراف، هم أقرب إلى البداوة منه إلى الحاضرة، يتسمون بطابع الاستقلالية والتمرد على السلطة المركزية، يبدو أن أصولهم الأولى عربية تحالفت مع الوافدين العرب الجدد وتشبهوا بهم.

ثالثا: النزعة القبلية في الجزائر

شكلت القبيلة والقبلية موضوع لغط اجتماعي وسياسي كبير، وهوجمت بإعتبارها مظهرا من مظاهر التخلف، وكان ينظر إليها على أنها العلامة الأساسية للمجتمع التقليدي ومعوقا للتنمية. فتعرضت بناها وهياكلها الاجتماعية الأهلية إلى تفكيك من قبل الاحتلال الفرنسي ثم الدولة الوطنية بعد تحقيق الاستقلال، نموذجين من التطور التاريخي خلقا عداءا متأصلا في البنية الذهنية للمجتمع الجزائري، وخلق كما سنرى ذلك لاحقا تقاليد من العنف تحكم بصفة شبه دائمة علاقة الدولة بالفرد والمجتمع، وكان عاملا من عوامل إذكاء الجوانب السلبية لهذه النزعة التي نلمسها في الكثير من المجتمعات من بينها المجتمع الجزائري في فترات قد تكون محددة.

[1]- شارل أندري جوليان، **تاريخ أفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمد مزالي والبشير بن سلامة. ج2 تونس: الدار التونسية للنشر، 1983 ص 27-28

إن الأنثروبولوجي حتى وإن كان مبتدئا يكفيه أن يسجل ملاحظاته حول السلوكات والممارسات والميول التي يتأكد من تكرارها ودوامها النسبي، وهذا ما فعله الباحث كأنثروبولوجي ولكن أيضا كفاعل اجتماعي وجزء لا يتجزأ من مجتمع المحلي على الأقل، فإحتكاكه بمحيطه الاجتماعي والمهني والثقافي، ومقابلته المجموعة من الأشخاص سمحت له بملاحظة ذلك التكريس الشبه طقوسي للميول الأولية خصوصا في فترتين محددتين: فترة الأزمات أو فترة التعبيرات السياسية. كما لاحظ "عبد الناصر جابي" في كتابه "الانتخابات، الدولة والمجتمع" أن الجزائري في حياته اليومية يمارس العشائرية والجهوية بنهم لكنه رسميا وعلنا يعبر في خطابه الرسمي عن مواقف معادية لها خاصة إذا لم يكن متأكد من الأصل الجغرافي لمحدثه وتزول هذه التحفظات بعفوية إذا كان المتحدث من نفس الأصل أو الجهة[1]. فما طبيعة هذه النزعة؟ وما هي خصائصها؟ وهل هي ميل أم سلوك إصطناعي؟

- ماهية النزعة القبلية:

والذي يرى البعض أنه شبه فطري) إلى الأصل المشترك، وعرفها الإنقساميون على أساس أنها إنتظام للمجموعات القبلية داخل إطار عام تمثل من خلاله نسق مرجعي تتعلق به الجماعات وتحافظ عليه بإعتباره الدعامة الأساسية لوحدتها وتماسكها وتجانسها موظفين في ذلك الأبعاد الجينيالوجية. بينما ذهب **"ميشو بلير"** إنطلاقا من مفهومه للقبيلة إلى إعتبار أن التملك الجماعي والعيش وفق نفس العادات والأعراف والتقاليد يولد روابط عاطفية لا علاقة لها بالنسب والقرابة ووحدة الأصل.[2]

إن القبلية بالنسبة ل:**"ريكاردو بوكو"** تمثل إحدى خصوصيات ذلك الشعور الباطني الناجم عن العيش في إطار التنظيمات القبلية في المشرق العربي وفي أفريقيا ويجسدها ذلك الحضور الدائم للقرابة وتوحدها مع التعبيرات

[1]- عبد الناصر جابي، **الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة و شروخ المجتمع** ، مرجع سابق الذكر، ص 28

[2]- مُحَّد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، مرجع سابق الذكر، ص 62.

السياسية. والقبلية هي تلك الآلية التي تسمح بالإنتقال بأشكال التضامن القرابي من طابعه الاجتماعي الجينالوجي إلى ميادين العمل السياسي ومجالات الصراع والتنافس حول السلطة.

كما تطرح القبلية كمفهوم مافوق - فردي كمقابل للنزعة الفردانية وكل المفاهيم المنبثقة عنها ذات الصلة أكثر بعلم النفس والأنثروبولوجيا النفسية منه إلى الأنثروبولوجيا السياسية، مما يجعلها طرف ينازع الولاء للوطن والأمة والدولة، وبالتالي نقيض للأيديولوجيا الوطنية والقومية التي أصبح يعرفها المجتمع ما بعد الحداثي، ولعل إستخدام "مافيزولي" لمصطلح القبيلة للإشارة إلى الجماعة المتضامنة التي ترمز إلى "زمن القبائل" وتعبر عن واقع الصراع بين المجموعات المتبلورة في المجتمع، وهو بذلك تحرر من أسر المقولات الدوركايمية والنظرة الغربية للقبيلة وعمل جاهدا على تقديم تبرير لعودة "القبيلة" و "القبلية" كشعور و عاطفة وتضامن يجد في الممارسة السياسية مجالا للتنفيس عن نفسه. وبذلك فالقبلية تحيل دوما إلى الأطر الميكرو اجتماعية أين تهيمن الروابط العاطفية.

ومهما يكن من إختلاف في التعريف بالقبلية، إلا أنه يمكن القول على أنها نزعة نابعة عن روابط عاطفية شكلتها توليفة من القرابة والإنتماء إلى المجال والسياسي، ويجعل منها الشكل أكثر صلابة من الولاءات الأولية الذي يسمو في مجتمعات مثل مجتمعنا على الولاءات الفوقية الإيديولوجية. وتحمل الكثير من المعاني الشجارات أو النزاعات البسيطة تواتر هذه النزعة. فما هي سماتها وخصائصها في المجتمع الجزائري؟ وهل للظروف التاريخية دورا في إذكائها أو إخمادها؟ |

بالعودة إلى ما أوردناه حول ماهية هذه النزعة يمكننا أن نسجل العناصر الثقافية التالية على سبيل المثال وليس الحصر والتي من الممكن أن نقول على أنها تشكل المركب الثقافي للقبلية في المجتمع الجزائري:

1- إن هذه النزعة في المجتمع الجزائري تجسدها تلك الأطر الميكرواجتماعية الممثلة في الدشور والدواوير المنتشرة في جميع ربوع الجزائر والتي يمثل قاسميها المشتركين: الأصل الواحد والملكية العقارية وقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك في

باب البناء الاجتماعي الجزائري. فالقول بزوال القبيلة الجزائرية والجزم بذلك يتناقض وسمات المجتمع الأبوي السائدة فيه (سبق الحديث عن النظام الأبوي)، كما يتناقض وإستمرار سواد التقاليد والعادات رغم مظاهر الحداثة المسجلة. وفي استمرار تلك الأطر الاجتماعية إستمرار للعواطف المرتبطة بها والذي يسجل في جميع الأرياف الجزائرية والمناطق الداخلية.

2- إنها أحد المفاهيم المافوقية التي تنازع المفاهيم التي تمجد الفردانية من جهة ومن جهة ثانية ولاء يفوق الولاء للدولة والأمة، فإذا كان الولاء للقبيلة والجهة و العرش أحد تجسيدات المفاهيم الجماعية التي تأتي في هرم اهتمامات التكوينات الاجتماعية على حساب النزعة الفردية التي ينشأ عليها الفرد في المجتمعات الغربية، فإن هذا الولاء يتحول إلى قاعدة الولاءات وينازع الولاءات الفوقية ذات الصبغة الأيديولوجية مثل: الدولة والأمة. هذا ما عمق المفاهيم الخاطئة والسائدة حول القبيلة والهوية القبلية وجعلها مجال نقد لاذع من النخب السياسية التي كانت ترى فيها طرفا ينازع الايدولوجيا الوطنية والقومية ومعوقا من معوقات تنمية مجتمع طالما عانى ويلات التخلف، إنه الخطاب الرسمي الوطني المناهض للقبلية.

3-تصور لنا هذه النزعة أحسن تصوير تلك الشراكة التقليدية والتي تستمر رغم الحداثة بين القرابة، المجال والسياسي، فهي بإستمرار حضورها تتوحد مع التعبيرات السياسية للمجتمع، وتحيل إلى تحول الاجتماعي إلى ربيبا للسياسي، وفي ذلك خير تطبيق لتصور "ايفانس بريتشارد" و "فورتس ماير" القاضي بقيام أي تنظيم سياسي يقوم على الإقليم والملكية، لكن ما سجلناه في المجتمعات التقليدية الأبوية مثل الجزائر هو استمرار دور القرابة في لعب الأدوار الحيوية في الممارسة السياسية الجزائرية، ممارسة حاولت الأنثروبولوجيا الأمريكية على المستوى النظري) دراسة نمط اتخاذ القرار فيها متأثرة بالنظرية النسقية من خلال شبكة العلاقات التي تنشأ، وجاءت أعمال "شوارتز" و "تورنر" والوالن" في هذا السياق. إن توظيف نظرتهم على المجتمع الجزائري خصوصا على المستوى المحلي تؤكد تواطأ السياسي مع القرابي والإقليم، والممارسة الانتخابية كما سنوضح ذلك لاحقا تربة خصبة تمارس فيها النزعة

القبلية في جميع تجلياتها، فبإسم العرش والدم والزاوية والرأسمال الاجتماعي والمادي سيطرت قبائل بعينها على المجالس المحلية، مما يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت القبلية تتأقلم مع الحداثة وتتلبس بأثوابها؟ أم أنها مجرد مطية يركبها السياسي لشرعنة ممارسته للسلطة.

4- إن هذه النزعة تعبيرا عن التحول من أشكال التضامن القرابي التقليدية إلى تضامن عضوي نلمسه في ميادين العمل السياسي والتنافس حول السلطة. فإذا كانت الذاكرة الشعبية لا زالت تحتفظ بتاريخ الغزوات والسير وأشكال التضامن القديمة التي تعبر عن تقليدية المجتمع مثل "التويزا"، فإن غياب البنى التقليدية للقبيلة حول العواطف المرتبطة بها إلى ولاء ينزع له الجزائري نزعا، مما يدفع إلى القول بكون ذلك الولاء شكلا حديثا للتضامن العضوي تترجمة القرابة المستعارة الناجمة عن تبادل المصالح وهذا ما أسماه "بوطالب" بالقرابة التخصصية والمصلحية[1].

5- إن الطروحات الفلسفية والتحليلات النفسية رغم الإعتراف بإسهامها إلا أنها لا يمكن أن تمثل آلية حقيقية لتفسير هذه النزعة المتواصلة رغم الاجتثات الذي تعرضت له القبيلة الجزائرية، فسلوك الفاعلين خير تعبير ملموس على ذلك من خلال الكثير من المظاهر المنتشرة هنا وهنالك في الجزائر مثل المحاباة في التوظيف خصوصا في أسلاك القطاع العمومي وبالتحديد في الوظيف العمومي، محاباة غالبا ما تستمد من القرابة وتلاحظ على المستوى المحلي مثلما تلاحظ على المستوى المركزي ويكفي في هذا المضمار الإشارة إلى سيطرة نخبة منحدرة من مناطق واحدة محددة بذاتها، إن لم تكن ذات صلة قرابية على قطاعات وزارية بأكملها. أما على المستوى المحلي فيكفي إعطاء مثل المنطقة التي ينتمي لها الباحث أين تم تسجيل نسبة هامة من الموظفين الإداريين لجامعة سعيدة المنتمين لقبيلة أولاد إبراهيم"، فقد أحصينا 51 موظفا من هذه القبيلة.

[1]- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 63.

6- تسجل عودة القبيلة والقبلية إلى الواجهة التي تحيل إلى المطالبة بالخصوصية الثقافية، مطالبة وصلت في بعض الحالات والأوقات مستوى راديكالي لم يعرفه المجتمع الجزائري بتلك الصورة من قبل (على سبيل المثال أحداث الربيع الأمازيغي)، ولعل مثال حركة العروش في منطقة القبائل الكبرى والصغرى خير دليل على ذلك، إذ تعبر عن تلك الثنائية العرقية التي طورها الخطاب الأيديولوجي الكولونيالي. وتبنتها بعض نخب المنطقة معبرة بذلك عن ولاء أولي بإسم تلك الخصوصية الثقافية وجد في التعبيرات السياسية أسمى تجلياته مثلها إنشاء أفرحات مهني" لحكومته المؤقتة في باريس.

وحتى تظهر لنا الصورة بأكثر وضوح عن حضور النزعة القبلية في الجزائر نعود مرة أخرى للقول أن النظرة للقبيلة انبثقت من زمن الصراعات مع الآخر، لكنها انبثقت أيضا عن نية مبيتة لاجتثاثها مبررة

بإزدواجية في الخطاب، وجهها الأول ماضاوي تقليدي والآخر حضاري مزيف، حددتها الأنثروبولوجيا الكلاسيكية على أساس أنها رابطة دموية وانتماء لجد مشترك أو سيكولوجية تمثلها جماعات إنسانية بسيطة، محافظة وتقليدية. إن هذه النظرة توحي بقراءة سلبية لمفهومها، قراءة ناجمة عن إجراءات مطبقة لإعادة صياغة الخارطة الديموغرافية للمجتمع الجزائري ينتج عنها إحداث "الفوضى القبلية" وانتقال المفهوم بسلبيات التضامن الآلي العصبوي الذي يبرر هامشية "غلينر" التي وصف بها قبائل المغرب العربي، هامشية ليس فيما بين الوحدات القبلية القريبة، لكن هامشية إتجاه العالم الخارجي، مما قد يعني أن انقساميتها وهامشيتها لا تتوافق والمتطلبات الحضارية لبناء دولة/ أمة حديثة.

وهذا ما يفسر ولو جزئيا تغيير الخريطة الديموغرافية في الجزائر الذي كانت له أسباب غير تلك التي أوردها الخطاب الرسمي، وحتى نفهم ذلك يجب علينا أن نضع الزلزال الذي تعرض له البناء القبلي في الجزائر ضمن سياقاته التاريخية: فترة الاستعمار وفترة الدولة الوطنية.

فمنذ أن وطأ الاستعمار الفرنسي الجزائر واجهته صعوبات جمة مثلتها المقاومة القبلية السلطانه وصعوبات مرتبطة بحاجياته الاقتصادية خصوصا الفلاحية[1]، فعمد إلى القضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية عسكرية تلعب دور الرقيب الصارم بالإضافة إلى نظرة قائمة على ثنائية عرقية، كما عمدت إلى تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية خصوصا في الريف الجزائري موطن قوة القبلية. فدخلت القبيلة الجزائرية في حالة إحتضار مع نهاية القرن 19م. احتضار مادي كما سبق وأن أشرنا إليه ولكنه لم يلغي الحضور المعنوي المستمر، وكان للأنثروبولوجيا الاستعمارية باعا طويلا في ذلك من خلال اعتماد تصنيفات خلقت تشويشا علميا على المسح الذي قامت به، تبنته إدارة رأت أن القبائل البدوية الجزائرية خصمها الأول، فخاضت معه صراعا طويلا ومريرا دام قرابة القرن جسدته المقاومة القبلية للاستيطان مع كل ما صاحب ذلك من ترسبات عاطفية، ونحن إن نعود مرة أخرى لهذه النقطة بالذات رغم أننا سبق وأن تناولناها بشيء من الإسهاب، فمرد ذلك إلى الزلزال الذي هز أركان البنية الاجتماعية في الجزائر وكان وراء خلق جو مشحون بالريبة بعد استقلال الجزائر وبناء الدولة الوطنية، فلم يسبق للمجتمع الجزائري أن شهد سواء من قبل الغزاة أو الفاتحين أو المحتكين به هذا النفي للذات الاجتماعية الثقافية الجزائرية. وفي المقابل حاولت الإدارة الاستعمارية استمالة تركيبات اجتماعية أخرى مثلها المجتمع المستقر في الحواضر من خلال بعض "التنازلات" الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مكرسة بذلك سياسة فرق تسد، وموظفة في ذلك مختلف الهياكل الاستعمارية من أجل تعميق إيديولوجيا الانقسام بين الحضر والبادية ولكن أيضا بين العرب والبربر، وتقول "جان فافري" في هذا الصدد: " لم يتردد القبائليون في العمل بضيعات المعمرين، لا شك في أن مثل هذه الوقائع شكلت الأساس التاريخي لثنائية "القبائلي - العربي" وما

[1]- خداوي محمد ، **القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص 278

يطابقها من تعارضات مثل التقشف مقابل التسيب، العمل مقابل الكسل، الانضباط مقابل التهاون. إن هذه التصورات المبسطة على أية حال، من متطلبات الايدولوجيا الاستعمارية...".[1]

أما الفترة الثانية التي مثلت ثاني زلزال للتركيبة الاجتماعية الجزائرية فشكلها زمن إنبثاق الدولة الوطنية ومشروعها التحديثي الذي وإن تقمص بنظامين ايديولوجيين مختلفين ومتعاقبين، إلا أنه حافظ على موقفه العدائي من البناء القبلي الذي اعتبره مسخا فقزمه بتجاهله وتجاهل مفعوله، واعتبره معوقا حقيقيا لنهضة يجب تحقيقها. لكن هذا الموقف الذي يحيل للفترة الاستعمارية ويدفع بالبعض إلى إعتباره إمتداد لنظرة الأنثروبولوجيا الاستعمارية للمجتمع الجزائري كمجتمع قبلي بدائي متخلف يجب العمل على تحضيره، يبقى على مستوى الخطاب الرسمي والنصوص القانونية، ويعبر عن ازدواجية عاشتها النخبة السياسية الجزائرية ولا زالت تعيشها (حتى و إن تم تجديد تلك النخبة جزئيا)، فرسميا لا وجود للقبلية والعروشية والجهوية في نظرها، لكن الممارسة السياسية تستند عليها بل وتعتبرها مصدرا لشرعيتها ويفرض عليها تقديم تنازلات للمجتمع المحلي التقليدي، وهذا ما تسجله العملية الانتخابية على المستوى المحلي أين يصدق التساؤل: هل يتبنى الفاعل السياسي هذه الازدواجية، ومن خلاله التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه، القبيلة؟ أم أن القبيلة وفي وضع الجزائر نتحدث أكثر عن العروش) هي التي تتبنى الفاعل السياسي وبالتالي التنظيمات السياسية والجمعوية الحديثة؟

لا يتحدد مفهوم القبيلة في الفكر الخلدوني بكونها جماعة بشرية منحدرة أو متفرعة عن جد أول، ولا تتحدد فقط بما قد يجمع بين أعضائها من صلات وروابط الدم، فالنسب في معناه الضيق لا يعدو أن يكون سوى معطى وهميا لا يصمد أمام مظاهر الاختلاط وعلاقات الجوار والمصلحة والتعايش الإقليمي، بينما يشكل في معناه الرمزي والواسع ذلك الانتساب البعيد أو ما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، فذاك هو الذي يشكل الإطار الحقيقي للقبيلة خصوصا حديثا، لتأتي عناصر مثل الألفة والتعامل الطويل المرتبط بالتنشئة الاجتماعية والتي

[1]- جان فافري، **"التقليدية والتحديث المعاق"** في: ليليا بنسالم (وآخرون)، الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي، ترجمة: عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق (الدار البيضاء: دار توبقال، 1988)، ص 108.

يكتسب الفرد من خلالها عادات وأعراف جماعته البشرية: القبيلة، بحيث يتبلور لديه ذلك الوعي بوجود مصلحة عامة ومشتركة تشده إلى جماعته، أين يعطي التلاحم معنى لكون الفرد من هؤلاء أو أولائك، و أين يسهم توافر الأرض الجماعية إلى جانب ملكيتهم الخاصة أو وجود خطر أجنبي تمثله سلطة مركزية أو عصبية أخرى زاحفة في زيادة ذلك التلاحم. كما أكد ذلك "جاك بيرك"

بصورة أخرى عندما ذهب إلى أن القبيلة كل مركب لا يمكن فهم أي عنصر في نطاقه دون ربطه ببقية العناصر الأخرى، مفسحا المجال بذلك لمستويات تفسير متعددة تضم العادات والأعراف والقوانين الشرعية والرموز الجماعية بالإضافة إلى القيم والمعتقدات الدينية والغيبية وحالات النزاع والسياسة... وصولا إلى الاقتصاد والايكولوجيا. وإعتبر أن كل تلك العناصر المتفاعلة فيما بينها بصورة عضوية تشكل نظاما أو نسقا اجتماعيا يجعل من الانتماء شعورا أكثر عمقا من الرابطة الدموية. إن هاتين المقاربتين النظريتين تؤكدان أهمية تلك الرابطة المعنوية التي تستمد روحها من عناصر مادية وأخرى غير مادية في حياة الفرد وتصنيف الجماعة الإنسانية أي كانت في الزمان والمكان، رابطة درجنا على تسميتها بالهوية. وتلعب الجماعة الأولية دورا محوريا في تحديدها وإذكاء عنصر الانتماء لها أو إلى المجال، ولا يخرج المجتمع الجزائري في تكويناته عن هذه القاعدة، إذ نسجل الحديث عن الهوية الوطنية، والهوية الثقافية، فهل يمكن الحديث عن هوية قبلية؟ وكيف نتعرف على ملامحها؟

تمثل الهوية مجموعة المعايير المستعملة للتعريف والتصنيف مستمدة من مجموعة من المرجعيات وتسمح بإعطاء تعريف واضح ومحدد للشيء موضوعها. إنها عنصر تمييز بإعتبارها تصنيفا للأشياء والحيوانات والأشخاص والجماعات لذلك صدق إعتبارها صفة ملازمة للإنسان. كما أن الإحساس بالهوية يولد شعورا بالانتماء كمحصل لمسلسل التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في بيئته الأصلية، إن إستبطان الفرد للقواعد والنماذج التي يعرضها عليه المجتمع يمثل العملية التي تؤهله للتواصل مع الآخرين والتفاهم معهم.

فهوية الفرد أو مجموعة إنسانية أو حتى ثقافة معينة تمثل الإجابة على سؤال هام هو: من يكون ذلك الفرد؟ أو المجموعة؟ أو الثقافة؟ إن هذا الجواب إما أن يكون ذاتيا بحيث تعرف الهوية عن نفسها، أو يكون خارجيا من خلال تحديد الغير لها، أو أن يكون التعريفين معا دون أن يكونا متطابقين بالضرورة. كما أن هوية الفاعل الاجتماعي ليست فقط رص لمجموعة من العناصر المادية الخارجية المجردة، إنها إضافة إلى ما سبق مجموع العناصر النفسية والثقافية والاجتماعية والتي تسمح بالإجابة على سؤال آخر: من يكون الفاعل الاجتماعي؟ فالفاعل الاجتماعي يتوفر على نسق حياة ذو طبيعة تلزمه التواصل مع الآخر والدخول في علاقات مختلفة معه، لذلك فمن الضرورة النظر إلى الهوية كسيرورة وانفتاح مستمر وفحص مراحل تكونها يمكن أن يعطينا صورة عن مصدر الانسجام الداخلي لها الذي يشكل نظام المعتقدات والمعارف والتمثلات عند الفرد هو الذي يمثل نواتها. فهل في خضم هذا التناول النظري يمكن الحديث عن الهوية القبلية في الجزائر؟

إن المجتمع الجزائري يعرف نفس الصعوبة التي تعرفها الكثير من المجتمعات الإنسانية في إيجاد أرضية توافق للمعادلة الصعبة التي يطرحها الانتمائين: الوطني والمحلي، لذلك أشرنا فيما سبق إلى الدور الذي لعبته بعض النخب في تقزيم مفهوم "القبيلة واعتباره رمز التشرذم والانقسام ومعوق من معوقات الوحدة والتنمية الوطنية، وبالتالي الإسهام في تأزم هوياتي للفرد والمجتمع. إن هذا الخطاب الرسمي ساهم بشكل كبير في طمس ما تبقى من بنية القبيلة الجزائرية على الأقل على المستوى الرسمي، لكن خصوصيات المجتمع المحلي الجزائري المتسمة بالطابع التقليدي رغم المظاهر الشكلية للحداثة وسواد النظام الأبوي وطبيعة الأنشطة الاقتصادية الايكولوجية المزاولة تأكد من خلال الممارسة اليومية للفاعلين الاجتماعيين المحليين استمرار نزعة الولاء للعرش والمنطقة المعاد إنتاجها في النزعات الجهوية كمخلف ولكن أيضا كإستمرارية للقبلية.

إن الإجتثات الذي تعرضت له البنية القبلية في الجزائر والذي كررناه في مواقع عدة من هذا العمل كان محصلة قرون من زمن الاستعمار ومحصلة خطابا تحديثيا حتى وإن صدقت نيته إلا أنه لم يأخذ بعين الإعتبار طبيعة تركيبة

المجتمع المحلي الجزائري، فتغريبه وتطبيق النماذج الغربية كما هي حتى وإن كانت فعالة وسن القوانين على الشاكلة الأوروبية وإن قضى جزئيا على البنى القبلية كهيكل ومؤسسة اجتماعية في شكلها التقليدي، إلا أنه لم يقضي على استمرارها كروح تغذي الشعور الجماعي، استمرار تمكنت القبلية من خلاله من إعادة إنتاج نفسها وإسهامها في توجيه حياة الأفراد في المجتمع المحلي. لكننا يجب أن نسجل على أن ذلك الاجتثات و إن أزم وجود القبيلة كبنية اجتماعية من خلال محاصرته لوجودها الذي كان يعتبره علامة من علامات المجتمع التقليدي، أجج النزعة القبلية وجعلها تتحرك بإعتبارها تعبيرا عن الهوية المحاصرة، خصوصا وأن البني والهياكل البديلة التي أوجدها الاستعمار الفرنسي ثم الدولة الوطنية لم تستطع بل قل لم تكن قادرة هيكليا ووظيفيا على استيعاب الأفراد ولم تنجح في تعبئتهم كليا لصالح الرسالة الحضارية

للاستعمار أولا والمشروع التحديثي للدولة الوطنية ثانيا، ونلمس ذلك من خلال الكثير من المظاهر التي تصور لنا سلوك الفاعلين خصوصا على المستوى المحلي والتي يمكن نقل البعض منها:

- عجز الهياكل البديلة مثل مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والأحزاب عن لعب الأدوار ليس فقط التربوية والتعبوية بل وتأطير الحركات الاجتماعية ودفعها لتحقيق المشروع المشترك، وتحولت في الكثير من الأحيان تلك الهياكل إلى مطية للولاء الأولي، وتوقفت رسالتها الجمعوية أو السياسية على مدى استنادهم إلى النسيج الأسري والديني القديم واعتمادهم على التنظيمات الاجتماعية التقليدية (خصوصا الجماعة)، إن وضع المؤسسات البديلة هذه في الجزائر ينطبق عليه ما أسماه "ج. بلادييه"

بالازدواجية الضرورية لما يقابلها من تنازلات تقدمها هذه الهياكل للبنيات التقليدية الممثلة للنظام القديم.

- عودة "القبيلة والقبلية إلى واجهة الأحداث السياسية والاجتماعية في الجزائر (حتى وإن لم تختفي تماما في الفترات السابقة كليا نظرا لطابعها غير الرسمي الذي اتسمت به)، وهذا ليس وضعا خاصا بالجزائر فقط وإنما تعرفه الكثير

من المجتمعات العربية وغيرها في هذه العقدية الثانية من القرن الواحد والعشرين. وهذا ما سجله "مافيزولي" عندما حاول أن يقدم تبريرا علميا لتلك العودة عندما أشار على أنه من الوهن العلمي الإعتقاد بأن المجتمعات المتطورة قد فقدت علاماتها التقليدية وطرحت إيديولوجياتها وتخلصت من قيم أسلافها، فظواهر سحق الجسم الاجتماعي المسجلة تغري بكونها تفسيرا صحيحا لحركات الاحتجاج الاثني والانبعاث الأصولي الديني والإعلان الراديكالي للخصوصيات الثقافية. هذه العودة التي يمكن رصد الكثير من تجلياتها في الجزائر لعل أهمها الدور السياسي الذي سيكون محور اهتمامنا الأكاديمي في المبحث المقبل.

- تلبس هذه النزعة منذ عقدية الثمانينات من القرن الماضي في الجزائر بلباس المطالبة بالخصوصية الثقافية التي تشكل الحركة الاحتجاجية الأمازيغية صورة حية لها، فالإنتماء لنفس التركيبة الاجتماعية ونفس المجال وتقاسم نفس المصالح صور على أنه هوية ثقافية مغمورة تمت مأسستها من خلال "حركة العروش"، كما نشير إلى تعالي أصوات توارق الصحراء الجزائرية انطلاقا من الخصوصية الثقافية،

خصوصية لا يمكن إنكارها تاريخيا ولكننا نأخذها مأخذ الولاء الأولي. فهل يمكن إعتبارها قبيلة القرن الواحد والعشرين؟

صحيح أن تقاليد القبيلة الجزائرية ذابت مع الزمن على عكس وضعها في المغرب الأقصى مثلا، إلا أن الذاكرة الجماعية ما زالت تحتفظ بأعرافها وعاداتها يدعمها التمسك الشبه لاشعوري بالنظام الأبوي، ولكنها تحتفظ بأكثر من ذلك، إنها تحتفظ بحالة الحصار التي وضع فيها موروثها والكبت الذي عانت منه وضغوطات ثقافة غربية مستوردة ضمن التطبيقات الإيديولوجية للمشروع التحديثي للدولة الوطنية. ويتحول كل ذلك مع الوقت والظروف إلى نزعة تتبلور في الفترات التي يتأزم فيها وجود الهياكل البديلة التي أقامتها الحداثة على الشاكلة الغربية. ونحن نرى

بكل ما يفرضه واجب التحفظ الأكاديمي علينا أن ذلك قد يفسر ولو جزئيا العودة إلى القبلية بعد العشرية السوداء (عقدية التسعينات من القرن الماضي التي عاشتها الجزائر.

إن ما يمكننا أن نخلص له من خلال تناول البناء القبلي في الجزائر في هذا الفصل يمكن إيجازه في: - إختزال المجتمع الجزائري للثقافة القبلية على الأقل على المستوى البنيوي ولكن أيضا الإصطلاحي التي سادت لقرون من زمن المجتمع العربي، فغابت من مصطلحات المجتمع الجزائري كلمات البطون والأفخاذ وحتى كلمة القبيلة المتداولة أو المكتوبة ولم يعد من دلالة لها ولا وجود إلا في العرش والدوار، وتغيرت العصبية القبلية كما وردت في الفكر الخلدوني وأصبح تناولها يحيل إلى النزعة العروشية والجهوية، وهذا طبيعي نوعا ما في حالة المجتمع الجزائري بالنظر إلى التحطيم الذي عرفته البنى القبلية التقليدية.

- أن القبلية في الجزائر نزعة عروشية وجهوية مرتبطة بالعرش والإقليم أكثر من ارتباطها بمحددات الأنثروبولوجيا الكلاسيكية التي تريد من إختلاف العرق واللغة والطائفة والدين والمعتقدات والعادات والتقاليد.. معايير لقياس النزعات القبلية في مفهومها التقليدي.

- أن الولاءات الأولية في الجزائر تعلو وتتماهي على الولاءات الفوقية ذات الصبغة الإيديولوجية مثل الوطن والأمة، مما يوحي بتناقض في الجوهر، الأهداف وبالتالي الوسائل والمناهج المستخدمة وهذا ما قد يشكل آلية تفسير لفشل المشروعات التحديثية ولو جزئيا.

- أن القبيلة وإن اختفت كبني وهيكل ومؤسسة اجتماعية اقتصادية ليس معناه غيابها كإطار للانتماء والهوية المحلية، مما يدعوا إلى عودة أكاديمية أكثر عمقا لدراسة الثابت والمتحول فيها، وإعتبارها عنصرا من العناصر الثقافية والاجتماعية للمجتمع، ولكنها تبقى كبنى ميكرو - اجتماعية (عروش) تلعب الدور الأساسي في رسم مصير الكيانات الاجتماعية المحلية.

المبحث الثاني : القبيلة و دورها السياسي في الجزائر

إن رابطة القرابة الدموية أو الإقليمية تمثل قوة الشعور بالانتماء والوحدة والتماسك و هي أساسية لقيام حياة سياسية، وأن التنظيم السياسي المستند عليها سابق على وجود الدولة في مفهومها الحديث، وأنه نتيجة المجموعة من الظروف منها الحروب والنزاعات الناشئة بين مختلف الطبقات الاجتماعية وظهور مفهوم الملكية وتطور عناصرها وبروز الفوارق الاجتماعية، تطورت المنظمات السياسية بسرعة وسيطرت على بقية المنظمات الأجتماعية الأخرى تدريجيا. ومن ثم كانت الدولة كمنظمة كبرى تضم المنظمات الأخرى واجتمع فيها الأفراد والهيئات التي تقع في نطاق إقليميا[1] ، إن هذا التحليل الذي أخذ به علم الاجتماع السياسي يفسر نشأة الدولة على أساس تطوري للجماعة البشرية من الأسرة إلى القبيلة فالدولة. ويؤكد التاريخ والقانون الدستوري هذه النظرة.

سنتناول في هذا المبحث الدور السياسي للقبيلة في الجزائر إنطلاقا من علاقة القبيلة بالدولة في الجزائر و الإطار السياسي للقبيلة في الجزائر مرورا بالإمتدادت السياسية لقبيلة في الجزائر و إنتهاءا بمحاولة تسليط الضوء عن إشكاليات الشعب السياسي و الشعب الإجتماعي .

أولا : القبيلة و الدولة الوطنية في الجزائر

إن الفقهاء في تناولهم لأصل نشأة الدولة وضعوا مجموعة من النظريات من بينها نظرية التطور العالي والتي تذهب إلى أن الخلية الاجتماعية الأولى هي الأسرة التي بدأت منتمية إلى الأم ثم بنقل الانتماء إلى الأب، وقامت على أساس إلتقاء أب وأم وإنجاب أطفال، وكان من الطبيعي أن تتعدد الأسر بفعل الزمن وأن يقوم بين الأسر التي يجمع بينها الإقليم ووحدة الدم صلة معينة ورابطة هي القبيلة، وكان أيضا طبيعي أن تستقر القبيلة أو مجموعة القبائل في مكان معين وأن نقوم بين أفرادها من الصلات ما تفرضه ضرورات الحياة، لكون أن الإنسان لا يستطيع

[1]- محمد السويدي، **الثابت والمتغير**، مرجع سابق ، ص 36

أن يشبع سائر حاجاته البيولوجية والنفسية دون الحاجة إلى الأخر، هذه الحاجات التي تعددت وتزايدت بتطور وتعقد الحياة. فقيام الأسرة ثم إتحاد مجموعة الأسر ومن ثم العشيرة فالقبيلة أمر تفرضه طبيعة الإنسان، وإفتراض أن الأب هو ممثل السلطة داخل الأسرة، فإن شيخ القبيلة أو شيوخ القبائل هم الذين تجمعت لديهم السلطة عندما إستقرت القبائل على إقليم معين قد يكون قرية أو مدينة والتي بالتطور تشكلت الدولة[1]. وبذلك فالدولة مرحلة من مراحل تطور الإجتماع الإنساني، وأن القبيلة حلقة من الأهمية في هذا التطور، وقد كان أرسطو أول من قال بهذه النظرية. وعلى الرغم من الإنتقادات الموجهة إليها[2]، إلا أن فيها الكثير من الواقعية التقريرية التي تجد أجلى تجسيد لها في تاريخ الجزائر والدول العربية عموما، الذي يؤكد ارتباط القبيلة بتجارب بناء الدولة فيها بما في تلك الدولة الوطنية الحديثة بعد الإستقلال، وحتى تتضح لنا الصورة أكثر ترى أنه يتوجب علينا رسم صورة عامة للإطار العام لهذه الدولة كمؤسسة سياسية وتعبير عن السلطة السياسية.

إهتم الفكر العربي بموضوع الدولة لأسباب كثيرة لعل ضرورات التنمية والتحديث كان أحد أسبابها ، فالباحث المغربي عبد الله العروي" إستعان في صياغة أفكاره حولها بابن خلدون" وماكس فيبر" و"غرامشي"، ليعرفها على أنها تعني المجتمع السياسي مبنية على أدلجة وعلى جهاز، تجسد فيها الأولى مفهوم الشرعية والإجماع، بينما يتكون الجهاز من البيروقراطية المدنية التي يمثلها القلم والبيروقراطية العسكرية الممثلة بالسيف، أن هذا التعريف يحمل دلالات بنائية وأخرى وظيفية يعكسها تبلور مفهوم الدولة ذاته عبر التاريخ، والذي بنيت على أساسه شرعية دول متعاقبة قامت على أسس تقليدية سرعان ما اضمحل دورها مع الإحتلال الفرنسي.

وبدأ بعد الإستقلال بناء الدولة الجزائرية الحديثة التي سلك دربان متعاقبان وأساسيان، مثلت فترته الأولى ذات المسحة اليسارية القومية، تبنت نظام الحزب الطلائعي الواحد أين يلعب الجيش سليل جيش التحرير دور الفاعل الأساسي، الذي تماهى دوره مع دور الدولة وأصبح فيه الخطاب الرسمي الاشتراكي المعبر عن الإرادة العامة ونموذجا

[1]- يحي الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة** ،بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1969، ص 87-88

[2]- براهيم أبو خزام، **الوسيط في القانون الدستوري** الكتاب الاول : الدساتير و الدولة و نظام الحكم ، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط2،2002 ص 167

للتنمية المنشودة. ثم فترة ثانية أو على الأقل يبدو ذلك تحول فيها النظام السياسي بفعل مجموعة من العوامل إلى التعددية السياسية التي تعني التداول السلمي على السلطة و التعددية الحزبية وحرية الرأي والإعلام، وفي خضم الفترتين استمرت القبلية في التواجد كوعي واستمر الولاء العرش و الجهة يفعل فعلته خصوصا في المجتمع المحلي، وبغض النظر عن الاختلاف الظاهري العقائدي والأيديولوجي بين الفترتين إلا أن النظام حفاظا على شرعيته واستمراره طور خطابا يرتكز على :

- خطاب شعبوي موجه للإستهلاك الداخلي يوظف فيه المقدس بذلك الشكل الذي يسمح بتحقيق تعبئة وحشد جماهيري، إعتمد على الرعاية الحزبية ولعبت فيه الشرعية الثورية دور المحرك، وتحولت حرب التحرير إلى رأسمال مقدس تم توظيفه، رموزه تمثلت في نبش القبور دلالة على مجاهدي تلك الحرب وبالتالي رفاق دربهم الذين بقوا أحياء وأصبح على عاتقهم قيادة الأمة مرة أخرى في حرب البناء والتشييد .

– خطاب رسمي- مع ما رافق ذلك من تقرب للجهات والقبائل القوية والطرق الدينية لاحقا (الزوايا)، وما يلاحظ في حالة الجزائر ذلك المزج بين المصادر التقليدية والعقلانية لشرعية الحكم.

- خطاب تقليدي على مستوى المجتمع المحلي حمل مضامين عصرية تعطي انطباعا لأول وهلة على أن الأرياف الجزائرية ومناطقها الداخلية قد تبنت المفاهيم الأيديولوجية الحديثة، لكن تجذر العادات والتقاليد والأعراف والميل إلى شدة التدين تتماهى و أسطورة الجن المشترك والمصالح المشتركة التحول مفاهيم الخطاب التحديثي إلى مطية تركبها القبلية التأخذ لنفسها نصيبا من غنيمة الحرب الدولة الوطنية ومواردها.

- مصادرة الدولة الوطنية منذ الوهلة الأولى لإنشائها لمقومات الهوية الجزائرية، من خلال تحديد هويتها بالإشارة إلى مكوناتها القومية والدينية، فاللغة العربية لغة رسمية ومصدر إنتماء، والدين الإسلامي دينها، ليكون على هذه المقومات طاقة شرعية إضافية إلى جانب الشرعية الثورية للنظام السياسي

- إظهار النظام السياسي في الجزائر لمساحة من الديمقراطية والتسامح مع الأخر ورغم أنها شكلية إلا أنها سمحت بعودة التكوينات الثقافية التقليدية التي تمثلها القبلية والجهوية من خلال تلك العودة إلى واجهة الأحداث الزوايا بعد فترة سبات في السبعينيات من القرن الماضي، زوايا تحتكرها عروش وقبائل محددة بعينها، كما يمكننا إعطاء مثال حركة العروش في منطقة القبائل وحتى إنشاء حزبين جهويين هما: التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الإشتراكية. وكأننا في نهاية المطاف أمام قبلية لتعيد إنتاج نفسها تركب موج الديمقراطية.

- محاولة الدولة الوطنية في الجزائر على غرار العديد من الدول العربية بالكثير من الجهد والعناء والبراغماتية صياغة خطاب سياسي حول الثقافة العربية الإسلامية بدلالاته التفاخرية هدفه الأساسي تأكيد الشرعية، لكن حقيقة ذلك الخطاب كانت تحوصل شتات ثقافة تقليدية وجهود عصرنة في نسق ايديولوجي وطني إجماعي تحديثي موحد يرتكز على ثلاث ثوابت أساسية:

1- ارتباط الثقافة باللغة والأصالة.

2- ارتباط الثقافة بالتغيير والثورة وإلغاء تلك النزعة الماضوية والأخلاقية في استحضار التراث.

3- وطنية الثقافة كمشروع مستقبلي.

ولعنا نلاحظ التناقضات في تلك الخطابات: الأصالة التغيير، الثقافة الثورة، الثرات المستقبل، تناقضات لم تاخذ بها التكوينات الاجتماعية في الجزائر خصوصا على المستوى المحلي وبقيت مرتبطة في ممارساتها بخطابها التقليدي القبلي.

إن الإستمرار في تداول خطاب المباهاة بقوة الثقافة الجزائرية القديمة و عظمة ثوراتها من قبل الخطاب الرسمي تقليد ينم عن عدم الإعتراف بالأزمة الحقيقية والعميقة التي مر بها ويمر المجتمع الجزائري، وإن كان هذا الخطاب لتغطية

خارجية فلن يصمد في مواجهة الغزو الثقافي الخارجي، بل لنقل أنه الطريق السريع لتوسيع مجال هذا الغزو فهو جسر المطابقة بين الحضارة والإستلاب، وكأن نية النظام مبيتة لذلك[1].

فشل المخططات التنموية التي طبقتها الجزائر لأسباب عديدة متعلقة بذاتية المجتمع الجزائري ولكن أيضا بطبيعة النشاط التنموي ووجهته، وبناء اقتصاد ريعي معتمد على العائدات الطاقوية، وتتحول الهبة والنعمة الإلهية إلى نقمة على الجزائر، ويلعب الفساد الدور المتبقي ليحول علاقة المجتمع بالدولة إلى علاقة إحباط وإنفصال تضاف إلى ذلك الإحساس المترسب في اللاشعور الجمعي بأن تلك الدولة تمثل الآخر وتتماهى في ذلك مع الدولة التي سبقتها: الإستعمار. فكيف يمكننا في هذه الأجواء أن نتحدث عن الولاء الفوقي أي الولاء لهذه الدولة.

إن النظام السياسي الجزائري عندما فصل حداثة على قياس خطاب الإعتزاز بالموروث آي بالتقليدي مد جسور خفية بينه وبين القبلية من خلال:

- إستخدام النظام السياسي لتوليفة من أساليب الترغيب والمنح من ناحية وأساليب المنع والتقييد من ناحية أخرى بغرض إدماج بنى المجتمع المحلي بعروشيته في السيرورة الوطنية للتحديث.

-حرص النظام السياسي في كل مراحل تاريخه على أن يبقى له اليد العليا المسيطرة على جميع الشؤون إلى درجة استخدام القبلية والجهوية كإطار يستمد منه شرعية إضافية مصحوبة بخطاب رسمي يقزمها حتى لا تكون لها سلطة فعلية في الحياة السياسية اللهم إلا تلك التي أريد لها أو للتعبئة عند الحاجة، ونرى أن هذا من بين الأسباب التي دعمت عدم وجود معارضة حقيقية ونظامية قادرة على منافسة النخب الحاكمة ومسائلتها، كل ذلك في ظل جو دمجت فيه عناصر الهوية الوطنية ضمن برامج التنموية ذات الصبغة التقليدية من حيث تجذرها كمقومات أساسية في المجتمع الجزائري منذ قرون من الزمن وشكلت طيلة تلك الفترة رأسماله الرمزي الذي كان يشنه دائما لأصله.

[1]- برهان غليون، **إغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية و التبعية**، الجزائر: سلسلة صيد 1990 ،ص157

مركزة السلطة إلى أقصى الحدود وتحاشي مواجهة التحديات التي غمرت المجتمع، فطبيعة هذه التحديات التي تمثل في حقيقة الأمر الأزمات الحقيقية للمجتمع الجزائري والمتمثلة في أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة الإدماج، وأزمة توزيع. مما لم يسمح بخلق محيط سياسي مواتي لرقي النظام في حد ذاته وزاد من إنغلاقه على نفسه والاستماتة في الدفاع عن بقائه بكل الوسائل.

إن النظام السياسي الجزائري سواء في طبعة الأحادية الحزبية أو طبعة التعددية يزداد تأزمه الناجم عن إنتفاء الشرعية الفعلية أو تقزيمها وهذا ما أدى إلى ازدواجية في الحكم والتناقض بين شكله وحقيقته. وبذلك يكون قد إكتفى بإقامة ما سماه "عبد الله العروي" باستراتيجيات إعادة نشر تقليدية متجلية من خلال طرق تعيين وعزل الوزراء (والتي يضفي عليها الدستور الجزائر طابع الشرعية، فالأغلبية البرلمانية لا تشكل الحكومة) وكبار المسؤولين ... لكن الإختيار والتعيين لا يستندان إلى أرضية عقلانية قانونية ومعايير موضوعية، بل أن أساسهما الأول يتمثل في علاقات التبعية الشخصية التي يقيمها الفاعل رئيسا أو وزيرا أول أو وزيرا وهكذا

- كان من بين نتائج النموذج التنموي حركة تغيير و تحولات اجتماعية شهدتها جزائر ما بعد الاستقلال وجسدها ذلك النمو السريع للظاهرة الحضرية بكل ما ترتب عنها من تغيير في أسس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية و بالتالي في تراتبية القيم السياسية أخلت بالتوازنات المجتمعية وبالتالي ضربت أيضا البنية الاجتماعية خصوصا على المستوى المحلي، الحقل الطبيعي للقبلية، مثل هذا الوضع عبر عنه الباحث محمود جواد" بالقول: أن مثل هذه الظروف مثلت المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة"[1] ولكن أي نوع من الدول؟

[1]- علي الدين هلال و آخرون، **معجم المصطلحات السياسية** ، القاهرة ، جامعة القاهرة ،كلية الإقتئاد و العلوم السياسية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1994، ص56

" إذا كان قيام الدولة الحديثة يقتضي حسب الباحث عبد الله العروي[1] وجود آيديولوجية والتي تعني توافر مجموعة من المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تشكل نسقا فكريا، يتضمن تقديرا لماضي الأمة وتحليلا للأوضاعها الراهنة و إنتقادا لها، مع رسم تصور لمجتمع أفضل وتحديد وسائل إنتقاله استنادا لقيم معينة تشكل دليلا لتوجهات المجتمع وسلوك أفراده، فإن النظام السياسي الجزائري على غرار الأنظمة العربية الأخرى طور خطابا إيديولوجيا تفاخريا بماضي المجتمع المليء بالأساطير وحكايات البطولة يستخدم في المناسبات، وتضرج ذلك الخطاب بالمقدس والتقليدي، كما ربط نفسه بشبكة من العلاقات الزبونية ذات طابع قبلى و عروشي ولكن أيضا مصلحي، لكن ذلك الخطاب يبقى عاقرا عجزت الدولة الوطنية من خلاله عن تحقيق ذاتها المرغوبة بإعادة إنتاج السياسي ونفخ روحها في الهياكل التقليدية للمجتمع المحلي في الجزائر، فالدين الإسلامي الذي يمثل مقوم هوية للجميع يستعمله النظام كمستند ايديولوجي، وتارة كأساس للشرعية السياسية وأخرى يصبح فيها ملجأ للنظام لمواجهة أزمة بذاتها (وملجأ أيضا لمعارضيه). لكن هذا الخطاب الأيديولوجي المستند إلى الدين عجز عن إعادة إنتاج المدينة الفاضلة، عجزا زاد من عمق الهوة بين الدولة والمجتمع وفرق بين الدين الرسمي والدين الشعبي

سيطرة القبلية والجهوية على دواليب الحكم إلى درجة أن هنالك عروش سيطرة لمدة على المجالس المحلية، وبعض أبناء منطقة جهة من الجزائر على مقاليد الحكم، فتغلغلت في هياكل الدولة، فروح العصبية القبيلة أو الجهة طورت عصبية سياسية متواجدة ليس فقط على المستوى المحلي كما قلنا ولكم أيضا على مستوى الهياكل السياسية المركزية ومراكز إتخاذ القرار من الجيش والوزارات والشركات والمرافق الكبرى وحتى في الهياكل الحزبية، وتواجد مثل هذه الروح يعني بالضرورة نسج شبكة علاقات مصلحية وزبونية وهذا تأكيد للدور السياسي للنزعة القبلية ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضا على مستوى السلطة السياسية المركزية، إنها بداية مرحلة قبلنة الدولة[2].

[1]- علي الدين هلال و آخرون، **معجم المصطلحات السياسية** ، مرجع سابق ، ص ص 149 -152

[2]- رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1991 ص 162

فقد أشار الكثير من الدارسين إلى أن النخبة العسكرية لمدة طويلة كانت من الشرق وبالتحديد من الشاوية أين تتواجد قبائل كبيرة معروفة بانها أقرب إلى الخشونة والأمانة بما يضمن ولاءها ناهيك عن كونها لم تبتعد كثيرا عن فضيلة الحرب (القتال والدفاع) وقد أكدت ذلك خلال حرب التحرير وقبله في الانتفاضات القبلية.

- عمل النظام على تغييب الوعي أو إستلابه ما نجم عنه حالة إحباط عند الفرد الذي يتقوقع على نفسه ليستعيد ماضيه القبلي و يتمسك به، إن تغييب الوعي هذا يحول كل صراع اجتماعي إلى حرب ساخنة بل ويحدد شروطها، و الجزائر على غرار الدول العربية تعيش هذه الحرب المعلنة والخفية: حرب العقل والدين، السياسة والوجهاء، الفقراء والأغنياء[1].

وعلى خلفية فشل الدولة الوطنية في مشروعها التنموي و عقم خطابها السياسي برزت علاقات شادة بينها وبين المواطن، لا تنظر فيه الدولة للشعب إلا كمجرد أرقام انتخابية ولا ترى في الفرد مواطنا محملا بحقوق وحريات عامة سياسية واقتصادية واجتماعية. كما أن المواطن الجزائري في ظل هذه العلاقات لا يقيم أي قيمة لفكرة المصلحة العامة ويصبح خطابه اليومي النقمة والتنديد و الطعن في مؤسسات الدولة التي لا يرغب في الإعتراف بها، لسقوط وقارها باعتبارها جهاز السلطة العامة الخارج عن ذاته والمنظمة بالقهر للمجتمع، لذلك يكون الولاء في الغالبية العظمى للجزائريين للعرش و المنطقة أو الجهة أو المصلحة الخاصة قبل ولكن أيضا على حساب الولاء للدولة.

إن المتتبع لتاريخ الجزائر الحديث يلاحظ تلك العودة إلى التقليدي الذي يسميه الخطاب الرسمي في هذه الحالة الأصالة في مراحل أزمات النظام السياسي والحراك الاجتماعي، والتي يعاد توظيفها من قبل المجتمع حتى وإن كانت متلبسة، بل قل مقنعة، بثوب الحداثة لمواجهة حالات الإخفاق والعجز وعدم الإستقرار ومثال حركة العروش أو تمسك الميزابين بتقاليدهم دليل على ذلك. والتقزيم الذي يمارسه النظام السياسي المحلي من خلال التفقير المادي والمعنوي و عمله على إنتفاء المواطنة وفق معناها الإيجابي وتدجين أي معارضة ونفخ روح الإحباط في الفضاء

[1]- برهان غليون، **إغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية و التبعية** ، مرجع سابق الذكر. ص ص 39 40

السياسي. كلها عناصر ساهمت في تييس المراجع الثقافية والدينية للمجتمع وأدت إلى ما يسميه البعض بالارتداد الذهني و المرجعي إلى بنى اجتماعية قاعدية مثل العرش والدوار والمنطقة والجهة كان الكثير بما فيهم جمع الدارسين يظن أنها اختفت إما بفعل الصدمات التي تلقتها أو الحداثة[1]، ويزداد مع الوقت ضعف علاقة انتماء المواطن لوعيه بضخامة تهميشه، وتلجأ المجتمعات المحلية في الجزائر إلى عملية إضفاء طابع قيمي وأخلاقي كبير على وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية مع معارضيه (ورفض) جذرية حتى للخطاب الذي يتناول الحريات وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وتفضل كما قلنا العودة المرجعية إلى بناها الأصلية لوعيها وثقتها بأن الدم لا يمكن أن يتحول إلى ماء، المصحوبة بعودة إلى خطاب ديني، كان فيه الكثير من العنف في فترة معينة، يحلم بقيم الأخوة المبنية على العدل وخضوع الفرد لقوى إلهية

وما يمكننا أن نخلص إليه في هذا المقام من البحث حول علاقة البنى التقليدية بالدولة الوطنية هو ضبابية الرؤية التي لا يمكن توضيحها إلا من خلال المعطى الأنثروبولوجي، ضبابية ناجمة عن تلك الازدواجية التي تطبع النظم السياسية الشمولية وبالتحديد النظام الجزائري. فمن جهة أولى ناهضت النخب السياسية الجزائرية منذ البداية الأيديولوجية القبلية و إعتبرتها نقيضا للمشروع التحديثي و الإدماج الوطني وهذا ما يشير إليه مُحَّد بوطالب إلى إعتبار أن: "أي حديث عن القبائل أو المجموعات التقليدية يسجل كموقفا مناهضا للمشروع التحديثي و الإدماج الوطني، وكان من أستراتيجيات هذا المشروع خوض صراع فوقي مع التكوينات التقليدية من القبائل والزوايا"[2]. وطبيعي أن ينعكس ذلك على حضور المادة القبلية الذي أصبح مسكوتا عليه واتجهت اهتمامات النظام وحتى جمع الدارسين إلى التصنيع وتوسع المدن والأرض و الفلاحة والتربية. وقد تابعت الدولة الوطنية ما بدأته فرنسا من استبدال للأساس السلالي للتنظيم القبلي الذي كان يعرفه المجتمع الجزائري بأساس ترابي إداري الغاية من ورائه القضاء إداريا وعاطفيا على الإطار القبلي كنموذج تقليدي للتنظيم الاجتماعي وتعويضه بنموذج جديد يستجيب

[1]- أحمد زايد وعروس الزبير، **النخب الإجتماعية حالة : مصر و الجزائر** ،القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2008، ص 208

[2]- مُحَّد بوطالب ، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، مرجع سابق الذكر ،ص 79

لمقتضيات العصر، وقد حققت بعض النجاحات النسبية في ذلك، ولكن من الجهة الثانية للإزدواجية فإن تحول أبناء قبائل أو منطقة أو جهة ما إلي فواعل أساسية في مراكز القرار وعملهم على تدعيم مواقعهم بأبناء العم أو الجهة كان مغازلة للقبلية توجته زبائنية التي تشكل العلاقات الأسرية والجهوية أهم محاور تكوينها.

ثانيا: الإطار السياسي لدور القبيلة

إن زيادة بروز المجتمع المحلي على الساحة السياسية وإرادته في أن لا يكون مجرد متفرج أو منفذ بل شريكا مكتمل الحقوق هو الحدث الحاسم من بين التحولات الحديثة، إلا أنه يحمل دلالة تاريخية أكبر مرتبطة بالذاكرة الشعبية يجب العودة إليها، ويتضمن في نفس الوقت بعدا أنثروبولوجيا حقيقيا بفعل إثارته لحوار بين البنيات الاجتماعية من جهة ومن جهة ثانية بين التقاطب الذي يخلقه تلاقي الحضارات. إن هذا الحوار بعيد للإنسان جزءا من كيانه الذي طالما حرم منه أو قام بتقنيعه حتى لا يسلب منه

وقد شكل المطلب الثقافي بابا بأتم معنى الكلمة ولج منه المجتمع المحلي الجزائري معترك الحياة السياسية الحديثة وكان وسيلة تعبيره على صعيد المؤسسات، وهاجسه الأساسي والرئيسي في ذلك هو ضرورة تكييف سلوكه وممارساته بناءا على المعطيات والمستجدات الجديدة، وصولا إلى ايجاد مصدر وموارد إعادة انتاج نفسه من مال وشغل، وحرصه على أن لا يبقى متخلفا عن ركب الأخرين، إنه حرص غير شعوري، يعمل على الإبقاء على المعطى القبلي ووضعه مع تغيير نشاطه، وتحويل شرفه وسمعته العريقة المركزة على الإعتداد بالأنساب وعصبيته إلى وسيلة للظفر بالخدمات والموارد والفرص التي توزعها الدولة أو تحويل الأموال إلى مكانة اجتماعية جديدة بسعتها و هيبتها، وتحويل الأبناء إلى وسيلة عيش و البنات إلى ضمان للتحالفات بالمصاهرة والقرابة إلى تعبير سياسي و أداة دعم و العلاقات الاقتصادية والسياسية إلى قرابة جديدة، مصلحية وتخصصية، هذه الأخيرة التي تبرر نظرة علماء الاجتماع الغربيون الذين يطلقون مفهوم القبيلة على المجموعات المتضامنة المكونة لدوائر شبه مغلقة لها مصالحها، لكن في وضع الجزائر نلاحظ غالبا تزاوج وتلازم القرابة الدموية مع القرابة المستعارة.

إن إرادة المجتمع القبلي في الجزائر في أن يكون فاعلا سياسيا حقيقيا يمكن أن نلمسها إن لم يكن في الخطاب الرسمي، فإننا نلمسها في الممارسات والاستراتيجيات المطبقة مثلا في الانتخابات الهادفة إلى الوصول إلى السلطة، أو في أسباب ومظاهر النزاعات التي تقوم هنا وهنالك بين أبناء العروش، حتى وإن إكتست هذه الإرادة صفة جديدة وتوشحت بأثواب التحديث السياسي، خصوصا إذا علمنا أن النظام السياسي الجزائري على غرار الأنظمة العربية (مع بعض الخصوصيات) و لأسباب عديدة عمل على تدعيم وجودها أو تلبيس نزعتها بأقنعة مختلفة بصورة غير مباشرة وغير رسمية.

ففي ظل الحداثة ولكن أيضا في ظل استمرار القبلية على الأقل على مستوى الوعي الجماعي وفي ظل الكثير من الممارسات ولكن أيضا في ظل الأزمة الهوياتية التي يعيشها المجتمع الجزائري ككل، تنامي الدور السياسي للقبلية مستغلا في ذلك التربة السياسية الخصبة المتسمة بالصفات التالية:

1- شخصانية الممارسة السياسية: عرف النظام السياسي الجزاتري مثله مثل باقي الأنظمة العربية إختزالا المفهوم الدولة والنظام والحزب والنقابة في شخص الفرد الحاكم الرئيس وقلة من أتباعه، إنه ارتباط السياسي بالأشخاص لذواتهم، بحيث يكون غيابهم سبب في الإنتكاس أو العدول عن النمط ويكفي أن نورد في هذا المجال مثل النظرة التي كان المجتمع الجزائري يرى بها شخص الرئيس هواري بومدين أو مُحَّد بوضياف او عبد العزيز بوتفليقة، وتتحول في هذا المضمار المؤسسات السياسية إلى هياكل بلا قيمة، وتتشخصن البنيات السياسية ويخلع النظام السلطوي على نفسه ايديولوجيات ذات طابع شعبوي تبدو بمقتضاه وكأنها تعبر عن القوى الأجتماعية بأكملها، ويعتبر الخروج عن هذه الأيديولوجيات خروجا عن المصلحة العامة وخيانة وبرر للشللية التي وإن كانت نظرية مصلحية إلا أنها في حالة الجزائر قبلية وجهوية، إذ تجد أن الأهل هم أول المستفيدين وهم المؤتمن جانبهم، ويكفي للتدليل على شخصانية السلطة إعطاء الأمثلة عن تلك الطقوس السياسية التي شهدناها ولا زلنا حيث ترى الرئيس يدشن أي شيء وكل شيء ويتقدم الجميع في كل المناسبات.

إن شخصانية السلطة في الجزائر أبدعت أسرا ملكية في غلاف جمهوري، تعتمد على وضع الأقارب وأبناء المنطقة في المراكز الاستراتيجية الحساسة في الوزارات، المناصب العسكرية والأمنية، كبريات المؤسسات العمومية...) وهذا رغم وجود حزبي، ويدعي القائم على الشأن العام أي كان مستواه أنه من الشعب وإلى الشعب، مع وجود هياكل مؤسسية دستورية مدجنة وموظفة لا يثق فيها في قرارة نفسه

ولا يركن حتى لرفاق سنوات النضال، فالوحيدين الذين يثق فيهم أفراد الأسرة و أبناء العرش و القبيلة أو المنطقة أو الجهة حسب الحال، إنها صورة لقبلنة الدولة[1].

2- حضر قيام المؤسسات السياسية أو محاصرتها: يفرض النظام الجزائري حظرا على المؤسسات السياسية الحديثة أو قيام أخرى جديدة أو تغييرا لدورها إن وجدت، خاصة تلك المرتبطة بالجماعات البسيطة التي يفترض في قيامها تجميعا للمصالح وتعبيرا عنها خصوصا الأحزاب السياسية بوصفها قنوات للمشاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني كأطر التفعيل المشاركة الشعبية وأداء سياسي مكمل و أحيانا بديلا لدور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات.

إن النظام السياسي الجزائري إعتاد على التذبذب في الممارسة السياسية من حيث موقفه من المؤسسات السياسية الحديثة وخصوصا الآلية الحزبية، فعرف نظام الحزب الواحد لثلاث عقود من الزمن ثم أخذ بالتعددية الحزبية، لكن تبقى السمة المشتركة بين المرحلتين هي الدور الشكلي و المغيب للأحزاب مما يوحي أنها أجساد فارغة لا تؤدي الوظائف المنتظرة منها على المستوى الجماهيري. ويكون بذلك هذا النوع من المؤسسات السياسية عبارة عن صورة توهم بوجود الديمقراطية واحترام مبادئها وتدعي الإيمان بالمشاركة السياسية و التداول على السلطة، ويصبح أكيد أنها خطاب موجه للاستهلاك الداخلي أو الخارجي حسب الحالة. إن النظام الذي يغيب دور المؤسسات

[1]- سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في الأنظمة العربية**، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت بعنوان: "أزمة الديموقراطية في الوطن العربي 1984، ص 425-437

السياسية ويعتبر وجود الأحزاب ضربا من ضروب الزينة السياسية أو تحزب ضد الله و المصلحة العامة ونوعا من الخيانة، يلجأ أيضا إلى محاصرتها و التضييق عليها أو يحولها إلى مجرد ألعوبة على مسرح الحياة السياسية. إن هذا الوضع يدعو التكوينات الاجتماعية التي لم تعد تثق في هذا النوع من النظام إلى التمسك بل وتوظف القنوات والجماعات الوسيطة التي تشكل القبلية بكل صورها ومظاهرها صلة روحية واجتماعية وثقافية، فيزداد دورها خصوصا على المستوى المحلي وتظهر إلى العيان تجليات دورها السياسي، دورا يغازله النظام ونخبه، وفي ظل ذلك بتخاطب الطرفان بيسر وببساطة بعيدا عن النصوص القانونية و الخطاب الرسمي لهما, إن في ذلك تفضيل لدور القبيلة السياسي على المؤسسات السياسية الحديثة، ويظهر هذا التفضيل على مستويين:|

المستوى الأول سياسي: يمكن أن تجسده ثلاث تيارات أساسية، التيار الأول تجمع آراء الجزائريين فيه على رفض الأحزاب السياسية ورفض فكرة العمل الحزبي أصلا، وسندها في ذلك أن الأحزاب في الجزائر أما تمثل السلطة أو أذنابا لها أو أنها أحزاب كرتونية مناسباتية تبحث عن تحقيق ربح سياسي ليس إلا، بل ويذهب البعض إلى إعتبارها تشق وحدة الأمة أو يعتبرها تابعا للخارج فلا يتردد بنعتها بالعمالة للخارج. وفي غياب الأحزاب السياسية فإن التكوينات الاجتماعية الأولية تصبح الوسيط بين الحاكم والمحكوم وهذا ما يزيد من وزن ودور القبلية لديهم لما تبعثه في ذواتهم من الإحساس بالطمأنينة النفسية والاجتماعية. أما التيار الثاني فيجسده ذلك التوجه لدى الجزائريين خصوصا من طبقات عمر محدد إلى الاقتناع بدور الحزب الطلائعي الذي كان حاملا مشعل الثورة ويحكم هذه الشرعية الثورية فإن النظام السياسي لا يجب أن يأخذ إلا بنظام الحزب الواحد الطلائعي للإمكانيات التي يتيحها في مجال التعبئة الجماهيرية خدمة للمصلحة العامة وما يجب تسجيله هو تحول كواليس الحزب إلى سرداب من شبكة علاقات قرابية عشائرية جهوية الهدف من نسجها توطيد مراكز النفوذ، وتكون هنا أمام قبلنة للحزب. بينما يرى جزائريون آخرون يمثلون التيار الثالث على أن التعددية الحزبية على سبيل المثال مطلب ديمقراطي حديث تابع من هندسة سياسية تقيم الاعتبار للمشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام، كما أنها تعبير

عن الحرية والعدالة وفي نفس الوقت الحق في الرأي والرأي المخالف، ولكنها أيضا في حقيقة الأمر تعتمد المعطى القبلي والجهوي أسلوبها في هندسة حاضر الجزائر السياسي ومستقبلها، لكن الحقيقة أن أحزاب هذا التيار إما أنها مجهرية أو أن تأثيرها محدود جغرافيا وظيفتها الأساسية تزيين الساحة السياسية وإيهام الملاحظ أن قواعد اللعبة السياسية محترمة، لكن ذلك لا يمنع من كونها مطية يركبها الكثير لبلوغ المبتغي بغض النظر عن الرؤية الأيديولوجية.

المستوى الثاني دستوري: إن النظام السياسي الجزائري وكل ما يجسده إعترف دائما بالحقوق السياسية للمواطن الجزائري بما فيها حق الانتخاب و الترشح، وحدد دستوريا قواعد تكوين وممارسة السلطة ومصدر شرعيتها، والقول بهذا الاعتراف يعني بالضرورة الاعتراف بالخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي ومنها الولاءات الأولية، لكن هذه المبادئ الدستورية تبقى شكلية و غير معمول بها، وظلت بذلك الدساتير المتعاقبة التي سنها المشرع الجزائري مجرد حبر على ورق، وحتى المواطن لم يكن يعترف لها بذلك الطابع القداسي الذي تعطيه الدول الغربية لدساتيرها، وتتحول الانتخابات كجزء من الحقوق السياسية إلى مجرد حفلات لتدعيم النظام/ الحاكم /النخبة [1]، وفي هذه الأجواء يغيب القانون ويسود الولاء العشائري ، وتعرض شبكة العلاقات خصوصا الترابية مبدأ "الحق والقانون، مما يحول نظام الحكم إلى حقيقة (وليست الصورة الموجهة للاستهلاك العام) شللية، عشائرية وجهوية.

3- هامشية المشاركة السياسية بمفهومها الحديث وعدم فاعليتها: إن الحصار أو التوظيف أو المضايقة أو الترغيب الذي يفرضها النظام السياسي الجزائري منذ قيام الدولة الوطنية بعد الاستقلال على الهياكل الحزبية والدور الثانوي والمناسبائي لهذه الأخيرة مقرونا بإحجام الجماهير عن العمل الحزبي جعل من المشاركة السياسية مجرد ماركة مسجلة وجسد بلا روح لا فعالية مرجوة من حركيته، لذلك كانت هامشية لإنصافها بالشكلية والموسمية وعدم التجاعة، فالقرارات السياسية الهامة عادة ما تتخذ من قبل النخب الحاكمة لترك للمجتمع المحلي مهمة إضفاء

[1]- سمير أمين، **ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بحث قدم في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت بعنوان: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي نوفمبر 1984 م ، ص311

الشرعية الصورية عليها من خلال مسرحية الاستفتاء المعلومة النتائج مسبقا فالمشاركة السياسية بهذه الصورة وإن وجدت فهي متقطعة لا تتخذ شكلا منظما، بمعنى أنها تبقى مرتبطة أكثر بعملية التعبئة الاجتماعية أثناء الأزمات، بحيث يعود بعدها المواطن إلى سلبيته خصوصا إذا أخذنا بعين الإعتبار في هذه الأجواء تواضع دور المعارضة الفعالة أو إنعدامه. إن هذا الوهن الحزبي يجعل المواطن يحجم عن الإسهام السياسي ويعزف عن الثقة في هياكل الدولة والمؤسسات السياسية، ويربط مصيره ومصالحه وجماعته الترابية وأبناء منطقته وجهته، ويكون الولاء لها قبل الولاء للدولة وفي كل ذلك تدعيم الدور القبيلة السياسي سواء تعلق الأمر بدورها في عملية التعبئة التي تحدثنا عنها أو في العملية الإنتخابية كما سنرى ذلك لاحقا، المهم في الأمر أن كل ذلك يمثل إطارا عاما يتنامى فيه الدور السياسي للتكوينات الأولية خصوصا عند المجتمع المحلي.

4- فشل النظام السياسي في القيام بمهامه الأساسية: بعد عقود الاستقلال عجزت السلطات العمومية عن تلبية الكثير من المطالب والحاجات المادية والمعنوية لغالبية أفراد المجتمع في مقابل نجاحها ومبالغتها في تأدية وظائف الردع والقهر والتخويف، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت بالجزائر إلى العشرية السوداء، لقد كان ذلك العجز فشل في بناء الدولة الوطنية التي كان من الممكن أو المفترض أن تجمع الشمل من خلال بناء أيديولوجي وتعبئة شاملة وإرادية للقوى الاجتماعية في إطار مشروع واحد بهدف إلى التنمية وتحديث المجتمع، إنه عجز في إعادة إنتاج السياسي والمادي للمجتمع و عملت بدل ذلك على شرعية وجودها بالقوة المنظمة المجسدة في الجيش ومصالح الاستعلامات والأمن، وتحولت وسائل الدولة إلى لعب في يد النخبة الحاكمة تستعملها في الحفاظ على تواجدها واستقرارها

وفي ظل هذا المناخ لا يجد المواطن الجزائري من منطقة أمنة له ومؤمنة لمصالحه ومدافعة عنه من عصبيته، فيعيد إنتاج على الأقل مفاهيم البنى التقليدية التي لم تكن غائبة يوما من وعيه، ويعمل على عصرنة شكلها ومظهرها

الخارجي دون المساس بالمبادئ التي تحكمها والركائز التي يقوم عليها نسقها، فتصبح الجماعة القرابية بحكم الضرورة والوضع الشريك الذي يمكن بل ويجب مخاطبته ومغازلته لتأمين الاستقرار السياسي.

أن الصفات الأربعة الواردة الذكر أدت إلى تآكل الشرعية السياسية للنخب الحاكمة سواء على المستوى المركزي أو المحلى وأفقدت الحكام ثقة المحكومين في مقابل إستمرار تواجد القبيلة إن لم يكن في صورته الكلاسيكية كمؤسسة إجتماعية كوعي جماعي ورابطة تعلو على كل الروابط و هذا ما عزز من دور القبيلة السياسي، ويمكن أن نورد على سبيل الاستئناس بعض العوامل التي ساهمت في تلك

- قيام العرش و القبيلة بتجميع المصالح والتعبير والدفاع عن الكثير من مطالب أفرادها في إطار وظيفتي التضامن الاجتماعي و التنظيم السياسي المنوطتان بها، فهي تقوم بأداء الكثير مما سماه عالما السياسية غابريال ألموند و بول" بقدارت النظام السياسي وخاصة تلك القدرات التنظيمية والتوزيعية والاستجابية. وهي في أدائها لهذه الوظائف أو غيرها ليست بالضرورة في حاجة إلى إطار سياسي يجب توفيره في المؤسسات السياسية الحديثة مثل الأحزاب، كالبرامج السياسية والقاعدة الأيديولوجية. إنها تعتمد في أدائها وظائفها على ذلك التلاحم الطبيعي والرابطة العصبية التي تجمع أفرادها وتشكل نواة قدراتها التنظيمية، فالتعبئة الاجتماعية والسياسية على مستوى العرش و القبيلة سهلة التحقيق والولاء لها مقدم من قبل أفرادها,

- امتلاك البناء القبلي لأليات فاعلة تمكنها من التخفيف أو ضحد مخاطر العنف المنتظم ودرء الأفعال القهرية والقمعية، التي قد تبالغ في ممارستها السلطات الحاكمة إتجاه أفراد القبيلة وذلك من خلال قوتها وشبكة علاقاتها وتواجد أفرادها داخل أجهزة الدولة والأمن والجيش نفسه. كما أن قداسة الدم وصلة الرحم تلعب دورها في حشد همة أفرادها لدرء الخطر عن أنفسهم.

- إذا كانت العصبية وقداسة الرابطة الدموية عاملان حاسمان في تجميع ولاء أفراد القبيلة، فإن نجاح هذه الأخيرة في تأدية الوظائف الاجتماعية اتجاههم يزيد من قوة ذلك الولاء ويؤكده، إذ أنه يؤهلها لاحتكار رضاهم ويضمن لها تجذر شرعيتها وتنامي دورها السياسي على حساب تآكل شرعية النخب الحاكمة ويضعف المؤسسات السياسية الحديثة. لذلك ليس غريب دور العروش في الحياة العامة للجزائر .

مازالت الثقافة القبلية من أهم مكونات الثقافة العامة للمجتمع الجزائري، فالعصبية القبلية والوعي العصبي العروشى والولاء له، وما ينشأ عن كل ذلك من تعاون وتضامن وتلاحم بين الفرد وبني جلدته، وما برح يشكل مرجعا أوليا ومحددا هاما للكثير إن لم تقل لأغلب أراء وأفعال وسلوك الجزائري.

فقيم ومفاهيم النزعة الاستقلالية وعدم الخضوع للسلطة المركزية وتمحور الشعور بالولاء والانتماء العرش والدوار والقبيلة والالتفاف حول رموزها في إطار الأعراف القبلية، وقدرة حشد وتجميع الجهود للمعارضة السياسية ورفض القهر والظلم والعمل على من شبكات العلاقات الاجتماعية واستغلالها كرأسمال.

ثالثا: الإمتدادات السياسية للقبيلة في الجزائر

إن الجزائري المعاصر كائنا مرميا في أحضان الحداثة والعصرنة يغذيه حدس بطولات و أمجاد الماضي وإرادة الكينونة و إثبات الذات في عالم شرس تحكمه المصالح والرهانات داخليا وخارجيا، ودولته الوطنية التي حلم بها إبان الاستعمار تحولت في نظره إلى امتداد له وبرزت كآلة لتحديث الاقتصاد وإدماج التكنولوجيا في الحياة وطبقت أشكال التنظيم الصناعية و العصرية دون الأخذ بعين الاعتبار واقعه الثقافي، فبدى أنها نجحت في تغيير المجتمع وقيمه العائلية والأخلاقية و الاجتماعية سطحيا، كما بدا أنها أحلت أنماطا جديدة بدل القديمة في معيشته وبنياته الرمزية و الأسطورية والدينية والاقتصادية والسياسية، لكنها بتمجيد الماضي وبطولاته وتحيين التاريخ وصلب المشروعية على باب الثورة التاريخية وتقديس قيم البطولة والمقاومة والشهادة كانت تساهم في إعادة بناء ونبش البني التقليدية التي حاول الاستعمار طويلا دفنها، وكان تغيرها السطحي وراء تهميش المجتمع الذي لم تنجح معه

محاولات التعبئة المشحونة بخطابات أيديولوجية و يوتوبية شعبوية وأصبح يرى في الدولة الوطنية شخصا خارجا عن ذاته وغير معبر عن إرادته. وفي مثل هذا الوضع الذي يحمل رؤية درامية وعنيفة للتاريخ و الزمن والكينونة، يتطور الجزائري في سياقات لا متوازنة يختلط فيها القديم بالحديث والذكرى بالأمل ويجد في ولاءاته القبلية والجهوية الملاذ الأمن من التحرك الإجتماعي الخارج عن إرادته وإرادة الدولة الوطنية.

وعند هذا المستوى بالذات اتجه البعض إلى مطالبة الدولة بابتكار أنماط تحديث وتنظيم جديدة بعيدة عن الرؤى الطوباوية التي خطتها أقلام أيديولوجية، بينما تحدث البعض الأخر عن عودة القبيلة إلى واجهة الأحداث الاجتماعية والسياسية في الجزائر والذي قد يدفعها إلى إنفجارات قبلية وجهوية تمزق وحدة الدولة والمجتمع. فإذا كان الاتجاه الأول حسب نظرنا غير عملي لأن الأوضاع أعقد من أن ينتظر المجتمع ابتكارات قد لا تحدث أبد أو قد تستنسخ عن النماذج الغربية مثل ما كان عليه الحال من قبل، وهي أخطر من أن نعيد تجربة التقليد. فإن الثاني قزم تجدر الولاءات الأولية في وعي الجزائري المتناقل عبر الأجيال. فإننا تختلف عن الإتجاه الثاني في أوله بعودة القبيلة، لأننا نرى أنها لم تختفي حتى يمكننا الحديث عن عودة إلى واجهة الأحداث للأسباب التالية :

- تاريخ الجزائر يؤكد أن الدول التي أسسها الرومان والأتراك و الفرنسيين لم تشرك ولم تعني الجزائريين في شيء طوال الألف عام التي سبقت بناء الدولة الوطنية، فهم لم يستطيعوا في تلك الأجواء أن يبنوا لأنفسهم مجتمعا كليا وبقوا طول تلك الفترة على هامش تاريخ الغزاة لكنهم تحصنوا بدمائهم الإجتماعية التقليدية التي جعلوا منها نبراس حياتهم وتناقلوا ميراثها جيلا بعد جيل

- الدور الفعال الذي أشرنا إليه فيما سبق للمقاومة القبلية للإستعمار، فالقبائل الجزائرية وان عاشت على هامش التاريخ الاستعماري، إلا أن الحرية وروح الاستقلال بالنسبة إلى أجدادنا كانت في الإنسحاب تحت الخيمة أو

العزلة في أعالي الجبال أو التيه في الصحراء، فتلك الأماكن كانت منيعة وصعب الوصول إليها إنها الحصن الذي إحتموا به وحموا تقاليدهم وأعراقهم وبنائهم الموشح بالمقدس,

- استمرار التضامن الاجتماعي في الجزائر في توظيف البنية الترابية والموروث القبلي، خصوصا وأن الدين الاسلامي يقدس القرابة ويدعوا على صلة الرحم.

- أن المجتمع الجزائري مثله مثل باقي المجتمعات يحمل في داخل أنساقه أسباب انتظامه وأسباب عدم انتظامه بما يعلنه من لبقية الولاءات الأولية، وما كان الغزو الثقافي الخارجي مهما اشتد أن يغير من سيرورة التنظيم الاجتماعي في الجزائر.

- استمرار استنهاض المعطى القبلي الذي يطبع علاقات الفاعلين و استراتيجياتهم اليومية بطابع يستمد جذوره من الإرث القبلي، واستنجادهم بالقرابة والمتوسط بالمعارف للحصول على العمل أو منصب أو قضاء حاجة أو الحصول على منفعة مادية بل حتى في ضمان الحقوق المعيشية الأساسية.

- إذا كان المشروع الاستعماري المبرر بالرسالة الحضارية التي يحملها لشعب متخلف تقليدي لم يشرك الجزائري الذي لم يؤمن فيه يوما، فإن فشل مشروع الدولة الوطنية واحتقان علاقتها بالمجتمع خلق حالة إحباط وعدم ثقة لم تجد من يداويها غير التضامن الاجتماعي الجيري للبنيات القبلية. إنها ردة فعل على الفشل الأيديولوجي للدولة وفشل مشاريعها التحديثية بالرجوع إلى القبيلة.

- الفراغ المؤسسي في الجزائر، فلا الأحزاب ولا النقابات والجمعيات باختلاف أشكالها ومشاربها نجحت في استمالة ولاء الجزائري بخطابها الترويجي للهوية الوطنية، بينما استمرت منظومة القيم التقليدية في الوجدان الجزائري.

لقد لعبت المكونات الاجتماعية والجغرافية والسياسية الدور الحيوي في هيكلة القبيلة في شكلها الحديث، وأدى الاختلاط و التزاوج و اللجوء والاحتماء والولاء إلى ضعف العصبية الدموية ووحدة النسب والأصل، ففقد

مفهوم "الجد المشترك الأسطوري" دعائمه على أرض الواقع الحديث والمعاصر، ليتحول إلى رمز المركزية الوحدة الاجتماعية [1]، ورغم الاجتثاث الذي تعرض له البناء القبلي في الجزائر من خلال عملية تفكيك واسعة النطاق من قبل الاستعمار أولا ثم الدولة الوطنية لاحقا، إلا أنها استمرت رمزيا وثقافيا مما سهل إعادة إنتاجها فيما بعد من قبل البنيات الميكرو اجتماعية، واعتمادها وسيطا بين الفرد والمجتمع ومؤسسات الدولة، والأهم وسيط بين الجزائري و مراكز المصلح المادية و الاجتماعية

إن القبيلة التي نقوم بدراستها ليست هي ذاتها قبيلة الأمس التي تحيلنا إلى صورة الدارس للحفريات والآثار، فتبلور الظروف والمعطيات داخليا وخارجيا تدعونا إلى تحيين تعريف القبيلة، فيفعل العوامل والصدمات التي تعرض لها المجتمع الجزائر تحولت القبيلة من مؤسسة اجتماعية ونموذج قربي للتنظيم الإجتماعي القائم على العصبية والأنساب إلى مؤسسة هويانية وكيان رمزي وثقافي محمل بمعان ماضوية

وقيم جعلت من الجزائري ينظر إلى السلطة حتى الوطنية نظرة موروثة عن الماضي، وأمام فشل تركيز الكيانات المختلفة والمحتواة في الهوية الوطنية يستدير إلى كيانه الأولي: القبيلة. هذه الأخيرة التي لم تعد تلك القوة العسكرية التي كان ينظر إليها الأنثروبولجيون نظرة الدارس الغربي لكيان منفصل ومعزول عن سياقاته المجتمعية، فالقبيلة الجزائرية الحالية ليست شبيهة بالقبيلة التي قضى عليها الرومان في أوروبا كما كان يرى روبير الثاني، وليست القبيلة الأفريقية كما ينظر إليها جميع الإنقساميون,

إن فقدان القبيلة الجزائرية لمركزها ومكانتها وبالتالي دورها كمؤسسة اجتماعية تاركة المجال للدولة بتنظيمها الإداري و مؤسستها الحديثة كالأحزاب والجمعيات والإدارات و الجيش والشرطة.. لكن الولاء لها إستمر في وجدان الجزائري وتناقلت الأجيال الجزائرية ولا زالت اعتزازها بالأنساب والانتماء خصوصا إذا علمنا أنه أصبح أداة فعالة

[1]- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** مرجع سابق، ص20

يتم توظيفها في مواطن عدة اجتماعية واقتصادية وسياسية. فقد حافظت القبيلة في الجزائر على كونها مؤسسة رمزية وثقافية نشهد عودة قوية لها وإحياءا لعاداتها وتقاليدها حتى وإن كان ذلك التحسن يحمل الكثير من السلبيات والغبار الذي يجب أن تنفضه عنها وقد يؤدي إلى إنزلاقات خطرة تعصف بوحدة الدولة والمجتمع، وذلك الأحياء يجد أجلى تعابيره في الحقل السياسي، والقبلية كنزعة في الجزائر لم تختفي يوما و إنما ابتكرت لنفسها امتدادات سياسية هي : العروشية و الجهوية.

رابعا: القبيلة: الشعب الاجتماعي و الشعب السياسي

رغم التطور الذي حققته العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر والعالم العربي عموما إلا أن الكثير مازال ينظر إلى القبيلة في الجزائر والعالم العربي على أنها تشبه القبيلة التي قضى عليها الرومان في أوروبا وتلك كانت مرتبطة بالزراعة وليس الترحال وأنها تقيم تحالفات عشوائية ومثمرة كما كان يرى ذلك **مونتاني** مما يحولها إلى جمهوريات قبلية ذات طابع عسكري في صراع دائم مع السلطة المركزية، إن هذه النظرة كانت أساس التحاليل الإنقسامية التي إختزلت عناصر السيرورة التاريخية و عوامل التطور الاجتماعي ولكنها أيضا كانت الركيزة التي بثت عليها النخب الوطنية خطابها إتجاه القبيلة والفنية .لكننا نفسي في الكثير من الأحيان إستحضار التاريخ أو على الأقل تناول موضوعها من منطلق أنها كيان مكون من مجموعة من الأفراد أو ما يصطلح عليه باسم الشعب.

إن فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة كلما تناولوا موضوع الدولة إلا وأشاروا إلى أركانها وبالتحديد ركن الشعب، أن تبسيط المنطق الفقهي هذا يرتكز على عدم تصورهم الكرة الأرضية كجرم من الأجرام السماوية غير مؤهول بالسكان لذلك لا يكون لمفهوم الدولة معنا، وعليه يركز رجال القانون والسياسة على ركن الشعب ولكنهم يعرفون بين مفهوم الشعب السياسي ومفهوم الشعب الاجتماعي كتعبيران عن الحداثة السياسية، إن الشعب الاجتماعي يمثل مجموع الأفراد الذين يقطنون إقليم الدولة المتمتعة بالسيادة والسلطة على ذلك الإقليم، وتختلط في هذا الشعب الفئات العمرية والأصول و الأدوار الاجتماعية، أنه مجموع كل الأفراد المتمتعون بجنسية

تلك الدولة دون استثناء على أن تجمعهم روابط تختلف من دولة إلى أخرى ولكنها لا تخرج عن الدائرة الكلاسيكية مثل اللغة والدين والثقافة والتراث التاريخي، لكن هذه الروابط لا تمنع من وجود دول تتعدد فيها اللغات المستعملة مثل الهند أو سويسرا أو بلجيكا أو تتعدد فيها القوميات مثل الإتحد السوفياتي سابقا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية أين تعتد حتى الثقافة والتراث التاريخي، ونلاحظ على أن الإختلاف المشار إليه في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تم اختزاله في مقومات الدولة الديمقراطية عندهم، بينما يرى عموما مفكريه على أن القبائل العربية عموما والجزائرية المغاربية إنضمامية لا تربطها غير التحالفات ولا يبقيها إلا التمرد والصراع وأوصلهم إلى نتيجة أن هذه القبائل لا يوجد ما يربطها وأنها لا ترى في نفسها كيان تاريخي واحد وبالتالي في غير مؤهلة لتكوين دولة، إنه الخطاب الكولونيالي، منطق برفض للأخر ما يقبله لنفسه،

أما مفهوم الشعب السياسي فقد ارتبط باستحداث ما يسمى بالحقوق المدنية والسياسية، وهو جزء من الكل أي الشعب الاجتماعي، والمتمتع كما يقول فقهاء القانون الدستوري بتلك الحقوق، وبذلك ينحصر الشعب السياسي في أفراد من الشعب الاجتماعي البالغين السن القانونية (سن الرشد) والذين يحق لهم ممارسة حق الإنتخاب و الترشح للمناصب السياسية و النيابية.

إن المقارنة البسيطة بين الشعب الاجتماعي والشعب السياسي في الجزائر تبين لنا مدى الإجحاف المجسد بإقصاء جزء هام من التركيبة السكانية للدولة من ممارسة الحقوق السياسية حتى وإن كانت تمثل جزءا هاما من مفهوم الشعب ككل واحد، وكركن من أركان الدولة خصوصا في دولة تمتاز تركيبتها السكانية بالعدد الهام من الشباب الذي لم يبلغ بعد السن القانونية. فإذا كان هذا الوضع لا ينطبق على الدول الأوروبية الحديثة لكونها مجتمعات مكونة في قسم هام منها من المسنين، وهذا نحن نشير إلى ظاهرة شيخوخة الكثير من الدول الأوروبية الناجم أصلا عن الأحجام عن الإنجاب أو التقليل من عدد الأولاد، فإن الوضع يختلف في الدول العربية عموما و الجزائر بشكل خاص حيث ترتفع نسبة المواليد خصوصا في المناطق الريفية وبخصوصيات العائلة التي تحدثنا عنها، أين يزيد

عدد الأطفال والشباب دون السن القانونية. إن هذا الإقصاء لشريحة هامة جدا من القرارات المصيرية للمجتمع الجزائري قد يشكل أيضا آلية لتفسير الأحداث التي عرفتها الجزائر منذ أكتوبر 1988م ولا زالت إلى اليوم ترزح تحت وقع حراك اجتماعي لم يتمكن النظام بمؤسساته المتغربة من احتوائه أو على الأقل فهمه، إن هذا ثمن النسخ الأعمى للمؤسسات الحديثة وقد يقول البعض له ثمن تحديث المجتمع، فهل يعرف البناء الاجتماعي التقليدي الجزائري هذه الآلية للتحديث السياسي؟

للإلمام بوضع البناء القبلي في الجزائر من باب مفهومي الشعب الاجتماعي و الشعب السياسي يجب العودة إلى أفكار المدرسة البنائية الوظيفية في الأنثروبولوجيا وإسهامها في أفكار المدرسة النسقية في العلوم السياسية وبالتحديد نموذج دفيد إستون الذي ينطلق تحليله للنظام السياسي بإعتباره نسقا أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها ويتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. ودراستنا للقبيلة في الجزائر تؤكد تصرف الجماعات كوحدة ونسق واحد في التعابير السياسية تزداد بشعور الأفراد بتلك الوحدة الرابط العصبية، و التراتبية في هذه التكوينات كثيرا ما تقتصر على وجود تمايز وتندرج في طبقات العمر الهادف أساسا لتلقين خاص بالقانون القبلي والأعراف

والتعليمات بشان الحياة في الجماعة، إنه تكريس شعائري وطقوسي ولا يعني في أي حال من الأحول الإقصاء أو التهميش لأي شريحة اجتماعية. أضف إلى كل هذا أن العارف بالمجتمع المحلي يلاحظ على أن هذا الأخير يعتبر الذكر خصوصا رجلا حالما يبلغ 16 سنة من عمره وهذا ما قد يشكل أحد تفسيرات الزواج المبكر خصوصا في الأرياف الجزائرية.

كما أن رابط العصبية الذي تتسم بها بنية المجتمع المحلي في الجزائر تقتضي صلة الرحم بكل أبناء العمومة وبدرجة أقل أبناء الخوال وهذه صفة النظام الأبوي، والدفاع عن مصالحهم، ونكون أمام صورة النظرية الجماعة، أين لا

توضع فروق مادية بين أعضاء الجماعة سواء كانوا شبابا أو شيوخا. أضف إلى ذلك أيضا أنه لا يوجد ذلك الفصل الميكانيكي بين الحقوق السياسية والحقوق المدنية الاجتماعية والاقتصادية، فالعضو في العرش يتمتع بالحقوق كلها دون تجزئة ولكن هذا لا يعني في أي حال من الأحوال إنعدام وجود الأدوار الأجتماعية و التقسيم الاجتماعي العمل، وإنما يؤسس لفكرة داخل المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأفراد العرش/ القبيلة وارتباط أجزاء بنائها بالصورة التي تجعل من السياسي جزءا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التي لا تخرج عن نسق المعتقدات السائدة فيها، ولكن القول بذلك لا يعني بتاتا ما ذهب إليه دارسوا الحقبة الإستعمارية الذين بنوا فرضيات واهية حول الديمقراطية القبلية وانعدام التراتبية الاجتماعية والسياسية، الهدف من ورائها تكريس مبدأي الاختلاف والانقسام، ولكنا نعني أن القاعدة الإجتماعية الصلبة المرتكزة التفاوت في التوزيع على مبدأ التضامن الذي يغلف التفاوت في توزيع الثروة والسلطة بين أبناء العرش أو القبيلة، فالعلاقات القائمة على التضامن تحول الرابطة القرابية (رابطة الدم) إلى غشاء أيديولوجي كما يقول أبو طالب" يحجب تلك الفوارق وكل ما ينجم عنها من تناقضات بين الأعضاء

ان المكانة التي يتمتع بها الأطفال والشباب في العرش و القبيلة بالجزائر رغم السلبيات التي تظهر عليها بالنسبة لغير العارف بالمجتمع المحلي تؤكد إنعدام تلك الفصل في الحقوق بين الأفراد، مع الأخذ بعين الإعتبار ونحن نصل إلى هذه النتيجة الجزئية أن حب الإنجاب وكثرته وقيام الحمية على الأنساب والإعتزاز بها يمثل سمة لمجتمعنا، ونخلص إلى القول بأنه رغم الحداثة والفردانية التي تحملها إلا أننا نلاحظ أن الجبرية تدفع الأفراد في العرش إلى الانصهار خصوصا في أوقات الأزمات في جماعتهم القرابية وتخليهم عن التعبير عن إرادتهم الخاصة، ليعبروا عن فعلهم الفردي أو الجماعي من خلال إرادة العرش، حتى وإن كان بعض الدارسين يرون أن هذه الجبرية تلاشت من البناء القبيلي مع حداثة القرن الواحد والعشرين وذوبان الكيانات القبلية .

المبحث الثالث : الزوايا و الدولة في الجزائر

تعتبر الزوايا والطرق الصوفية ظاهرة اجتماعية جديرة بالاهتمام من حيث ثبوتها عبر الزمان والمكان، حيث تحظى بقدر لا بأس به من المداخلات في المناقشات العلمية، خاصة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، فقد كانت من المواضيع الملفتة للانتباه منذ بداية ظهورها. فكثرتها وامتدادها وانتشارها في المدن والأرياف والجبال والصحاري الواسعة، وإقبال الناس عليها لأخذ العلم من مشايخها، كل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مكانتها في المجتمع، وقد ظل النقاش قائما حولها بين القبول والرفض. فهناك من ينظر إلى الزوايا على أنها أوكار للبدع والخرافات، وبؤرا للمفاسد ومنبعا للعادات السيئة التي تشد الفرد إلى الوراء. وبالمقابل فهناك من يرى أن هذه الزوايا مراكز للإشعاع الروحي والعلمي ومنابع للهداية والفضيلة، والأخلاق، وأنها صاحبة الفضل في استمرار الأفكار الصوفية، وكذا الحفاظ على الإسلام والقرآن، وظلت المكان الذي يلتقي فيه المريدون بمشايخ الطرق الصوفية، لأخذ الأوراد (طرق الذكر) وكذا تعليم الفقه والعلوم الدينية، أما من الناحية الاجتماعية فهي مكان استقبال الفقراء والمساكين، وعابري السبيل، والضيوف.أما من الناحية التاريخية فقد كانت لها ادوار سياسية هامة حيث نابت عن السلطة السياسية في البوادي والأرياف و لزمن طويل أو أنها كانت الوسيط بينها وبين المجتمعات المحلية الممثلة في القبائل والاعراش، ويرجع الفضل في كل هذا إلى شيوخها ومقدميها، ومريديها. كل هذه الآراء دارت ولازالت تدور حول موضوع الزوايا بصفة خاصة، و الطرق الصوفية بصفة عامة. ولذلك كان من الأهمية أن تحظى هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل خاصة وأن الدراسات العلمية و الأكاديمية حولها قليل .

أولا : الزاوية : المفهوم و الوظيفة

1- مفهوم الزاوية :

1.1 - الدلالات اللغوية لمفهوم الزاوية

الزاوية في الأصل ركن البناء،و في اللغة "الزاوية" من الانزواء و الانطواء و الانعزال و البعد عن حياة العامة و الأسواق[1]، و لعل هذا ما يفسر وجود اغلب الزوايا في البراري و الجهات المهجورة بعيدا عن العمار .

و زوي الشيء أو زواه بمعنى قبضه معه،مما يفيد التركيز و التمكين من الشيء أيضا ،و زوى الشيء أي نحاه.

و انزوى القوم بعضهم إلى بعض أي تدانوا و تضامنوا[2] واجتمعت"، و في حديث ابن عمر" كان له ارض زوتها ارض أخرى : أي قربت منها و قيل أحاطت بها مما يفيد معنى الإحاطة و القرب،كما يعني التهيؤ أيضا .زويت الكلام أي حبسته و أسررته في نفسي[3] والزاوية مأخوذة من الفعل انزوي ،ينزوي، بمعني اتخذ ركنا من أركان المسجد للاعتكاف و التعبد [4]من خلال هذه التعاريف العديدة يتبين لنا التنوع اللغوي الكبير لمعنى الزاوية مما قد يحيلنا إلى معاني كثيرة كالبعد ، الانعزال ، الانطواء، والاعتكاف أو القبض و التمكن من الشيء أو التضامن ، الركن و أساس البناء و كلها مفردات ذات دلالات متقاربة أحيانا و مختلفة أحيانا أخرى ، فأي المعاني التي يمكن أن نطلقها و نحددها للزاوية؟ و إلى أي مدى يمكن أن نلحظ حضور هذه الدلالات من خلال متابعة لوظائف الزاوية و دورها الاجتماعي؟ و هل كانت و مازالت مؤسسة الزوايا تمثل ذلك الركن و حجر الزاوية في البناء الاجتماعي من خلال حضورها و مساهمتها في الجوانب السياسية ،و الدينية و التربوية....الخ أم أنها مازالت تمثل نفس الدور القديم المتجدد و الذي تعبر عنه معاني الابتعاد، و الانعزال و الانطواء و الاعتكاف للعبادة في ظل الفراغات السياسية الطائفية و تدهور الأوضاع المعيشية للمجتمع؟

2.1- الدلالات الإصطلاحية لمفهوم الزاوية :

[1]- ابن.منظور ، **لسان العرب**، دار صادر ، ج 14 ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص363.

[2]- نفس المرجع ، ص364

[3]- نفس الرجع ، ص 365

[4]- حسن إبراهيم حسن ، **تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي** ،ج 4 دار الجيل ، بيروت-لبنان 1996،ص401.

الزاوية ركن من أركان المسجد اتخذت للعبادة و الاعتكاف و التعبد ، ثم تطورت الزوايا فيما بعد إلى أبنية صغيرة يقيم فيها المسلمون الصلوات و يتعبدون فيها و يعقدون بها حلقات دراسية في علوم الدين وما يتصل بالدين من العلوم النقلية و العقلية ،كما يعقد فيها مشايخ الطرق الصوفية حلقات الذكر[1]،وهذا ما يذهب إليه أيضا عبد الحكيم عبد الغني قاسم الذي يرى أن الزاوية كانت في البداية تعني جزء أو ركن من المسجد يخصص للعبادة لكنها مع مرورالوقت اتخذت شكلا جديدا في هيئة دور - جمع دار - تقام للدراسات العلمية و الدينية،وقد اتخذتها الصوفية مكانا لإقامة حلقات الذكر فيها[2] " وهو بذلك يصنفها (الكاتب) بوصفها من المؤسسات التربوية الصوفية .

والزاوية عبارة عن مكان معد للعبادة و إيواء الواردين المحتاجين و إطعامهم و تسمى في الشرق خناقاة(وجمعها خانقهات أو خانقاوات أو خوانق) كما تعرف الزاوية بأنها "مدرسة دينية،و دار مجانية للضيافة،و هي بهذين الوصفين تشبه كثيرا الدير في العصور الوسطى و لعل هذا ما يفسر أن هذه المؤسسات عرفت في بداية تأسيسها ببلاد المغرب خاصة على العهد الموحدي بدار الكرامة أو دار الضيوف في العهد المريني كما يمكن اعتبار الزاوية أيضا مقر لسكن الولي،ومكان يجتمع فيه عليه.

و تطلق الزاوية أيضا على المعهد و الرباط الذي تنشئه إحدى الفرق الصوفية كالقادرية و التيجانية و السنوسية و الشاذلية و الخلواتية. وقد تطلق كلمة الزاوية على مسجد خاص بطائفة صوفية أو ضريح لأحد الأولياء تتصل بها غالبا مقبرة يدفن فيها بعض من لهم علاقة بالطريقة أو قرابة بالولي و كثيرا ما تلحق بالزاوية حجرات ينزل فيها الضيوف و المنقطعين للعلم أو العبادة .

[1]- حسن إبراهيم حسن ، **تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي** ، ص401.

[2]-عبد الحكيم عبد الغني قاسم ، **المذاهب الصوفية و مدارسها** ، مكتبة مدبولي، القاهرة،مصر،1999 ، ص132

والزاوية أيضا مؤسسة يقوم بتأسيسها شخص ذو شأن روحي و شخصية دينية معروفة بالفضيلة،بمبادرة منه مشهور بالتقوى و الصلاح و العبادة يتولى مهمة الوعظ و الإرشاد لمن يتردد عليه من أتباع و مريدين،كما تأوي المنقطعين للعلم و الزهد و العبادة،و تحقق غرض منشئها و الواقفين عليها في فعل الخير و اكتساب الثواب.

و يذهب أبوا لقاسم سعد الله إلى أبعد من ذلك في تعريفه للزوايا عندما يقول أن:"الزوايا عبارة عن مؤسسات دينية و مراكز ثقافية و نواد اجتماعية و خلايا سياسية يتعلم الناس فيها مبادئ دينهم و تعاليم شريعتهم و فيها يتلقون مختلف العلوم و المعارف و يقيمون العلاقات الاجتماعية و العسكرية و السياسية"[1]. وهو التعريف الذي يتوافق مع ذلك الذي يقدمه السيد عبد القادر عثماني شيخ الزاوية العثمانية بطولقة بالقول: " إن لفظة الزاوية بالتعريف العرفي او الاصطلاحي هي عبارة عن مسجد ومدرسة أو معهد للتعليم القرآني ومأوى لطلبة داخليين يعيشون في تلك الزاوية بلا مقابل ،وقد يضاف إلى ذلك ضريح مؤسسها الذي تسمى باسمه غالبا ، ولها طريقة تنتمي إليها ... وان أي مكان أخرأعطي له اسم زاوية وليس به مسجد ولا تعليم ولا مأوى لمن يتعلمون فيها فأنها تسمية مزورة للتغليط والتضليل والتدجيل والابتزاز"

2- وظائف الزاوية :

إننا سنحاول من خلال هذا الجزء(العنصر) إبراز أهم الوظائف و الأدوار التي اضطلعت بها الزاوية و مساهمتها في الحفاظ على بنية و تلاحم المجتمع في وقت ساد فيه شبه فراغ سياسي (أو حضور) للدولة المركزية و لمدة زمنية طويلة و لعل هذه الأدوار و الوظائف التي قامت بها الزاوية :

- الوظيفة الدينية :

[1]- أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج ،2 دار الغرب الاسلامي،الطبعة الاولى،بيروت ،لبنان، 1998 ،ص .18

بطبيعة الحال لا مجال هنا لإعطاء أمثلة،لان كل الزوايا تأسست و انطلقت على أساس الفكرة الدينية،لكن نكتفي هنا أن نذكر بان الوظيفة الدينية للزاوية تكتسي أهمية مركزية سواء في بناء الزاوية أو في توسعها لاكتساح مجالات نفوذ جديدة،من خلال تركيزها الشديد على الجوانب الروحية و الدينية في نشاطاتها اليومية،و قد توزعت إستراتيجية الزاوية في هذا المجال عبر مستويين:مستوى داخلي(مركزي) و مستوى ميداني(أفقي).

أولاالمستوى الداخلي:و هنا يأتي دور حلقات التوعية الدينية التي كانت تنظم من داخل حرم الزاوية،و بإشراف الشيخ نفسه أو احد أبنائه .حيث يتم التركيز على أمور تتعلق بمجال العبادات و الفرائض و آداب السلوك والمعاملات التي تقضيها الشريعة، أو لنقل باختصار شديد بان الهدف من وراء كل ذلك هو شرح مقتضيات الشريعة وفق تصور مبسط يراعي مستوى العقليات و لا ننسى أيضا ما كانت تمثله حلقات الذكر و تلاوة الأوراد في هذا الإطار باعتبارها وسيلة من بين وسائل أخرى لتعميق المعارف الدينية و التوجيهات الروحية بالنسبة لخدام ومريدي الزاوية .

ثانياعلى المستوى الميداني(الأفقي): و هنا بالذات تتضح الإستراتيجية التوسعية للزاوية و التي تتأسس على شكل خاص من أشكال الدعاية الروحية و السياسية أيضا .

و في هذا الإطار كان شيوخ الزوايا (زاوية علي بن عمر، الزاوية القادرية) يسهرون بشكل منتظم على تنظيم زيارات إلى زواياهم الفرعية و حتى تلك الموالية لهم من غير طريقتهم،و استدعاء شيوخهم و بعض زعماء القبائل والاعراش لحضور المناسبات ، و التجمعات المختلفة، و القصد من ذلك بلا شك انه تصريف المبادئ المتبعة من قبل الزاوية و كسب المزيد من الخدام و الأتباع،بالإضافة إلى المكاسب المادية التي كانت تضمنها واجبات "الزيارة " المستحقة على كل زاوية فرعية أو قبيلة أو عرش يصلها موكب شيخ الزاوية أو العكس. كما كانت الزوايا الأم

تقوم بتنظيم مواسم دينية تبركا بأحد شيوخ الزاوية البارزين و ما كانت تعنيه المواسم من إعادة إنتاج روحية و مادية لعلاقة الخدمة بين الزاوية و أتباعها .

- الوظيفة التربوية والتعليمية:

أما على المستوى التربوي ،فان الزاوية تربية روحية ووجدانية ،بالنسبة للمتعلم والأمي ،الرجل والمرأة ، البالغ والقاصر ، الشيخ والمريد . كما أن تربية الزاوية هي في الأساس انقياد واعتقاد ، خضوع ونية ، بهاتين الخصلتين يتم الشفاء والهناء والقناعة ، ففي الزاوية يجد الفرد المساعدة والمواساة ، الاعتبار والمساواة ، النصيحة والإرشاد ، بشرط أن تحسن النية ويتم الانقياد (اطلب تعط) ،النية تحول الأسباب إلى وسائل[1]. ومن هنا كانت أكثر الوظائف التي اضطلعت بها الزوايا هي وظيفة التعليم و التربية ،حيث لعبت دور المركز العلمي الذي كان له الأثر الأكبر على مستوى تلك الحركة العلمية و الإشعاعية التي شهدتها المنطقة، و كانت الزوايا إطارا جديدا نافس المدارس الحضرية في العهد العثماني و من بعده العهد الاستعماري و ساهمت بوصفها مدارس أو مؤسسات تعليمية في المحافظة على مقومات الأمة (الجزائرية) بأبعادها، كما حاربت الأفكار الخاطئة (باستثناء الزوايا البدعية) و بالتالي حملت الزوايا هموم البنيان وذات اهتمامات تطبيقية.

و في هذا الإطار يمكن إعطاء النموذج بعدد من الزوايا التي جعلت من وظيفة نشر العلم و تدريسه نقطة ارتكاز أساسية لتفعيل إستراتجيتها الرامية إلى تربية المريدين و التوسع داخل المجال و بسط النفوذ الروحي للزاوية على القبائل في الأرياف، التي كانت في أمس الحاجة إلى من يؤمن لها حد أدنى من الثقافة الدينية و العلمية أيضا .

و من أهم الزوايا التي كان لها الأثر الكبير على حركة التعليم في منطقة الدراسة و مناطق واسعة مجاورة لها نذكر :زاوية سيدي بن عزوز ضواحي طولقة و التي تعد منشأ (أو منطلق) جل الزوايا بمنطقة الزيبان و المناطق المجاورة

[1]- عبد الله العروي ، **من ديوان السياسة** ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء المغرب ، بيروت ،لبنان ، 2009، ص29.

لها و الذي جعل من زاويته مدرسة لتخريج العديد من العلماء و المشايخ الكبار الذين ساهموا بدورهم بتأسيس العشرات من الزوايا في المنطقة و خارجها،نذكر منهم الشيخ علي بن عمر صاحب زاوية طولقة،و الشيخ الحفيظ صاحب زاوية خنقة سيدي ناجي، و الشيخ المختار مؤسس زاوية أولاد جلال و غيرهم كثر.

أما زاوية(على بن عمر) بطولقة و التي تعد بحق مركز إشعاع للعلم و تخريج العلماء فقد خصص مشايخها موارد قارة كانت توفرها الاحباس الكثيرة التي حازت عليها موجهة للإنفاق على طلبة العلم و كل الضيوف الوافدين عليها . و لم تشذ باقي زوايا الطريقة الرحمانية عن القاعدة في الاهتمام بتدريس العلوم المختلفة . و قد تخرج منها عدد كبير من العلماء و الفقهاء و المدرسين و المشايخ و هذا ما يشهد به تاريخ الزاوية منذ تأسيسها إلى يومنا [1].

و لعل أكثر ما يؤكد الدور الريادي لهذه الزاوية في مجال التعليم و التدريس احتوائها مكتبة تعد واحدة من اكبر و أقدم المعالم الثقافية في الجزائر بما تحتويه من مطبوعات و مخطوطات نادرة جدا و أخرى متنوعة في علوم القران و التفسير، و الفقه و السيرة و التراجم و المعاجم و الحديث و الأدب،و علوم الفقه والجغرافيا و العلوم الدقيقة،و الثقافة العامة...الخ.

و كذالك الزاوية الرحمانية المختارية بأولاد جلال و التي كانت هي الأخرى بحق مركزا للإشعاع العلمي و القرآني و التي تخرج منها عدد كبير من العلماء و الفقهاء نذكر منهم:الشريف بن الاحرش ، مُحَّد بن أبي القاسم مؤسس الزاوية القاسمية الرحمانية بالهامل ، الشيخ العابد السماتي ،نعيم النعيمي وغيرهم كثير.

مما تقدم يمكننا الاستنتاج و التأكيد على القيمة المركزية للجانب التربوي والعلمي الإشعاعي في نشاط الزاوية، ولعل هذا ما يتأكد بخصوص زاوية علي بن عمر الرحمانية بطولقة على أكثر من مستوى، فمن جهة هناك التصميم المعماري للزاوية،بحيث كانت (ومازالت) و على غرار باقي الزوايا في الجزائر تضم من بين مكوناتها

[1]- العماري الطيب ، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائرالتحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي– دراسة ا نثروبولوجية-** ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة بسكرة ، العدد 15 ، جوان 2014 ، ص – ص 130 – 131

المعمارية غرفا مخصصة لتلقين العلوم و قراءة القرآن، و من جهة أخرى يمكن الوقوف على محتويات خزانة الزاوية (بل معظم الزوايا) من الكتب و المخطوطات و التي تشهد طبعا بالغنى و التنوع، و هذا في حد ذاته يبقى مؤشرا دالا على مدى اتساع و تنوع حقل التدريس العلمي من داخل الزاوية و تعدد اهتماماتها العلمية و الأدبية و الروحية أيضا، و من جهة أخرى يمكن إعطاء مثال بأعداد الفقهاء الذين تخرجوا من الزوايا و الذين ساهموا بدورهم في تنشيط الحياة العلمية و الدينية بالمنطقة .

- وظيفة الإيواء و الإطعام :

و هذه الوظيفة ارتبطت بشكل وثيق بوظيفة التدريس و التعليم ،حيث كان من ضروري توفير الشروط اللازمة من مبيت و مأكل و مشرب، بالنسبة لطلبة العلم و للمدرسين الذين كان يتم استقدامهم من خارج المنطقة،و هنا يمكن تقديم أمثلة بزاوية علي بن عمر بطولقة التي كان لها احباس تنفقها في سبيل العلم و الطلبة، إذن من الضروري اخذ بعين الاعتبار ذلك التلازم بين كل من وظيفة العلم و التدريس ووظيفة الإيواء والإطعام،و لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك التلازم لا يفسر لوحده أهمية هذه الوظيفة في تاريخ الزوايا،بحيث أن وظيفة الإطعام و الإيواء تزيد أهميتها في فترات المجاعة و القحط و الأوبئة التي كانت تصيب من حين إلى أخر المنطقة . لقد كانت الزاوية توفر للجائعين أوقات القحط ما يملأ الأفواه و البطون و لو كان قليلا و هنا يتدخل مفهوم "البركة" و كانت الزاوية المكان الوحيد الذي لا تنفذ فيه هذه (البركة).إذن فالزاوية كانت تؤمن لخدامها –في الحالات العصيبة كهذه- حدا من الأمن الغذائي،و ذلك بالطبع مقابل خدمات و التزامات كان هؤلاء يتعهدون بالوفاء بها لصالح الزاوية كأشغال الحرث و الزرع و الرعي علاوة على هبات كانت على شكل أراضي، تمنح للزاوية[1] .

كذلك كانت الزاوية توفر كل شروط الراحة من الإطعام و الإيواء للأتباع المريدين أثناء زيارة الزاوية خلال فترات متقطعة من السنة أو بمناسبة الموالد و من هنا صح ما سبق و أن أطلقناه على الزاوية باعتبارها "دار

[1]- العماري الطيب ، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائرالتحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي– دراسة ا نثروبولوجية** ، مرجع سابق ، ص 132

الضيوف" ، كما مثلت الزوايا (الزاوية) لفترات طويلة أماكن للراحة و العبور بالنسبة لحجاج بيت الله في طريقهم من و إلي مكة المكرمة

- وظيفة الوساطة والتحكيم و الفصل في المنازعات:

في ظل غياب شبه التام للسلطة المركزية،و تراجع مكانة مجالس القبائل و عجزها سادت أوساط المجتمع القبلي الذي يميز المجتمع الجزائري في المراحل السابقة صراعات و خلافات حادة كانت غالبا من تنشأ نتيجة الصراع حول المرعي،و الأسواق و صراعات على مستوى الإفراد و الأنساب و غيرها ، هذه الصراعات و الخلافات التي تزداد في أوقات الأزمات الاقتصادية (القحط،المجاعات...الخ)، و في ظل هذه الأوضاع،ستظهر فئة من الناس مهمتهم التوسط في المنازعات و التحكيم بين الأطراف المتنازعة،لضمان الصلح وبالتالي الأمن و الاستقرار من داخل القبيلة، و قد تعلق الأمر هنا ببعض المرابطين الصالحين و شيوخ الزوايا.وقد مثل هؤلاء الأخيرون أقوى الفئات بالنظر إلى ما كانوا يحتكمون عليه من سلطة روحية و زمنية تتسع باستمرار ،كما مثل الشرف (النسب الشرفاوي) سلطة فاعلة في التأثير على المتنازعين و فض الخلافات و الصراعات .

إن وظيفة الوساطة و التحكيم شكلت جزءا لا يتجزأ من البنية الوظيفية التي كانت تحكم تحركات و نشاطات مؤسسة الزاوية منذ العهد الأول لتأسيسها . لقد كان شيوخ الزوايا و بحكم ما كانوا يحظون به من قداسة و هيبة يجدون في قوة " البركة" و مفعولها السحري على مستوى الأذهان، يمثلون ملاذ تقصده المجموعات الضعيفة للاحتماء،و حكم يرضى بحكمه الجميع باعتبار الزاوية كسلطة دينية تتموقع خارج هذه الصراعات[1].

- وظيفة الشفاعة:

[1]- العماري الطيب ، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائرالتحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي– دراسة ا نثروبولوجية** ، مرجع سابق ، ص 133

لم يكتف الصلحاء و الشرفاء،في نظر الناس بمهنة التوسط لدى الغيب من اجل الشفاعة لهم عند الله كي يرفع عنهم كارثة ما (مجاعة ،قحط ، وباء....) بل تعدى مجال تدخلاتهم هذا مستواه الروحي و اللامعقول إلى مستويات أخرى زمنية ، سياسية.و في هذا الإطار فقد اكتسى مفهوم الشفاعة مدلوله الواقعي.كتدخل لدى السلطان أو الحاكم الإداري المحلي أو الإقليمي (البايلك) بهدف استصدار عفوه أو عطفه على الجهة أو الطرف المعني بالشفاعة سواء كان فرديا أو جماعة سلالية أو أحيانا قبيلة برمتها . فاعتبارا لوضعهم الروحي و السياسي و لمكانتهم لدى السلطان اعتبر شيوخ الزوايا هم المؤهلين أكثر من غيرهم للممارسة هذه الوظيفة ، و قد يكون تدخل الزاوية من اجل استصدار عفو السلطة من عقوبة السجن و قد يكون من اجل إسقاط و إلغاء أو تأجيل عقوبة سلطوية على قبيلة(عرش) ما لرفضها أو عجزها عن أداء الضرائب و الواجبات المستحقة عليها.وقد يكون أيضا تدخل الزاوية لاستصدار عفو السلطان أو من يمثله على مستوى الأقاليم على احد الموظفين في إدارة السلطة نفسها أو العطف عليه و إعلاء مكانته.و هذا مؤشر دال على مدى النفوذ الاجتماعي و السياسي الذي تمتعت به بعض الزوايا وشيوخها .

إن عملية الشفاعة كانت تتطلب مجموعة من الطقوس و المراسيم التي تنظم هذه العملية و هذا ما كان يندرج في إطار ما يعرف بواجبات الشفاعة و نذكر منها :

1 -طقس (رمي العار) الذي يتم تفعيله من خلال تقديم (الذبيحة).كأن يذبح (خروف أو ثور أو أكثر) بحسب قيمة وحجم الطلب ، على مدخل الضريح .

2 -التسليم :و بموجبه يتقدم الطالب أو الطالبون لشفاعة الشريف فروض ولائهم و طاعتهم لهذا الأخير، اعترافا منهم ببركته

3 -التعهد بأداء مجموعة من الخدمات للزاوية ، هذا علاوة على تقديم الزيارات و الوعدات و هدايا أخرى غالبا ما كانت على شكل أراضي زراعية

- وظيفة تأمين التجارة و تخزين السلع :

إن الملاحظ لتواجد وتوزع كل الأسواق الشعبية ذات التاريخ الطويل والشهرة الكبيرة في مناطق مختلفة من مجال الدراسة وخارجها أنها تقع بالقرب أو حول ضريح ولي صالح أو زاوية ، مما يجعل منها (حرما أمنا) للتبادل التجاري بين قبائل و اعراش المنطقة .

ويمكن إعطاء أمثلة هنا .سوق السبت الأسبوعي (أو ما يعرف بسوق مرنانش سابقا) والذي كانت تسوق إليه القبائل والاعراش من جنوب الاوراس ، الزيبان ومناطق الحضنة و وادي ريغ ، هذا السوق الذي اتخذ له من حرم الزاوية علي بن عمر بطولقة مكان للتبادل لما يوفره حرم الزاوية وأهل الزاوية من حماية للتجار ،كما يمكن أن نذكر أيضا السوق السنوي الذي يقام حول ضريح (الولي) النبي سيدي خالد والذي يتزامن مع الزيارة السنوية (الحج الأصغر) للضريح في اليوم السادس والعشرين من شهر رمضان لكل سنة . والسوق الأسبوعي لمدينة سيدي عقبة حول ضريح الصحابي الجليل عقبة بن نافع الفهري ،وكذا سوق عيد الخريف السنوي الذي يقام حول ضريح زاوية و مسجد الولي الصالح سيدي عبد السلام بن مشيش بتكوت جنوب الاوراس .

تتدخل القداسة لتغمر كل المكان و تصفه بالحرم مما يجعل منها منطقة آمنة منزوعة السلاح،كما تتدخل الكرامة لمراقبة و تأمين القوافل و السلع لتصبح بذلك الأسواق نفسها و المسالك المؤدية إليها حرما آمنا، مما يوفر فرص التبادل التجاري السلعي لسكان و قبائل المناطق المختلفة .و كما تعود على الزاوية بمداخيل معتبرة(نقدية كانت أم سلعية) مما يقدمه التجار كهبات و صدقات للزاوية و لشيخها مقابل حمايته و إيوائهم و إطعامهم في كثير من الأحيان.

و بالإضافة إلى وظيفة تامين التجارة و الأسواق ، كانت بعض الزوايا تخصص غرفا على شكل مستودعات (دار خزين) يضع فيها المتسوقون سلعهم ، أو يستعملها سكان المنطقة في تخزين منتوجاتهم ،و أحيانا الزكاة من الحبوب (قمح شعير ... الخ) و تمور مختلفة يتم استهلاكها و توزيعها على الفقراء و المساكين حسب عدد الإفراد في أوقات الحاجة ، و هذا ما يحول الزاوية إلى مخزن جماعي آمن لاحتياطي القبيلة من الحبوب و المحاصيل الزراعية المختلفة و ضمان الأمن الغذائي أمام تزايد و انتشار ظاهرة السطو و النهب و اللصوصية الناتجة عن غياب و عجزالسلطة المركزية في السيطرة على المناطق الريفية و القروية.

- وظيفة التمريض و العلاج :

لقد اشتهر العديد من مشايخ الزوايا بعلاج الكثير من الأمراض المستعصية كالبرص، و العقم،و الصرع وغيرها من خلال تقديم وصفات طبية مستخلصة من الأعشاب و بعض المواد المعدنية،أو قراءة القران.تقديم التمائم والأحجبة،ممارسة بعض الطقوس كلبس عباءة الشيخ، استخدام ريق الشيخ الشريفي أو مسح بيده اليمنى على جسم المريض و غيرها من الطقوس و الوسائل و التقنيات التي كانت تعتمد في العلاج [1].

فزاوية سيدي رواق القادرية بطولقة(زاوية غير مفعلة)اشتهرت (أي اشتهر شيوخها)بالعلاج من الكثير من الأمراض خاصة الروحية منها كالمس و السحر و الحسد عن طريق القراءات القرآنية، و التمائم و الأحجبة(الحجب) ،كما اشتهرت زاوية سيدي عبد الحفيظ الخنقي بمعالجة الأسقام الجسمية عن طريق شرب الماء من البئر الذي يقع في حرم الزاوية و كذلك الشفاء من العقم و تمنح بركة شيخه الذكور دون الإناث من خلال وضع" سبحته " على رقبة الشخص فالبركة تنتقل من الولي و تتجسد في أدواته في حياته و تستمر بعد وفاته .

[1]- عبد الإله لغزاوي ، **مونوغرافيا المقدس** ، الجزء الاول، دار ابي رقراق للطباعة والنشر ،الرباط ،المغرب، 2010 ، ص 264.

ثانيا : أثر التحولات السياسية على الزواية.

إن أغلب الدراسات التي اهتمت بالظاهرة الدينية وبسائر الظواهر المجتمعية في البلدان الإسلامية خلال الفترة المعاصرة، وتحديد مرحلة الدولة الوطنية، قد عالجت مواضيعها. انطلاقا من منظور التحولات فقد لاحظت أن المجتمعات في أغلب هذه البلدان هي مجتمعات بصدد التكون، لأنهما تعيش وضعا متغيرا باستمرار وتشهد في إطاره ضروبا من التحولات مست البناء الاجتماعي وما يرتبط به من بنى تقليدية فككتها وأحلت محلها بنى وعلاقات جديدة فإن التحول قد شمل الظاهرة الدينية كذلك وخاصة الممارسة الاجتماعية للدين.

وفي الجزائر ومع ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة والمصبوغة بطابع الوطنية بدأت البينة الاجتماعية التقليدية في التفكك، فحل الانتماء إلى الوطن محل الانتماء إلى القبيلة والعرش وحل الولاء للدولة ولمنظومتها الثقافية والرمزية محل الولاء للقبيلة ولثقافتها ومنظومة رموزها ومعتقداتها. لقد ظل المجتمع التقليدي يمثل إطارا مناسبا ليكون الدين وما يرتبط به من عقائد وتمثلات شعبية أهم مصدر لتشكل الوعي الجمعي والمتخيل بينما غدا المجتمع الناشئ على أنقاضه والمؤسس على مبدأ الانتماء إلى الوطن إطارا مناسبا لتقبل ثقافة حديثة بأشكال جديدة في المعرفة تنتسب إلى العلم وإلى أسسه الفلسفية الحديثة وتستند في الفعل إلى التقنية وعقلانيتها .

ومن أجل أن تضمن الدولة "الوطنية" تجسيدا عمليا لإستراتيجيتها القائمة على تحييد القوى التقليدية المحافظة وتجميد المؤسسات المرتبطة بها (مثل الزوايا والكتاتيب...) عملت على تفعيل المؤسسات الجديدة التي أنشأتها وخاصة منها المؤسسة التعليمية، ذلك أن مشروع الدولة الوطنية قد قام على اعتبار المدرسة "أداة تعيد تشكيل المجتمع".

ووسيطا فعالا يمكنها من الاستئثار بسلطة نشر المضامين الفكرية والثقافية والنماذج السلوكية المنسجمة مع توجهاتها والمكرسة للاندماج في صلب منظومتها .

كما عملت الدولة على فرض رقابتها على سائر ما يرتبط بها من المؤسسات من مساجد وزوايا وكتاتيب كما تمكنت من تفتيت الأساس الاقتصادي لوجود الزوايا التي وجدت نفسها بفعل ذلك مهمشة بفعل مصادرة ممتلكاتها كالأوقاف والأحباس خاصة عند تطبيق قانون الثورة الزراعية وتأميم ممتلكات الواسعة لصالح الدولة وإعادة توزيعها[1].

لقد استطاعت سياسة التحديث الراديكالي الذي عرفه المجتمع في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي أن يحد من نشاط المؤسسات الدينية التقليدية – الزوايا – ويؤدي إلى تراجع وانحسار (التدين) المقدس الشعبي بالمقابل كان هناك تشجيع (أو تغافل) للتدين الرسمي العالم الذي أخذ يتطور، مما سمح بظهورالحركة السلفية والحركات الأصولية المتطرفة . و بسبب هذه الاستراتيجية، فالمدرسة أخذت مكان الزاوية في نشر التعليم، والدولة أخذت مكان القبيلة والولاء الديني، فأصبحت رمز الولاء، واستقطبت القيم الحديثة كالتقدم والإيمان بالعلم اهتمام الناس، بعد أن كانت قيم القرية والقبيلة والعائلة هي المحددة للوعي وللسلوك .

لقد أثرت هذه التحولات السياسية والاجتماعية - العمرانية والثقافية والاقتصادية في وضع الدين في المجتمع وفي التمثلات الدينية الشعبية. فالتعليم بما نشره من قيم جديدة وأفكار حديثة وبما أحدثه من حراك اجتماعي وبما ترتب عليه من تحولات في نظام الوظائف والمهن، قد حد من نفوذ المعتقدات الشعبية وغير المتخيل التقليدي، فتراجع الاعتقاد في قدرة الصلحاء والأولياء والمطببين الشعبيين وسائر محترفي التنبؤ والعرافة على التأثير في الأحداث .

وبذلك تقلصت الممارسات الطقوسية المرتبطة بهذا الاعتقاد، وسري لدى فئات الشباب المتعلم موقف من هذه المعتقدات ينبع من رؤية تحتقر الكرامة والعجيب والخارق، وتؤمن بقيم العلم الحديث، وانحصرت هذه العقائد في الفئات التي لم تتلق تعليما حديثا ولم تمسها آثار الثقافة الجديدة .

[1]- زهية جويرو ، **الاسلام الشعبي**، دار الطليعة للطباعة والنشر،الطبعة الاولى ، بيروت ،لبنان ،2007 ص85.

ومن جهة أخرى، استقطب نظام المهن والوظائف الجديدة الجهد والوقت، فغير بذلك أشكال التدين حتى كادت تنحصر في الممارسات التعبدية الرسمية، وهمش أشكال التدين الشعبي وطقوسه، ونشأت بفعل هذا النظام مؤسسات جديدة كالنقابات والتعاونيات والجمعيات المهنية والنوادي، فخلقت أشكال تضامن حلت محل التضامن التقليدي الذي يتيحه الاشتراك في المعتقد وفي الطقس .

ففقدت مؤسسة الزوايا إحدى الوظائف التي كانت تبررها في نظر أصحابها. كما فقدت وظيفة الترفيه والتنفس عندما أتاحت المؤسسات الحديثة للمشتركين فيها وسائل أخرى أجدى في أداء نفس الوظيفة. كما أتاح فضاء المدينة الذي استقطب أغلب المهن والوظائف المرتبطة بالتعليم والتصنيع واستقطب أصحابها، إمكانيات جديدة لتحقيق نفس الوظائف.

فقد خلق هذا الفضاء العمراني أشكال تضامن اجتماعي يؤسسها الاشتراك في المهنة أو الوظيفة أو في منطقة السكن (الحي الشعبي خاصة) حلت محل أشكال التضامن القبلي والعشائري المعبر عنها عقائديا وطقسيا بالاشتراك في نفس المنظومة الرمزية التقليدية[1].

كما وفرت فضاءات للهو والترفيه (الجمعيات و النوادي الرياضية والمسارح ودور السينما والمقاهي والمهرجانات والأنشطة الفنية ح) لت محل فضاء الزاوية وأنشطته اللذين استقطبا وظيفة الترفيه في إطار المجتمع التقليدي. وهكذا أثرت هذه العوامل مجتمعة في المعتقدات الشعبية المرتبطة بمؤسسة الزوايا وفي ما يرتبط بها من ممارسات طقسية[2].

[1]- جورج الراسي ، **الدين والدولة في الجزائر من الامير عبد القادر الى عبد القادر** ،دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2008، ص 280.

[2]- زهية جويرو ، **الاسلام الشعبي** ، مرجع سابق ، ص: 86-87.

ثالثا : الزاوية التحول من القدسي إلى الدنيوي

تتجلى أبرز مظاهر التفكك في انفجار النسيج الطقوسي الذي كان يمثل الممارسات الدينية الشعبية - وقد شمل هذا الانفجار أشكال ممارسة الطقوس ومرجعيتها الرمزية ودلالاتها ووظائفها.

ففي الطقوس المرتبطة بالزوايا والتي عرفت اضمحلالا شبه تام " زيارة الولي"[1]مثلا التي لم تعد طقسا ثابتا من طقوس العبور الذي يصاحب الولادة، وقص الشعر المولود الجديد والختان والزواج. وحتى في حال تشبث بعض الأفراد والفئات بهذه الزيارة، فإن دلالتها الرمزية بالنسبة إلى من يمارسها باتت مختلفة عن دلالتها الأصلية، فهي لم تعد من الطقوس التي تعقد بواسطتها الصلة بين المقدس والولي وأتباعه، ولا من الطقوس التي تسهل مسار العبور من وضع والاندماج في وضع جديد، بل إنها تمارس بصفتها عادة كثيرا ما يفرضها جيل الآباء على الجيل الجديد إقتداء بالسلف، من دون أن تكون لها نفس المعتقدات والدلالات الرمزية[2].

كما لم يعد من شروط الزيارة أن تكون جماعية تشمل أفراد العائلة الموسعة أو العشيرة بل أضحت في الغالب إما عائلية ضيقة أو فردية، تختزل في زيارة ضريح الولي وقراءة الفاتحة والتوجه إليه ببعض الأدعية وتقديم النذور في وقت لا يتعدى ساعات كما لم تعد الذبيحة التي كانت من الطقوس الثابتة في الزيارة ولا وسيلة يجدد بها الزوار الصلة بالولي والمقدس ولا طقسا يتحقق به إحياء البدايات المؤسسة .

وتمتين الروابط وتحقيق الاندماج في صلب العشيرة أو العائلة الموسعة، بل استبدلت في الغالب بطعام جاهز يقدم للقائمين على الزاوية، كما أصبحت في حال حصولها محملة بدلالات دنيوية طغى عليها الطابع الاستهلاكي وأصبحت بالنسبة إلى الكثيرين مناسبة لإقامة الدليل على الوجاهة وللتباهي لا أكثر .

[1]- - محمد حلمي عبد الوهاب ، **المقدس و المدنس، الديني والسياسي في فكر الحركات الإسلامية** ،تقديم عمار علي حسن ، دار العين للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2009.ص17.

[2]- زهية جويرو ، **الاسلام الشعبي**، المرجع السابق ،ص 91 - 92.

وباقتصار الزيارة على بضعة ساعات فقدت أيضا مظاهرها المختلفة المرتبطة بها مثل الحضرة والإنشاد الديني والأدعية فضلا عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقام على هامش مواسم الزيارة .

وفي هذه " المواسم" فإنها خضعت هي الأخرى لنسق الحياة الدنيوية ولما شهده من تغير، فلم تعد أوقات الزيارة وإقامة " الزردة" ترتبط بفصول الإخصاب أو طلب الاستغاثة بالولي... أو ذكرى مولد الشيخ المؤسس ... إلخ بل أصبحت ترتبط بفصل العطل الاجتماعية (كعطلة الربيع، وعطلة الصيف ... إلخ) وهو تعبير عن انحصار دلالتها الدينية مقابل بروز دلالات جديدة دنيوية غالبا .

كما تحولت " الزردة" المرتبطة بعدد كبير من الأولياء وفي وجهات كثيرة إلى مهرجانات محلية أو سياحية أووطنية. مثل: (زردة سيدي موسى بالزاب الشرقي - احتفالات عاشوراء بأدرار ... إلخ واحتفالات المولد النبوي الشريف.....). توظف من قبل السلطة السياسية وفي إطار إستراتيجيتها لاحتواء أو تدجين مؤسسة الزوايا و مقاومة أشكال التدين الشعبي والثقافة التقليدية المرتبطة به وعقلية الشعوذة والخرافة التي نسبتها إلى أصحاب هذا التدين.

أما الطقوس العلاجية التي كانت تشكل جزءا من النسيج الطقوسي المرتبط بعقيدة الصلحاء وبفضاء الزاوية فإنها انحسرت أمام التقدم الطبي وانتشار المؤسسات الإستشفائية في أغلب جهات الوطن.

وإذا كانت كل الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية المتصلة بالدين تبرز وتؤكد على الخاصية الاحتفالية للتدين الشعبي[1].

هذه الخاصية التي يرى فيها أنها تسمح بالمرح والتلقائية والإبداع الجماعي، وبالقدرة على تلبية حاجات عاطفية نفسية على التعبير عن رغبة الأفراد في ربط علاقة مباشرة مع المقدس فإن المظاهر الاحتفالية الدينية

[1]- العماري الطيب ، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائرالتحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي– دراسة ا نثروبولوجية**، مرجع سابق ، ص136

المرتبطة بالزاوية(مثل إقامة الحضرة) قد شهدت إنزياحا عن دلالاتها الدينية، التي كانت قائمة على طقوس أساسية كالأضاحي والأدعية والصلاة وتلاوة القرآن، وأخرى شعبية كالنذور والاستشفاء وطلب بركة الولي وشفاعته . بل أصبحت ممارسات غلب عليها الطابع الدنيوي حتى أضحى الاحتفال الديني، متماثلا من حيث خصائصه مع سائر الاحتفالات الدنيوية " فلا شيء اليوم في الزوايا يحيل على معان روحية أصيلة وصميمة ربما كانت ملتصقة بها، إنها تدين أكثر إلى الذاكرة الجماعية التي يحكمها التكرار الشعائري وليس إلى العمق الروحي والرمزي[1].

فالجمهور الذي عاد إلى الزاوية إنما أصبح يذهب إليها الآن لأنها تتيح فضاء لممارسة الاحتفال بحضورالجماعة ولحرية ممارسة الأنشطة حتى المحظور منها ولاختراق نسق اليومي الرتيب. عاد إليها لأنهما فضاء " يشعرفيه بالتفريج والتصريف، بالراحة والتنفيس وتجاوز المخاوف من الموت والطبيعة وألوان الإنقهار الاجتماعي".

فالزاوية أصبحت (أضحت) الملاذ لكثير من الناس يبحثون فيها عن بدائل تعويضية تشعرهم بالأمان وتحقق لها إشباعا ولو وهميا يرتكز على اللامعقول والعجيب في مواجهة واقع يشعرهم بالغربة والإحباط.

كما أن جمهور الزوايا لم يعد يشكل جماعة يوحد بين أفرادها المعطي القرابي - وإنما هو جمهور من الأفراد قد يوحد بينهم الاشتراك في مدخل الإقامة – أو في الولاء الرمزي للولي (بعد أن تفككت بنى القرابة : القبيلة القائلة الموسعة وطغيان الفردانية...).لذلك فإن عودة هذا الجمهور إلى الزاوية هي ممارسة دنيوية غالبا،لا تدين لما تحيل عليه هذه المؤسسة من عقائد بقدر ما تدين لحضور الجماعة ولما يتيحه ذلك الحضور من إمكانية الاحتفال والترفيه وقطع رتابة اليومي، وكأنهما عمليات تهدف إلى جعل المقدس الشعبي الممثل في دين الزوايا والطرق الصوفية، قادرا على مواكبة تحولات المجتمع وحركة التحديث[2].

[1]- زهية جويرو ، **الاسلام الشعبي** ، مرجع سابق ص 111.
[2]- نفس المرجع ، ص 117

رابعا : علاقة الدولة بالزواية

عمدت الدولة (السلطة السياسية) منذ مطلع التسعينيات في ظل تنامي الاحتجاجات الشعبية ضد اختياراتها الاقتصادية والأزمة السياسية ومن أجل محاصرة (ومحاربة) الإسلام السياسي (الأصولي المتطرف) الذي مثلته أحزاب سياسية قامت على أفكار دينية جهادية متشددة إلى تشجيع عودة إسلام الزوايا (الإسلام الشعبي) في الأوساط الريفية والمدنية المهمشة.

ومن الواضح أن تدين الزوايا والطرق الصوفية قد أصبح منذ مطلع التسعينيات موضوع رهان سياسي – إيديولوجي فالسلطات الرسمية عملت على توظيفه في مقاومة الإسلام الأصولي المؤدلج. فكان هذا الواقع مناسبا لتعاود الزوايا والطرق الصوفية الانبعاث والانتشار ولكن ضمن رؤية مختلفة ولغايات ووظائف غير التي كان يضطلع بها في إطار المجتمع التقليدي (زمن الفترة الاستعمارية مثلا).

بالانطلاق من دراسة العديد من التجارب المتصلة بالزوايا [1]فإننا نرى أن مؤسسة الزوايا وفي ظل

التحولات الحاصلة كان لزاما عليها اتباع استراتيجية جديدة فعلى مستوى العلاقة القائمة بين شيوخ الزوايا والنظام القائم(السلطة السياسية) فهي على الدوام علاقة شد وجذب ، تقوم بالأساس على مدى قوة الدولة أو ضعفها على العموم ،فعندما تكون الدولة قوية فان الزاوية تصبح الصوت المكبر لرعاية حقوق الدولة والحفاظ عليها وعلى استمرارها ، وقد تفضل البعض منها الاستكانة والاكتفاء بالصمت والمهادنة ، وعندما تكون الدولة في حالة ضعف أو تمر بأزمات حادة وإعادة تشكيل لمؤسساتها فان الزوايا تعود للظهور بقوة وتتعالى الأصوات والانتقادات وتكون فرصة لتحقيق المزيد من المكاسب المادية والمعنوية[2]

[1]- محمد المازوني ، **دراسات في تاريخ التصوف المغربي**، سوس للطباعة والنشر ، اكادير ، المغرب ،2012 ، ص-ص 90. -91

[2]- نفس المرجع ، ص 32.

كما تعمل على استغلال هذه الظروف لتوسيع نشاطها من خلال إيجاد زوايا جديدة وإعادة بعث الزوايا الخامدة وترميمات واسعة وهذا ما يمكن ملاحظته ميدانيا في السنوات الأخيرة فالكثير من الزوايا القديمة أو الميتة تعرف حركة بعث جديدة وترميمات واسعة وعودة للنشاط الاجتماعي والثقافي ، ونشهد لها حضورا قويا في المناسبات المختلفة والدينية خاصة ، وقد يكون هذا من المكاسب الجديدة لمؤسسة الزوايا بعد تلك المطالب التي رفعتها هذه المؤسسة منذ مدة إلى السلطة السياسية[1].

أما عن الجانب التنظيمي لمؤسسة الزوايا فإننا يمكن أن نلاحظ اتجاه جديد في هيكلة مؤسسة الزوايا فلم تعد الطريقة هي الإطار الإيديولوجي لمجموع الزوايا بل اتجهت هذه الأخيرة إلى تنظيمات إدارية بحتة أملتها الحاجة من خلال تأسيس الجمعيات المحلية (جمعية الزاوية) أو الوطنية ، في إطار توحيد الرؤية المستقبلية لهذه المؤسسة مثل تأسيس الجمعية الوطنية " الرابطة الرحمانية للزوايا العلمية" التي تأسست بموجب القرار رقم 0019 المؤرخ 27 فبراير1990، كذلك تأسيس الاتحاد الوطني للزوايا الجزائرية والتي ركزت في مطالبها وأهدافها على الحصول على المزيد من الاهتمام والدعم على الرغم من أن الزوايا ظلت حريصة على الظهور بمظهر المستقل عن إدارة السلطة السياسية .

وان ما تحصل عليه من امتيازات سلطوية ما هو إلا نصيبها من خدماتها المجتمعية المنسجمة مع النسق العام للبيئة المحليةوالتقليدية

[1]- محمد ضريف ، **مؤسسة الزوايا بالمغرب** ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ط – 1 - الرباط المغرب – 1992 – ص7

الفصل الرابع

العمل الجمعوي في ولاية سعيدة

و علاقته بالدولة

تمهيد :

في إطار ما تشهده الجزائر من تحولات جوهرية في مجالات التنمية، وبعد إستتباب الأمن، وفي إطار تشجيع الدولة وإنفتاحها على تنظيمات وحركات المجتمع المدني، جاء دور القطاع الثالث خاصة في جانبه المتعلق بالجمعيات مسانداً وداعماً لهذه الورشة، ومستغلاً هذه البيئةومواكباً لتغيراتها ،إذ يلاحظ منذ بدايات الألفية الجديدة ميلاد نسق جديد من التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني في ميادين التنمية المحلية وفي جوانب الإرتقاء بخدمة المواطن، هذا النسق يشهد حركية متزايدة في النموذج المطروح للدراسة، وذلك من خلال الخدمات التي تقوم بها الجمعيات في الأحياء والأرياف والمدن من أجل تحسين محيط العيش والتكفل بالمعوزين والقاصرين وذوي الإحتياجات الخاصة وغيرهم، في مختلف المناسبات ، إن هذه الحركية إستدعت تسليط الضوء عليها وإحاطتها بالدراسة ،في الجزائر بشكل عام وفي ولاية سعيدة بشكل تطبيقي خاص، وذلك عبر التعريف بالولاية جغرافياً وإقتصادياً وكذا واقعها تنموياً وإدارياً وسياسياً إضافة إلى التعريف بالمجتمع المدني للولاية وأهم مكوناته وأبرز إسهاماته وآلياته المتبعة في التنمية السياسية

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا : أدوات جمع البيانات

يلجأ الباحث الاجتماعي إلى أساليب وأدوات منهجية كثيرة أو محدودة لجمع البيانات حول الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، مثل الاستمارة أو المقابلة أو الملاحظة أو تحليل مضمون للوثائق والمستندات...الخ .و تبعاً للمناهج المعتمدة في هذه الدراسة ؛ وكذلك تماشياً مع خصائص المجال البشري للبحث، والذي يتكون من قسمين هما قادة الحركة الجمعوية وكذلك الأعضاء، فقد إستخدم الباحث عدة أدوات بحثية هي الإستمارة والمقابلة والملاحظة البسيطة بالمشاركة أو الملاحظة المباشرة.

أ -الإستبيان : وهو التي إعتمدنها بشكل أساسي وتم تطبيقها على أعضاء و المنخرطين في الجمعيات التي تمثل وحدة ، وقد تضمنت إستمارة البحث هذه عدداً كبيراً نوعا ما من الأسئلة المتنوعة؛ حيث راعينا في صياغتها الطول والقصر وكذلك المضمون المتنوع بين أسئلة الحقائق والمعلومات وأسئلة الرأي والمواقف وأسئلة الدوافع والأسباب، وبما أن الموضوع المبحوث فيه نوعاً من الحساسية والمخاوف، خاصة في جانب العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة وكذلك مسألة التسيير المالي، فقد تم إستبعاد الجمل أو الألفاظ المثيرة أو المستفزة وتعمدنا تلطيف العبارات مع الالتزام بالدقة العلمية والموضوعية.

وبلغ عدد أسئلة الاستمارة الأولى **69** سؤالاًنظراً لإتساع جوانب الموضوع وتشعبها، وحتى يتم تغطية مختلف الأبعاد والمؤشرات ذات العلاقة بالموضوع والتي تضمنتها فرضيات البحث، وقد توزعت الأسئلة على سبعة أقسام تبعا لتساؤلات الدراسة وفرضياتها والمعلومات المطلوبة لفهم وتفسير الظاهرة المدروسة كما يلي:

المحور الأول : خصص للبيانات الأساسية حول الجمعيات ثم حول إطاراتها لمعرفة خصائص البيانات الأساسية حول الجمعيات ثم حول إطاراتها لمعرفة خصائص واقع الجمعيات وبنيتها الداخلية المادية والبشرية .وجاءت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **01** إلى السؤال رقم **11**

المحور الثاني :إحتوى على أسئلة شخصية و ذلك لأخذ صورة عن طبيعة الموارد البشرية المتوفرة داخل هذه الجمعيات ، من خلال أسئلة حول : (الجنس ، السن والمستوى التعليمي)

إضافة إلى الحالة العائلية و الأقدمية في الجمعية ، و هذه النوعية من الأسئلة تساعد على فهم نمط الشخصي لأعضاء الجمعيات ، وجاءت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **12** إلى رقم **17**

المحور الثالث : إحتوى على أسئلة حول طبيعة ونوعية الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات لمعرفة الميدان الذي يحضى بالأولوية في سلم إهتماماتها وبرامجها، وأي بعد تعتمده في الوصول إلى التنمية،وكذلك كيفية إختيارها لبرامجها و أنشطتها و العامل الأساسي و المهم في هذا الخيار، وتمثلت أسئلة هذا المحور في المجال من السؤال رقم **18** إلى رقم **25**

المحور الرابع :وإشتمل على أسئلة تركز على جانب صناعة القرار على المستوى المحلي من خلال طرح تساؤلات حول دور الجمعيات في تفعيل أسس هذه العملية من ترسيخ للقيم الوطنية ، و كذا دورها في توسيع دائرة الثقافة السياسية ، و مهمتها في تحقيق المشاركة السياسية ، و كانت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **26** إلى السؤال رقم **37**

المحور الخامس : يبحث في طبيعة العلاقة بين الحركة الجمعوية والدولة أو السلطات، في المستوى المركزي أو المحلي، لمعرفة إلى أي حد تساهم الدولة في تحسين أداء العمل الجمعوي أو عرقلته، من خلال القوانين والنصوص التشريعية أو التمويل أو الضغوط بمختلف الأساليب، ذلك أن المحيط السياسي الذي تعمل فيه الحركة الجمعوية له من الأهمية بمكان في نجاح أي عمل جمعوي .وقد جاء ذلك من خلال الأسئلة من رقم **38** إلى رقم **54**.

المحور السادس : تم تخصيصه لعنصر مهم هو طبيعة العلاقة بين مختلف الجمعيات سواءا الناشطة في نفس المجال أو في المجالات الاخرى، و ذلك لمعرفة حجم التنسيق و التعاون بينها و مجالات هذا التعاون في إطار ما يسمى بالعمل الجمعوي التشاركي . وذلك من خلال الأسئلة من رقم **55** إلى **63** .

المحور السابع : طرحنا فيه أسئلة تبحث عن أهم المشاكل و المعوقات التي تعانيها الجمعيات في الجزائر ، و المقترحات التي التساعد على تخطيها ، بالإضافة إلى التقييم الإجمالي لنشاط الجمعية من خلال تحقيقها لأهدافها المسطرة ، جاءت أسئلة هذا المحور من السؤال رقم **63** إلى سؤال رقم **69** .

ورغم أن أسئلة الإستبيان جاءت كثيرة وقد تشكل عبئا على المبحوثين من أعضاء الجمعيات، إلا أنه أمكننا التغلب على هذه الصعوبة من خلال محاورتهم وشرح أهمية الموضوع لهم لكسب تفهمهم وتعاونهم، وكذلك من خلال اختيار الأوقات الملائمة لهم للإجابة

ب- المقابلة :استخدمنا أداة المقابلة مع إطارات الجمعيات التي أخدناها كعينة و هي **10** جمعية من ولاية السعيدة ، وهم رؤساء و الأمناء العامون لهذه الجمعيات ، حيث أمكن من خلال هذه المقابلات العلمية معرفة الكثير من الآراء والحيثيات وحتى كواليس عمل وتسيير الجمعيات، وعلاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة في مجال التمويل وإقامة الأنشطة، وهذا ما أعطنا معلومات وبيانات كيفية هامة، تفسر أداء الحركة الجمعوية ومعوقاتها.

ج -الملاحظة :إستخدمنا الملاحظة المباشرة أو الملاحظة البسيطة بالمشاركة، في فهم وتفسير الكثير من جوانب العمل الجمعوي، من خلال الحضور في مختلف الأنشطة التي قامت بها الجمعيات في العديد من الفضاءات سواء في مركز التسلية العلمية الذي يشهد الكثير من النشاطات الجمعوية، أو في دورالشباب المختلفة أو في الجامعة...إلخ.

بالإضافة إلى المشاركة الشخصية للباحث في عدة فعاليات جمعوية، وملاحظته القريبة لمختلف نشاطاتها.

ثانيا : مجالات الدراسة

1 -المجال المكاني: تم إجراء الدراسة في تراب إقليم ولاية **سعيدة** الواقعة بالشمال الغربي للجزائر؛ حيث يحدها من الشرق ولاية **تيارت** ومن الشمال ولاية **معسكر**،و**سيدي بلعباس** غربا ،ومن الجنوب ولايتي **النعامة** و **البيض** ، ويمكن إعتبارها نموذجاً مشابها لبقية ولايات البلاد؛ نظرا للتجانس النوعي الكبير في طبيعة عمل الحركة الجمعوية الجزائرية، من حيث ظروف نشأتها التاريخية وتطورها والإطار القانوني الذي ينظمها وعلاقتها بالدولة، إضافة إلى تشابه أوضاع الفرد الجزائري في ظل المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري.

مرت المنطقة بعدة حقب تاريخية، من الفينيقيين إلى الرومان مروراً بالفتح الإسلامي ووصولاً إلى الإستعمار الفرنسي؛ حيث شهدت الولاية حركة نضالية كبيرة أكسبتها مكانة مهمة في التاريخ الجزائري الحديث.

تتموقع ولاية سعيدة في محور مركزي ضمن الكتلة المكونة لولايات ما يعرف بالهضاب العليا الغربية (تيسمسيلت - تيارت - سعيدة - النعامة – البيض).، فعدد سكانها يقدر بحوالي **330641** نسمة ، وتقدر مساحتها ب **6613** كلم، وبها **6** دوائر هي :سعيدة، عين الحجر، يوب، سيدي بوبكر، أولاد إبراهيم ، الحساسنة ، كما تضم **16**بلدية.

وأهم ما يميزها من الناحية الاقتصادية هما الطابعين الفلاحي والسياحي، فالفلاحة بشقيها الزراعة وتربية المواشي تحتل الصدارة نظراً لخصوبة أراضيها ،ويتميز شمال الولاية بتربة خصبة صالحة للحبوب ذات المردودية العالية إضافة إلى بعض الخضروات ، و جنوبها ذو طابع رعوي ذات الأراضي السهبية التي تغطيها نباتات شوكية وحلفيه تقدر بـ **59760**هكتار، إضافة إلى الثروة المائية التي تشتهر بها الولاية .

كما تتميز ولاية سعيدة بطابعها السياحي الكبير؛ نظراً لاحتوائها على عدة حمامات معدنية ذات جودة عالية مثل :حمام ربي، وحمام سيدي عيسي ...

2-المجال البشري: يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من **10** جمعية ناشطة في ولاية سعيدة ، وقسمنا مجتمع البحث إلى قسمين :

أ – إطارات و قيادة الجمعية :نظراً إلى الخبرة و الكفاءة و المعلومات القيمة التي يتمتع بها رؤساء و إطارات الجمعيات قررنا في إطار دراستنا للجمعيات جمع المعطيات من هذه العينة عن طريق المقبلة المفتوحة

ب – الأعضاء :إدراكاً لأهمية الأعضاء كفواعل و القطع أساسية في الحركة الجمعوية ، فأفسحنا مجال كبير لهذه العينة في مجال مجتمع البحث الخاص بالدراسة و ذلك بجمع البيانات عن طريق الإستبيان

و يجب هنا أن ننوه بالعدد الإجمالي للجمعيات من جميع الأصناف والمسجل لدى مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سعيدة يشير إلى وجود **402** جمعية معتمدة ولائية ومحلية حتى تاريخ **2021/12/31** كالآتي:

طابع الجمعيات	الجمعيـــــات الولائية	الجمعيات المحلية	المجموع	النسبة المئوية
المهنية	12	3	15	,73%
الدينية	2	84	86	21,39%
الرياضية و التربية البدنية	18	106	124	30,85%
الفن و الثقافة	10	28	38	9,45%
أولياء التلاميذ	0	13	13	3,23%
العلوم و التقنيات	1	3	4	1,00%
الأحياء ، القرى و المناطق الريفية	0	38	38	9,45%
البيئة و الوسط المعيشي	5	16	21	5,22%
المعوقون و الغير المؤهلين	5	2	7	1,74%
المستهلكون	0	0	0	0,00%

الشباب و الطفولة	6	17	23	5,72%
السياحة و التسليات	2	8	10	2,49%
المتقاعدون و المسنون	0	0	0	0,00%
النسوية	0	1	1	0,25%
التضـــامن ، الإســعاف و الأعمال الخيرية	5	12	17	4,23%
التطوعية	0	0	0	0,00%
الصحة والطب	4	1	5	1,24%
قدماء التلاميذ و الطلبة	0	0	0	0,00%
المجموع	70	332	402	100,00%

المصدر : مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سعيدة

الجدول (1) : جدول إحصائي للجمعيات الولائية و المحلية في ولاية سعيدة

يحدد الجدول رقم **(1)** لنا بدقة كبيرة العدد الجمعيات و نسبتها في ولاية السعيدة فمن **402** جمعية - ولائية و محلية - ، نجد ما يقارب **31 %** منها ذات طابع رياضي ، كالنشاط الأكثر تداولا و ممارسة من بين الميادين التي تتوزع فيها الجمعيات ، ثم يأتي بعده الميدان الديني بنسبة تقدر ب **21,39 %** ، ويعتبر هذان الطابعان هما المهيمنان على طبيعة النشاط الجمعوي في ولاية سعيدة وبفارق كبير عن باقي الميادين الأخرى ، فبعدهما بنسب لا تتعادى **10 %** ،هناك جمعيات الأحياء و جمعيات الثقافة والفن، ثم تأتي الجمعيات ذات الطابع التضامني و الشبابي ، السياحي ، البيئي ، و المهني بنسب تتفاوت بين **2 %** و **5%** ،أما الجمعيات الناشطة في المجال الطبي و النسوية ، و ذوي الإعاقات ، وكذلك الخاصة بالعلوم ، فلا تشغل سوء نسبة لا تتعدى **1 %** ، في حين أن هناك بعض الميادين لا يوجد فيها أي نشاط يذكر سواءاً في الولائي أو المحلي منها المتقاعدون ، المستهلكون ، و قدماء التلاميذ .

و عليه من إجمالي هذه الجمعيات ، الجمعيات المعنية بالدراسة في بحثنا هي التالية :

جدول (2) : الجمعيات عينة الدراسة

الرقم	إسم الجمعية	نوع النشاط	سنة التأسيس	عدد المنخرطين
1	جمعية كافل اليتيم فرع ولاية سعيدة	التضامني	2014 /06/25	63
2	جمعية الولائية لسياحة و التنمية المستدامة	البيئي	2013/01/ 26	33
3	جمعية محبي مدينة سعيدة	الثقافي	05/03/2007	54
4	جمعية حماية الشباب	الشباني	2012/12/23	30
5	جمعية سينما و ثقافة لبلدية سعيدة	الثقافي	2012/01/12	42
6	جمعية أولياء التلاميذ لإبتدائية علال مدغري	التربوي	2014/11/20	37
7	جمعية الدينية لمسجد حذيفة إبن اليمن	الديني	22/06/2009	45
8	جمعية ترقية مدينة سعيدة	الثقافي	2013/04/15	61
9	الجمعية الولائية آفاق تنمية المحيط	البيئي	20/03/2013	28
10	جمعية تجمع الشباب " رجاء " للتضامن و التنمية	الشباني	12/01/2014	20

و بذلك فإن مجتمع البحث يتكون بشكل أساسي من الجمعيات ذات الطابع الشباني **2** جمعيات و الجمعيات ذات الطابع الثقافي **3** جمعيات ، الجمعيات البيئية جمعيتين ، و الجمعيات ذات طابع الديني و التربوي و التضامني بجمعية في كل ميدان من هذه الميادين .

ويرجع سبب إختيار المجتمع البحث إلى ما يلي : كان إختيار الميدان الشباني و الثقافي هو الأساسي كنموذج عن العمل الجمعوي و تأثيره في صناعة القرار المحلي ، و ذلك لإعتبارات أن هذه الميادين هي الركائز الأساسية التي تحد بشكل أو بآخر واقع الجمعوي و علاقته بالدولة على المستوى المحلي التي ترتكز على عوامل التنشئة و الثقافة و المشاركة السياسية ، وبالتالي لها بعد فكري ، فني ، ثقافي أكثر منه مهني ، أو خاص بفئات معينة ، و كذلك

إطلاقاً من فرضيات الدراسة البحثية التي تعتبر هذا النوع من الجمعيات هي لها دور الكبير في صناعة القرار المحلي

.

و هناك سبب أخر لهذا الإختيار هو النشاط الفعلي لهذه الجمعيات مقارنة مع باقي الجمعيات الأخرى كل هذه الأسباب أخذت بعين الإعتبار خلال إختيار مجتمع البحث و الجمعيات المشكلة لمجتمع البحث أغلبها ذات طابع محلي و ذلك لنسبة الكبيرة لهذه الفئة مقارنة بالجمعيات الولائية (**332** محلية ، **70** ولائية) ، و أخذنا كذلك الجمعيات ذات الطابع الوطني بجمعيتين و الولائي كذلك بجمعيتين .

و تم إختيار **10** أعضاء من كل جمعية ، للإجابة عن أسئلة الإستبيان ، فكان حجم العينة البحثية الكلية هي **100**عضوا ، وتمت عملية الاختياربالشكل التالي :يقوم رئيس إحدى الجمعيات المعنية بالدراسة بدعوة مجموعة من الأعضاء إلى مقرالجمعية أو في إحدى مؤسسات الشباب إن لم يكن لها مقر، وبعد ذلك يتم إعطاء كل واحد منهم استبيان ، وبعد الشرح لأبعاد الدراسة وأهدافها العلمية البحتة يجيب الشباب على أسئلتها ، وبدون حضور رئيس الجمعية ،كما قمنا بإجراء مقابلات مع رؤساء الجمعيات بشكل منفصل ، لتصبح لدينا إضافة إلى الإستبان ، **10** مقابلات مع إطارات و قيادات جمعيات مجتمع البحث.

وهذه بعض الخصائص الرئيسية للجمعيات تشكل مجتمع البحث، رؤساء الجمعيات والأعضاء من حيث إمكانياتها المادية وطاقاتها البشرية وتوزيع الأعضاء حسب الجنس و السن والمستوى التعليمي...الخ .

جدول (3) : يبين مدى توفر الجمعيات على فروع خارج المقر الرئيسي

مدى توفر الجمعيات على فروع	العدد	النسبة المئوية
نعم	3	%30
لا	7	%70
المجموع	10	100%

يوضح هذا الجدول أن أغلبية الجمعيات لا تتوفر على فروع أخرى غير مكتبها الرئيسي في مقر الجمعية، وذلك بنسبة **70 %** بينما تتوفر **30 %** من الجمعيات على فروع في مناطق أخرى سواء داخل مركز الولاية أو في البلديات والقرى الصغيرة، وذلك في شكل نوادي تنشط في المراكز الثقافية أو دور الشباب الموجودة في تلك البلديات، حيث تعمل هذه الفروع على إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الثقافية والشبابية للإشتراك في أنشطة معينة، بصفة دائمة أو في المناسبات الوطنية والدينية .

توفر الجمعيات على مقر	**العدد**	**نوع المقر**	**العدد**	**نسبة المئوية**
نعم	**12**	مقر خاص	**1**	**% 10**
		محل مؤجر	3	**% 30**
		مؤسسة شبانية	**6**	**% 60**
		دار الجمعيات	**0**	**%00**
		أخرى	**0**	**%00**
لا	**00**			
المجموع	**10**			**%100**

جدول (4) : يبين مدى توفر الجمعيات على مقر و نوعه

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة الجمعيات التي لها مقرات هي نسبة **100 %** ، وهو بالطبع شرط قانوني لتأسيس جمعية ، ونسبة **60 %** من هذه المقرات في مؤسسات شبانية وخاصة في دور الشباب أو دور الثقافة التابعة للبلديات، بينما أكدت نسبة **30 %** من الجمعيات التي لها مقرات أنها مؤجرة، وجمعية واحدة فقط قالت أن لها مقر خاص حازت عليه في بداية التسعينات.

وتؤكد هذه النسب أن معظم الجمعيات تعاني من مشكلة فقدان المقرات الملائمة والكافية والخاصة .التي تسمح لها ببرمجة نشاطاتها بصفة ذاتية ومستقلة وهذا يؤدي إلى ضعف وقلة أنشطتها.

جدول (5) : يبين رأي الأعضاء في مدى كفاية المقر لإحتضان أنشطة الجمعية

مدى كفاية المقر	العدد	النسبة المئوية
كاف	66	%66
غير كاف	34	%34
المجموع	100	100%

يوضح هذا الجدول أن نسبة كبيرة وهي **66 %** من الجمعيات تؤكد أن كافية بالنسبة لها ، نظرا لكون المؤسسات التي تأويها واسعة وتضم قاعات عديدة و فضاءات لمختلف البرامج والأنشطة ، بينما قالت **34 %** أن مقراتها غير كافية لإحتضان أنشطتها .

جدول (6) : يبين توزيع رؤساء الجمعيات حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	8	%80
الإناث	2	%20
المجموع	10	100,00%

الجنس من أهم المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عن مدى مشاركة المرأة في قيادة العمل الجمعوي في المجتمع المحلي المتسم بالمحافظة وضعف دور المرأة في المشاركة في الحياة العامة من خلال الجمعيات، لأن نسبة المرأة في المجتمع ككل تقارب النصف .ولهذا فان إسهام المرأة في قيادة العمل الجمعوي يجب أن يتماشى مع مكانتها الديمغرافية. وتبين هذه الدراسة أن نسبة الذكور في قيادة الجمعيات هي اكبر بكثير من نسبة الإناث حيث بلغت **80 %** بينما بلغت عند الإناث **20%** ، وهذا ما يعبرعن ضعف المشاركة النسائية في قيادة الجمعيات بشكل عام .

جدول (7) : يبين توزيع الأعضاء المبحوثين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	72	%72
الإناث	38	%38
المجموع	100	100,00%

يظهر في الجدول دائما النسبة الكبير للمشاركة الذكورية في العمل الجمعوي مقارنة مع المشاركة النسوية بنسبة **72%** مقابل **38 %** ، و لو أن النسبة إرتفعت بشكل ملحوظ عن جدول رقم (6) .

جدول رقم (8): يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب السن

الفئة العمرية	العدد	نسبة المئوية
أقل من 20 سنة	00	00%
من 20 سنة إلى 30 سنة	01	10%
من 30 سنة إلى 40 سنة	02	20%
أكثر من 40 سنة	06	60%
المجموع	10	%100

يفيد مؤشر العمر في معرفة نسبة المشاركة لدى جميع الأعمار، وما إن كانت الجمعيات يقودها إطارات شابة، أم أن هذه الجمعيات لا تزال تحت هيمنة من هم أكثر من **40** سنة، أي ممن تجاوزوا مرحلة الشباب ، كما يتيح لنا معرفة مدى انخراط فئة الشباب في العمل الجمعوي مدى ترك الفرصة له للقيادة.

ويبين الجدول أن الفئة العمرية أكثر من **40** سنة هي الأكثر استحواذا على رئاسة الجمعيات بنسبة **60%**، رغم أن بعض الجمعيات تستهدف الشباب كميدان نشاط رئيسي، ثم الفئة العمرية من **30** إلى **40** سنة بنسبة**20%**، ثم جاءت الفئة العمرية من **20** إلى **30** سنة ثالثا بنسبة**% 10**، مما يعني أن الفئة الثانية كذلك لها نصيب متقارب نوعا ما في قيادة الحركة الجمعوية الشبانية .لكن الفئة الأقل من**20** سنة لم تحض بأي فرصة لرئاسة ولا جمعية واحدة، وهذا أمر منطقي إلى حد كبير في ظل تدحرج وتأخر العمر الفعلي لتحمل المسؤوليات إلى عمر أكبر من العمر الذي كان في السابق في ظل البطالة والأوضاع المعيشية الصعبة.

جدول رقم (9) : يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب السن

الفئة العمرية	العدد	نسبة المئوية
أقل من 20 سنة	6	%06
من 20 سنة إلى 30 سنة	44	44 %
من 30 سنة إلى 40 سنة	32	32%
أكثر من 40 سنة	18	18%
المجموع	100	%100,00

يوضح الجدول أن أغلبية الأعضاء و المنخرطين هم من الفئة الشبانية ، حيث نجد الفئة العمرية من **20** إلى **30** سنة هي الفئة أكثر حضورا بنسبة **44%**، تليها فئة من **30** إلى **40** سنة بنسبة **32%** ، أما الفئة أكثر من **40** سنة فلا تتجاوز **18%**، وهذا عكس القيادة الجمعوية التي كانت فيها هذه الفئة هي الطاغية ، من هنا نجد أن المشاركة الجمعوية تتشكل من الفئة الشبانية من **20** إلى **40** سنة في أغلب الجمعيات .

جدول رقم 10 توزيع رؤساء الجمعيات حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
متوسط	00	00%
ثانوي	01	10%
جامعي	09	90%
مجموع	10	100%

يوضح الجدول أعلاه توزيع رؤساء الجمعيات حسب مستوى تعليمهم، حيث يعتبر مؤشر التعليم من أكبر المؤشرات الدالة على مدى إهتمام الطبقة المتعلقة والمثقفة من المجتمع بالعمل الجمعوي، لكونها الأقدر على القيادة والتسيير والفهم العلمي لواقع المجتمع عامة والشباب خاصة وحاجاتهم .كما أن التعليم يجعل القائمين على الجمعيات أكثر فعالية، و المتعلمين من الطبقة الوسطى خاصة أكثر وعياً بضرورة النهوض بالمجتمع وتنميته من خلال العمل التطوعي.

ويبين الجدول أن إكبر نسبة هي للمستوى الجامعي بـ **90 %**، وهذا رقم له دلالته الإيجابية في قيادة الحركة الجمعوية ، ذلك أن المستوى التعليمي الجيد يؤدي إلى تحسين أداء الجمعيات من حيث التسيير وبرمجة الأنشطة وتنفيذها وحسن التعامل مع الشباب، بالإضافة إلى إرتفاع مستوى الحس المدني والوعي بأهمية العمل الجمعوي ودوره الخلاق والفعال في المجتمع .ثم جاء مستوى التعليم الثانوي لرؤساء الجمعيات بنسبة**% 10** ، أما مستوى المتوسط فكان غير موجود و هذا يؤكد المستوى العلمي الرفيع للقيادة الجمعوية المجتمع البحثي .

جدول رقم 11 : توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
متوسط	5	%05
ثانوي	32	%32
جامعي	63	%63
مجموع	100	100%

يبين الجدول مثل الجدول السابق أن نسبة كبيرة من الأعضاء في مستوى جامعي بنسبة **63%** و هذا كذلك ما يؤكد الوعي الثقافي الجمعوي لدى الفئة المثقفة و تأثيرها في نشاط و فعاليات العمل الجمعوي بشكل عام ، أما الثانوي هي النسبة الثانية ب**32%** ، مستوى المتوسط نسبته ضعيفة و تكاد تكون معدومة ب**05%** .

جدول رقم 12 : يبين توزيع الأعضاء حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	العدد	نسبة المئوية
متزوج (ة)	74	%74
أعزب (ة)	26	%26
المجموع	100	%100

يوضح الجدول توزيع الأعضاء حسب حالتهم العائلية ووضعهم الإجتماعي، وتكمن أهمية هذا المتغير في معرفة مدى الإستقرار النفسي والإجتماعي لأعضاء الجمعيات، ذلك لأن الإستقرار يؤدي إلى التركيز في العمل.

وقد جاءت النتائج دالة على وجود نسبتين الأولى وهي الأكبر ب **74 %** لفئة المتزوجين، ثم جاءت فئة العزاب بنسبة**% 26**،وتظهر هذه النسبتين الإستقرار الإجتماعي و النفسي و الإستعداد المعنوي التي يتمتع به أعضاء هذه الجمعيات و التي سينعكس على النشاط و تحقيق أهداف التي تصبو إليها الجمعيات .

جدول رقم 13 : يوضح توزيع رؤساء الجمعيات حسب المهنة الأصلية

الوضع المهني	العدد	النسبة المئوية
موظف	6	60%
متقاعد	2	20%
إطار في مؤسسة إقتصادية	2	20%
المجموع	10	100%

يوضح هذا الجدول توزيع رؤساء الجمعيات حسب مهنتهم الأصلية خارج العمل الجمعوي، لمعرفة ماهي المهنة التي تسمح أكثر لصاحبها بالعمل في رحاب الجمعيات الأهلية وبذل المزيد من جهده ووقته في سبيل الصالح العام.

فقد جاءت فئة موظف إداري بنسبة **60 %** ، أي ما يعادل نصف العينة البحثية و هذا يؤكد على الخبرة الإدارية الكبيرة الموجودة في تسيير هذه الجمعيات ، إضافة إلى فئة المتقاعدين **20%** تصب في نفس التوجه الذي الأول و يظهر تراكمية الخبرة الإدارية في القيادة الجمعوية ، في حين **20%** تمثل الإطارات في المؤسسات الإقتصادية ، وهذا يبرز دور الكفاءات المؤسستية في قيادة الجمعوية للجمعيات مجتمع البحث .

جدول رقم 14 : يوضح توزيع الأعضاء المبحوثين حسب المهنة الأصلية

الوضع المهني	العدد	النسبة المئوية
طالب جامعي	14	%14
موظف	54	%54
عامل في عقود ما قبل التشغيل	16	%16
متقاعد	7	%7
أخرى	7	%7
بدون عمل	2	%2
المجموع	100	100%

يبين الجدول أن النسبة الأكبر تعود إلى فئة الموظفين الإداريين بنسبة **54%** ، و هي الفئة التي جاءت في الجدول السابق و تبين الكفاءات الإدارية في الجمعيات ،و تأتي بعدها فئة عقود ما قبل التشغيل بنسبة **16 %**، وذلك لإعتبارات أن فئة الشبانية تمثل أغلبية الأعضاء وهي تنشط في إطار هذه العقود ما قبل التشغيل ، ولنفس الإعتبارات نجد أن فئة الطلاب الجامعيين تأتي في المرتبة الثالثة ب**14%** ، وهي نفس النسبة لباقي الفئات التي نظراً لعددها الصغير و مختلف أجمعناها في فئة أعمال أخرى ، و يأتي فئة المتقاعدين بنسبة **7 %** ، وذلك رغم توفر الوقت و الخبرة لهذه الفئة إلا أن تعتبر من أدنى النسب ، و في الأخير تأتي فئة البطالين بنسبة **2 %** .

جدول رقم 15 : يبين المدة الزمنية التي قضاها الأعضاء المبحوثين في مناصبهم

أقدمية في الجمعية	العدد	نسبة المئوية
أقل من 6 أشهر	7	7%
من 6 أشهر إلى سنة	43	43%
من سنة إلى 3 سنوات	42	42%
من 3 سنوات إلى 6 سنوات	2	2%
من 6 سنوات إلى 8 سنوات	5	5%
أكثر من 8 سنوات	1	%1
المجموع	100	100%

يوضح الجدول أعلاه أن النسب الأعلى تتحد بين الفترتين ما بين **6** أشهر إلى السنة ب**43%** وما بين سنة إلى **3** سنوات ب**42%** ، و هذا راجع بالدرجة الاولى إلى قلة النشاط الجمعوي في الولاية بشكل عام قبل ما يقارب **4** سنوات ، إضافة إلى التفتح و دخول الثقافة الجمعية مع هذه الاعوام الأخيرة و هذا ما جعل المشاركة الجمعوية ترتفع بشكل ملوحظ في الفترتين المذكورتين ، ثم جاءت فترة أقل من **6** أشهر بنسبة **7%** ، و بعدها من **6** سنوات إلى **8** سنوات ب**5%**، و الفترتين من **3** سنوات إلى **6** سنوات و أكثر من **8** سنوات جاءتا في الأخير بنسبة **1 %**.

3- المجال الزماني :بدأت الدراسة الميدانية بشكلها الاستطلاعي أو التشخيصي مع بدايات القيام بالبحث مباشرة، لكن العملية الحقيقية لجمع البيانات والمعلومات من الواقع الميداني للظاهرة المدروسة بدأ في جوان 2022 وانتهى في سبتمبر 2022 ، من خلال الاتصالات الأولية مع رؤساء الجمعيات لبلورة معالم أدوات الدراسة، وصولا إلى المقابلات النهائية معهم ، وبعد هذه الفترة الزمنية بدأت عمليات التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج.

المبحث الثاني : النشاط الجمعوي في ولاية سعيدة

تلعب الجمعيات وظائف إجتماعية وإقتصادية وسياسية هامة في المجتمعات البشرية، خاصة في ظل الظروف الإنتقالية التي يعرفها العالم منذ بروز تجليات العولمة وسيطرة نظام إقتصاد السوق، وبالنظر لكثرة حاجات ومطالب المجتمع، فإن الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات لتلبيتها يجب أن تتنوع وتتعدد من أنشطة ثقافية وصحية ورياضية وترفيهية وغيرها، دون إغفال الجانب المهني أو الإقتصادي أي الإسهام في إعطاء أفراد المجتمع إمكانيات ملائمة تساعدهم على دخول عالم الشغل و الحصول على الوظائف، لتقليص آثار البطالة التي يعرفها قطاع واسع منهم نتيجة المشاكل الإقتصادية، فعجز الدولة عن توفير العمل يدعو الجمعيات إلى أخذ زمام المبادرة في هذا الميدان، لأن حصر الجمعيات لنشاطها الموجهة في الميدان الترفيهي كالرحلات والخيمات الصيفية أو إقامة المعارض في صالات شبه فارغة لا يجلب فوائد كثيرة وملموسة لتحسين ظروف حياتهم.

وسنقوم في هذا المبحث بوصف واقع البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية للفئات المستهدف ومعرفة مدى تلاؤمها مع لحاجاتهم الحقيقية.

أولا :نوعية الأنشطة الأكثر تقديما

مر العمل الجمعوي عبر التاريخ بمراحل تطور كثيرة و بأشكال متعددة، بإعتباره ممارسة تطوعية أتسمت بالعفوية في المبادرة في البداية، ثم الإنتظام وأخذ الملامح المؤسساتية والرسمية لعمل أعضائها على صعيد مواجهة المشكلات المجتمعية بجوانبها المختلفة وبطريقة ديناميكية متحدية المظاهر المثبطة والمعيقات النابعة من المحيط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والقانوني والسياسي...

وعلى هذا الأساس فإن للجمعيات أجيال متعددة، ولكل جيل شكل من أشكال التدخل قضاياه المستهدفة، وكذلك نوعاً معيناً للعلاقة مع المحيط الخارجي،وخاصة مع الدولة، ولكن أهم سمات تبدل الأجيال الجمعوية هوالهدف من النشاط ونوعيته، فليس العبرة في كثرة الجمعيات ولا حتى في كثرة أنشطتها،ولكن العبرة في مدى إنسجام هذه النشاطات ومتطلبات المرحلة وخصائص الفئة الموجهة إليها أو المستهدفة، وكذا مدى فاعلية الدور الذي تقوم به لفائدتها لمعالجة القضايا التي تهمها، وإحداث التغيير المرغوب، ومقياس قوة وفاعلية الجمعيات هو قدرتها على إشباع حاجيات الفئات المستهدف في مختلف الميادين، بتمكين هذه الفئة من حقوقها المادية والمعنوية عبر الجمعيات، وترقية وتنمية مكتسباتها، والتصدي للتحديات التي تواجهها، ولم تعد اليوم نشاطات الجمعيات محصورة في الأشكال التقليدية مثل الرعاية الإجتماعية ، أوإقامة الحفلات والمهرجانات الغنائية و المعارض الفنية...إلخ ولكن أصبح للجمعيات دور تنفيذ وتحقيق إستراتيجية التنمية الشاملة في بلدانها، بعدما فشلت الدول في ذلك بمفردها، الأمر الذي فرض مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة، بإعتبارها مؤسسات مرنة وذات كفاءة في التغلغل الجماهيري والتعبئة الشعبية وتفعيل عملية التطوع وبالتالي تقليص الآثار السلبية للإصلاحات الإقتصادية .وقد أكدت المنظمات الدولية جميعها على أهمية الجمعيات والمجتمع المدني في التنمية، وذلك بإعطاء التعامل معها في إطار المساعدات المقدمة للبلدان النامية، وكذا حث الدول على إشراك الجمعيات في البرامج الوطنية للتنمية الإجتماعية والبشرية والإقتصادية، كالرعاية والإسهام في المشاريع المهنية والتوظيف إضافة إلى التحسيس ونشر الوعي الفكري والثقافي...الخ، فالدورالحقيقي للجمعيات ليس هو الرعاية الإجتماعية والثقافية والترفيه والعمل الخيري بل هو دور أكثر دينامية وهو الأنشطة ذات البعد التنموي، مثل السعي الدؤوب مع السلطات العمومية والقطاع الخاص لتوفير فرص التوظيف وتحديد أنواع الاحتياجات الأساسية من جهة والموارد والإمكانيات المتاحة من جهة أخرى من خلال الوساطة والتنسيق مع الدولة والخواص.

وتدل هذه النسب على أن أغلب الجمعيات لديها أكثر من نشاط رئيسي واحد، إلا أن النشاط الثقافي هو الأكثر تقديما ، لأنه النشاط الأكثر تنوعا ومرونة في المفهوم والتعريف، لهذا تلجأ جل الجمعيات إلى تبنيه بشكل رئيسي لسهولة تنفيذه أي أن أهدافها الرئيسية هي ترقية النشاطات الثقافية .أما فيما يخص تفاصيل الأنشطة الأكثر تقديما فعلياً من طرف الجمعيات فهي كما يوضحه الجدول رقم **19** إقامة المعارض بنسبة **62.5 %**ويفسر ذلك بسهولة تطبيق هذا النوع من الأنشطة وتنفيذها، مع قلة تكاليفها، فهي لا تتطلب أكثر من قاعة أو صالة في إحدى مؤسسات الشباب أو دور الثقافة أو المراكز الثقافية الموجودة في كل بلديات الجزائر، مع وجود قليل من الوسائل كالطاولات لوضع المطويات المتنوعة الأغراض أو الجدران الخشبية لتعليق أو تلصيق الملصقات سواء بهدف التوعية والتحسين بأخطار معينة، أو لعرض صور ورسومات حول موضوع ما، ويليها نشاط أخر حضي بحصة كبيرة من الممارسة وهو تنظيم الرحلات السياحية والترفيهية خلال موسمي الصيف والربيع خاصة، بنسبة**% 58.33** ، ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من الأنشطة يمول في الغالب من طرف المستفيدين أنفسهم، بحيث لا تتحمل الجمعيات أية مصاريف، ويتمثل دورها في عملية الإشراف والتنظيم فقط، كما أنه نشاط موسمي يحضى بإقبال كبير ، وأيضا هو سهل التنفيذ، ويستفيد منه أعضاء الجمعيات بشكل مجاني أو رمزي فقط، يضاف للرحلات الترفيهية زيارات للمواقع الأثرية التي تزخر بها منطقة سعيدة وعموم الجزائر بنسبة **29%** وجاء نشاط تنظيم الملتقيات العلمية والندوات بنسبة **% 45.83** وهي نسبة مقبولة عموما نظراً للصعوبات التي تعترض مثل هذه الأنشطة كصعوبة إيجاد حضور المحاضرين والخبراء من أساتذة الجامعات وغيرهم، ولكن قد تشترك الجمعيات بمنخرطيها أو بإسهامات معينة مع بعض المؤسسات والهيئات الحكومية في تنظيم عدد من الملتقيات، ولهذا جاءت هذه النسبة مقبولة.

بينما جاء النشاط ذو البعد التنموي كإقامة دورات تدريبية لصالح الشباب، أو المساعي لتنفيذ مشاريع مهنية في أدنى إنجازات الحركة الجمعوية، بنسبة**% 16.66** ، مما يدل على أن معظم الجمعيات تميل إلى اُلركون عند

الأنشطة السهلة وغير المكلفة، أي الأنشطة الخفيفة والسريعة، وهي أنشطة ذات أبعاد كلاسيكية، لأن العمل الجمعوي الحديث أصبح مرادفا للتنمية وخلف الثروات وتوفير مداخيل للفئات المستهدفة، والعمل على التمويل الذاتي للجمعيات حتى تكتسب مزيداً من الإستقلالية عن المحيط الخارجي، ويفسر هذا الأمر بالعراقيل العديدة النابعة من قانون الجمعيات ومن سلوكات وممارسات بعض أعوان المصالح الإدارية الوصية على الحركة الجمعوية أو التي تتعامل معها .

وإضافة إلى الأنشطة السابقة تقدم بعض الجمعيات كما هو موضح في الجدول رقم **16** عروض مسرحية وعروض رقص وأنشطة في التصوير الفوتوغرافي وإحياء المناسبات الوطنية والدينية مع السلطات العمومية.

وفي سؤال عن رأي قادة الجمعيات حول مدى السماح بتنويع الأنشطة المقدمة قانونيا و إدارياً أي من طرف السلطات العمومية يوضح الجدول رقم **25** أن نسبة **% 66.66** منهم أكدت بأن ذلك ممكنا دون أي مشاكل إذا ما تمت في إطار القانون العام، بينما ردت نسبة **% 33.33** أن القانون المنظم للجمعيات لايسمح بتعدد الأنشطة، لأن كل جمعية لها أهداف وغايات محددة مسجلة في نظامها الداخلي الذي إتفقت عليه أثناء تأسيسها، والذي إعتمدت وفقاً له، فلا يجوز أن تمارس أنشطة لم تدرج في قانونها الأساسي، وإلا فإنها ستقع تحت طاولة القانون الذي ينص على عقوبات في هذا المجال تصل إلى حد حل الجمعية بعد قرار قضائي.

والحقيقة أن قانون الجمعيات يفرض عليها الالتزام بأهدافها المسطرة، رغم أنه يعطي لها هامشاً واسعاً للتحرك والنشاط في إطار ميدان النشاط الذي تعرف به كجمعية ثقافية أو صحية أو رياضية أو دينية...إلخ، ومع هذا فإن هذه المسألة فيها الكثير من الغموض والضبابية لدى قادة الجمعيات، فقد وقع بعضهم في تناقض،حيث قال إن جمعيته تنشط في عدة مجالات أو لها عدة أهداف، ولكنه أجاب في سؤال آخر أن القانون لا يسمح

بتعدد الأنشطة، وهذا يدل على عدم الفهم الدقيق للممارسة الجمعوية السليمة، لكن ما يفصل في هذه المسألة هي الأهداف الأساسية للجمعية، فإذا كانت لها أهداف محددة فلا يجوز أن تقوم بأنشطة خارجها، ورغم هذا تبقى إشكالية القراءة التفسيرية لأي من هذه الأهداف أمراصعباً إذا ما اتسمت بالعمومية مثل ترقية الشباب مثلا، كما يطرح مسألة التخصص لدى الجمعيات أو الشمولية.

ثانيا :إستمرارية أنشطة الجمعيات وكيفية إختيارها

تعتبر الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات للفئات المستهدفة بمثابة شهادة الحياة والوجود الحقيقية لها، والدليل العملي على مدى حضورها في الساحة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية،فالجمعيات إذا كانت تنشط فإنها موجودة وجودا فعليا، لأن الأمر غير مرتبط بتلك الوثيقة الإدارية التي تحصل عليها الجمعيات من المصالح المختصة التي وافقت على إعتمادها سواء كانت الولاية أو وزارة الداخلية، لأن الكثير من الجمعيات المعتمدة رسمياً لا يستطيع المرء أن يعثر على أي أثر لها في محيط نشاطها، في الأحياء أو في المؤسسات الشبانية، وكثيراً منها لا تنبعث من سباتها العميق إلا أثناء الدعم المالي من طرف الدولة.

وإضافة إلى ما سبق فإنه توجد جمعيات تنشط بشكل متقطع فهي لا تبادر بل تنتظر الدعوات من طرف الهيئات العمومية للظهور، والبعض الآخر من الجمعيات لا تنشط سوى في المناسبات والذكريات المخلدة لأحداث دينية أو وطنية، حيث تضع برنامجها السنوي على ضوء هذه المناسبات، فلا يهمها حاجيات المجتمع التي لا تنتظر.وقد أكد قادة الجمعيات أنفسهم في الجدول رقم **20** بأن نشاط الجمعيات يتم بشكل متقطع وحسب

الظروف الموجودة، من حيث التمويل والتسهيلات المقدمة من طرف السلطات العمومية، وحتى الظروف الشخصية لأعضاء الجمعية، وذلك بنسبة **41.66 %** منهم .

بينما أجاب القادة بنسبة **37.5 %** بأن جمعياتهم تقدم الأنشطة بشكل دائم وفقا لبرنامج سنوي مسطر ومشترك مع الهيئات الرسمية، وهذه الجمعيات تحضى بنوع من الرعاية الرسمية نظراً لمقدرة قادتها على التعامل مع المسؤولين، وتدور معظم فعالياتها بشكل مستمر، وعبرت نسبة **20.83 %** عن تقديمها للنشاطات خلال المناسبات فقط؛ حيث تستغل العطل الرسمية في الأعياد لتنظيم مسابقات أو ندوات بالاشتراك مع السلطات العمومية وترجع هذه الجمعيات أسباب عدم النشاط المستمر إلى الصعوبات والعراقيل، وأولها نقص الإمكانيات و الأموال وعدم وجود وعي إجتماعي ورسمي بالقدر الكافي يعمل على مساعدة الجمعيات لأداء مهامها .فالعمل الجمعوي بقدر ما هو مبادرات وتدخل سريع لتلبية حاجيات ملحة ، بقدر ما يشترط ظروفاً مساعدة مادية و قانونية واجتماعية؛ فالمادية تتمثل في توفر الإمكانيات والوسائل والأموال والمقرات والقانونية تتمثل في جو من الحرية وعدم وجود تهديدات ومتابعات ومضايقات أمنية وقضائية على العمل والنشاط التطوعي، أما الإجتماعية فتتمثل في مواكبة أفراد المجتمع للجمعيات وإمدادها بالمتطوعين وتشجيعهامعنوياً على عملها.

وفي سؤال عن كيفية اختيار الجمعيات لبرامجها أي العوامل المحددة لبذلك فإن الجدول رقم **22** يوضح بأن إختيار الجمعيات لبرامجها وأنشطتها يتم على حسب سهولة التنفيذ ب **36%** ، أي أن تكون البرامج قابلة للتفعيل والتجسيد الميداني، من خلال وجود الكوادر اللازمة لمختلف جوانب النشاط كالمحاضرات أو الميادين أو القاعات...إلخ الغير شرعية، وتليها بنسبة **18%** حسب سهولة التمويل للأنشطة باعتبار أن التمويل هو وقود العمل الجمعوي ونجاح النشاط، ولهذا الجمعيات تصدربرنامجها وفقا لتوقع سهولة التمويل، فلا تبالغ في برمجة الأنشطة غير الواقعية وصعبة التمويل و كذلك بنفس النسبة تبرمج الجمعيات نشاطاتها وفقا لموافقة السلطات

عليها ،وجاءت الفئة المتمثلة في إقبال الشباب على الأنشطة بنسبة **26%** ، مما يدل على أن رغبات الشباب لا تؤخذ بعين الاعتبار بالشكل الكافي وكأساس أول لبرمجتها، وذلك لأن قادة الجمعيات يسعون في البداية لكي يجدوا لهم موضع قدم في الفضاء الجمعوي، قبل التفكير في جلب الشباب، نظراً لإرتباط هذه الأنشطة بالتمويل المستقبلي، فالمهم هو كثرة النشاط وليس نوعيته أي أولوية الظاهري على الجوهري، وهذا كذلك ما تريده السلطات الوصية على العمل الجمعوي، أما فئة سهولة التقييم فإنها لم تحضى بأي نسبة مما يدل على إهمال هذا الجانب من طرف الحركة الجمعوية.

مما يعني أن هذه الجمعيات تقوم بالبرمجة دون دراسة ميدانية أو حتى تأملية ونظرية، فهي تتعامل مع الواقع في حينه بشكل إرتجالي ولا تمارس التخطيط لأنشطتها.

ثالثا : الجمعيات و الحياة السياسية

تؤكد معظم الأدبيات السياسية والإجتماعي بدورها في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي .ويتم تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية.

تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الإهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحياناً عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي .إضافة على أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة وكذا فعاليتها.

يمكن للعمل الجمعوي وفي ظل فشل العمل الحزبي الحالي في الجزائر أن يحقق العديد من الطموحات التنموية ، وأن يكون قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي بحكم إحتلاله لمكانة مهمة في تأطير وتعبئة العديد من الفئات الإجتماعية عن طريق العمل الجمعوي، يمكن المساهمة في تأطير ركن أساسي من أركان التنمية ألا وهو العنصر البشري .فالعمل الجمعوي بما يحمله من قيم يعد حقلاً خصباً يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الإجتماعية الهادفة والجادة وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي والدفع بالعديد من الفئات الإجتماعية منها بتحرير إبداعاتها وتحقيق ذواتها، وبالتالي التمهيد لإحلال الديمقراطية المشاركاتية.

رغم مركزية العمل الجمعوي في عملية التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الكثير من الجمعيات يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، إبتداءاً من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية إحتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية . وكذلك وجود الكثير من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص إحترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطارات، وإنحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة إنتشاره في المناطق الريفية وغيرها.

و من خلال الدراسة تطرقنا إلى العوامل الأساسية التي تقوم عليها الحياة السياسية و هل هي ضمن أجندة و أهداف الجمعيات بصفة عامة .

ففي الجدول رقم **26** و الذي يتمثل في دور الجمعيات في عملية الترسيخ الهوياتي الوطني كانت **80%** من الإجابات تصب في خانة أن جمعيات المدروسة دور فيها ، وهي نسبة ساحقة تعبر عن الدور التي تلعبه الجمعيات في هذه العملية ، أما **13%** فكانت إجابتهم بالنفي وجود دور لهذه الجمعيات في هذا المجال ، فيما إعتبر **7 %** أن الجمعيات تقوم بهذا الدور فقط في المناسبات خاصة الأعياد الوطنية ، و تمثلت كيفية قيامها بهذا

الدور عن طريق إحياء الأيام الوطنية و تنظيم ملتقيات و ندوات وطنية وتدل النسب المأخوذة على الإهتمام الكبير من طرف الجمعيات بالجانب ترسيخ الروح الوطنية و حب الوطن ،كجانب أخر موازي للنشاطات الأخرى لها

أما فيما يخص دور الجمعيات في الثقافة السياسية والنشر الوعي السياسي فقد رأى قادة الجمعيات و الأعضاء انها ليست من أهداف الجمعيات و إنما من أهداف الأحزاب السياسي بنسبة **58%** في أكدت نسبة **42%** أن لها دور من خلال قيامها بترسيخ المبادئ الديمقراطية الوطنية و التذكير بالتاريخ الثوري للجزائر فإنه تعمل بشكل تلقائي على ترقية الثقافة السياسية ، والملاحظ هنا تنصل الجمعيات الثقافية بشكل خاص من هذه الأدوار رغم أنها تندرج في الأهداف الأساسية للجمعيات .

و في سؤال أخر حول دور الجمعيات في التنشئة السياسية فيبين لنا الجدول رقم **29** ، أن النسبة الكبير المقدرة بـ **90%**من قادة و أعضاء الجمعيات لا ترى أن للجمعيات دور في هذه العملية و ترفض رفضاً قاطعاً (أحيانا بنوع من التوتر) ربط جمعياتها بأي نشاط فيه كلمة سياسي ، في حين **10 %** من الذين يأكدون أن لهذه الجمعيات دور بسيط في التنشئة السياسية . و المشكل الأساسي هنا أن أغلبية فئة المدروسة لا تعي تماما المقصود بالتنشئة السياسية أو حتى التنمية السياسية و ذلك رغم محولاتنا تبسيط المفاهيم وشرح أبعادها.

فنجد في جدول رقم **32** أن قادة و أعضاء الجمعيات يرون أن دور الجمعيات و المجتمع المدني بصفة عامة صغير و غير مؤثر على الإطق في عملية صناعة السياسيات العامة بنسبة **27%** ، و **8%** من يرون ان لا دور لها على الإطلاق ، في حين يؤكد ما يصبو عن **23%** أن لها دور هام و أساسي في هذه العملية ، أما **22%** منهم يعتبرون أن الجمعيات لها فقط دور في التنمية المحلية بعيدا كل البعد عن الأمور السياسية ، وهذا ما يبرر التخوفات و التردد عندما يتعلق بالمسائل السياسية بالنسبة للجمعيات من خلال الجدول رقم **29** ، فمن

خلال هذا الجدول يتبين لنا أن معظم الفاعلين في النشاط الجمعوي لا يعتبرون أو ينقصون من تأثير و قدرة المجتمع المدني في صناعة السياسة ، ويضعون حاجز فاصل بين العمل الجمعوي و العمل السياسي ، وهذا ما تعبر عليه بعض تعليقات قادة الجمعيات عن الإجابة في المقابلات ما بين الأسئلة " نحن بعيدون كل البعد عن كل ما هو سياسي " ، "نحن الجمعيات و ليس أحزاب سياسية " ،"الجمعيات لا علاقة لها بالسياسية " ، كل هذه التعابير من قادة الجمعيات تعبر عن واقع لا تلعب فيه الجمعيات دورها الفعلي كشريك فعلي في عملية صنع القرار السياسي ما دام أن قادة هذه الجمعيات و أعضائها لا يؤمنون أصلا بأهمية و محورية هذا الدور في تحقيق مجتمع نامي سياسياً و إقتصادياً ، محلياً ووطنياً .

و هذا ما يظهر أيضا جلياً في جدول رقم **35** ، فنجد **95%** من قادة و أعضاء الجمعيات لا يرون أن للجمعيات أي دور في المواعيد الإنتخابية ، و هذا ما يكرس ما سبق من فصل بين الميدان السياسي و الجمعوي الصارم من قبل القادة و الإعضاء ، في حين **5 %** فقط يرون أن لها دور في هذه المواعيد من خلال التوعية و التحفيز و تشجيع على المشاركة السياسية و تركيز على الأسس الديمقراطية التشاركية .

يتبين لنا من خلال الجداول السابقة أن التنمية السياسية ليست حقيقة أولوية و هدف من أهداف المجتمع المدني و ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى عدم إدراك و أيضا إلى عدم وجود تكوين جمعوي لقادة الجمعيات و أعضائها فالتنمية السياسية تعتبر الركيزة الأساسية التي تسعى إلى تفعيلها كل الجمعيات و المجتمع المدني بصفة عامة في الدول المتقدمة لأنها تفتح آفاق التشارك و التنسيق المتكامل بينها و بين الدولة و السلطات العمومية و بالتالي تحقيق أهدافها في ظل جو يسوده الحرية و الإستقلالية و زوال القيود التي تعيق نشاطها .

رابعاً : التقييم الإجمالي لنشاط الجمعيات

تعتبر عملية التقييم من أهم المراحل التي يجب أن تهتم بها الجمعيات و ذلك للوقوف على مدى نجاح أو فشل أنشطتها من جهة ، وكذا مدى نجاعة الطرق و الأليات المتبعة في تحقيق الاهداف المسطرة ، إضافة إلى مدى تأثيرها في المجتمع ، و كلما كان التقييم دقيق كلما كان كشف النقائص جليا و واضحا ، كما أن عملية التقييم تعتبر هامة تساعد في التغذية العكسية و إفراز بعد ذلك المقتضيات و الآليات التي تدفع الجمعيات إلى تحسين نشاطاتها و تنويعها لخدمة المجتمع ، و تحقيق أهدافها

و يظهر في الجدول رقم **68** أن قادة الجمعيات و الأعضاء في تقييمهم لنشاط الجمعيات من حيث تحقيقها لأهداف كان فيه نوع من المبالغة وهذا أمر معروف لظهور النزعة الذاتية في تقييم نشاطاتهم فنجد **45%** منهم يرون أن التقييم الإجمالي لنشاطهم هو جيد ، و أن نسبة كبير من أهداف جمعياتهم تم تحقيقها ، و أن النشاطات المقدمة مست الشريحة الكبيرة من الفئات المراد خدمتها ، في حين **22%** ترى أن تقييم يعتبر حسن ، وأن ما زال هناك هامش للتطور من حيث تقديم النشاطات بحكم أنها جمعية حديثة النشأت ، وكذا في مدى تحقيقها لأهدافها ، و نسبة **33 %** يعتبرون تقييمهم للأداء من حيث تحقيق الاهداف مقبول و متوسط ، أي أن جمعياتهم في طريق لكسب الخبرة في العمل الجمعوي ، لقادتها و كذلك لأعضائها و ذلك بدخولها في علاقات تنسيقية و تعاونية مع باقي الجمعيات من جهة ، و السلطات العمومية من جهة اخرى ، في سعيها مستقبلاً إلى زيادة مدى تأثيرها في الحركة الجمعوية و المجتمع عموماً

و نرى من خلال هذا الجدول كما سبق القول المبالغة الكبيرة في التقييم الإجمالي لنشاطات هذه الجمعيات مقارنة بالواقع ، فنجد أن أغلبية الانشطة المقدمة ليست كلها بنفس المواصفات من الجودة والفائدة للمستهدفين،فالكثير منها لا يصل إلى تحقيق الأهداف الحقيقية من العمل الجمعوي ،حيث يطغى الجانب الشكلي للنشاط على جوهره والحكمة منه.

كما أن مفهوم العمل الأهلي أو الجمعوي لم يعدمقتصراً على أعمال البر والإحسان والمساعدات الخيرية أو الرعاية الإجتماعية بشكل عام، بل إتسع إلى الإسهام في التنمية الشاملة وتحديد الأولويات الوطنية والدولية؛ حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية شريكاً فعالاً في كل المؤتمرات العالمية.

و بالتالي نرى أن القييم الإجمالي لنشاط هذه الجمعيات يجب أن يأخذ بشكل أكثر جدية من التقييم الحالي و الإبتعاد عن المبالغة ، ومحاولة كما قلنا ربط هذه الأنشطة بالبعد التنموي الإجتماعي منه و الإقتصادي و خاصة السياسي ، من خلال تنويع الأنشطة و تنسيق مع المختصين و الكفاءات الرائدة في المجالات المختلفة لتنظيم و تقديم النشاطات من جانب علمي تشاركي تنموي بعيداً على الجانب الشكلي الطاغي إلى حد كبير الآن في أغلبية الأنشطة الجمعوية ، و ضرورة التنسيق و التشابك مع باقي الفواعل الأساسية الرسمية منها و الغير الرسمية لتوسيع دائرة التأثير من جهة و كذلك دائرة الكفاءات و الخبرات المشاركة في الأنشطة ، و بالتالي تحقيق الأهداف الأساسية للعمل الجمعوي إضافة إلى الأهداف الخاصة بكل جمعية على حدى في إطار ميدان نشاطها .

المبحث الثالث : حركية العلاقة بين الجمعيات و الدولة

لم تدرس ظاهرة الجمعيات أو الحركة الجمعوية في بلدان العالم الثالث، إلا وكانت قضية العلاقة مع الدولة ومدى الإستقلالية بين الطرفية أو تبعية الجمعيات للدولة هي أهم النقاط المفصلية في تحديد جدية أن نطلق على إعمالها ونشاطاتها عملاً جمعوياً حقيقياً ، ضمن المفاهيم السليمة والمتعارف عليها للمجتمع المدني.

لقد تناولت معظم الدراسات طبيعة هذه العلاقة نظراً لأهمية متغير الإستقلالية في تبوء الجمعيات لمكانتها في البناء الإجتماعي للجمعيات الحديثة، كما ترتبط بالتمويل قوة التأثير لدى الجمعيات في القرارات المختلفة بالمجتمع وكذلك مصداقية وواقعية الإقتراح الذي تطرحه لحل القضايا الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي يعيشها

المواطنون، كما يستمد المواطنين قدرته على إزالة التهميش وإبراز طاقاته من تلك المبادرات التي تحملها الجمعيات التي تمثله، ومن التنسيق وتجميع الجهود وتكاملها لفائدته، لتحقيق الأهداف المشتركة.

أولاً : موقف الدولة من مبادرات و نشاطات الجمعيات

يعتبر المجتمع المدني وحركته الجمعوية ومختلف التنظيمات الأخرى قطاعا ثالثاً إلى جانب الدولة وأجهزتها (القطاع الأول) والقطاع الخاص (القطاع الثاني)، وبقدر الحرية المتاحة في المجتمع من طرف الدولة تنمو أنشطة القطاعين الثاني والثالث، وتزداد المبادرات لإشباع الحاجيات المختلفة لكل مكونات المجتمع وجماعاته وفئاته الكثيرة.

إن ميزة العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية في الجزائر كما في العالم العربي كجزء من العالم الثالث حسب العديد من الدراسات والبحوث تطبعها التوترات وعدم الثقة، متبوعة بالإستقلالية والإحتواء والتبعية بسبب الهيمنة القانونية والسياسية والمالية وحتى الأمنية للدولة إلى جانب التكوين الثقافي والإجتماعي السائد، الذي يعيق كل تحرك نحو بروز مجتمع مدني حقيقي وفعال، على العكس من المفهوم السائد للمجتمع المدني في المجتمعات الغربية التي تنظرإلى الجمعيات باعتبارها آليات للمراقبة و التنبيه عن النقائص والسلبيات الصادرة عن ممثلي الدولة، لإن قوة هذه الجمعيات تقود إلى قوة الدولة كذلك وإلى إستقرارها وليس العكس، لهذا فان الدولة بمؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية في الغرب تضمن حرية وإستقلالية العمل الجمعوي بكل الوسائل .

وتبين الدراسة أن للجمعيات في علاقتها مع الدولة أراء متباينة إلى حد ما، نظراً لإن كل جمعية تختلف عن الأخرى في مدى قربها أو بعدها عن الإدارات العمومية فالجدول رقم **40** يبين أن هناك إختلافا في إجابات رؤساء الجمعيات حول إشتراط السلطات للترخيص من أجل مباشرة أي نوع من أنواع الأنشطة المقدمة عليها، لهذا كانت نسبة من أكد أن الدولة تشترط الترخيص،ومن أكد غير ذلك متقاربة نوعا ما، فقد رأى **88 %**من رؤساء الجمعيات و أعضائها أن نشاطها يتطلب الحصول على إذن أو ترخيص مسبق من طرف السلطات العمومية، سواء كانت إدارية أو أمنية، ومن هذه النسبة قال **37 %** أن عملية الحصول على الترخيص الإداري

يتم حسب مواقف السلطات من الجمعية ، و**28 %** أكدت بأن ذلك يتم بصعوبة نسبية ، حيث كلما كانت لها إرتباطات بالإدارة وعلاقات شخصية جيدة لقادتها كان الحصول على الترخيص سهلاً والعكس صحيح،وجاءت نسبة **23 %** لمن أعتبر عملية الحصول على الترخيص سهلة.والترخيص هو وثيقة إدارية رسمية تطلب في حالة قيام الجمعيات بنشاطات خارج مقراتها الخاصة، سواء في القاعات العمومية أو في الساحات والميادين، ومهما كان نوع النشاط تجمعات أو دورات أو مسابقات أو عقد اتفاقيات مع جمعيات أجنبية، كما يطلب حتى في حالات التدخل لتنظيف المحيط والحفاظ على البيئة مثلا في إطار عمل جماعي كما رأى البعض من قادة الجمعيات والأعضاء لكن يرى البعض الآخر أن النشاط من حق الجمعيات بدون أي ترخيص ما دامت تنشط في إطار أهدافها المدرجة في القانون الأساسي الذي إعتمدت على أساسه، أو في حالة طلب قاعات للعرض أو النشاط حيث لا بد من موافقة المدير، لكن رغم هذا يشير هؤلاء إلى إمكانية وجود عراقيل بيروقراطية أو تحقيقات أمنية أثناء التجمعات والأنشطة الجمعوية .وهذه الرقابة المسبقة أو القبلية على أنشطة الجمعيات تعيق سرعة تحركها ومبادرتها التي هي جوهر الفرق بينها وبين المؤسسات الحكومية في العمل الإجتماعي، ومع هذا يلاحظ غياب الرقابة على التسيير للأموال التي تحصل عليها الجمعيات من طرف الممولين.

إن العلاقة الطبيعية بين الدولة والحركة الجمعوية يجب أن تتمحور حول حرية النشاط، وأن تكون الرقابة بعدية من خلال التقارير الشفافة الأدبية والمالية، فعلى الدولة وأجهزتها الإدارية المختلفة المركزية والمحلية توفير المناخ الملائم والمشجع للعمل الجمعوي، من خلال الدعم المالي لها وفق برامج دقيقة، لإن ذلك إستثمار هام في الرأسمال الإجتماعي، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة تدخلها البيروقراطي في توجهات وقرارات الجمعيات وأنشطتها، وان لا تستغل حاجة الجمعيات للأموال لمزيد من الهيمنة والسيطرة عليها فتفقد بذلك حريتها وإستقلاليتها.

لكن قد تكون الجمعيات في أحيان كثيرة من الضعف الإداري ونقص الكفاءة التنظيمية ما يجعلها عاجزة عن تكوين ملفات إدارية دقيقة توضح من خلالها طبيعة ونوعية النشاط ومدى جدواه وفائدته للشباب، مما يؤدي إلى رفضه نظرالهذه الدواعي الموضوعية.

ويشير الجدول رقم **45** إلى مدى التعاون والعمل المشترك والتكامل بين الجمعيات الشبانية والدولة، من خلال القيام بأنشطة مشتركة، حيث أكد **87%** من قادة الجمعيات أنهم إشتركوا مع مؤسسات حكومية رسمية في تقديم أنشطة وبرامج في مؤسسات الشباب أو الثقافة أو الجماعات المحلية أو الحماية المدنية...إلخ، ومن بين هذه الأنشطة نجد حملات تحسيسية بالبيئة ، الإحتفالات بالإعياد الوطنية ،تنظيم ملتقيات و ندوات علمية ، أنشطة ترفيهية ...الخ، بينما عبر **13 %** من رؤساء الجمعيات أنه لم يسبق لهم القيام بأي نشاط مشترك مع الدولة، والسبب هومواقف جمعياتهم التصادمية أو الرافضة لمواقف الإدارة أو لسوء العلاقات مع المسؤولين.

وفي هذا العصر المتسم بعلو شأن المجتمع المدني في العالم، أصبحت المجتمعات تنظر إلى الجمعيات كشريك في تسيير الشأن العام، فلا تصدر الدول قراراتها بمعزل أو دون أن تأخذ رأي المجتمع المدني حولها .ويوضح الجدول رقم **50** أن كل الجمعيات لم تتلقى إتصالات من مؤسسات الدولة تطلب فيها رأيها حول بعض المسائل ذات الطابع السياسي، ولم تتلقى أي دعوة أو طلب مشورة حول قضايا السياسية ، ويرجع سبب ذلك إلى كون بعض الجمعيات حديثة النشأة، ويقودها شباب يفتقدون للخبرة وحتى للجرأة في فرض الجمعية على المستوى المحلي، وبالتالي فهي لا تزال في مرحلة البحث عن مكانة لها في الفضاء الجمعوي وفي ظل بيروقراطية صعبة الإختراق،

ومن أهم محددات العلاقة بين الجمعيات ومحيطها العام هي القوانين واللوائح التنظيمية والمراسيم التنفيذية التي تنظم الفضاء الجمعوي، ويعد قانون **31/90** آخر قوانين الجمعيات في الجزائر، جاء مع فتح المجال

السياسي والتحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي بعد تبني دستور فيفري **1989** ، ويبين الجدول رقم **51** أن غالبية الجمعيات ترى بأن قانون الجمعيات **31/90** مقبول وذلك بنسبة **75%** ، ويرجعون سبب الصعوبات إلى عدم تطبيقه كما هومطلوب، وتأويل مواده وبنوده من طرف المسؤولين بشكل يخدم أكثر المصالح الشخصية الضيقة لقوى وعصب إدارية، فالعيب ليس مواد القانون نفسه، وهذا ما تؤكده نسبة **20 %** من الجمعيات التي اعتبرته قانونا جيدا ويلاءم الجمعيات،و**2 %**عبرت عن عدم الدراية بتفاصيل القانون، وذلك قد يعود إلى عدم الإهتمام واللامبالاة، والتعامل مع الواقع بدون تصور واضح وتعمق ولكن كردود فعل فقط إتجاه ما يجري، كما يعود إلى ضعف المستوى التعليمي لبعض الأعضاء .

أما الجمعيات التي إعتبرت القانون سيئا فبلغت نسبتها **3 %**فقط، وهي نسبة ضئيلة تعبر عن حالة ميل للرضا عن القانون، وقد تعبر أكثر عن رفض السلوكات والممارسات التي تصدر عن أعوان الإدارة والمسؤولين عن الجمعيات؛ حيث يفتقدون إلى الثقافة الجمعوية والمدنية ولا زالت رواسب الفكر الإقصائي مهيمنة على طريقة تفكيرهم.

لكن وتبعاً لهذه المواقف من قانون الجمعيات فإن الجدول رقم **52** يوضح أن نسبة **55 %** من رؤساء الجمعيات و الأعضاء يؤيدون عملية إدخال تغيرات على القانون **31/90** ،ويعللون ذلك بكون بعض مواده أصبحت لا تواكب التطورات والمستجدات التي عرفها المجتمع وكذا الحركة الجمعوية، ومن بين التعديلات التي يطالب بها هؤلاء القادة هي السماح للجمعيات بممارسة أنشطة ذات مردود مالي يعود وظهر هذا الرأي عكس ما جاء في الجدول السابق من رضا أغلب قادة الجمعيات على القانون مما يدل على أن القانون فيه الكثير من الإيجابيات بالنسبة للحركة الجمعوية، ومنها تسهيلات وإعفاءات ولكنه في بعض الجوانب فقط لا يلبي طموحاتها، كما يبين كذلك عدم فهم للقانون بالشكل المناسب .

وجاءت نسبة **10 %**بدون موقف في هذا الشأن، فلا هي مع التعديل ، ولا مع الإبقاء على نفس المواد، بينما **35 %**ترفض التعديل مما يدل على الغموض والتشويش الذي يكتنف موضوع القانون **31/90** لرؤساء و أعضاء الجمعيات.

وعن رأي رؤساء و أعضاء الجمعيات وتقييمهم لعلاقاتهم مع السلطات العمومية، فإن الجدول رقم **53** يبين أن نسبة **78 %** منهم تعتبر أنها علاقة شراكة وتكامل، وهذا مايتماشى مع دوافع تأسيس الجمعيات التي تم تناولها في الجدول رقم **38** مما يعني أن أغلب الجمعيات لها مواقف مشبعة ببعد التعايش والمهادنة مع السلطات، بإعتبار أن معظم أنشطتها تتم بالإشتراك مع مؤسسات الشباب التابعة للدولة إضافة إلى أن التمويل مصدره الأساسي هي الدولة، بينما إعتبرت نسبة **18 %** من رؤساء الجمعيات أن علاقتها مع السلطات تقتصر على تلقي المعونات فقط، وذكرت نسبة 2 % أن العلاقة هي علاقة صراع مواجهة ، وهي نفس النسبة التي ترى أن العلاقة هي علاقة سيطرة وتبعية و هي أقلية من حيث الإطار العام لتصور الجمعيات للعلاقة الموجودة بينها و بين الدولة .

ثانياً : طرق التمويل وأثرها على إستقلالية الجمعيات.

إن التمويل هو تلك الأموال التي تتلقاها الجمعيات من المتبرعين أو الداعمين أو حتى المنخرطين في شكل حقوق أو رسوم الإشتراك والعضوية، ويمكن أن يتم التمويل من خلال مواد عينية ووسائل عمل مختلفة كالأوراق والأثاث وغيرها، وتأتي من مصادر متنوعة حكومية أو من القطاع الخاص بهدف مساعدتها على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها لخدمة الفئات المستهدفة ومن خلالها المجتمع ككل.

والتمويل بالنسبة للجمعيات بمثابة القلب النابض والمحرك لنشاطاتها، فقبل ذلك ترسم الخطط والبرامج بناء على مدى توفر الموارد المالية الكافية لتفعيلها وتنفيذها، كما أن حجم تلك النشاطات وتنوعها ومدى جديتها وبالتالي تأثيرها في محيطها يتوقف على التمويل، فهو إذا عصب الحياة الرئيسي لإستمرارية وتطورالجمعيات ونجاحها

في التغيير وتلعب طبيعة مصادر التمويل دوراً مهماً في التأثير على حرية تصرف الجمعيات في العمل وفي إختيار الأنشطة الملائمة، لأنه في كثير من الأحيان تمارس على الجمعيات ضغوطا معينة من طرف المانحين، وذلك في شكل شروط مقابل التمويل، وإلا منعت من الإستفادة من الأموال لإن عملية التمويل ترتبط عادة بأهداف سياسية أو إيديولوجية أو تجارية، وتستغل في تحقيق مصالح قوى معينة، مما يؤدي إلى نوع من التبعية للجمعوي اتجاه مصدر التمويل، فالدعم الخارجي مثلا عادة ما يتم تحت شعار الإصلاح والديمقراطية والحكم الراشد وتشجيع المبادرات الفردية بما تحمله هذه المفاهيم من مضامين إيديولوجية.

ومصادر التمويل متنوعة؛ حيث هناك المصادر الذاتية كإشتراكات الأعضاء والمداخيل من بعض الأنشطة كالمعارض لبيع المنتجات أو إيرادات على تأجيرأملاك للجمعية، وهناك المصدر الحكومي للتمويل؛ حيث تخصص الدولة ميزانية سنوية لدعم العمل الجمعوي في كل القطاعات والمجالات، وذلك في إطار السياسية الإجتماعية والتضامن، كما توجد مصادر تمويل من طرف الخواص من رجال الأعمال والتجار والمحسنين الذين يوصون أو يحسبون بعض ممتلكاتهم لفائدة الجمعيات الخيرية، نتيجة لدوافع دينية أو إنسانية، وإلى جانب هذه المصادر، توجد المساعدات الخارجية المقدمة من طرف منظمات أجنبية غير حكومية أو دول أو سفارات أو هيئات كالإتحاد الأوروبي أو اليونيسيف أو اليونسكو.

وتستفيد الجمعيات الجزائرية من الدعم المالي الحكومي بالدرجة الأولى من خلال الوزارات المعنية بنوع النشاط، ممثلة بالمديريات التنفيذية المختلفة كمديرية الشباب والرياضة ومديرية الصحة والسكان و النشاط الإجتماعي، والولاية والبلديات ولكن رغم هذا تشتكي معظمها من نقص الأموال ومن عدم التكافؤ و غياب العدالة والشفافية في الحصول عليها، إلى جانب نوع من الإبتزاز والمساومات لمنح الدعم من طرف بعض المسؤولين.

ويظهر الجدول رقم **46** أن **83 %** من قادة الجمعيات يعتقدون أن تمويل الدولة للجمعيات لا يمكنه أن يؤدي إلى التبعية لها، ولا يفقدها الإستقلالية المطلوبة لنشاطها، والسبب هو أن هذا التمويل واجب على الدولة ولا يمكن لها ولأعوانها توظيفه لغرض غير وجهته الاجتماعية الصحيحة، وبالتالي فالتمويل الحكومي حق ومكسب للحركة الجمعوية، كما يرجع السبب أيضا إلى إيمان هؤلاء القادة بإمتلاكهم قدرة ومناعة تحميهم من التبعية للمانحين في الإدارات العمومية وذلك بسبب معرفتهم الجيدة بالقوانين والتنظيمات التي تحكم نشاط الجمعيات وعلاقتها مع الدولة .بينما أكد فقط **3 %** من رؤساء الجمعيات أن إنفراد الدولة بالدعم المالي للجمعيات يؤدي حتما إلى الانصياع والتبعية للسلطة العمومية، سواء لدوافع موضوعية أو لأهداف ذاتية، لأن الممول يشترط على الجمعيات نوع النشاط الذي ينبغي عليها تقديمه وكيفية ذلك والمكان والزمان...إلخ، ومن يرفض أو يقاوم هذه الشروط يحرم من التمويل ويتعرض لعراقيل، وبالتالي تفقد الجمعيات إستقلاليتها وحريتها في إختيار الأنشطة المناسبة، فبعض المسئولين يشترطون على الجمعيات نظير تمويل جزء أو كل النشاط أن تتعامل مع فندق بعينه أو مطعم معلوم، ونتيجة هذه المعادلة التمويلية الصعبة يلجأ عدة رؤساء للجمعيات إلى عدم الرضوخ وتجميد النشاط أو التفكير في الإنسحاب من العمل الجمعوي كما فعل آخرون من قبلهم .ومن جهة أخرى كانت نسبة رؤساء الجمعيات الذين عبروا عن عدم درايتهم تقدر ب **13%** ، مما يدل أن الأمر لا يهم بالنسبة لهم بقدر أهمية التمويل.

وفي سياق نفس هذه الممارسات من أطراف في الإدارات العمومية تندرج طريقة توزيع الأموال دون تبني للمبادئ الشفافية والعدالة في التوزيع، حيث توجد آلية تحدد إجراءات تقديم الدعم والجمعيات التي تستحق ذلك، وتتمثل في اللجنة المشتركة المتكونة من عدة أطراف ومنها ممثلين عن الحركة الجمعوية، لكن هناك من يشكك في إجراءات الشفافية المعتمدة وإنعكاس ذلك سلباً على عدالة وتكافؤ فرص التمويل من طرف الدولة .

أما الجمعيات التي تعتقد أن التمويل ليس عادل فلم تتجاوز نسبتها **12 %** من الجمعيات المدروسة نظراً لإن هناك بعض الجمعيات التي تستفيد أكثر من غيرها وأكثر مما تستحق، لأنها غير نشطة، كما عبرت نسبة **20 %**من الجمعيات عن تحفظها في تأكيد أو نفي مسألة العدالة في توزيع المساعدات المالية من طرف الدولة، وذلك نظراً لحساسية هذا الموضوع بالنسبة لرؤساء الجمعيات فبعضهم يقول خلال المقابلة بأن جمعيته لم تستفد من أي تمويل من الدولة، ثم يعودوا ويقولوا أنهم استفادوا من حصص ضئيلة وغير كافية من الأموال لإقامة أنشطة جيدة وفعالة وذلك خلال مدة زمنية طويلة ، و نسبة **68%** ترى ان التمويل عادل من طرف الدولة .

ويبين الجدول رقم **48** أن معايير تمويل الجمعيات المدروسة حسب رؤسائها تتمثل في عامل الإنتماء لنفس العائلة السياسية أو الحزب بنسبة **3 %** فقط ، حيث يكون إنتماء رئيس الجمعية والمسؤول عن التمويل لنفس الحزب عاملاً محفزاً على إعطائه الأولوية في التمويل.

و بالنسبة لقادة الجمعيات الذين يرون أن العامل الموضوعي للتمويل والمتمثل في النشاط كعامل محددة له فنسبتهم هي **97 %** ، و يظهر من خلال الملاحظة أثناء طرح السؤال التحفظ و الدبلوماسية في الإجابة على هذاالسؤال ما يبين رغم الإجابة و نسبتها أنه ليس الإقتناع الفعلي لهم ، و لكن نظراً لحساسية الموضوع و إجتناباً لصراعات مع الدولة ...

إن الجمعيات ورغم أنها مؤسسات غير هادفة للربح لكنها في حاجة دائمة إلى المساعدات والتمويل لتنفيذ برامجها الموجهة للمنفعة العامة ولإشباع حاجيات المجتمع، الذي ينتظر منها أنشطة دائمة وملائمة له، ولهذا فالدولة تتحمل مسؤولية كبيرة لتصحيح هذه الوضعية، فبإمكانها أن تشجع الجمعيات على القيام بمبادرات في إطار الدور الإقتصادي، من خلال تنفيذ مشاريع إنتاجية وخدماتية كالصناعات التقليدية والحرفية والتدريب والمعارض والحفلات مقابل أسعار رمزية بهدف توفير موارد ملية ذاتية تستخدمها في أنشطتها لخدمة المجتمع

وتسمح لها بالنمو والإستمرار، كما تمنحها حصانة ضد تدخل القوى الخارجية عن الجمعيات وبالتالي تنال الإستقلالية والمصداقية الضروريتين لممارسة نشاطاتها، ويمكن للدولة انطلاقا من أهمية دور الحركة الجمعوية كذلك أن تقدم للجمعيات تسهيلات وإعفاءات ضريبية وجمركية، وكذا الاستفادة من التمويل الخارجي وفقا لضوابط ونظام رقابة دقيق، حتى لا تقع فريسة سهلة لبعض الأفكار الأجنبية الهدامة والمتناقضة مع القيم الوطنية، وفي هذا الإطار أيضا يعتبر نظام المحاسبة والمتابعة لأموال لدعم المالي من طرف الدولة أمراًضرورياً ، حتى يتم صرف تلك الأموال بروح المسؤولية ولخدمة المجتمع و ليس لإستغلالها لإغراض شخصية.

ثالثا: العلاقات بين الجمعيات في إطار التنسيق والتشبيك

إن مسألة التنسيق بين الجمعيات هي أحد أبرز الآليات العملية الكفيلة بتجاوز الكثير من صعوبات ومعيقات الأداء التي تحول دون تحقيق أهدافها،خاصة في ظل إشتداد قبضة الدولة على العمل الجمعوي، ولهذا فقط أصبح إنشاءالإستراتيجي المؤدي إلى إختراق جدار التعسف السلطوي، وجمع طاقات وقدرات وموارد الجمعيات والتنظيمات تحت مضلة واحدة لإستغلالها لصالح والمجتمع.

ويعني التشبيك إنضواء مجموعة من الجمعيات التي تعمل في المجال نفسه تحت مضلة إتحاد أو رابطة واحدة، وقد يبدأ التشبيك من آلية بسيطة عبارة عن إتصالات تشاورية إلى الإشتراك في تنظيم أنشطة في إطار تنظيمي وإداري واحد،وعملية التشبيك يمكن أن تتم حسب نوعية الأنشطة أو حسب منطقة الإنتماء الجغرافي، أي إتحاد يضم الجمعيات الناشطة في إطار منطقة جغرافية واحدة،وهناك مستوى التنسيق والتشبيك على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي بين الجمعيات التي تناضل من أجل قضايا مشتركة.

لقد أصبح التشبيك إذاً ظاهرة عالمية مع ظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي الذي يسعى جاهداً لوقف زحف العولمة الرأسمالية، وهيمنة البعد التجاري على كل شيء، مما يهدد المنظومات الإجتماعية للدول بالتراجع

عن المكاسب والحقوق، فتكتلت المنظمات غير الحكومية شبكات مدنية إقليمية وعالمية لتكون جبهة موحدة لرفض البرامج والسياسات الضارة.

وزادت أهمية التشبيك بين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني مع بروز وزيادة دورها التنموي، حيث بدأت تتبنى إستراتيجيات أكثر عمق، تقوم على أساس إستمرار الإتصال وتوسيع مدى الآثار المترتبة على أنشطتها، وقد أدركت هذه المنظمات أن العمل بمفردها لن يحقق أية عوائد أو منافع إلا للأعمال الصغيرة في المستوى المحلي الضيق، وتبعا لذلك فإن حاجة الجمعيات إلى التنسيق والتشبيك عامل هام، بل وشرط من شروط تفعيل دور الحركة الجمعوية في كل المجالات، وخاصة في مجال رعاية الشباب، ولهذا توجد عدة دول لها تشريعات ملزمة للجمعيات بالإنضمام إلى إتحادات نوعية لها نشاطات متشابهة، أو في إتحادات جغرافية، وهناك تشريعات غير ملزمة وكلاهما يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل.

وتتمثل أهداف التشبيك وتكوين تحالفات وشبكات جمعوية فيما يلي:

- السماح بإمكانية تراكم المعلومات والبيانات حول المجتمع أو الفئات المستهدفة،وتبادل التجارب والخبرات بين الجمعيات.

- القدرة أكثر على الضغط والتأثير على الدولة لمواجهة السياسات القاسية التي لاتخدم المجتمع.

- تعبئة موارد الجمعيات سواء المادية أو المالية أو البشرية لتجنب الهدر وضياع

الجهد والوقت والمال.

- إيجاد رؤية واضحة وأرضية للعمل المشترك.

وأخيرا فإن الشبكات الجمعوية لا تنافس الجمعيات في أخذ دورها اوالهيمنةعليها، بل هي توحيد لجهودها وتقريب لآرائها وتقوية لها، وبالتالي تزيد من قدراتها على التغيير والتأثير في المجتمع وفي الدولة .وقد حاولنا

في هذه الدراسة التعرف على مدى وجود ثقافة التنسيق والتشبيك لدى الجمعيات ،ففي سؤال عن قيام الجمعيات المدروسة باتصالات فيما بينها، أظهر الجدول رقم **56** أن أغلبية الجمعيات لها مثل هذه الإتصالات بنسبة **92 %**، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تبادل المعلومات والتجارب بنسبة **70 %**من مجموع الاتصالات، ثم جاء طلب الاستشارات بنسبة **12%** ، مما يدل على وجود أرضية واسعة للتنسيق والتشاور بين الجمعيات حتى وإن كان في نطاق العلاقات الشخصية بين قادة وإطارات الحركة الجمعوية، فهو لم يرقى إلى مستوى التنسيق المؤسسي المهيكل أي التشبيك، بينما لم تقم سوى **3 %** من الجمعيات بدورات تدريبية مشتركة حول العمل الجمعوي ، ولم تتجاوز نسبة الجمعيات التي لم تقم بإتصالات فيما بينها **8%** إذا وجود إتصالات لا يعني بالضرورة تنسيقاً رسمياً مؤسساً بين الجمعيات لكنه يعبر في الوقت نفسه على وجود نواة ولو بشكل بسيط لقيام نوع من الشبكات لو توفرت شروط و عوامل مساعدة.

ويبين الجدول رقم **58** أن النسبة الكلية من الجمعيات قد أجرت الإتصالات مع الجمعيات المحلية الناشطة في إقليم الولاية ، وذلك مع جمعيات لها نفس الأهداف .

ويبين الجدول رقم **76** أن **62.5 %** من الجمعيات تشترك في شبكات جمعوية واحدة، لكن الحقيقة أن هذه الشبكات عبارة عن الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق وتبادل الشباب، والرابطة الولائية للأنشطة الثقافية، وهما رابطتان شبه حكوميتين تضمان العديد من الجمعيات الشبانية، و أنهما ترسمان برامج مشتركة منها الترفيهية ومنها التكوينية والتدريبية، بينما أكدت نسبة 37.5 % من الجمعيات أنها لا تشترك في مثل هذه الشبكات، فهي تعمل منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات الشباب.

ويوضح الجدول رقم **60** رأي قادة الجمعيات حول أهمية ودور التنسيق فيما بين الجمعيات حيث أجاب معظمهم بأكثر من عبارة واحدة، فكانت آراؤهم مركزة على مسالة تعارف الجمعيات القريبة النشاط فيما بينها

بنسبة **63%** ، تليها أهمية أخرى وهي تقديم وجه أو صورة جيدة عن العمل الجمعوي بنسبة **20 %** حيث يعمل التنسيق على إقامة جسر للتعارف والتواصل المستمر على صعيد تحقيق الانسجام في الرؤية لقضايا المجتمع المعقدة.وكانت نسبة **13%** لأهمية على تحقيق التكامل في الأهداف والوسائل ،وذهبت نسبة **3 %** فقط إلى أن التواصل والتنسيق بين الجمعيات عامل مهم يساعد على جذب أكبر عدد من المتطوعين للعمل الخيري ولخدمة المجتمع، ذلك لأن العديد من الأنشطة تتطلب كثيراً من المتطوعين كعمليات التنظيف أو التشجير أو الخرجات التحسيسة في المناطق البعيدة وكذا عمليات تقديم المعونات والمساعدات للأسر الفقيرة في المناسبات...الخ، فكل هذه العمليات يسهل تنفيذها إذا ما تضافرت جهود الجمعيات وبالتالي تقدم صورة جيدة للمواطنين عن العمل الجمعوي؛ حيث يعتبره قطاع من الناس بأنه حلبة للصراع الشخصي بين قادته على المناصب والمسؤوليات.

وعن مشكلات العمل الجمعوي المشترك التي تعيق التنسيق وخلق رابطات وشبكات بين أعضاء الحركة الجمعوية فإن الجدول رقم **61** يوضح أن أكبرالمشكلات التي تعيق التنسيق بين الجمعيات هي الصراعات الشخصية جاءت بنسبة **62%** ثم الرغبة في العمل الفردي بنسبة **20%** ؛ حيث يهدف كل رئيس جمعية في أن يخص إسمه بالإشهار والرواج لدى المسؤولين بالدرجة الأولى حتى ينال المزيد من الحظوة والمكانة دون إكتراث بالأهداف السامية للعمل الجمعوي، كما أن**% 37.5** ، وتتمثل في سوء التفاهم والخلافات المرتبطة بعوامل أخرى مثل الصراعات على أموال الدعم ب**12 %** والتنافس الإيديولوجي بنسبة **3%** ، بينما ذكرت إجابات أخرى أن أهم عوائق التكامل والتنسيق الجمعوي هو العقلية المتخلفة والتفكير السلبي نتيجة النظرة الضيقة للمصالح الشخصية على حساب مصالح الجماعة والمجتمع، فكل رئيس جمعية له نظرته الخاصة وأهدافه ودوافعه لدخول العمل الجمعوي، فهناك من له أهداف نبيلة ولكن بالمقابل يوجد من له أغراض أخرى كالوصول إلى

المسؤولين في المؤسسات الدولة، أو إستغلال منابر الجمعية لتسلق المسؤوليات أو إستغلال الوسائل المتاحة للمنفعة الشخصية كالقيام بالرحلات والأسفار إلى الخارج وغيرها.

رابعا : معوقات العمل الجمعوي و آفاق حلها

1/ المشاكل و المعوقات

تعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي إنتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام .إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل يتسم بالإرتجالية والمناسباتية .فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية .وبطريقة منهجية يمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

ا /تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع .فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات . فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن إستقلاله في التعاطي معها .فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على إستقلال نشاطها .ونشير هنا إلى ان العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية او سند مادي لها.

يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل الجمعوي على المستوى المحلي في الجزائر .

إن الإختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه بإصطلاح البورجوازية الكسولة، يعدان عاملان من جملة عوامل أخرى عطلت بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة بحكم إعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لاسيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجمعوية .وعليه يمكن القول أنه في ظل الوضعية الحالية للإقتصاد الجزائري والمنهجية التي يتم بمقتضاها التعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني، يكون من الصعب فعلاً على الحركة الجمعوية أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه.

ينبثق عن التحدي السابق مشكلة إضافية وهي إزدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ إغداق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية .ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لاسيما من خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الإنتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الإنتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.

ب /من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر تحديا يمكن إعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعى العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة إحتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافستها أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلباً فيما يتعلق بإحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها.

يلاحظ وفي سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيراً ما تكون محدودة لا سيما عندما لا يتم إحترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي .فقد لاحظنا مثلاً وخلال مواعيد إنتخابية سابقة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها البتة على أنها

مبادرات بريئة، حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق أهداف إنتخابية زائلة . إذ بمجرد إنتهاء المواعيد الإنتخابية تنتهي معها الدعاية التي رافقت تلك المبادرات.

في واقع الأمر يعد هذا التوجه سلوكاً نمطياً يعكس طبيعة السلطة السياسية أينما كانت، والتي غالباً ما تخضع لمنطق عقل الدولة .فالدولة المعاصرة تسعى لإمتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة .فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها .وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني،بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة.

و يتبين من جدول رقم **64** أن اهم المشاكل و المعوقات التي تواجهها الجمعيات تتمثل أساسا في نقص التمويل و الدعم المادي من طرف السلطات العمومية و هذا بنسبة **50%**من قادة وأعضاء الجمعيات ، في حين **21 %** يرون أن نقص الاعضاء و المنخرطين عائق أساسي في نشاط الجمعيات ، وراجع لإنعدام الثقافة الجمعوية في المجتمع ، يلي ذلك ما نسبته **14 %** ترجع المشكل الاساسي للجمعيات في ضعف التكوين الجمعوي للقادة و الأعضاء على حد سواء ، أما مشكلة المقرات و عدم وجود مقرات دائمة و كافية لإحتضان نشاطات الجمعية فكانت نسبته **12 %** .

2/ المقترحات و الحلول :

إن مواجهة التحديات والمشكلات التي سبق التطرق إليها، والتي تواجه النشاط الجمعوي كقاطرة لتفعيل التنمية السياسية وإحلال الديمقراطية المشاركتية، يقودنا للتفكير بشكل جدي في أنجع السبل التي تمكن المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في هذه العملية.

في واقع الأمر تعود إثارة موضوع المقاربة التشاركية إلى الأهمية والمزايا التي يكتسيها ويوفرها العمل الجمعوي، لاسيما المحلي منه في خدمة أهداف التنمية السياسية .ويمكن حصر هذه الأهمية والمزايا فيما يلي:

أ - تعد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي تعبيراً حقيقياً عن الإرادة الشعبية بحكم إلتصاقها بهموم وتطلعات المواطنين .وتبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيراً من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وإنشغالاتهم.

ب - من خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي يتميز فيها النشاط الجمعوي بالحيوية والفعالية، لا سيما في البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاظم دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال إنجاز مشاريع مختلفة تكون مصدراً لتوفير فرص لإندماج السياسي عبر الإنخراط في مبادرات متنوعة . فعلى مستوى إنخراط العمل الجمعوي في مبادرات إقتصادية كإيجاد فرص الشغل ، وتعزيز البنى التحتية فإن ذلك ينعكس إيجاباً على الإدماج الحقيقي للعديد من الفئات الإجتماعية المقصية من عملية التنمية السياسية .ويمكن لنا أن نتصور ليس فقط حجم العائد المادي، بل وحتى السياسي والمعنوي من خلال عملية الإدماج هذه .

إن دمج المواطنين محلياً من خلال تفعيل العمل الجمعوي يعد وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي

د - يساهم تفعيل المجتمع المني محليا في تحقيق فوائد إضافية ومنها الإستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية .ويكفي لنا أن نستشهد هنا بتجربة جمعية إقرأ التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر .من ضمن هذه الفوائد كذلك مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وبالتالي تمكينها للمواطنين من تقييم وإعادة النظر في الاحتكار الذي يمارسه منتخبيهم في طرح همومهم وقضاياهم .بل وتؤدي إعادة النظر هذه في صياغة علاقة جديدة بين هؤلاء المواطنين وممثليهم، صياغة تأخذ في الإعتبار الحق في إبداء الرأي ومراقبة ممثليهم .وأخيرا تضطلع هذه الجمعيات بوظيفة هامة وتتعلق بتشخيص وتحديد الحاجات وتهيئة المشاريع.

و هذا ما يتضح في الجدول رقم **67** أن أغلبية المقترحات من قادة و أعضاء الجمعيات تمحورت أساسا في توفير الدعم المالي و المادي للجمعيات بنسبة **35%** ، بإعتبار التمويل هو عصب الذي يحرك أنشطة الجمعيات لتحقيق أهدافها ، عامل هام في العملية التنموية، ثم هناك ضرورة التكوين و تنظيم دورات تدريبية في العمل الجمعوي لتنمية الكفاءات داخل الجمعيات بنسبة **21%** و ذلك نظرا لأهمية التنظيم و التأطير في الجمعيات مثلها مثل باقي المؤسسات السياسية و الإجتماعية الأخرى ، و تليها بناء المقرات الدائمة للجمعيات و كذلك التحسيس بأهمية العمل الجمعوي و نشر الثقافة الجمعوية في أواسط أفراد المجتمع ، وبعدها بنسبة **3%** ضرورة التنسيق و التعاون بين الجمعيات لتحقيق تكامل من حيث الوسائل المادية و المعنوية من جهة و تحقيق الاهداف العامة للعمل الجمعوي و تحقيق أهداف ذات بعد تنموي في إطار شامل من جهة أخرى .

خلاصات واستنتاجات

قصدت الصفحات السابقة تقديم مناقشة عامة حول تقييم الإتجاهات العامة لأدوار مؤسسات المجتمع المدني وكان ذلك في ضوء مجموعة من المؤشرات التي نعتقد أنها مهمة وأساسية لتقييم الدور في السياق التنموي لبلد كالجزائر، ومن ثم تعرضنا إلى الصيرورة التاريخية لتشكل المجتمع المدني في الجزائر ثم إنتقلنا إلى إختبار الأدوار التي يلعبها المجتمع المدني في الواقع ومدى مساهمته في تحقيق التغيير السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي، وفرقنا في هذا السياق بين العمل الرعائي الخدمي وهو مهم وبين التوجه التنموي الشامل الذي يأخذ في إعتباره التحديات الأساسية التي تواجه المجتمع المدني، وأخيراً طرحنا تطلعنا إلى المستقبل وآمالنا في أن نصل إلى تحقيق فعالية أكثر وكفاءة أكبر لأدوار المجتمع المدني في الجزائر، وذلك من خلال إستراتيجية شاملة واضحة يحتل فيها المجتمع المدني الدور المتكامل موقعا متقدماً، وإلى جانبه رؤية لبناء القدرات ودمجها بموجهات مواثيق الشرف الأخلاقية.

كما تبين من خلال هذه الدراسة أن انبثاق مفهوم المجتمع المدني في الجزائر لا يمكن فصله عن التحولات السياسية والإجتماعية التي عرفتها الجزائر، ولكن بقيت سيطرة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني تحول دون بروز مجتمع ديمقراطي يكرس قيم المواطنة والحرية والمساواة والعدل الإجتماعي، كما أن سيطرة الدولة والنظام السياسي أفضى إلى ظهور مجتمع مدني مقيد وتوفر مجالات لنشاط طقوسي وممارسة احتفالية ونخبوية بالأساس تستعملها الدولة والنخبة الحاكمة وذلك من شأنه أن يفوت الفرصة على انبثاق الفاعلية الإجتماعية المبدعة والخلاقة، لأن إستقلالية المجتمع المدني ومؤسساته دليل على تحرر المجتمع وتقدمه ودليل على وجود سلطة موازية لسلطة الدولة من شأنها أن تراقب إنحرافات الممارسة السلطوية لأن المجتمع المدني في الجزائر لم تكن له وظيفة دفاعية بقدر ما كان من صنع النظام السياسي يتكئ عليه ويستعمله في أوقات الشدة.

فالمفترض أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تسهم في تعميق مسار التحول الديمقراطي من جهة والمشاركة في السياسات العامة وقضايا التنمية من جهة أخرى،وفي هذا الصدد نحن نميل إلى إعتبار مؤسسات المجتمع المدني الجزائري قوى تسهم في الإصلاح التدريجي البطيء وليس التغيير، وأن تدخلات مؤسسات المجتمع المدني تقع في إطار الدور الإلحاقي أي ردود أفعال إزاء المشكلات، وليست أدواراً ريادية قائدة، وأميل أيضًا إلى رؤية إبتعاد أغلب هذه المؤسسات عن توفير التمكين والدمج الاجتماعي والسياسي للمواطن في المجتمع، فأغلبها يقوم بدور رعائي وخدمي وهو بمثابة ملاحظ أثر من كونه منفذ ومسير للسياسات العامة.

كما تم معالجة أهم المعوقات أمام مؤسسات المجتمع المدني التي تمنعها من لعب دور سياسي فاعل ومؤثر في قرارات النظام السياسي، وتتعلق هذه المعوقات بإختلاف الأجندات نتيجة تدخل القوى الخارجية والممولة والإعاقات المستمرة والقيود المفروضة من جانب النظام السياسي، فضلا عن عوائق داخلية تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاته مثل غياب الهدف الذي يفرض نفسه على كافة مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وغياب قيم الحريات والحوار وعدم كفاءة الأشخاص القائمين بهذا العمل . ومن جهة أخرى فإن النظام السياسي يتدخل في مؤسسات المجتمع المدني ليس بهدف السيطرة عليها فقط وإنما إبتلاعها وإلحاق خطابها بخطابه وربما تجد مؤسسات المجتمع لمدني في الجزائر بحكم تركيبتها إنها تنجرف بطريقة أو بأخرى وراء الخطاب السياسي للحكومة بحكم عدم الوعي من جهة أو مجرد كسب ود الحكومة من جهة ثانية، ومن جهة أخيرة هناك بعض المعوقات من جانب مؤسسات المجتمع المدني نفسها تمنعها من القيام بدور سياسي مؤثر مثل الفلسفة الحاكمة للعمل المدني والتي تبدو حتى الآن مقتصرة إلى حد كبير على الدور الخيري والخدمي فقط فضلاً عن أوضاع الحريات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدني والتي تشهد إعاقة للتعبير الديمقراطي على أعضائها أنفسهم وتكبيل حركتهم الذاتية.

إن دراسة واقع المجتمع المدني الجزائري وأولويات مؤسساته وتحليل الإطار السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات ورصد علاقتها بالنظام السياسي، كل ذلك لابد وأن يساهم في تحديد مقومات إنطلاق العمل المدني في الجزائر من جديد ومنها: العمل على ترسيخ وتطوير ثقافة بناء المؤسسات وتنمية الحوار والتعاون في المجتمع المدني،فضلاً عن البحث عن أنشطة وفعاليات جديدة تستطيع من خلالها مؤسسات المجتمع المدني أن يتسع نفوذها وتكون مؤثرة سياسياً .وفي ضوء ذلك فإن المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني العمل على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو وضع صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها .وهناك حاجة لتفعيل الوسائل الإعلامية وإقامة علاقة دائمة مع الأجهزة الحكومية ليس فقط في القضايا الفئوية والقضايا المصيرية التي تعنى بهموم فئة معينة وإنما أيضا في المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي تعصف بالمجتمع .فدور المجتمع المدني يواجه تحدياً كبيراًخصوصاً وأن الإطار الإقتصادي والإجتماعي الذي نشأت في ظله مؤسساته في الوقت السابق يختلف عن الواقع الراهن وأنه إذا كانت هناك مئات المطالب المتعلقة بالإصلاح فإن الإصلاح لن يحدث وحده دون أن يكون للمجتمع المدني دور في تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية وخاصة في ظل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وفي ظل

الظروف التي تمر بها الجزائر والتي تتطلب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني الجزائري بمستوى المهام التي تنتظرها

خـــــــاتمة

إن علاقة الدولة بالمجتمع المدني فس شكلها الحديث ، بدأت تظهر وتتأسس في ثمانينيات القرن العشرين، حيث إستعملتها القوى الليبرالية لتسويق أيديولوجيتها كنقيض أفضل من التسيير الاشتراكي القائم على التعاونيات ولقد تطورت هذه العلاقة بفعل النجاحات التي حققتها المجتمعات الغربية في جميع المجالات وبفضل الإسهامات الفكرية للمفكرين والمنظرين الأكاديميين الذين أسسوا وناضلوا من أجل تحويل فكرة المجتمع المدني من مجرد أفكار ومفاهيم نظرية إلى ثقافة وممارسة فعلية ، وإلى مؤشر للنمو والتطور من أجل تحقيق التنمية والديمقراطية، ولنجاعة وفاعلية دور المجتمع المدني في التنمية والتطور، بدأ في الرواج والإنتشار في جميع أنحاء العالم، حيث شهدت الكثير من دول العالم خاصة الإشتراكية منها تحولا عميقا في أنماط الحكم وتوجها جديد في التسيير ومنها الجزائر التي تبنت الخيار الديمقراطي بمفهومه اللبيرالي القائم على التعددية والحرية والرأسمالية، والحقيقة أن هذا التوجه الجديد جاء كحل مفروض لابد منه.

ولقد لاحظ الباحث أنه برغم من أن سياسات الدولة تتجه نحو تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في المجال المحلي من خلال إشراكه في الجوانب الإجتماعية والثقافية إلا أن دوره بقي هامشي في المسائل السياسية والإقتصادية إذ ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر منذ عشرين سنة لا يزال دور المجتمع المدني موجها ومستغلا وفق أجندات وسياسات الدولة وذلك بشكل فاضح خاصة إذا تعلق الأمربإستحقاقات سياسية أو برامج بحاجة للتعبئة الجماهيرية، وإضافة للدولة يستغل المجتمع المدني في الجزائر من قبل الأحزاب والتي غالبا ما ترتبط قياداتها بفاعلي المجتمع المدني، هذا ما قلص من دور المجتمع المدني ووجهه عن أهدافه ، وكإجابة عن فرضيات الدراسة من خلال البحث في العلاقة بين المجتمع المدني الدولة بالجزائر نلاحظ أن الجزائر منذ بداية إنتقالها في عملية التحول الديمقراطي، هدفت إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والتسهيلات القانونية.

إلا أن المجتمع المدني الجزائري عجز في السنوات الأولى لظهوره عن القيام بالوظائف المنتظرة منه والمتمثلة في:

-وظيفة الضابط الإجتماعي والمخفف من حدة الإنعكاسات التي ترتبت عن تطبق نظام إقتصاد السوق.

-وظيفة المدرسة التي تنشأ المواطنين سياسيا على قيم المدنية والديمقراطية.

-الوسيط بين المجتمع والدولة، إذ أن قيام المجتمع المدني بتوصيل مطالب وإحتياجات المواطنين إلى الدولة يساعد هذه الأخيرة في رسم وإتخاذ القرارات التي تخدم الصالح العام وقبوله.

-مساهمته في إنجاح البناء الديمقراطي، كونه يمثل شريكا للدولة في تحقيق التنمية والرقي والتطور للبلاد.

و لعل السبب الرئيس في عدم قدرة المجتمع المدني الجزائري على القيام بالوظائف التي كانت أساسية في زمن التسعينيات هو حداثته وتزامنها وغياب الأمن، غير أن عودت الأمن والإستقرار للوطن وزيادة إهتمام الدولة بتنظيمات المجتمع المدني أعطا هذا الأخير البيئة الملائمة للنشاط، وجعلته مجبرا على تدارك نقائصه ومعوقاته الداخلية والقيام بمهامه المنوطة، مما أمكننا القول أن فرضية المساهمة المادية والبشرية مقبولة خاصة بنجاح المجتمع المدني في تحقيق بعض الإنجازات وتقديم خدمات معتبرة في المجال التضامني وفي المجال الثقافي والإجتماعي، غير أن المشوار لا يزال طويل والمهمة صعبة تحتاج لإعادة النظر، لذا ولضمان فعالية ونجاعة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، لابد من تكريس الشفافية والديمقراطية داخل تنظيمات المجتمع المدني إضافة إلى النأي بها عن الولاءات الحزبية والمصالح الشخصية الضيقة وكذا إهتمام الدولة أكثر بالمجتمع المدني بشكل فعلي وحقيقي.

ومن خلال ما تمت دراسته في هذا البحث من دور للمجتمع المدني في الجزائر وتحديدا في ولاية سعيدة نستنتج أن للمجتمع المدني الجزائري المعبر عنه في هذا البحث بالجمعيات بدايات للظهور الكمي حيث إنتقل في العشر سنوات الأخيرة من 56000 جمعية في سنة **2000** إلى حوالي 84000 جمعية في سنة 2010 غير أن هذا التطور الكبير في العدد لم يواكبه تطور مماثل على المستوى الكيفي حيث بقيت إسهاماته التنموية بسيطة مقتصرة بالأساس على العمل الخيري التطوعي في المجالات الإجتماعية وذات نشاط موسمي مناسباتي، والحال هنا متماثل

تقريبا في الجزائر ككل، حيث لم يشذ نشاط الجمعيات في ولاية سعيدة عن القاعدة، وبقي تطورا كميا دون موازاة ذلك كيفيا.

إن الشعب الجزائري ليس بحاجة إلى الأعداد الهائلة من الجمعيات والتنظيمات المدنية بقدر ما هو بحاجة مأسسة هذا النشاط الذي يخدم مصلحته ومصلحة الوطن، لذا كان لابد من تقويم عمل الجمعيات من خلال:

1/ تكوين وتأهيل المنتسبين بها وتحفيز الإطارات والنخب على الانضمام إلى هذا النوع من النشاط.

2/ معاقبة الإستغلاليين الذين يوجهون نشاط الجمعيات نحو مصالحهم الشخصية.

3/ تقديم الدعم الكافي للجمعيات من أجل القيام تطوير نشاطاتها.

إن قوة المجتمع المدني تنبع من تغلبه على مشاكله ومصاعبه الداخلية، حيث أن المشاكل الخارجية النابعة من القوانين وسياسة الدولة من الممكن أن يتغلب عنها إذا كان المجتمع المدني قوي داخليا كما يمكنه أن يوسع من نشاطاته وتحركاته، وذلك فقط بإستقراره الداخلي، إذ أن الإستقلالية في الموارد والإستقلالية في الفكر والتوجه والولاء تعطي المجتمع المدني القوة الكافية لفرض مطالبه وللقيام بدور الرقيب والحسيب والمسائل وهذا وللأسف ما تفتقده تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ككل بما فيها الجمعيات الوطنية والمحلية فالحديث عن دور موازي للمجتمع المدني الجزائري لدور الدولة حديث مازال بعيد ويحتاج إلى المزيد من الشفافية والمزيد من الجهد والنشاط، لذا يلاحظ أن دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات مقتصر على النشاط التضامني مما يطرح ضرورة إعادة النظر في:

- يجب على النظام الجزائري والذي تبنى تجربة التحول الديمقراطي وإقتصاد السوق، أن يحدد دور الدولة كقوة عمومية والحالات التي تستدعي تدخلها، ليتمكن المجتمع المدني من تأدية وظائفه على أكمل وجه خاصة فيما يتعلق بترسيخ وتنمية الثقافة المدنية والديمقراطية.

- كما لابد من ترقية المجتمع المدني لكونه شكلا من أشكال المشاركة السياسية،و في هذا الصدد لابد على الدولة أن تفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني دون استثناء للمشاركة في صنع السياسات العامة للبلاد ومراقبتها، دون التمييز بين هذه المؤسسات بناءا على مبدأ المفاضلة والمبني أساسا على معادلة الإقتراب والإبتعاد عن الدولة ودرجة تبعيتها لها.

- أيضا يجب القضاء على التباينات والخلافات الداخلية لتنظيمات المجتمع المدني والتي تكون في أغلبها بسبب المصالح الذاتية، مما يزيد من هشاشة هذه المؤسسات، لذا يجب أن يتبنى أعضاء التنظيمات المدنية سلوكيات ديمقراطية في التعامل مع بعضهم البعض وفي حل مشاكلهم الداخلية.

إن هذه الصراعات المصلحية الضيقة بين أعضاء التنظيمات وقادتها تعود أساسا إلى طموحاتهم في تولي مناصب ومراكز سياسية معينة، وهنا نجد الخلط بين ما هو سياسي وما هو مدني، إذ تستخدم التنظيمات المدنية كوسيلة للوصول إلى أهداف سياسية وهذا منافي تماما للأهداف والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني، ومنه لابد من الفصل التام بين العمل المدني والعمل السياسي وفي هذا الصدد لابد من القضاء على ظاهرة زوال التنظيمات المدنية بزوال مؤسسيها، وذلك لأنها تولد قلة الخبرة والكفاءة، ما يؤدي إلى ضعف التسيير والتخطيط والتقدير، أي لابد من توارث الخبرة والتجربة، كما لا تضر الإستفادة من التجارب الأجنبية ومحاولة تطبيقها في بلادنا وفق القيم الدينية والإجتماعية، وهناك نقطة أخرى لابد من الإشارة إليها وهي مسألة إستقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وحتى تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من أن تكون قوة فاعلة في تحقيق العدالة الإجتماعية، وقوة مسموعة تؤثر في القرارات، وتراقب الدولة وفق ما يخدم الصالح العام، لا بد من أن تكسب ثقة المواطنين، وهذا بالعمل الجاد والمثمر، وإذا تحقق كل ذلك تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من الحصول على إعانات وتبرعات الناس وقد تنتقل هذه الثقافة فيما بعد لدى رجال الأعمال والذين بإمكانهم تقديم دعم مادي قوي ،كما أن المشكلة الحقيقية للمجتمع المدني ليس قلة القوانين أو عدم جدواها وإنما هي مشكلة التطبيق، أي إخراج هذه القوانين من حيز

النظري إلى حيز الممارسة والتطبيق، مع إحترام كافة الجهات له من غير تحايل أو تلاعب، وبذلك يتحرر المجتمع المدني من الضغوطات البيروقراطية ما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني ومن فعلها هدفا للمساواة ودفاعا عن الديمقراطية، والقضاء على الظواهر السلبية وحل المشاكل التي تواجه المجتمع، وبالتالي تصبح مؤسسات المجتمع المدني أكثر مرونة مع متطلبات البيئة الخارجية كما تستطيع مواكبة المستجدات، إن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إذ لم ترسخ القناعة الواعية والإرادة والعزيمة الفعلية لترقية الآخر مهما كانت إنتماءاته السياسية والإيديولوجية.

وعليه فلا بد من أن تكون القيادات واعية بضرورة التغيير والعمل الجدي والنزيه، وتكون المثل الأعلى للآخرين من أجل المساهمة في ترقية الوطن وترقية الديمقراطية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1- الدساتير و الاوامر :

- الميثاق الوطني سنة 1976

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996

- الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية، عدد 61 ، بتاريخ 1967/07/30

- الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971

2 – الكتب باللغة العربية :

- ابن خلدون أبو يزيد عبد الرحمان بن مُحَّد ، **المقدمة**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

- ابن.منظور جمال الدين ، **لسان العرب**، دار صادر ، ج 14 ، بيروت ، لبنان ، 2000

- أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 2 دار، الغرب الإسلامي،ط1 ، بيروت ، 1998.

- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج5، دار المغرب الإسلامي،د ب، د ت

- أبو خزام براهيم ، **الوسيط في القانون الدستوري الكتاب الاول : الدساتير و الدولة و نظام الحكم** ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط2، بيروت ،2002

- استيتة دلال ملحس، **التغير الاجتماعي** والثقافي ، دار وائل للنشر ، عمان ،2006.

- إسماعيل فاروق ، **الانثروبولوجيا الثقافية** ،ج1 ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984

- اسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002.

- الأزرق مغنية ، **نشوء الطبقات في الجزائر : دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ترجمة: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، 1992

- الأيوبي نزيه ، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010.

- البرغثي مُحَمَّد حسن :**الثقافة العربية والعولمة دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ،2007 .

- الجمل يحيى ، **الأنظمة السياسية المعاصرة** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت ، 1969

- الراسي جورج، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

- الرفاعي منصور عبيد، **نظام الحكم في الإسلام**، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2001.

- الزغل عبد القادر، **المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي**، في "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992

- السويدي مُحَمَّد ، **الثابت والمتغير**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1987 .

- السيد عبد العاطي السيد، **علم الإجتماع الحضري مدخل نظري** ، ج1 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1990 .

- السيدعبد العاطى السيد ، **الايكولوجيا الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1997.

- الصبيحي أحمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، ،:مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت 2000 .

- السيد عبد العاطى السيد ، **علم الإجتماع الحضري بين الواقع و التطبيق** ، الجزء الثاني ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1997 .

- العروي عبد الله ، **مفهوم الدولة**، المركز الثقافي العربي، ط9، المغرب، 2011،

- العروي عبد الله ، **من ديوان السياسة** ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، الدار البيضاء المغرب ، بيروت ، 2009

- العلوي سعيد بنسعيد ، **مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر**، ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ج 1،بيروت ، 1989.

- العلوي سعيد بنسعيد ، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1992.

- العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

- المازوني مُحَمَّد ، **دراسات في تاريخ التصوف المغربي**، سوس للطباعة والنشر ، اكادير ،2012

- المجمي هنا غانم ، ندوة حول **عناصرالحداثة في الفكرالعربي المعاصر**،1998.

- المسيري عبد الوهاب ، :**موسوعة اليهود واليهودية**،المجلد الاول ،.

- المنصف وناس، **الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر : محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988** ،، في: **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 .

- الناهي هيثم غالب ، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2016،

- الهرماسي مُحَمَّد عبد الباقي ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 1987.

- أومليل علي ، **حول أسباب العنف السياسي**، ورقة قدمت إلى : **العنف والسياسة في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان 1987 .

- باروت مُحَمَّد جمال ، **المجتمع المدني مفهوما وإشكالية** دار الصداقة، حلب 1995.

- باغنار جاك ، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، ترجمة: نور الدين اللباد، عربية للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2002.

- بتفنوشت مصطفى ، **العائلة الجزائرية :التطور و الخصائص الحديثة** ، ترجمة:رمزي أحمد ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1984 .

- براق زكريا، **الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، 2013.

- برفيليي غي ،**النخبة الجزائرية الفرانكوفونية**، ترجمة م. حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007

- بركات أنيسة: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995

- برو فيليب ، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: مُحَّد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1998.

- بشارة عزمي ، **المجتمع المدني : دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)** ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1998.

- بلقريز عبد الإله ، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، منتدى المعارف، ط1، بيروت، ب س ن،

- بن نبي مالك ، **المسلم في عالم الاقتصاد**، دار الفكر، ط3 ،الجزائر ، 1987

- بو الشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري** ، دار الهدى للطباعة و النشر، ط 2، الجزائر ، 1993.

- بورقية رحمة ، **الدولة والسلطة والمجتمع**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، 1991.

- بوطالب مُحَّد نجيب ، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2002.

- بومخلوف مُحَّد ، **التحضر** ، دار الامة ، الجزائر ، 2001 .

- بيوتي جان مارك ، **فكر غرامشي السياسي**، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1975.

- تورين آلان ، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2001.

- توفيق مُحَمَّد حسن رمزي، **علم السياسة**، دار النهضة العربية، 1956 .

- تيماشيف نيقولا ، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها** ، ترجمة : مُحَمَّد الجوهري واخرون ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1999 .

- جابي عبد الناصر، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر ، 2001

- جابي عبد الناصر، **الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع**، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية،جامعة الجزائر،د ت.

- جغلول عبد القادر ، **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية**، ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 ، الجزائر،1983

- جوليان شارل أندري ، **تاريخ أفريقيا الشمالية**، ترجمة: مُحَمَّد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ج2، تونس 1983.

- جويرو زهية ، **الاسلام الشعبي**، دار الطليعة للطباعة والنشر،ط 1، بيروت ،2007.

- حاروش نور الدين ، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة، الجزائر، 2009

- حجازي مصطفى : **التخلف الاجتماعي مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور** ، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء المغرب ، ط10 ، 2007.

- حسن إبراهيم حسن ، **تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي**، دار الجيل ، ج 4 بيروت ،1996.

- حسنين توفيق ابراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**، ورقة قدمت إلى : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **1992.**

- حلمي مُحَّد عبد الوهاب ، **المقدس و المدنس، الديني والسياسي في فكر الحركات الإسلامية** ،تقديم عمار علي حسن ، دار العين للنشر ، الإسكندرية ، 2009

- حيدوسي غازي،**الجزائر التحرير الناقص**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997

- خرفي حسين ، **المدخل الى الاتصال والتكيف الاجتماعي** ، مخبر علم الاجتماع الاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005.

- دبله عبد العالي ، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004.

- ر.بودون و ف.بوريكو ، ترجمة : سليم حداد ، **المعجم النقدي لعلم الإجتماع** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط1 ، 1986 .

- راغب نبيل ، هيبة الدولة: التحدي والتصدي، دار غريب، ب ط، القاهرة، 2004،

- زايد أحمد وعروس الزبير، **النخب الإجتماعية حالة : مصر و الجزائر** ،مكتبة مدبولي القاهرة ، 2008

- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2005.

- سعد الدين ابراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الكويت : دار سعاد الصباح، 1991 .

- سلامة غسان ، المقدمة ، **في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ج 1،بيروت ، 1989

- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)**، ورقة قدمت إلى : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1992.

- شفيق حسان مُحَمَّد ، **الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ، 1986.

- شفيق مُحَمَّد، **الإنسان والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ،2005.

- صلاح الفوال **:دراسة علم الاجتماع البدوي**، .مكتب غريب للنشر،.مصر، 1974.

- ضريف مُحَمَّد ، **مؤسسة الزوايا بالمغرب** ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ط 1 - الرباط ، 1992

- عباس إبراهيم مُحَمَّد ، **الثقافات الفرعية –دراسة أنثروبولوجية للجماعات النوبية بمدينة الإسكندرية** ، دار المعارف الجامعية ، القاهرة ،2005 .

- عبد الغفار رشاد ، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** ، مؤسسات الأبحاث العربية ، بيروت ، 1984 .

- عبد الله ثناء فؤاد ، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1،بيوت : مركز دراسات الوحدة -العربية ،1997 .

- عبده محجوب ، **النظم السياسية البدائية و القبيلة** ، دار المعرفة المصرية للطبع و النشر و التوزيع ، مصر ، ب ت ،

- عبده محجوب مُحَمَّد ، **مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية**، وكالة المطبوعات ، الكويت

- عيسى حسام ، **المدرسة القومية حول المفهوم القومي للديمقراطية : نظرية نقدية** ، ورقة قدمت إلى : **قضية الديمقراطية في الوطن العربي** ،طرابلس الغرب : ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، 1991.

- غامري مُحَمَّد حسن، **ثقافة الفقر** ، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1980 .

- غليون برهان ، **إغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية و التبعية**، سلسلة صيد، الجزائر 1990

- غليون برهان ، **بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية**، ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1992

- غيث عاطف ، **علم الإجتماع الحضري** ، دار النهضة العربية بيروت ، ب/ت .

- فاروق مصطفى إسماعيل :**التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990

..

- فافري جان ، **"التقليدية والتحديث المعاق"** في: ليليا بنسالم (وآخرون)، الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي، ترجمة: عبد الأحد السبتي و عبد اللطيف الفلق الدار البيضاء: دار توبقال، 1988.

- فؤاد خليل ،**المجتمع،النظام،البنية في موضوع علم الاجتماع واشكاليته**، دار الفارابي، بيروت،2008.

- فوكوياما فرانسيس ، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، ط1، المملكة العربية السعودية، 2007.

- قاسم عبد الحكيم عبد الغني ، **المذاهب الصوفية و مدارسها** ، مكتبة مدبولي، القاهرة،مصر،1999

- كولن فريزر وآخرون: **تقديم علم النفس الاجتماعي** ، ترجمة. فارس حلمي، دار المسيرة للنشر،عمان،2010.

- كرو مُحَمَّد ، **المثقفون والمجتمع المدني** في تونس، الانتلجنسية العربية: المثقفون والسلطة، منتدى الفكر العربي، عمان 1988.

- كوثراني وجيه ، **مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني** ، دار الطليعة، بيروت، 1995.

- لاسكي هارولد ، الدولة نظريا وعمليا، ترجمة: سعيد شحاتة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط2، ب م ن، 2012.

- لغزاوي عبد الإله ، **مونوغرافيا المقدس** ، الجزء الاول، دار ابي رقراق للطباعة والنشر ،الرباط 2010

- لوتز جورج و ليندر وولف ، **البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية** ، 2004 .

- لوك جون ، **في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع بيروت ، 1959.

- ماكيفر روبرت ، **تكوين الدولة**، ترجمة: حسن صعب، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1984.

- مذكور إبراهيم، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975 .

- مراد علي عباس ، **ديمقراطية عصر العولمة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،ط1 ، 2007 .

- معن العمر خليل ،**التفكك الاجتماعي** ، دار الشروق- الاردن ، 2005 .

- هابرماس يورغان ، **ما بعد الدولة الأمة**، ترجمة: عبد العزيز ركح، دار الأمان، ط1، الرباط، 2011.

- هلال علي الدين و آخرون، **معجم المصطلحات السياسية** ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية القاهرة ، 1994

- وفيق أحمد ، **علم الدولة**، الجزء الأول، مطبعة النهضة، ط1، مصر، 1934،

- وهبان أحمد ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**، دار الجامعة ، مصر ، 2003

2- المراجع باللغات الأجنبية :

- Bertrand Badie, Pierre Birnbaum, ***Sociologie de L'etat***, France, Pluriel, Paris, 1982.

- WM Paul, ***The State: its Origin and Function***, Published by the socialist press, Scotland, 1917.

- de Jasay Anthony, ***L'état: la logique de pouvoir politique,*** édition les belles lettres, paris, 1994.

- Oppenheimer Franz, ***The state: its history and development viewed sociologically***, translated by: John M Gitterman, Vanguard Press, New York, 1922.

- Rolinet Jean François, ***L'etat: l'etat selon Eric Weil***, Philopsis, Revue numérique, http//www.philopsis.fr.

- Samuel P. Huntington, ***Political Development and Political Decay***, World Politics, vol. 17, no. 3 .April 1965.

3- المقالات :

- الجابري مُحَّد عابد ، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، المستقبل العربي، المجلد10 ، العدد 117 ،كانون الثاني / يناير 1993.

- العماري الطيب ، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائرالتحول من الديني إلى الدنيوي و من القدسي إلى السياسي– دراسة ا نثروبولوجية-** ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة بسكرة ، العدد 15 ، جوان 2014

- بوخرص أنور ، **العنف السياسي في شمال إفريقيا "مصاعب التحرر غير المكتمل"** ،مركز بروكنجز ، الدوحة رقم 3 جانفي 2011

- بوسنة محمود ، **الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية،** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 17 ، جوان 2002

- بوطيب بن ناصر، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة تقدية في ضوء القانون 21 / 60** ، مجلة دفاترالسياسية والقانون، ورقلة،الجزائر ،العدد العاشر جانفي 2014

- بوكرزازة حسين و بوغابة عبد الحميد ، **الجبال التلية الشرقية:**مقاربة أحادية لمجال المحلي ، في إنسانيات عدد 16 جانفي/أفريل 2002 ، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية ، الجزائر

- جابي عبد الناصر ،**علاقة بين البرلمان و المجتمع المدني في الجزائر واقع و** آفاق ، مجلة الوسيط ، 2006 .

- حمداوي مُحَّد ، **المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي.** انسانيات عدد 7 جانفي / أفريل 1999 مجلد 3-1 الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية

- دراس عمر، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق،** مجلة إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم اجتماعية، العدد 73 ، 2001

- سعد الدين إبراهيم، **مصادر الشرعية في الأنظمة العربية**، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت بعنوان: "أزمة الديموقراطية في الوطن العربي 1984

- سمير أمين، **ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بحث قدم في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت بعنوان: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي نوفمبر 1984

- صادق جلال العظم، **العلمانية والمجتمع المدني** ، العدد 38 ،النهج ، دمشق، شتاء 1995.

- عجالي كمال ، **مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة،العدد 16، ديسمبر 2001

- مباركية منير ، **علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر** ،دفاترالسياسية والقانون، ورقلة، ،عدد خاص أفريل 2011 .

4- المذكرات و الأطروحات :

- بلوصيف الطيب ، **المجتمع المدني و الدولة دراسة سوسيو-سياسية " الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم علم الإجتماع ، 2013/2012

- خداوي مُحَّد ،**القبيلة،الأحزاب و الإنتخابات في ظل التعددية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص أنثروبولجيا ، جامعة أبي بكربلقايد – تلمسان ،سنة الجامعية 2013-2014

- شاوش اخوان جهيدة ، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا** ، أطروحة دكتوراة ،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ،2015/2014

- فافي صلاح الدين ، **القبيلة و المجال الحضري علاقات التفاعل و الصراع** ، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع الحضري ، جامعة باتنة الجزائر ، سنة الجامعية 2016/2015

- هشام عبد الكريم ، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2007/2006.

الملاحق

الملاحق :

1 / دليل المقابلة

دليل المقابلة

1 –معلومات شخصية :

س 1: المنصب في الجمعية ؟

س 2: المهنة الأصلية ؟

س 3: المستوى التعليمي ؟

2 – معلومات خاصة بالجمعية ؟

س 4 : ما هو الميدان الرئيسي الذي تنشط فيه الجمعية ؟

س 5 : ما هي طبيعة البرامج و الأنشطة التي تقوم بها الجمعية ؟

س 6 : كيف تختار الجمعية برامجها ؟

3 – أنشطة:

س 7 : هل هناك توجه حزبي أو سياسي للجمعية ؟

س 8 : هل للجمعية دور في ترسيخ الهوية الوطنية و الانتماء الوطني و إبراز صفة المواطنة ؟

س 9 : ما هو الدور الذي تلعبه الجمعية في عملية ترقية الثقافة السياسية و نشر الوعي السياسي ؟

س 10 : هل للجمعية دور في التنشئة السياسية باعتبارها مؤسسة اجتماعية ؟

س 11 :أين يكمن دور الجمعيات بصفة عامة فيما يخص مسألة صناعة السياسات العامة المحلية وتحقيق التنمية ؟

س 12 : هل للجمعية اقتراحات أو برامج يمكن تحويلها إلى سياسات عامة تنموية ؟أذكرها ؟

س 13 : ما هو دور الجمعية في المواعيد الانتخابية ؟

س 14 :كيف تهتم الجمعية بمسألة المشاركة السياسية ؟

س 15 : ما هو الهدف الأساسي لدى جمعيتكم ؟ و أين يلتقي مع الجمعيات الأخرى؟

4 – العلاقة بين الجمعية ومؤسسات الدولة

س 16 : هل قدمت الجمعية أنشطة مشتركة مع السلطات العمومية ؟

س 17 : هل تعتقد أن التمويل من طرف الدولة عاملا مؤديا للتبعية لها ؟

س 18 : هل تتدخل شخصيات حزبية أو سياسية لتأثير على قرارات الجمعية ؟

س 19 : هل تستشير السلطات العمومية الجمعية في مسائل ذات طابع سياسي ؟

س 20 : ما رأيك في القانون المسير و المنظم للجمعيات ؟

س 21 : هل تعتقد بضرورة إحداث تغيرات عليه (قانون الجمعيات) ؟

س 22 : كيف تقيم طبيعة العلاقة بين جمعيتكم و السلطات العمومية ؟

5 – العوائق و التحديات التي تواجه الجمعيات

س 23 : ما هي أهم العوائق التي تواجه العمل الجمعوي سوآء المحلي أو الوطني ؟

س 24 : ما هي مقترحاتك لتخطي هذه المشاكل و الصعوبات ؟

س 25 : ما هو تقييمك العام لنشاط الجمعية من حيث تحقيق الأهداف المسطرة؟

س 26 : في رأيك ما هي الآليات التي تساعد الجمعيات على تحقيق التنمية السياسية ؟

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استبيان حول موضوع :

الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية في الجزائر - ولاية سعيدة أنموذجا-

(دراسة تحليلية بنيوية تطبيقية لعلاقة المجتمع بالدولة)

دراسة ميدانية لمقتضيات الحصول على شهادة دكتوراه

من إعداد :

شريفي مُحَمَّد رضا

تحت إشراف

:

أ.د. بوزيدي الهواري

- أولا: البيانات الأساسية:

أ- حول الجمعيات :

1-اسم الجمعية:

.....

..

2-تاريخ التأسيس :اليوم والشهروالسنة

.....

.....

4 –هل الجمعية- :

- وطنية ( ) - ولائية ( ) - محلية ( )

5-هل للجمعية فروع أومكاتب؟

-نعم ( ) - لا ( )

6-**كم عددالمنخرطين في الجمعية؟**

.....

.....

7-هل للجمعية مقر؟

-نعم ( ) -لا ( )

8-إذاكانت الإجابة بـــنعم : مانوعه؟

-مقرخاص بالجمعية ( ) -مؤسسة شبانية ( )

- محل مؤجر ( ) - دارالجمعيات ( )

- أخرى تذكر

.....

9-هل المقركاف لاحتضان أنشطة الجمعية؟

-نعم ( ) لا ( )

10-هل للجمعية موقعا في شبكة الانترنت للتعريف بنشاطاتها ؟

-نعم ( ) لا ( )

11 – إذاكانتالإجابة نعم: هل يتم تجديد محتوياته؟

- شهريا ( ) - كل 06 أشهر ( )

- كل 03 أشهر ( ) - سنويا ( )

- أخرى تذكر

.....

- ثانيا: البيانات الشخصية :

12 - الجنس- :

- ذكر ( ) - أنثى ( )

13-السن- :

- أقل من 20 سنة ( ) -من 20 إلى 30 سنة ( )

-من 30 إلى 40 سنة () - أكثرمن 40 سنة ( )

14-المستوى التعليمي :

- ابتدائي ( ) - متوسط ( )

- ثانوي ( ) - جامعي ( )

15-الحالة العائلية:

-أعزب ( ) - متزوج ( )

16-الوضعية المهنية الأصلية :

.....

17-المنصب الإداري بالجمعية :

- رئيس الجمعية ( ) الأمين العام ( )

- النائب ( ) أمين المال ( )

- عضو ( )

- ثالثا : طبيعة البرامج و الأنشطة الجمعية :

18- ما هو الميدان الرئيسي الذي تنشط فيه الجمعية ؟

-الميدان التربوي ( ) - الميدان الثقافي ( )

-الميدان الصحي ( ) - الميدان الرياضي ( )

-ميدان البيئي ( ) - الميدان الاقتصادي ( )

19- ما هو النشاط الأكثر تقديما من طرف الجمعية ؟

.....

.....

.....

20– هل أنشطة الجمعية تقدم ؟

-بشكل دائم ( ) - بشكل متقطع ( )

- فقط في المناسبات ( )

- أخرى تذكر

.....

.....

21- ماهي كيفية التفاعل مع تلك الأنشطة ؟

-إيجابية ( ) مقبولة عموما ( ) -سلبية ( )

22- هل تختار الجمعية برامجها حسب ؟

-سهولة تنفيذها ( ) موافقة الإدارة عليها ( )

-سهولة تمويلها ( ) سهولة تقييمها المالي ( )

-إقبال الشباب عليها ( )

أخرى تذكر

.....

.....

23 –ما هي أقدميتك في هذا المنصب ؟

-اقل من 06 أشهر ( ) - من 06 أشهرإلى سنة ( )

-من سنة إلى 03 سنوات ( ) - من 03 سنوات إلى 06 سنوات ( )

-من 06 سنوات إلى 08 سنوات ( ) - أكثرمن 08 سنوات ( )

24 – هل سبق و حصلت على تكوين أو تدريب على العمل الجمعوي ؟

- نعم ( ) - لا ( )

25- إذاكانت الإجابة نعم : مانوعه ؟

-تكوين نظري عام تدريب في فن الاتصال ( )

-تدريب فيالإدارة والتسيير تكوين تقني ( )

-تدريبفيالخدمةالاجتماعية ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

- رابعا : الجمعيات و صناعة القرار المحلي

26 – هل للجمعية دور في ترسيخ الهوية الوطنية و الانتماء الوطني و إبراز صفة المواطنة ؟

-نعم ( ) - لا ( ) - في مناسبات ( )

27- في حالة الإجابة بنعم كيف تقوم بهذا الدور ؟

.....

.....

.....

.....

.....

28- ما هو الدور التي تلعبه الجمعية في عملية ترقية الثقافة السياسية و نشر الوعي السياسي ؟

.....

.....

.....

.....

.....

....

29– هل للجمعية دور في التنشئة السياسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية ؟

-نعم ( ) - لا ( ) - في مناسبات ( )

30–إذا كانت إجابة بنعم هل دورها في التنشئة السياسية ؟

كبير ( ) - صغير ( ) - متوسط ( )

31- إذا كانت الإجابة بنعم ماهي الأساليب التي تستعملها الجمعية في عملية التنشئة السياسة ؟

.....

.....

.....

.....

.....

32- هل للجمعيات بصفة عامة دور في صناعة السياسيات العامة المحلية و تحقيق التنمية المحلية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

33- هل للجمعية اقتراحات أو برامج يمكن تحويلها إلى سياسات عامة و تنموية محلية ؟

نعم ( ) لا ( ) لا أدري ( )

34- في حالة الإجابة بنعم : ما هو نوع هذه الاقتراحات و البرامج ؟

.....

.....

.....

.....

.....

35- ما هو دور الجمعية في المواعيد الانتخابية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

36- هل يعتبر تفعيل و الرفع من المشاركة السياسية هدف من أهداف الجمعية ؟

نعم ( ) لا ( )

37- في حالة الإجابة بنعم كيف تقوم الجمعية بتفعيل ألية المشاركة السياسية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

- خامسا : العلاقة بين الجمعية و السلطات العمومية

38- هل تعتقد أن نشاط الجمعيات جاء من اجل ؟

-تغطية عجز الدولة ( )

-مراقبة عمل الدولة ( )

-التكامل مع دور الدولة ( )

-نقد و مواجهة سياساتها الخاطئة ( )

-التعبير عن انشغالات المجتمع ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

39- كيف جاءت فكرة تأسيس الجمعية ؟

-بطريقة ذاتية وحرة لأعضائها ( )

-بتشجيع من المستفيدين ( )

-بإيعاز من السلطات ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

40- هل تشترط السلطات العمومية حصول الجمعيةعلى الإذن (الترخيص) للنشاط ؟

-نعم ( ) - لا ( )

41- في حالة الإجابة نعم :هل يتم الحصول عليه ؟

-بصعوبة كبيرة ( ) - حسب مواقف الجمعية ( )

-بصعوبة نسبية ( ) - بسهولة ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

42- هل سبق ورفضت السلطات إعطائكم الترخيص للنشاط معين ؟

-لم ترفض ( ) - رفضت مرة واحدة ( )

-رفضت عدة مرات ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

43- في حالة الإجابة بالرفض : ما نوع هذا النشاط ؟

.....

.....

.....

.....

44- في حالة الإجابة بالرفض :هل كان ذلك ؟

-لضعف ملف مشروع نشاطكم ( ) لأسباب شخصية ( )

-لعدم قانونيته ( ) لعوامل حزبية وسياسية ( )

-لرفضكم الولاء للإدارة ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

45-هل قدمت الجمعية أنشطة مشتركة مع الدولة ؟

-نعم ( ) - لا ( )

46-هل تعتقد أن التمويل من طرف الدولة عاملا مؤديا للتبعية لها ؟

-نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

47- هل يتم تمويل الدولة للجمعيات بطريقة عادلة ؟

-نعم( ) لا ( ) لا أدري ( )

48- لمن الأولوية في التمويل في رأيك ؟

-للأكثر نشاطا ( ) - للمقر بين جهويا ( )

-للمقربين سياسيا ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

49-هل تتدخل شخصيات حزبية أو سياسية للتأثير في قرارات الجمعية ؟

-نعم( ) لا ( )

50-هل طلبت منكم السلطات العمومية رأي الجمعية حول المسائل ذات الطابع السياسي ؟

-نعم ( ) لا ( )

51- ما رأيك في القانون المسير والمنظم للجمعيات ؟

-جيد ( ) - مقبول ( ) - سيء ( ) - لا أدري ( )

52-هل تعتقد بضرورة إحداث تغييرات عليه ؟

-نعم ( ) - لا ( ) - لا أدري ( )

53-كيف تقيم طبيعة العلاقة بين جمعيتكم و السلطات العمومية ؟

-علاقة شراكة و تكامل ( ) - علاقة صراع و مواجهة ( )

-علاقة تقديم المعونات فقط ( ) - علاقة سيطرة و تبعية ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

54- ماهي الجهات الحكومية و الرسمية التي تقوم الجمعية بالتنسيق و التعاون معها ؟

الجهة الحكومية التي يتم التنسيق و التعاون معها	نوع و مجالات التعاون و التنسيق

- سادسا : العلاقة بين الجمعيات و التنسيق و التعاون بينهم

55- ما هي طبيعة العلاقة بين مختلف الجمعيات ؟

.....

.....

.....

.....

56- هل هناك اتصالات بين جمعيتكم والجمعيات الأخرى؟

-نعم ( ) لا ( )

57- في حالةالإجابة نعم :ما نوع تلك الاتصالات؟

-طلب استشارات ( ) دورات تدريبية مشتركة ( )

-طلب مساعدة مادية أوبشرية ( ) إجراءات بحوث مشتركة ( )

-تبادل معلومات و الخبرات ( )

- أخرى تذكر

.....

.....

58- ما نوع الجمعيات التي تنسقون معها ؟

-محلية ( ) وطنية ( ) دولية ( )

59- هل تشترك جمعيتكم في شبكات مدنية قريبة من نشاطكم ؟

-نعم ( ) لا ( )

60- ما هو دور و أهمية التنسيق والشبكات؟

-التعارف بين الجمعيات المتشابهة ( )

-تحقيق التكامل في الأهداف والوسائل ( )

-تقديم صورة جيدة عن العمل الجمعوي ( )

-توفير بنك للمعلومات حول قضايا التدخل ( )

-وضع سياسات عامة مشتركة ( )

-موقع أكثر قوة أمام السلطات ( )

-توفيرإمكانيات و موارد أكبر ( )

-قدرة أكبر على جذب المتطوعين ( )

-أخرى تذكر

.....

.....

.....

.....

61- ماهي في رأيك أسباب عدم التنسيق ؟

-الصراعات الشخصية ( ) الرغبةفي العمل الفردي ( )

-الصراع على أموال الدعم ( ) التنافس الإيديولوجي ( )

- التنافس الحزبي ( )

62- ماهي معوقات العمل الجمعوي المشترك ؟

.....

.....

.....

.....

.....

63 – ماهي الجمعيات التي لها علاقة تعاون و تنسيق مع جمعيتكم ؟

الجمعية التي يتم التنسيق و التعاون معها	نوع و مجالات التنسيق و التعاون

- سابعا : العوائق و الصعوبات التي تواجه الجمعيات :

64- ما هي في رأيك أبرز المشاكل التي تواجهها الجمعية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

65- هل تعتقد أن التمويل الحكومي للجمعيات يعتبر عائق في إستقلالية الجمعيات ؟

.....

.....

.....

.....

.....

66- ما هي أهم العوائق التي تواجهها الجمعيات سواءا محليا أو وطنيا ؟

.....

.....

.....

.....

.....

67- ما هي مقترحاتك لتخطي هذه المشاكل و العوائق ؟

.....

.....

.....

.....

.....

68- ما هو تقييمك العام للنشاط الجمعية من حيث تحقيق أهدافها ؟

.....

.....

.....

.....

.....

69- في رأيك ما هي الأليات و الميكانيزمات التي تساعد الجمعيات على تحقيق جميع أهدافها ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

3 / الجداول :

جدول رقم 03 : يوضح مدى توفر الجمعية على فروع

مدى توفر الجمعيات على فروع	العدد	النسبة المئوية
نعم	4	33%
لا	8	67%
المجموع	12	100%

جدول رقم 04 : يوضح مدى كفاية المقر

مدى كفاية المقر	العدد	النسبة المئوية
كاف	82	82%
غير كاف	18	18%
المجموع	100	100%

جدول رقم 21 : يبين كيفية التفاعل مع أنشطة الجمعية

إيجابي	مقبول عموما	سلبي	مجموع
58	41	0	100
58%	41%	0	100,00%

جدول رقم 22 : يوضح كيفية إختيار الجمعيات للأنشطة

سهولة تنفيذها	موافقــة الإدارة عليها	سهولة تمويلها	سهولة تقييمها المالي	إقبال الشباب عليها	المجموع
37	19	18	00	26	100
37%	19%	18%	00%	26%	100%

جدول رقم 26 : يبين دور الجمعيات في ترسيخ الهوية الوطنية

نعم	لا	في المناسبات	المجموع
80	13	7	100
80%	13%	7%	100%

جدول رقم 27 : يوضح أليات ترسيخ الهوية الوطنية من طرف الجمعيات

إحياء الأيام الوطنية	التوعية والتحسيس	تنظيم ملتقيات و ندوات وطنية	المجموع
63	12	25	100
63%	12%	25%	100%

جدول 28 : يوضح دور الجمعيات في عملية ترقية الثقافة السياسية

جمعية لها دور في ترقية الثقافة السياسية	لا يوجد للجمعية دور في ترقية الثقافة السياسية	المجموع
42	58	100
42%	58%	100%

جدول رقم 29 : يوضح هل للجمعيات دور في التنشئة السياسية

نعم	لا	في مناسبات	مجموع
10	90	0	100
10%	90%	0%	100%

جدول رقم 32 : يبين دور الجمعيات في صناعة السياسيات العامة و التنمية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الجمعية لها دور في صناعة سياسات العامة	15	15%
الجمعية لا دور لها في صناعة السياسية العامة	8	8%
دور كبير في صناعة سياسية العامة	23	23%
دور صغير في صناعة السياسية العامة	27	27%
لها دور فقط في التنمية المحلية	22	22%
بدون إجابة	5	5%
المجموع	100	100%

جدول رقم 33 : يوضح وجود إقتراحات الجمعيات التي يمكن تحويلها إلى سياسيات عامة

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
نعم	10	10%
لا	88	88%
لا أدري	2	2%
المجموع	100	100%

جدول رقم 35 : يوضح دور الجمعيات في المواعيد الإنتخابية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
لا دور للجمعية في المواعيد الإنتخابية	95	95%
نعم للجمعية دور في المواعيد الإنتخابية	5	5%
المجموع	100	100%

جدول رقم 36 : يبين إذا كانت المشاركة السياسية هدف من أهداف الجمعية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	8	8%
لا	92	92%
المجموع	100	100%

جدول رقم 38 : يبين الهدف من نشاط الجمعيات

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
تغطية عجز الدولة	0	0%
مراقبة عمل الدولة	0	0%
التكامل مع دور الدولة	78	78%
نقد و مواجهة الدولة	0	0%
التعبير عن إنشغالات المجتمع	22	22%
المجموع	100	100%

جدول رقم 40 : يبين هل تحتاج الجمعيات إلى ترخيص

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	88	88%
لا	12	12%
المجموع	100	100%

جدول رقم 41 : يبين كيفية الحصول على الترخيص

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
بسهولة	23	23%
بصعوبة نسبية	28	28%
بصعوبة كبيرة	0	0%
حسب مواقف الجمعية	37	37%
لا	12	12%
المجموع	100	100%

جدول رقم 45 : يوضح أنشطة الجمعيات المشتركة مع الدولة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	87	87%
لا	13	13%
المجموع	100	100%

جدول رقم 46 : يبين علاقة التمويل بتبعية للدولة

الإجابات	العدد	نسبة المئوية
نعم	3	3%
لا	83	83%
لا أدري	14	14%
المجموع	100	100%

جدول رقم 47 : يوضح مدى عدالة الدولة في تمويل الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	68	68%
لا	12	12%
لا أدري	20	20%
المجموع	100	100%

جدول رقم 48 : يبين أولوية التمويل

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الأكثر نشاطا	97	97%
المقربين سياسيا	3	3%
المقربين جهويا	0	0%
المجموع	100	100%

جدول رقم 51 : يوضح رأي الجمعيات في قانون الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
جيد	20	20%
مقبول	75	75%
سيء	3	3%
لا أدري	2	2%
المجموع	100	100%

جدول رقم 52 : يبين إمكانية تغيير قانون الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نعم	55	55%
لا	35	35%
لا أدري	10	10%
المجموع	100	100%

جدول رقم **53 :** يوضح طبيعة العلاقة بين الجمعيات و الدولة

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
علاقة شراكة وتكامل	78	78%
علاقة معونات فقط	18	18%
علاقة صراع و مواجهة	2	2%
علاقة سيطرة و تبعية	2	2%
المجموع	100	100%

جدول رقم **54 :** يبين الجهات الحكومية التي تنسق معها الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
مديرية الثقافة	3	27%
مديرية الشباب و الرياضة	2	18%
مديرية شؤون الدينية	2	18%
مديرية النشاط الإجتماعي	1	9%
مديرية البيئة	3	27%
مديرية السياحة	1	9%
مديرية التربية و التعليم	1	9%
المجموع	11	100%

جدول رقم 55 : يبين طبيعة العلاقة بين مختلف الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
جيدة	22	22%
عادية	50	50%
تعاونية	28	28%
المجموع	100	100%

جدول رقم 57 : يوضح نوع الإتصالات بين الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
طلب إستشارات	12	12%
طلب مساعادات مادية و بشرية	15	15%
تبادل خبرات ومعلومات	70	70%
دورات تدريبية مشتركة	3	3%
إجراء بحوث مشتركة	0	0%
المجموع	100	100%

جدول رقم **60** : يبين أهمية التنسيق بين مختلف الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
تعارف بين الجمعيات المتشابهة	63	63%
تحقيق التكامل في الأهداف و والوسائل	13	13%
تقديم صورة جيدة عن العمل الجمعوي	20	20%
قدرة أكبر على جذب المتطوعين	4	4%
المجموع	100	100%

جدول رقم **61** : يوضح أسباب عدم التنسيق بين الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
صراعات الشخصية	62	62%
رغبة في العمل الفردي	20	20%
التنافس على أموال الدعم	12	12%
التنافس الإيديولوجي	6	6%
المجموع	100	100%

جدول رقم **62** : يوضح معوقات العمل الجمعوي المشترك

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الصراعات الشخصية	40	40%
رغبة في العمل الفردي	20	20%
تنافس على أموال الدعم الحكومي	15	15%
ضعف التكوين الجمعوي	10	10%
قلة النمخرطين و دعم المالي	15	15%
المجموع	60	100%

جدول رقم 63 : يبين نوعية الجمعيات المنسقة فيما بينها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
الجمعيات ثقافية	5	36%
الجمعيات الصحية	1	7%
الجمعيات السياحية	2	14%
الجمعيات رياضية	1	7%
الجمعيات خيرية	1	7%
الجمعيات دينية	1	7%
الجمعيات تربوية	1	7%
الجمعيات بيئية	2	14%
المجموع	14	100%

جدول رقم 64 : أهم مشاكل التي تواجه الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نقص المنخرطين	21	21%
نقص التمويل	50	50%
ضعف التكوين الجمعوي	14	14%
المقرات	12	12%
عدم التنسيق بين الجمعيات	4	4%
المجموع	78	100%

جدول رقم **66** : أهم معوقات الجمعيات المحلية و الوطنية

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
نقص التمويل	33	40%
مشكلة المقرات	29	35%
ضعف التكوين الجمعوي	4	5%
عدم وجود تنسيق بين الجمعيات	4	5%
صراعات الشخصية	5	6%
عزوف المواطنين عن العمل الجمعوي	7	9%
المجموع	82	100%

جدول رقم **67** : يوضح أهم مقترحات حل مشاكل التي تواجهها الجمعيات

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
تكوين و تدريب في المجال الجمعوي	16	21%
بناء مقرات دائمة	27	35%
توفير الدعم المالي	24	31%
التنسيق بين مختلف الجمعيات	2	3%
التحسيس بالعمل الجمعوي	8	10%
المجموع	77	100%

جدول رقم **68** : يوضح التقييم العام للجمعيات من حيث تحقيق أهدافها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
حسن	22	22%
مقبول	33	33%
جيد	45	45%
المجموع	100	100%

جدول رقم 69 : يوضح أليات الميكانيزمات التي تساعد الجمعيات على تحقيق جميع أهدافها

الإجابات	العدد	النسبة المئوية
ترسيخ ثقافة العمل الجمعوي لدى الشبان	13	20%
ترسيخ الروح الوطنية	6	9%
تشجيع العمل السياسي	4	6%
التنسيق و التعاون مع السلطات المحلية	21	32%
تبني القيم الديمقراطية	15	23%
	6	9%
المجموع	65	100%

الفهرس

المقدمة :..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول : الإقترابات المعرفية و النظرية لمفاهيم الدولة – المجتمع – الجماعات التقليدية 9

المبحث الأول: المفهوم المعرفي للدولة 10

أولا: جينالوجيا مفهوم الدولة. 10

ثانيا: الدلالات اللغوية والاصطلاحية للدولة. 26

ثالثا: مسح لتطور مهام و وظائف الدولة..... 29

المبحث الثاني :المجتمع المدني كمفهوم و إطار نظري 39

أولا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي..... 39

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر 47

ثالثا : معايير و مؤشرات دراسة المجتمع المدني 54

المبحث الثالث : المقاربات المفاهمية للجماعات التقليدية 61

أولا : الإطار المفاهيمي للجماعات التقليدية 61

ثانيا : المقاربات النظرية للجماعات التقليدية..... 67

ثالثا : خصائص و مميزات المجتمع التقليدي: 75

الفصل الثاني : المجتمع المدني و الدولة في الجزائر..... 80

المبحث الأول : واقع المجتمع المدني في الجزائر 83

أولا :المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر..... 83

ثانيا: ميلاد الدولة الوطنية و المجتمع المدني ما بين أحادية التعددية 92

ثالثا : مكونات المجتمع المدني الجزائري 111

المبحث الثاني : المجتمع المدني الجزائري (، قانونيا ، سياسيا)..... 129

أولا: المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجزائر 129

ثانيا :علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر 134

ثالثا : وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر 139

المبحث الثالث : المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر 149

أولا :المجتمع المدني و المسألة الديمقراطية. 149

ثانيا :المجتمع المدني و المشاركة السياسية 156

ثالثا : المجتمع المدني والاستقرار السياسي. 160

الفصل الثالث : الجماعات التقليدية و الدولة..... 164

المبحث الأول: القبيلة في الجزائر (المحددات و المؤشرات)..... 168

أولا :محددات القبيلة في الجزائر: 169

ثانيا: مؤشرات التصنيف القبلي في الجزائر 179

ثالثا: النزعة القبلية في الجزائر..... 191

المبحث الثاني : القبيلة و دورها السياسي في الجزائر..... 204

أولا : القبيلة و الدولة الوطنية في الجزائر 204

ثانيا: الإطار السياسي لدور القبيلة 213

ثالثا: الإمتدادات السياسية للقبيلة في الجزائر 220

رابعا: القبيلة: الشعب الاجتماعي و الشعب السياسي 224

المبحث الثالث : الزوايا و الدولة في الجزائر 228

أولا : الزاوية : المفهوم و الوظيفة..... 228

ثانيا : أثر التحولات السياسية على الزواية. 240

ثالثا : الزاوية التحول من القدسي إلى الدنيوي 243

رابعا : علاقة الدولة بالزواية 246

الفصل الرابع : العمل الجمعوي في ولاية سعيدة و علاقته بالدولة.....248

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 250

أولا : أدوات جمع البيانات 250

ثانيا : مجالات الدراسة.....253

المبحث الثاني : النشاط الجمعوي في ولاية سعيدة 268

أولا :نوعية الأنشطة الأكثر تقديما.....268

ثانيا :إستمرارية أنشطة الجمعيات وكيفية إختيارها.....272

ثالثا : الجمعيات و الحياة السياسية 274

رابعاً : التقييم الإجمالي لنشاط الجمعيات 278

المبحث الثالث : حركية العلاقة بين الجمعيات و الدولة 279

أولاً : موقف الدولة من مبادرات و نشاطات الجمعيات.....280

ثانياً : طرق التمويل وأثرها على إستقلالية الجمعيات. 284

ثالثا: العلاقات بين الجمعيات في إطار التنسيق والتشبيك.....288

رابعا : معوقات العمل الجمعوي و آفاق حلها 292

خلاصات واستنتاجات 297

خاتمة : 300

المصادر و المراجع :

الملاحق :

Résumé :

Le concept d'État et de société civile est l'un des concepts et des termes les plus importants qui circulent actuellement parmi les concepts politiques et sociaux, c'est pourquoi cette étude les éclaire sur les aspects problématiques des deux concepts et sur leur développement. à travers différentes étapes historiques, et analyse les études des écoles de pensée et de théorie les plus importantes qui s'y intéressent, ainsi que l'étendue L'adéquation du concept à la réalité arabe en général et à la réalité algérienne en particulier, car l'étude s'est concentrée sur la réalité de la société civile algérienne et son évolution historique à travers les étapes politiques et sociales qu'a traversées l'Algérie et sa relation avec l'État comme point d'ancrage important dans l'avènement de la démocratie.L'étude a également cherché à décrire le caractère qui la caractérise. la société civile et l'État en Algérie, et une tentative de distinction entre la société civile d'une part, avec ce qu'elle représente de modernité, et la société civile, d'autre part, avec ce qu'elle représente de traditions.
Nous avons également énuméré dans cette étude les fondements les plus importants pour l'activation de la société civile en Algérie à partir de tous les aspects des fondements juridiques, politiques, économiques et sociaux en plus de l'idéologie culturelle, et nous avons identifié les mécanismes les plus importants associés à la relation tripartite entre l'État, la société civile et les groupes traditionnels.
L'étude a pris l'Etat de Saïda dans son aspect de terrain comme échantillon de recherche pour tenter de connaître la réalité réelle de la société civile, son rôle et ses relations avec l'Etat.

***Mots clés** : : société civil , l'état , groupes traditionnels.*

Abstract :

The concept of the state and civil society is one of the most prominent concepts and terms that are currently in circulation among the political and social concepts. Therefore, this study sheds light on them in terms of the problematic aspects of the two concepts and their development through different historical stages, and analyzes the studies of the most prominent schools of thought and theory interested in them, as well as the extent The suitability of the concept to the Arab reality in general and the Algerian reality in particular, as the study focused on the reality of Algerian civil society and its historical development through the political and social stages that Algeria went through and its relationship with the state as an important anchor in achieving democracy. The study also sought to portray the character that characterizes it. The relationship between civil society and the state in Algeria, and an attempt to distinguish between civil society on the one hand, with what it represents of modernity, and civil society, on the other hand, with what it represents of traditions.
We also enumerated in this study the most prominent foundations for activating civil society in Algeria from all aspects of legal, political, economic and social foundations in addition to cultural ideology, and we identified the most important mechanisms associated with the tripartite relationship between the state, civil society and traditional groups.
The study took the state of Saida in its field aspect as a research sample in an attempt to know the real reality of civil society, its role and its relationship with the state.

***Key words** :* civil society , state , and traditional groups

الملخص:

يعد مفهوم الدولة والمجتمع المدني من أبرز المفاهيم و المصطلحات الأكثر تداولا حاليا من المفاهيم السياسية و الاجتماعية، و عليه فإن هذه الدراسة تسلط الضوء عليهما من ناحية إشكالية المفهومين و تطورهم عبر المراحل التاريخية المختلفة و تحليل دراسات أبرز المدارس الفكرية و النظرية المهتمة بهما ، وكذا مدى ملائمة المفهوم للواقع العربي بصفة عامة و الواقع الجزائري بصفة خاصة ، حيث ركزت الدراسة على واقع المجتمع المدني الجزائري و تطوره التاريخي عبر المراحل السياسية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر و علاقته بالدولة كمرتكز هام في تحقيق الديمقراطية ،كما سعت الدراسة إلى تصوير الطابع التي تتصف به العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة في الجزائر و محاولة التمييز بين المجتمع المدني من جهة بما يمثله من حداثة و المجتمع الأهلي من جهة أخرى بما يمثله من التقاليد.

كما عددنا في هذه الدراسة الأبرز أسس تفعيل المجتمع المدني في الجزائر من كافة الجوانب من أسس قانونية و سياسية و اقتصادية و اجتماعية إضافة إلى الإيديولوجية الثقافية ، وحددنا أهم الميكنزمات المرتبطة بالعلاقة الثلاثية ما بين الدولة و المجتمع المدني و الجماعات التقليدية

و أخذت الدراسة ولاية سعيدة في جانبها الميداني كعينة بحثية في محاولة معرفة الواقع الحقيقي للمجتمع المدني و دوره و علاقته مع الدولة

الكلمات المفتاحية :المجتمع المدني ، الدولة ، الجماعات التقليدية